وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

الموضوع:

مساهمة الزكاة في علاج ظاهرة الفقر في الدول الإسلامية

إعداد الطالب:
طيب طيبي

إشراف الأستاذ الدكتور:
الطيب داودي

لجنـة المناقشة:

– أ.د/ موسى رحماني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
– أ.د/ الطيب داودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
– أ.د/ عبد الله خبابة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
– أ.د/ جمال بن دعاس	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مناقشا
– د. حسينة حوحو	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا
– د. رشيد درغال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي
أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل
صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في
عبادك الصالحين﴾

النمل: ١٩

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين رحمهما الله

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى زوجتي وأبنائي: آسيا ، عبد الحي ، محمد وآدم .

إلى كل أقاربي وأصدقائي

أهدي هذا العمل.

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى مشرفي الأستاذ الدكتور : الطيب داودي المرشد و الناصح الدائم لإتمام لهذا العمل.

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

إلى كل من مد لي يد المساعدة في هذا العمل.

كما أتقدم بشكري إلى كل من ساعدني على إخراج هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال والجداول	VII
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة ظاهرة الفقر	
تمهيد	09
المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بمتضمنات الفقر	10
المطلب الأول: مفاهيم الفقر	10
المطلب الثاني: أنواع الفقر	14
المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن الفقر	18
المبحث الثاني: المقاربات المختلفة لتفسير ظاهر الفقر	22
المطلب الأول: المقاربات المذهبية للفقر	22
المطلب الثاني: تفسير الفقر عند ابن خلدون	29
المطلب الثالث: مقاربات التبعية	31
المطلب الرابع: مراحل النمو والنظرية التنموية	39
المطلب الخامس: المقاربات الحديثة لتفسير الفقر	41
المبحث الثالث: أسباب حدوث ظاهرة الفقر	47
المطلب الأول: نظرة عامة حول اسباب الفقر	47
المطلب الثاني: العوامل البيئية والاجتماعية المسببة للفقر	49

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية والسياسية المسببة للفقر	53
المطلب الرابع: سياسات وبرامج المنظمات الدولية	60
المبحث الرابع: علاقة الفقر بالعوامل الاقتصادية	63
المطلب الأول: علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاقتصادية	63
المطلب الثاني: الفقر ونمط توزيع الدخل	71
المطلب الثالث: النمو المحابي للفقراء	75
خلاصة	83
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية وعلاج الفقر	
تمهيد	85
المبحث الأول: المفاهيم والاستراتيجيات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية	86
المطلب الأول: مفاهيم مرتبطة بالتنمية الاقتصادية	86
المطلب الثاني: استدامة وشمولية التنمية	94
المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي	99
المطلب الرابع: التنمية في الاقتصاد الإسلامي	107
المبحث الثاني: تمويل التنمية الاقتصادية	117
المطلب الأول: موارد التمويل الداخلية	117
المطلب الثاني: التمويل الخارجي للتنمية	122
المطلب الثالث: التمويل الإسلامي للتنمية	127
المبحث الثالث: قياس الفقر والتنمية	134
المطلب الأول: قياس التنمية الاقتصادية	134
المطلب الثاني: مقاييس الفقر	140

المطلب الثالث: أساليب قياس الفقر	150
المطلب الثالث: مؤشرات مقاربة خط الفقر	152
خلاصة	159
الفصل الثالث: الزكاة كآلية لمعالجة الفقر	
تمهيد	161
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالزكاة	162
المطلب الأول: مفهوم الزكاة وتقسيم الأموال الزكوية	162
المطلب الثاني: أهداف وخصائص الزكاة	167
المطلب الثالث: تحديد نسب الزكاة ومجالات إنفاقها	172
المطلب الرابع: العلاقة بين الزكاة والضريبة	175
المبحث الثاني: نظرية التوزيع في الإسلام	178
المطلب الأول: مفهوم وأنواع توزيع الدخل	178
المطلب الثاني: توزيع الدخل في الفكر الاشتراكي والرأسمالي	179
المطلب الثالث: النموذج الإسلامي في التوزيع	182
المطلب الرابع: التوزيع بين الكفاءة والعدالة	188
المطلب الخامس: نظرية التوزيع والنمو الاقتصادي في الإسلام	192
المبحث الثالث: الإطار النظري لاستثمار أموال الزكاة	196
المطلب الأول: شروط وأثر استثمار أموال الزكاة	196
المطلب الثاني: أهداف ومجالات استثمار أموال الزكاة	200
المطلب الثالث: أهم صيغ تثمير أموال الزكاة	204
المطلب الرابع: مخاطر صيغ التمويل	209

المبحث الرابع: الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة	213
المطلب الأول: الزكاة وسيلة توجيه للسياسة الاقتصادية	213
المطلب الثاني: أثر الزكاة في تحريك الدورة الاقتصادية	217
المطلب الثالث: علاقة الزكاة ببعض المتغيرات الاقتصادية	222
المطلب الرابع: الدور الاجتماعي للزكاة	224
خلاصة	228
الفصل الرابع: تجارب الزكاة ودورها في علاج الفقر	
تمهيد	230
المبحث الأول: مقاييس الفقر ووسائل علاجه في الدول الإسلامية	231
المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية	231
المطلب الثاني: ملامح الفقر في الدول الإسلامية	235
المطلب الثالث: محددات الفقر في البلدان الإسلامية	237
المطلب الرابع: قياس الفقر في الدول الإسلامية	243
المطلب الخامس: المقاربات المختلفة حول علاج الفقر	247
المبحث الثاني: تجربة الزكاة في بعض الدول الإسلامية	261
المطلب الأول: تجربة الزكاة في الدول الخليجية	261
المطلب الثاني: تجربة دول إسلامية أخرى	275
المبحث الثالث: تجربة الزكاة في الجزائر	294
المطلب الأول: أوضاع الفقر في الجزائر	294
المطلب الثاني: برامج للتشغيل التي تدعم المبادرة الخاصة	303
المطلب الثالث: تجربة الزكاة في الجزائر	306
المطلب الرابع: تقييم تجربة الزكاة في الدول الإسلامية	316

خلاصة	320
الخاتمة العامة	322
قائمة المراجع	327
الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	**مقاييس المحاباة للفقراء**	**78**
1.2	جدول نسبة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1990	**87**
1.3	تقسيم الأموال إلى ظاهرة وباطنة	**166**
1.4	معدل نمو الناتج الداخلي الخام للدولة الإسلامية	**232**
2.4	القائمة الإسلامية للحاجات في الإسلام	**252**
3.4	حصيلة زكاة الأعوام من 2006- 2014	**264**
4.4	معدل نمو إجمالي إيرادات الزكاة في مصلحة الزكاة والدخل	**265**
5.4	تطور معاشات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية	**267**
6.4	إجمالي المبالغ التي صرفها الضمان الاجتماعي للعام المالي 1428/1427 هـ حسب مناطق المملكة	**267**
7.4	الإنفاق المحلي لبيت الزكاة الكويتي 2010	**270**
8.4	إيرادات ومصروفات صندوق الزكاة القطري	**275**
9.4	نمو إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة الأردني (القيمة بالدينار الأردني)	**276**
10.4	إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة اللبناني	**281**
11.4	تطور جباية الزكاة خلال الفترة في السودان 2006- 2011	**285**
12.4	نسب الجباية حسب الوعاء الزكوي خلال الفترة 2006- 2011م	**286**
13.4	الصرف الفعلي على مصارف الزكاة في السودان	**288**
14.4	الوزن النسبي لمصارف الزكاة	**288**
15.4	معدلات الفقر في الجزائر (2008- 2013)	**294**
16.4	تطور التشغيل في إطار مبادرة نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIS	**301**
17.4	تطور التشغيل في إطار برنامج (TUPHIMO)	**302**
18.4	**نسب توزيع حصيلة الزكاة في الجزائر**	**307**

19.4	تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر	**309**
20.4	تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال	**309**
21.4	تطور الحصيلة الوطنية للزروع والثمار	**310**
22.4	مجموع المستفيدين من الزكاة بالسنوات من 2003 إلى 2012	**311**
23.4	المستفيدون من الزكاة من 2003 إلى 2012	**312**
24.4	إحصاءات الاستفادة حسب القطاعات لسنة 2012	**313**
25.4	العلاقة بين معدلات الفقر ومعدل نمو حصيلة الزكاة للفترة 2008-2013	**314**
26.4	حصيلة الزكاة المفترضة بالاعتماد على الناتج المحلي الخام لسنة 2015	**315**
27.4	المتوسط النسبي لمعدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة	**319**

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	الحلقة المفرغة للفقر من جانبي العرض والطلب	36
2.1	الروابط المؤثرة بين الفقر والنمو السكاني	68
3.1	العلاقة بين الفقر والفساد	69
4.1	علاقة الفقر بالنمو والتوزيع	71
5.1	منحنى لورنز	73
6.1	العلاقة بين النمو الاقتصادي والقدرات الإنتاجية والحد من الفقر	76
1.2	دليل التنمية البشرية- ثلاثة أبعاد وأربعة مؤشرات	138
2.2	هرم الحاجات الأساسية	142
3.2	معدل الفقر المدقع في العالم	144
4.2	منحنى لورنز	147
5.2	خط لورنز لتوزيع الدخل	147
6.2	معيار روين هود	150
1.3	أثر استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية	200
2.3	الأدوات النقدية الزكوية للتأثير في الأوضاع الاقتصادية	219
1.4	الهيكل التنظيمي لمصلحة الزكاة والدخل	262
2.4	الايرادات الزكوية 2006-2010	264
3.4	إجمالي المبالغ التي صرفها الضمان الاجتماعي في السعودية	267
4.4	الإنفاق المحلي لبيت الزكاة الكويتي 2010	270
5.4	الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الأردني	277

6.4	مساهمة الأوعية الزكوية للتحصيل الكلي في العام 2011	287
7.4	يقارن بين الجباية الفعلية بين سنتي 2010 و 2011	287
8.4	نسب كل مصرف من إجمالي الصرف الكلي 2011	289
9.4	يقارن بين الصرف الفعلي في 2011م والعام 2010م	289
10.4	العلاقة بين معدلات الفقر ومعدل نمو حصيلة الزكاة	314

المقدمة العامة

تمهيد:

يتجاوز مفهوم الفقر التفسيرات التي تنطلق من ضعف الدخل وما يسببه من حرمان فيزيولوجي واجتماعي، ليتم تحديده في إطار مناهج حديثة انطلقت من محاولات أمارتيا سن حول التنمية البشرية وبلورته لمفهوم الفعاليات الذي لفت النظر إلى ضرورة التعامل مع ظاهرة الفقر كظاهرة مركبة متعددة الأبعاد والأنماط ومتشابكة العوامل.

فالفقر شعور إنساني بالضعف يجعل الفقراء بعيدين على ممارسة الحرية والمشاركة السياسية وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات، فيعانون من استبعاد اجتماعي يتسم بغياب الدعم وسرعة التأثر اللذان يقودان إلى مشاعر اليأس والاتكالية على أطراف أخرى في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية (الزواج، التعليم)، وإن زيادة العزلة الاجتماعية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية، وضعف التعايش الاجتماعي، والتمييز العرقي، والتأثيرات السلبية للحرب، تؤدي بمجملها إلى جماعات معطلة معزولة من الناحية الجسمانية والعقلانية عن مجتمعاتها، مما يولد عدم القدرة على الوصول إلى مستويات الحياة المناسبة.

تعدد أسباب الفقر حسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وبصفة عامة يمكن تلخيص أبرز الأسباب التي تؤدي إلى الفقر فيما يلي:

- الأزمات الاقتصادية المتوالية خاصة الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، التي أحدثت تصدعا كبيرا في البيئة الاقتصادية العالمية وأفرزت نتائج سالبة عديدة أدت إلى ازدياد حدة الفقر في العالم، ونشأة ظاهرة الفقراء الجدد في الدول المتقدمة.
- ظاهرة العولمة التي أدت إلى تركيز الثروة والتجارة العالمية في الدول المتقدمة.
- العوامل البيئية (الجفاف، التصحر، الأعاصير، ارتفاع درجات حرارة الأرض...)، وجميعها أدت بدورها إلى ازدياد حدة الفقر العالمي.
- النقص المستمر في حجم القروض والمنح والمساعدات المقدمة للدول النامية من الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية.
- الآثار السلبية لسياسات التحرير الاقتصادي وبرامج الإصلاح الهيكلي.
- الزيادة السكانية وعدم عدالة توزيع عائدات التنمية .
- ارتفاع معدلات البطالة.
- الحروب والصراعات الداخلية، والقتل السياسي، الإبادة الجماعية .

- تدهور التعليم وغياب المهارات الاجتماعية.
- غياب الحرية.
- أساب ثقافية مرتبطة بالتقاليد والعادات المحلية.

إن البحث في موضوع الفقر ينبع من المفهوم الواسع للتنمية كعملية " تحويل للمجتمع" أي التحويل من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية، والطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم ومن الطرق التقليدية للإنتاج إلى طرق أكثر حداثة" والتي تتلخص في الآتي:

- اعتبار التنمية تحسين لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب.
- أن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، وتحسين نوعية الحياة.
- أن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات أكبر للتحكم في مصائرهم ولا يعني هذا المفهوم إهمال الزيادة في الدخل الفرد (المفهوم التقليدي) بل يعتبرها جزء مهما من الصورة الواسعة للتنمية.

ولن يتيسر إنجاز هذه الصورة إلا إذا شملت التنمية إلى جانبها –تحسين مستويات الحياة،خاصة الصحة والتعليم، وتخفيض الفقر.

وفي هذا السياق تطرح الزكاة كإحدى الركائز الرئيسية لمعالجة الفقر من خلال إعادة توزيع المداخيل وخلق الطلب الفعال داخل الاقتصاد، وهوما من شأنه ان ينشط السوق، ويشجع ويحفز حركة رؤوس الأموال نحو الاستثمار ويحرك عجلة التشغيل، فضلا عن مساهمة الزكاة في محاربة ظاهرة الاكتناز وبالتالي تعمل الزكاة على تجنيب الاقتصاد الوقوع في الازمات (وبصفة خاصة ازمات الركود الاقتصادي) وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي بما يحقق الرفاهية والتنمية الاقتصادية، خصوصا في ظل الاستقرار الامني والاجتماعي والمناخ السياسي الملائم الذي يعتبر ثمرة التكافل الاجتماعي للزكاة.

تعتبر الزكاة موردا رئيسيا يساهم في علاج الفقر، وذلك بتوفير المستوى المعيشي اللائق لكل فرد، وهي أول مؤسسة شرعت وطبقت لتلبية حاجيات أفراد المجتمع حسب مقتضى حد الكفاية الذي لا يقتصر على تلبية الحاجات المادية دون المعنوية، فالأصل في الإسلام هو تحقيق حد الغنى لكل أفراد المجتمع.

1- إشكالية البحث:

ضمن هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ماهي مساهمة الزكاة في علاج ظاهرة الفقر في الدول الإسلامية ؟

وفي هذا الإطار وللإلمام أكثر بجوانب المشكلة، تطرح بعض التساؤلات الفرعية :

- ما هو مفهوم الفقر، وما هي نظرة المجتمعات إليه؟
- ما هي أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية كآلية لعلاج الفقر؟
- ما هو مفهوم الزكاة وما آثارها الاقتصادية والاجتماعية؟
- ماهي أهم مساهمات الزكاة في محاربة الفقر في الدول الإسلامية، وفي الجزائر؟

2- إشكالية البحث:

وفقا للعرض السابق للإشكالية المراد تناولها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تطبيق نظام الزكاة يهدف إلى إزالة معوقات التنمية.
- تلعب الزكاة دورا محفزا في الأنشطة المولدة للدخل والأنشطة الاستثمارية.
- تساهم الزكاة في زيادة الطلب الكلي من خلال تشجيعها للإنفاق.
- تلعب الزكاة دورا مهما في معالجة الفقر.

3- أهداف البحث:

ونهدف من خلال هذا البحث الى بلوغ **الأهداف** التالية:

- تحديد مفهوم علمي وعملي لمفهوم الفقر ومؤشراته، ومساهمة الحكومات في معالجة أسباب وأثار الفقر بالدول النامية عموما والإسلامية خصوصا.
- تقديم علاج مناسب لمشكل الفقر، انطلاقا من منطلقات الفكر المالي الإسلامي، بما يساهم في تقديم بدائل اقتصادية يمكن أن تلجأ اليها الدول الاسلامية في علاج ظاهرة الفقر.

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في مدى مساهمة زكاة في علاج الفقر في الدول الإسلامية، وهو موضوع جديد يساهم في تزويد الجامعة الجزائرية عامة والمكتبة خاصة بمرجع مهم حول الزكاة.

5- أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

5-1- الأسباب الذاتية :

- الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الإسلامي ومحاولة إبراز نجاعتها في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

- التأثر ببعض تجارب مؤسسات الزكاة كالتجربة الماليزية الرائدة في مجال تنظيم الزكاة تحصيلا وتوزيعا.

5-2- الأسباب الموضوعية:

- تفاقم ظاهرة الفقر في العالم الإسلامي.
- نجاعة آليات وأدوات الاقتصاد الإسلامي في إيجاد حلول للظواهر الاجتماعية والاقتصادية.
- الدور الريادي الذي تؤديه مؤسسات الزكاة في تقديم حلول لعلاج ظاهرة الفقر.
- محاولة تطوير تجربة مؤسسة الزكاة في الدول الاسلامية والجزائر.

6- حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- **الحدود الزمانية:** تمت هذه الدراسة بتتبع الاحصائيات المتعلقة بالدول الإسلامية بين 2000 و2015.

7- صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على التقارير والسجلات والإحصائيات الرسمية لمؤسسات الزكاة.
- قلة المراجع الخاصة بمؤسسات الزكاة إضافة إلى صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالفقر في الدول الاسلامية.
- قلة الدراسات التي تربط بين الزكاة والفقر.

8- منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث بطبيعته المنهج الوصفي والتحليلي لبيان طبيعة واسباب ظاهرة الفقر في معظم الدول، خاصة الاسلامية منها، ثم دراسة الحلول المقدمة لعلاج هذه الظاهرة مع التركيز قدر الإمكان على الجانب الاقتصادي دون الخوض في الجانب الفقهي، لتوضيح مدى قدرة الاقتصادي الإسلامي على علاج ظاهرة الفقر في واقع بعض الدول الإسلامية.

9- الدراسات السابقة:

اعتمدت هذه الرسالة على مجموعة من الدراسات السابقة التي حاولت التأصيل لنظرة اقتصادية متكاملة حول موضوع الزكاة كآلية لعلاج الفقر في الدول الإسلامية. ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

1- الدراسات التي قدمتها **مجلة شؤون الزكاة** الصادرة عن الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الزكاة، خاصة في عددها الثاني الصادر في شكل ملف شهر ديسمبر سنة 2000، عنوانه "دور الزكاة في مكافحة الفقر"، ومما جاء فيه أن نجاح قانون الزكاة وحسن تنظيم

مؤسساتها واقبال الناس عليها مرهون بإسناد تسييرها للمنظمات الاجتماعية، تخضع في الى رقابة صارمة من طرف الدولة حفاظا على أموال الزكاة.

2- دراسة قام بها الدكتور **يوسف الكتاني** عنوانها "كيف تغلب الإسلام على مشكلة الفقر آلية الزكاة نموذجا" منشورة من طرف مؤسسة عكاظ بالرباط سنة2003، وقدم فيها أهم الآليات الإسلامية لعلاج الفقر كالعمل والزكاة ووسائل التكافل الاجتماعي، ثم استعرض نماذج لمؤسسات الزكاة المعاصرة في المملكة العربية السعودية والكويت ودولة باكستان.

3- وفي دراسة للدكتور **أحمد إبراهيم منصور**، بعنوان" عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنة"، منشورة عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت سنة2007، كشف البحث عن حقيقة أن معدلات النمو في الاقتصاد الوضعي تعمل بمعزل عن آليات عدالة التوزيع في حين أن النمو في الاقتصاد الإسلامي هو جزء من التكليف الشرعي للفرد والمجتمع هدفه إعمار الأرض الأمر الذي يلزم المكلف بكفاءة استخدام الموارد وتخصيصها العادل، وجوهر العدل تطبيق أحكام عملية بالاختيار أو بقوة الشريعة مثل الزكاة وتحريم الربا وغير ذلك كثير.

4- دراسة قدمها **الدكتور محي محمد مسعد**، بعنوان "مواجهة مشكلة الفقر في عصر العولمة" صادرة عن دار الكتاب القانوني بالقاهرة سنه 2008، دع من خلالها إعادة بناء نظم ربط الزكاة والضرائب وأساليب تحصيلهما وفقا لأحدث التطورات العلمية على نحو يقوم على أساسه النظام الضريبي بوظائفه المالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن عمليات الإصلاح القائمة في مصر.

5- دراسات مقدمة في ملتقى الإدارة الاقتصادية والمالية لمؤسسات الزكاة، دار الإمام، المحمدية جانفي2009، خاصة دراسة الدكتور عبد المجيد قدي، بعنوان "طرق الاستخدام الأمثل لأموال الزكاة لإحداث تغير حقيقي في مستوى حياة الفقير في الجزائر"

6- قدمت الدكتورة **عزيزة عبد الله النعيم** دراسة بعنوان" الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض"، نشرت من طرف مركز الدراسات للوحدة العربية ببيروت سنة 2009. حاولت من خلالها حصر جميع جهود المجتمع السعودي في الحد من الفقر، سواء من خلال الجهود الحكومية في مجال المساعدات في المشروعات الإنتاجية التي تقدمها وكالة الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، أو جهود الجمعيات الخيرية كجمعية البر، وجمعية النهضة النسائية بالرياض وغيرها.

7- دراسة تقدم بها الدكتور **محمد عبد الحميد محمد فرحان** بعنوان "مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي دراسة تطبيقية"، نشرت من طرف دار الحامد للنشر والتوزيع بعمان سنة 2009.وخلاصة دراسته أن هناك قصور في الجوانب التشريعية والتنظيمية لمؤسسات الزكاة المدروسة بدرجة متفاوتة، وتدني كفاءة هذه المؤسسات بالقياس إلى الفجوة القائمة بين الحصيلة المقدرة من واقع الحسابات القومية للبلدان والحصيلة الفعلية لمؤسسات الزكاة فيها، كما خلص إلى أن ضعفها في مجال إنفاق أموال الزكاة من خلال دورها الاقتصادي الضعيف.

8- دراسة قدمتها الأستاذة **حوحو حسينة** في شكل رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة سنة 2012 حول الدور التمويلي للزكاة في المجتمع المعاصر، وخلصت إلى التركيز على أهمية الدور التوزيعي للزكاة بتوفير حد الكفاية والمستوى اللائق لمعيشة الأفراد وعلى الدور الإنمائي للزكاة من خلال محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار والاستهلاك، وعلى الدور الاستقراري للزكاة من خلال معالجتها للتقلبات الاقتصادية ومحاربة البطالة.

9- دراسة قدمتها حاجي فاطمة حول " إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية في الجزائر 2005-2014" سنة 2015 خلصت إلى أهمية اعتماد سياسة وطنية شاملة لمعالجة ظاهرة الفقر في الجزائر وضرورة إدماج وسائل التمويل الإسلامية التي توفرها الزكاة ضمن هذا المسعى.

من خلال الاستفادة من الدراسات السابقة يمكن توسيع المجال لتشمل هذه الدراسة مجمل الدول الإسلامية وفق التطورات الجديدة، ووفق أساليب تحليلية تتناسب مع هذه التطورات.

10- أقسام البحث:

ولتناول هذا الموضوع، جاء تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، نتناول في الفصل الأول تحديد مفهوم ومضمون الفقر في الاقتصاد المعاصر، وتم تقسيمه الى أربعة مباحث، يدرس المبحث الأول المفاهيم المرتبط بمضمون الفقر من ثلاث مطالب يدور مجملها حول تحديد مفهوم الفقر وأنواعه والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، ويتناول المبحث الثاني عبر خمس مطالب المقاربات المختلفة لتفسير حدوث الفقر من أربعة مطالب تبين أهم المقاربات الأساسية المذهبية منها والعلمية المفسرة لظاهرة الفقر في التاريخ أما المبحث الثالث فيحدد – في أربعة مطالب– الأسباب الكامنة وراء حدوث مشكل الفقر بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويغطي المبحث الرابع بمطالبه الثلاث أهم علائق الفقر بمتغيرات مختلفة تؤثر فيه وتتأثر به على المستويين النظري والعملي.

في الفصل الثاني يتم مناقشة التنمية الاقتصادية كآلية لعلاج الفقر مقاييس تنموية مرتبطة بالموضوع ويقسم إلى ثلاث مباحث، يعرض أولها – بأربعة مطالب– مختلف المفاهيم والاستراتيجيات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية الإنسانية المستدامة في الفكر الغربي والإسلامي، أما المبحث الثاني بمطالبه الثلاث فيعالج مشكل تمويل التنمية الاقتصادية بمواردها الداخلية والخارجية، التقليدية منها والإسلامية، المبحث الثالث – عبر ثلاثة مطالب– يستعرض أهم مقاييس التنمية وفقط وأساليب قياسهما والانتقادات المرتبطة بهما.

الفصل الثالث يتناول الإطار النظري لمساهمة الزكاة في التنمية الاقتصادية ومعالجة ظاهرة الفقر، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث. يقدم المبحث الأول في مطالبه الأربعة صورة عن نموذج الزكاة وأهميتها وأوجه الاختلاف بينها وبين الضريبة، أما المبحث الثاني بمطالبه الأربعة فيدرس دور الزكاة في إطار نظرية التوزيع الغربية والإسلامية، في المبحث الثالث وفق أربعة مطالب تتم دراسة استثمار أموال الزكاة كآلية لعلاج الفقر مع التعرض لأهم المخاطر التشغيلية لاستخدام أموال الزكاة في العصر الحديث، وفي المبحث الرابع بمطالبه الأربعة يبين أهم الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي تلعبها الزكاة في توجيه السياسة الاقتصادية وتحريك الدورة الاقتصادية، وأهم العلاقات التأثيرية والتأثرية على المتغيرات الاقتصادية.

أما الفصل الرابع فخصصناه لدراسة الحالة التطبيقية في الدول الإسلامية عموما وفي الجزائر على الخصوص وتم تقسيمه منهجيا إلى ثلاثة مباحث، يتعرض المبحث الأول لأهم مقاييس الفقر في الدول الإسلامية وفق خمس مطالب، أما المبحث الثاني فيتعرض لتحليل تجربة الزكاة في بعض الدول الاسلامية استنادا الى المعطيات التي تقدمها المؤسسات الرسمية لتلك البلدان، وفي المبحث الثالث يأتي تقييم تجربة الزكاة في الجزائر في مجالات التحصيل والانفاق وتمويل المشاريع الصغرى المحابية للفقراء.

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة ظاهرة الفقر

تمهيد :

تعد ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات المتعددة الجوانب اجتماعية واقتصادية التي انتشرت في المجتمعات، وقد عانت ولا تزال كثير من دول العالم من هذه الظاهرة وقد اعتبرت من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في العصر الراهن، ولهذا احتلت مكانة بارزة داخل دائرة البحث العلمي، وكان اغلب اهتمام الباحثين على معرفة أسباب انتشار هذه الظاهرة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى البحث عن الحلول الممكنة للتقليل من هذه الظاهرة.

يعبر الفقر على نوعين من الحرمان الفيزيولوجي والحرمان الاجتماعي ،الأول يتعلق بالحاجة إلى الدخل والغذاء والملبس والمأوى، أي في إطار الدخل والحاجات الأساسية، في حين يتمثل الثاني في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكاملة من الموارد المتدفقة إليهم بسبب العوائق الهيكلية، وكلها عوامل تعرقل وصول الفقراء إلى الأصول الخارجية (الائتمان، الأراضي، البنى التحتية، والملكية العامة كالبيئة الطبيعية)، أو الأصول الداخلية (الصحة، التعليم، التغذية).

يفسر الفقر كذلك على أنه الشعور بالضعف وسهولة التأثير، بالتعرض للصدمات والضغط والمخاطرة مثل تذبذب سقوط الأمطار والأمراض الوبائية والجريمة، إلى جانب الصراعات العرقية، في ظل ضعف الحماية، الذي يعني نقص وسائل التغلب على المشاكل من دون خسائر.

للإلمام بكل هذه الجوانب المتعددة للفقر، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث.

- يتعرض المبحث الأول لدراسة المفاهيم المرتبطة بالفقر.
- يعالج المبحث الثاني الاقتراب النظري لتفسير حدوث ظاهرة الفقر في الديانات والثقافات والنظريات الاقتصادية المختلفة.
- يناقش المبحث الثالث أسباب الفقر.
- في المبحث الرابع سيتم دراسة الروابط العلائقية للفقر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بمتضمنات الفقر

أثارت مسألة رؤية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة تتفاوت بين اقتصاديي التنمية وعلماء الاجتماع والنفس، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية.

المطلب الأول: مفاهيم الفقر

الفرع الأول: المفاهيم التقليدية للفقر

أولا: تصور بنيامين رونتري (B.S Rowntre)

يتعلق الفقر بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية، وبالتالي فإن هناك حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء، وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والمتطلبات السكنية عن مستواها الملائم، والحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد معايير أساسية لوصف الفقر، فضلا عن الافتقار إلى الأصول المادية المولدة للدخل، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة، كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.

ويكون التركيز بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى، ومفهوم مستوى المعيشة، حسب فكرتين أساسيتين[1]:

فالفكرة الأولى تعني أن الفقر سيكون مختلفا باختلاف الزمن، وباختلاف المجتمعات، والذي يمكن أن يعد بالمقبول اجتماعيا، أما الفكرة الثانية: فهي تركز على القدرة على شراء السلع والخدمات (النقود) أو على ملكيتها (التملك المادي).

لذلك تم تشخيص الفقر على أساس نوعين من المقاييس، هي المقاييس المادية، والمقاييس الفسيولوجية، فالفقر على أساس الاستهلاك وخط الفقر هو بالدرجة الأساس يتمثل بالمقاييس المادية للرفاهية، أما العجز في كسب الحد الأدنى لمستويات الاستهلاك لتحقيق المعايير الفسيولوجية الرئيسية هي عادة ما تسمى بالفقر المطلق الذي يعبر عنه بشكل مباشر بالجوع أو سوء التغذية.

[1] – سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت 2008، ص:40.

ثانيا: رؤية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، رؤية أكثر عمقا جاء فيها:

الفقر هو الجوع، الافتقار إلى المأوى، وهو المرض وليس للمريض القدرة على المعالجة، الفقر هو الأمية وليس له القدرة على الذهاب للتعلم، وعدم القدرة على التكلم كما ينبغي، الفقر هو عدم امتلاك العمل، والخوف من المستقبل، الفقر هو موت الأطفال لعدم توفر المياه النظيفة، كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والحرية.

يمكن كذلك فهم الفقر في إطار التقسيم الشائع المتضمن الفقر المطلق الذي يعني عدم توفر الحد الأدنى من الدخل اللازم لتحقيق ظروف المعيشة المقبولة اجتماعيا، والفقر النسبي حيث يكون الفقراء أكثر حرمانا في العلاقة بالنظر إلى الفئات الاجتماعية الأخرى.

عرف تقرير التنمية عن العالم لعام (1980) الفقر المطلق بتشخيصه من خلال سوء التغذية والأمية والأمراض ليكون أدنى من مستلزمات العيش اللائق أو المعقول. إن هذا التعريف لا يشير إلى الدخل والإنفاق، بل يركز على الرفاهية من خلال الحاجات الغذائية واكتساب التعليم والحالة الصحية، بالرغم من أن الدخل يكون مهما لتحقيق هذه النتائج[1].

يتباين الفقر باختلاف المستوى الفردي ومستوى المجتمع، فعند المستوى الفردي يضم الفقر نقصا في مستوى الدخول التي غالبا ما تكون غير مضمونة، ونقص الضرورات الأساسية مثل الغذاء والملبس والنقص في الموجودات الإنتاجية، فضلا عن عدم القدرة على المعالجة وحماية الصحة، يرافقه الاتكالية واليأس أو العجز التام والسلوك المناهض للمجتمع، أما على مستوى المجتمع، فإن الفقر يتألف من نقص هياكل البنية الأساسية والانقطاع عن العالم وعدم الاستقرار والتفكك والعزلة الاجتماعية، باعتبارها عناصر بناء الفقر[2].

ثالثا: رؤية التنمية البشرية

في إطار التنمية البشرية يعني الفقر انعدام الفرص والخيارات التي تعد أكثر من أساسية بالنسبة إلى تنمية رأس المال البشري، ولهذا فإن تقرير التنمية البشرية لعام '1997)، قدم مؤشر الفقر البشري

[1] – تقرير التنمية البشرية 1980، ص:25.

[2]- Raundi HALVORSON et autres ,Combattre la pauvreté dan le monde stratégies et études de cas , OCDE ,Paris 2000,p: 11.12 11.

(HPI)، في محاولة لجمع الخصائص المتباينة من الحرمان للأفراد بغرض الوصول إلى حكم متكامل حول إطار الفقر ومداه في أي مجتمع. فالفقر هو أكثر من مجرد قياس للدخل وحده[1].

إن ربط الفقر بالحرمان يبين حقيقة مفادها أن للفقر والحرمان ثلاثة أبعاد رئيسية الأول يرتبط بالعيش والوفاة في سن مبكرة جدا، والثاني مرتبط بالمعرفة وعدم القراءة والاتصال، والبعد الثالث مرتبط بمعيار المعيشة، وبالتحديد إجمالي التوفير (المؤن، والاحتياط) الاقتصادي.

يتمثل تعريف الفقر في إطار الحرمان الفيزيولوجي والاجتماعي ،الأول بالافتقار إلى الدخل والغذاء والملبس والمأوى، أي في إطار الدخل والحاجات الأساسية، في حين يتمثل الحرمان الاجتماعي في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكاملة من الموارد المتدفقة إليهم بسبب العوائق الهيكلية، وكلها عوامل تعرقل وصول الفقراء إلى الأصول الخارجية (الائتمان، الأراضي، البنى التحتية، والملكية العامة كالبيئة الطبيعية)، أو الأصول الداخلية (الصحة، التعليم، التغذية)، وتكمن أسباب ذلك في طبيعة الحكومة وحالات التباين الناتجة عن سياسة وأنظمة التوزيع، بل تتعدى إلى الافتقار إلى الفرصة الحقيقية، بسبب المحددات الاجتماعية، فضلا عن الظروف الشخصية.

الفرع الثاني: المفاهيم الحديثة للفقر

في إطار المناهج الحديثة لتحديد مفهوم الفقر، كانت لمحاولات أمارتيا سن حول التنمية البشرية بداية تطور نظري في بلورة مفهوم أكثر ديناميكية وشمولا للفقر، فقد بلور مفهوم الفعاليات الذي لفت النظر إلى ضرورة التعامل مع ظاهرة الفقر كظاهرة مركبة متعددة الأبعاد والأنماط ومتشابكة العوامل[2].

وفي عام 1998 تقدم البنك الدولي بدراسة مسحية أجريت على 43 دولة، كان من بينها 28 في أفريقيا، و6 في أمريكا اللاتينية، و5 في أوربا الشرقية، و4 في آسيا، ظهر منها مفهومان للفقر:

أولا: الشعور بالضعف وسهولة التأثير (Vulnerability)

يفسر كيفية تأثير حالات المواسم والأزمات على رفاهية الفقراء وارتباطها بشعور إنساني يتمثل بالضعف. ويتجلى ذلك من خلال تفاعل الفقراء مع موظفي الحكومة والمؤسسات المتعلقة بها، وهو يعبر عن نقص المشاركة في اتخاذ القرار، سواء أكان هذا النقص في مجال الإدلاء بالأصوات أو الحقوق السياسية الأخرى.

إن هذا الشعور بالضعف أو سهولة التأثر يخص جانبين: خارجيا متمثلا بالتعرض للصدمات والضغط والمخاطرة مثل تذبذب سقوط الأمطار والأمراض الوبائية والجريمة والضعف إلى جانب

[1] – مرجع تقرير التنمية البشرية 1997، ص:30.

[2] – السرة عطية الله فضل المولى، تقييم جهود معالجة الفقر الحضري بمنطقة مايو ولاية الخرطوم بالسودان، رسالة دكتوراه جامعة الخرطوم أوت 2009، ص:42.

الصراعات الإثنية، وهذا يمكن إدراكه في حالات الحروب، وداخليي يتمثل في ضعف الحماية، الذي يعني نقص وسائل التغلب على المشاكل من دون خسائر وهذا ما يجعلهم في حالة من الفقر الطويلة الأمد ولاسيما في حالة عدم توافر تسهيلات الاقتراض لمواجهة تلك المخاطر، ففي كينيا مثلا 7 بالمائة فقط من مجموع السكان يستطيعون الحصول على ائتمان من المصارف والجمعيات التعاونية.

ثانيا: الاستبعاد الاجتماعي

وهو مفهوم يتصل بالاتكالية (Dépendance)، والعزلة (Isolation)، من خلال نقص الروابط الاجتماعية للعائلة والمجتمع، ولاسيما ذلك الذي ينتسب إليه الفرد. وينبثق من هذا المفهوم أبعاد اقتصادية واجتماعية، ليس فقط من خلال خفض فرص المشاركة في توليد الدخل أو المشاركة في سوق العمل والخدمات العامة، بل تمتد إلى تحديد شكل القرارات التي من شأنها أن تؤثر في حياتهم، ليتجاوز الاستبعاد في الجانب الاجتماعي والاقتصادي إلى بعض الحقوق الرئيسة للمواطنة. في حين عرف المجلس الأوروبي عام 1983 الفقراء في إطار الاستبعاد الاجتماعي، بأنهم الأشخاص أو الجماعات التي تعاني محدودية الموارد المادية والثقافية والاجتماعية المؤدية إلى الاستبعاد عن أدنى طريقة ممكنة من الحياة في البلدان التي يعيشون فيها[1].

وبناء على ذلك، فإن غياب الدعم الاجتماعي وسرعة التأثر يقودان إلى مشاعر اليأس والاتكالية على أطراف أخرى في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية (الزواج، التعليم). وإن زيادة العزلة الاجتماعية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية، وضعف التعايش الاجتماعي بأسباب العجز والتمييز العرقي اللذين يعدان أحد مظاهر الاستبعاد والاتكالية كما أن التأثيرات السلبية للحرب ونتائجها في القيم الاجتماعية، تؤدي بمجملها إلى جماعات معطلة معزولة من الناحية الجسمانية والعقلانية عن مجتمعاتها مما يولد الافتقار أو عدم القدرة على الوصول إلى مستويات الحياة المناسبة، فضلا عن محدودية وسائل تغيير هؤلاء الأفراد.

في الوقت الذي يمكن النظر إلى الفقر والتخلف في إطار مفاهيم الحرمان الإنسانية الواسعة، فإنه ينظر إليه غالبا على أنه شكل من أشكال التخلف، وفي هذا الصدد فرق تقرير التنمية البشرية لعام 1997 بين مفهومين، بربط الفقر بالأفراد، وربط التخلف بالمنظور الكلي ليوضح أن التناقص بين التنمية البشرية والفقر البشري يعكس طريقتين مختلفتين لتقييم التنمية: إحدى الطريقتين هي المنظور الجمعي الذي يركز على التقدم المتحقق من قبل المجتمع، أغنياء وفقراء، في حين تناقض وجهة النظر البديلة في إطار المنظور الحرماني الذي يتم فيه تقييم التنمية بالطريقة التي تعيد تحسين أوضاع الفقراء والمحرومين

[1] – السرة عطية الله فضل المولى، مرجع سابق، ص:47.

في كل مجتمع، أما في إطار العمل الحديث الذي قدمه بارثا داغوبنا (Partha Desgupta) (2001)، فقد ولد أرضية مشابهة للعمل الذي أسسه أمرتيا سن حول الاهتمامات المتعلقة بالحرية، والحاجة على أن تؤخذ بنظر الاعتبار لدى التفكير بنوعية الحياة، باعتبار أن الحرية تعد جزءا من الرفاهية (Well-being)، ويضيف أمارتيا سن أهمية احتضان الأخلاق (Ethics) في إطار تحديد الفقر[1].

المطلب الثاني: أنواع الفقر

يقسم الفقر بحسب طبيعته إلى (فقر نسبي، وفقر مطلق) ويقسم بحسب فترته الزمنية إلى (فقر مزمن، وفقر عابر) في حين يقسم بحسب نوع الجنس البشري إلى (فقر ذكوري، وفقر أنثوي) ويقسم الفقر بحسب طبيعة المكان إلى (فقر حضري، وفقر ريفي).

الفرع الأول: أنواع الفقر بحسب طبيعته

ينقسم الفقر بحسب طبيعته إلى نوعين:

أولا: الفقر النسبي

يشير الفقر النسبي إلى التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي بحيث يعتبر الشخص فقيرا فقرا نسبيا إذا كان ينتمي إلى واحدة من أدنى فئات الدخل في المجتمع، ومؤشرات هذا النوع تعبر في حقيقتها عن مقاييس اللامساواة (مثل أفقر نسبة 10%)[2].

ثانيا: الفقر المطلق

يعبر عن حد أدنى من الضروريات تعكس استهلاك سلة من السلع والخدمات توزن على أنها لا يمكن الاستغناء عنها من اجل بلوغ حد أدنى من مستوى المعيشة –reste à vivre–[3]، واعتبر مطلقا لأنه يحدد مستقلا عن توزيع الموارد بين السكان.

ويكون الفقر مطلقا حينما لا تتمكن أي أسرة من تلبية 80% من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حتى وإن استخدمت 80% من دخلها لشراء التغذية، ومثالنا في ذلك حالة الفقر المدقع والتي تعاني منها دولة آسيوية مثل بنجلاديش حيث أظهرت دراسة أجراها معهد بنجلاديش للدراسات التنموية بالاشتراك مع مركز أبحاث الفقر في المملكة المتحدة أن نحو ربع سكان بنجلاديش يعيشون في فقر مدقع وأن حوالي خمس سكان القرى لا يستطيعون تحمل تكاليف تناول ثلاث وجبات يوميا، وقالت الدراسة أنه على الرغم من أن بنجلاديش نجت

[1] – سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص:86.

[2]- Reganaden PARAYACHY, mesures de la pauvreté à l'Île de Maurice, thèse de doctorat, U.F.R Sciences économiques université ParisI Panthéon-Sorbonne,2008, p 24.

[3],Christien MORISON, les politiques anti-pauvreté diversité ou similitudes ,Institut de l'entrprise ,France, octobre 2002, p:7.

من المجاعة إلا أن مشكلة الجوع مازالت قائمة فحاولي 24% من إجمالي السكان يعيشون حاليا حالة فقر شديد في الدخل قدره بعض الاقتصاديون بأن يعيش الفرد بأقل من دولار يوميا، وحدده خبراء البنك الدولي خط الفقر المطلق بدخل لا يقل على 370 دولار – بالقوة الشرائية لعام 1985–[1].

الفرع الثاني: أنواع الفقر بحسب فترته الزمنية

تواجه الشعوب موجات من الفقر هذه الموجات قد تجعل من الفقر أحد نوعين:

أولا: الفقر العابر

يشير الفقر العابر إلى الفقر لأجل قصير أو مؤقت أو موسمي وينتج عن أوضاع طارئة مثل عدم توفر القدر الكافي من الموارد المالية الكافية لموجهة متطلبات المعيشة الضرورية، وكذا الفقر المائي الذي يصيب مناطق معينة من العالم قد تدفع تلك المناطق إلى ضعف الإنتاج الزراعي مما يؤدي لانتشار الفقر في تلك المناطق خاصة منها التي مازالت معتمدة بشكل كبير في ميزانيتها على الزراعة كدول العالم الثالث.

ثانيا: الفقر المزمن

يشير الفقر المزمن إلى الفقر طويل الأجل أو الفقر الهيكلي، يميز الدول النامية نظرا للاختلالات الهيكلية الحادة الناتجة عن طبيعة البنيان الاقتصادي السائد[2].

فحسب أحد تقارير البنك الدولي أنه في أعقاب انهيار الشيوعية في العالم وتحول عدد من الدول إلى اقتصاد السوق ومن ضمنها دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول الكتلة الاشتراكية السابقة، ارتفعت معدلات الفقر من 2% إلى 21% في تلك البلدان التي دخلت في طور التحول إلى نظام السوق حيث ظهرت أعباء ذات تكلفة أكبر، واستمرت لفترة أطول وكان تأثيرها أعمق وأبلغ من أية تنبؤات سابقة.

ثالثا: أنواع الفقر بحسب نوع الجنس البشري

ظهر دليل التنمية المتعلق بالجنوسة في تقرير التنمية البشرية لعام 1995 والذي يستخدم نفس المقاييس التي أقرها دليل التنمية البشرية في قياس الفقر البشري ولكنه يلم بالإضافة إلى ذلك باللامساواة النساء والرجال.

وقد لوحظ أن ظاهرة تأنيث الفقر ظاهرة عالمية تشهدها كل المجتمعات حتى الغربية منها، ولكنها تكتسب أبعاد خاصة في الدول العربية، وتأنيث الفقر هو الناتج الطبيعي لما يسمى تأنيث البطالة أي

[1] – بوساق كريمة، سياسة مكافحة الفقر بالدول النامية –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر،2004، ص:16.

[2] – المرجع نفسه، ص:11.

فرض وضعية البطالة على المرأة وعدم حصولها على نفس الوظيفة عن نفس المستوى التعليمي للرجل ونفس الأجر عن نفس العمل، وانحصار دورها في تربية الأطفال والعمل المنزلي دون مقابل، هذا ويوجد في عدد كبير من دول العالم فجوات كبيرة على أساس النوع الاجتماعي في مجال الصحة والتعليم والنشاط الاقتصادي والنقل.

غير أن التصور الإسلامي الصحيح يربط التطور المادي للمجتمع بالتطور النفسي والأخلاقي للمجتمع، لذلك جعل من تنشئة الأجيال بطريقة أكثر اتزانا وأكثر فاعلية في التنمية المهمة الأساسية للمرأة.

رابعا: أنواع الفقر بحسب طبيعة المكان

في هذا الجزء من أنواع الفقر نحاول أن نرصد نوعين من أنواع الفقر بحسب طبيعة المكان والتي هي وثيقة الصلة بالتنمية البشرية وحجمها في العالم هذين النوعين هما الفقر الحضري والفقر الريفي:

أ-الفقر الحضري:

تنتشر ظاهرة الفقر الحضري في معظم دول العالم، ولكن مع اختلاف نسبتها بين الدول، وعلى اعتبار أن الدخل في الحضر أعلى بصورة عامة، وأن الوصول إلى الخدمات أكبر، فإن الفقراء من سكان المدن قد يعانون من بعض نواحي الفقر أكثر مما تعانيه العائلات الريفية. فالفقير في الحضر يسكن بصوره نمطية في الأحياء الفقيرة، وكثير ما يكون عليه أن يقنع بالازدحام الكبير والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة، يعيشون على الهامشية من الناحية الاقتصادية بضعف إنتاجيتهم ومهاراتهم، ومن الناحية الاجتماعية بانعزالهم عن عادات العمل والتوجه الاستهلاكي وطرق التفكير وغيرها من أسباب العزلة[1].

بالإشارة إلى سكان المناطق الحضرية وخاصة الفقراء في البلدان المتقدمة والنامية على السواء زاد سكان المناطق الحضرية في العالم من 750 مليون نسمة تقريبا في العام 1950، إلى نحو 3 ألاف مليون نسمة في الوقت الحالي.

تتجاوز معدلات الفقر الحضري في الدول النامية في غالب الأحيان ما نسبته 50%، وبحسب تقديرات عام 2005 ضمت المدن أكثر من نصف سكان العالم ممن يصنفون تحت خط الفقر، وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق النامية في العام التي شهدت توسعا حضريا، وتبلغ نسبة السكان في المراكز الحضرية 69% من إجمالي السكان في المنطقة كما أن التوسع العشوائي للمدن أثر سلبا على البيئة الأساسية والخدمات، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وبين الحضر والريف على حد سواء[2].

[1]- إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في الدول العربية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، دون تاريخ، ص:125.

[2]- عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1997، ص:34.

ب- الفقر الريفي:

يتحد الفقر الريفي والفقر الحضري في أنهما نتاج قصور عملية التنمية البشرية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلبات تلك المناطق من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال كما يرجع إلى قصور الاستثمار في الموارد البشرية في المناطق الريفية بل أن المناطق الريفية أشد فقرا من المناطق الحضرية المهمشة ذلك أن هناك تفاوتا كبيرا في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ 4-6 مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف.

ويتألف فقراء الريف من أولئك الذين لا يتمتعون بملكية الأراضي، والإفراد والأسر من ذوي الممتلكات المحدودة، وصغار المالكين والرعاة والنساء الريفيات، والأقليات العرقية، ولا يشكل فقراء الريف مجموعة متجانسة واحدة بل مجموعات مختلفة. كما أنهم لا يتمتعون بفرص الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية للحصول على رأسمال من أي نوع[1].

يقسم تقرير البنك الدولي حول استراتيجية التنمية الريفية الفقراء إلى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر مطلق ومعناه أن يبلغ دخل الفرد سنويا ما يعادل 50 دولارا أمريكيا فأقل، وفقر نسبي ويخص الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى الوطني.

وبناء على هذا التقسيم يتضح التالي:

- أن ما يقارب من 85% من جميع الذين يعانون من فقر كلي يعيشون في مناطق ريفية.

- تحتفظ الدول النامية بآسيا بنصيب الأسد من نسبة عدد الفقراء إذ تبلغ نسبتهم إلى جملة عددهم في العالم 70% تليها أفريقيا بنسبة 17% ثم أمريكيا اللاتينية والكاريبي 13%، بالإضافة لما سبق فإن ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرات المهنية من الشبان أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدراتهم الإنتاجية في عملية تطوير الريف، وتشير الدراسات الإحصائية التي أجريت في أفريقيا وآسيا أن ما بين 75% و85%من السكان الريفيين يشغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتهنون أعمالا أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات[2].

[1] - IFAD التجارة والتنمية الريفية، روما، 2004، ص:15.

[2] - مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1،2001، ص ص: 51-52.

المطلب الثالث :الآثار الناجمة عن الفقر

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لظاهرة الفقر

إن اتساع قاعدة الفقر في المجتمع يجعل منه عائقا للحركة الاقتصادية، كلما استعت دائرة الفقر اتسعت دائرة التأثير على المستوى الاقتصادي ، ويمكن تناول أهم هذه الآثار كالآتي:

أولا: التبعية الاقتصادية

إن ظاهرة الفقر تجعل من الدول المتخلفة عرضة لاستغلال الدول المتقدمة، سواء كانت التبعية اقتصادية أو مالية أو غيرهما، وقد تزيد التبعية الاقتصادية من حدة الفقر والجوع عندما يتعلق الأمر بتأمين احتياجات السوق الداخلية من السوق الخارجية في مجال الغذاء ، الذي تعتمد عليها حاجة السكان واستهلاكهم[1].

ثانيا: التضخم

في ظل عدم كفاية موارد الدول الفقيرة لإحتياجات المواطنين تتجه القوة الشرائية للنقود إلى التدهور مع زيادة في الأسعار المحلية ، ولهذا لا بد من توجيه مزيد من الرعاية لمصلحة أولئك الفقراء غير القادرين على مساعدة أنفسهم ليس من خلال إعانة عامة تنفع الفقراء الأغنياء والفقراء ، مثل دعم أسعار بعض السلع ، بل من خلال دفعات إغاثة منظمة ومكثفة، وإضافات للدخل يخص بها الفقراء ، ويقدم لهم أيضا من أموال الزكاة والأوقاف والتبرعات ومخصصات الميزانية[2].

ثالثا: عجز الموازنة العامة

إن عجز الميزانية هو عكس حقيقي للفقر في الموارد الاقتصادية، إذ أن حصيلة الضرائب في بيئة فقيرة لا تشكل إلا موردا ضئيلا للغاية في تمويل الموازنة العامة، إضافة إلى أن الزيادة في الضرائب تزيد من تفاقم ظاهرة الفقر.

[1] – الطيب وكي، الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الاسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، قسم الشريعة ، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص:60.

[2] - محمدا شابرا، الإسلام والتحدي، ترجمة: محمد زهير السمهوري ، ط01، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، 16، ص:415.

رابعا: الركود الاقتصاد

يعتر الركود الاقتصاد أول مراحل الكساد الاقتصاد، يكون ذلك انخفاض الطل الكل عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية نتيجة انتشار الفقر وعجز الأفراد عن إقتناء السلع، وقد يؤدي ذلك إلى إفلاس العديد من المؤسسات، وتسريح الكثير من العمال[1].

كما أن عدم كفاية الدخل، وسوء التغذية يؤدي إلى تدهور الأحوال الصحية، والمرض، وضعف القدرات الجسدية، والعقلية، ويؤدي إلى ضعف القدرة على العمل، مما يحرم الفرد من الالتحاق بسوق العمل، يؤدي إلى ضعف الإنتاجية، وجعل الفرد غير قادر على الاستمرار في حياة طويلة منتجة، وقد أثبتت دراسات عديدة وجود علاقة سببية بين المستوى الصحي الجيد والنمو الاقتصادي[2].

حسب تقرير التنمية لسنة 2006 بلغ عدد الفقراء حوالي مليارين ونصف مليار فقير، وتظهر الإحصائيات أن الدخل الفردي لحوالي مليار ونصف مليار نسمة على الأقل لا يتعدى دولارا واحدا في اليوم، وأن ثلاثة ملايير نسمة أي تقريبا نصف سكان الأرض عند بداية القرن الحالي لا يتعدى دخلهم الفردي دولارين في اليوم، هذا في حين يستحوذ فيه حسب مجلة الأعمال الأمريكية " فوريس"، 1000 شخص في العالم على 3500 مليار دولار[3].

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية لظاهرة الفقر

تعد الآثار الاجتماعية لظاهرة الفقر الجانب البارز منها، حيث تكون ظاهرة للعيان وتظهر في عدة صور كالآتي:

أولا: التسول

يعتبر التسول ظاهرة اجتماعية يمارسها أفراد أو أسر، إما للحاجة الشديدة، أو هربا من مسؤوليات الحياة خاصة بالنسبة للأشخاص الذين ليس لهم رغبة ف مزاولة الأعمال، ويؤثر التسول على الاقتصاد، كون المتسولين طاقة بشرية معطلة وغير منتجة، وهو مظهر من مظاهر الفقر، ويعتبر زيادة المتسولين مؤشر على مدى تفشي الفقر في المجتمع[4].

---

[1]– بشير عيشي، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، كلية العلوم الانسانية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة، جويلية 2003، ص:03.

[2]– عبد الله صادق أمين حسن، الفقر في فلسطين، وسياسات مكافحته، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2005، ص:21.

[3]– محمد العودي، فقراء في زمن العولمة، منشورات دار التوحيدي للنشر، ط01، الرباط، 2008، ص:101.

[4] – الطيب وكي ، مرجع سابق، ص:53.

ثانيا: النزوح الريفي وهجرة البحث عن العمل

يعيش الناس في الأرياف حلقة مفرغة من الفقر الدائم والحرمان والبطالة نتيجة لإهمال الزراعة وعدم الاهتمام بالمناطق الريفية، مما يدفع الشباب على الخصوص إلى الانتقال إلى المدينة بحثا عن العمل، أو هجرة إلى خارج الوطن بحثا عن العمل والاستقرار[1].

ثالثا: استفحال الأمراض والأوبئة

يرتبط المرض عادة بالفقر خاصة في العصر الحديث مع انتشار الأوبئة والتلوث، فعندما يجد الأغنياء اللقاحات اللازمة والرعاية الصحية المطلوبة، يفقد الفقراء ذلك أو يعجزون عنه أمام ارتفاع تكاليف العلاج، ولهذا نتج عن هذه الحالة تفشي الأمراض المعدية في الأوساط الفقيرة كالملاريا والسل التي تعتبر من أمراض الفقر والتخلف، فالمرض كأثر من آثار الفقر لا يؤثر على الشخص أو الأسر فحسب، وإنما يؤدي إلى وقوع اضطرابات اجتماعية وسياسة قد تدمر جهود التنمية.

رابعا: انتشار الآفات الاجتماعية والجريمة

أصبح الفقر يشكل تحديا أخلاقيا لجميع دول العالم في الوقت الحاضر لأنه يؤدي إلى المزيد من " مظاهر العنف السياسي" والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما يساعد الفقر على تعميق درجة الاستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول الفقيرة [2].

إن الاضطراب الاقتصادي يورث الاضطراب الأخلاقي، مما يجعل الأجيال تتوارث أنواعا من الأمراض النفسية الخبيثة تكون نتائجها خطيرة جدا، بل إن الاضطراب الاقتصادي كثيرا ما يكون السبب في نشوء الجرائم والرذائل وشيوعها، ولهذا أكدت الدراسات أنه كلما ارتفعت نسبة الفقر ارتفعت نسبة الآفات الاجتماعية والجرائم في المجتمع[3].

الفرع الثالث: خصائص الفقراء

يشكل تعريف الفقراء وتحديد خصائصهم خطوة نحو إلقاء الضوء على الأحوال المعيشية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للفقراء، في طريقها إلى التخفيف من حدة الفقر وقد وضع مجموعة من الاقتصاديين، مجموع من الخصائص التي يعاني منها أفراد الأسرة الواحدة، وتشمل الحرمان والعزلة

[1] – حسن رشوان ، مشكلات المدينة ودراسة ف علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ط4، 2005 ، ص:157.

[2] –عبد العزيز بن علي الغريب، الفقر في السعودية قراءة في التدابير المتخذة، مجلة المستقبل العربي، عدد 311، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص:47.

[3] – على الغريب ، الفقر في السعودية ، مجلة المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، العدد311، جانفي 2005، ص:47.

والاغتراب والاعتماد على الغير، إلى جانب نقص الاقتصادية والخيارات ، وعدم الاستقرار وانخفاض نسبة المشاركة في صنع القرار.

كما حدد تشيمبرز، مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الفقراء، ووصفهم بأنهم يعانون من تدني المرتبة الاجتماعية، والعزلة، والضعف البدني، والوهن وموسمية العمالة والعجز، وقلة الحيلة والمهانة، وما زال التقدير الكمي مهمة بالغة الصعوبة ومشكوكا في صحته.

ظاهرة الفقر التي تضرب بأطنابها في كثير من دول العالم لها آثارها الخطيرة ونتائجها الهدامة على المجتمع إذ تؤدي إلى عدة مشاكل منها[1]:

- الضعف والخمول مما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية.
- تردي الأحوال الصحية للفرد والمجتمع وانتشار الأمراض المهلكة (مثل نقص المناعة وسوء التغذية).
- انتشار البطالة.
- عدم المساواة في الحقوق الخدمية.
- زيادة معدلات الوفيات الخاصة وسط الأمهات والأطفال .
- هبوط دخل الأسرة وقلة الاستهلاك والجوع.
- الافتقار إلى التعليم والمهارات الفنية.
- سوء توفير المرافق العامة وإدارتها (الصحية والتعليمية، والخدمية – المياه والإصحاح).
- التأثر بالصدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- نشوء التمييز العنصري والعرقي والاثني والديني والجنسي والاجتماعي.
- عجز الفرد عن تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والمأوى واللوازم الضرورية.
- زيادة نسبة الحروب والصدامات والصراعات والإرهاب وتغذية ظواهر العنف
- التدهور البيئي ونضوب الموارد (المياه، والمراعي، والحياة البرية والبرمائية، والتربة... الخ).
- عدم استخدام الموارد الطبيعية بطرق مستدامة.
- الإدارة غير المستدامة وغير المتكاملة للموارد.
- الركود الاقتصادي وتراجع حجم الأموال الموجهة للزكاة والهبات والإعاشة وأعمال الخير والإحسان.
- التوزيع غير المتكافئ لمشروعات التنمية والبناء (الفجوة التنموية).
- ارتفاع تكاليف السكن والمأوى (الفجوة السكنية)[2] .

[1]–عبد الله صادق أمين حسن، مرجع سابق، ص ص:22–23 .

[2]–حسن أحمد غرايبة، أثر المتغيرات الديمغرافية ولاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في لواء عجلون وتباياناتها، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1995، ص:05 .

المبحث الثاني: المقاربات المختلفة لتفسير ظاهرة الفقر

يهتم هذا المبحث بدراسة مجموعة من المقاربات النظرية التي تغطي مساحة مهمة من التفكير في المجال التنموي لمعالجة أهم مشكلة تهدد الإنسان في نفسه ومحيطه الاجتماعي والطبيعي ألا وهي الفقر بمقاييسه النسبية والمطلقة.

المطلب الأول: المقاربات المذهبية للفقر

الفرع الأول: الفكر الثقافي لأمم شرق آسيا

تزخر أمم شرق آسيا "الهند والصين وما جاورهما" بأنماط هائلة من المذاهب والفلسفات الوضعية ذات التعاليم والطقوس الغريبة ولقد تعرض أصحاب تلك المذاهب والنحل والفلسفات الوضعية إلى الفقر ومعاناة بني الإنسان لمشكلته وحاولوا من خلال ما سنوه من أحكام وما وضعوه من طقوس، وما بثوه من دعوات أن يعالجوا تلك الآفة الاجتماعية من وجهة نظرهم وأبرز أولئك (بوذا).

دعا بوذا مؤسس الديانة في القرن السادس قبل الميلاد إلى اتخاذ حياة الزهد والتنسك واستئصال مآرب الإنسان، واجتثاث أصلها، والقضاء على كل تطلع له نحو الأفضل، لقد اعتبر بوذا الفقر مقدسا وهبة لتخليص الإنسان من الشرور والآثام والميول الدنيوية ولم يكتف بوذا بالمواعظ النظرية بل مارس تلك الحياة بنفسه فهجر قصره وملكه وثروته ولبس لباس الفقراء وشاركهم في ألوان معيشتهم وأقرهم على وضعهم وما يعانون من حرمان وبؤس، وجعله سبيلا لهم ولغيرهم للتنقية من التطلعات الإنسانية المادية البغيضة جملة وتفصيلا، وتبع بوذا في هذا المسلك عدد من مجددي الديانة البرهمية بنواحي شبه القارة الهندية، وأيضا قلده في الصين داعية الديانة الناوسية وأنصارها في القرن الرابع قبل الميلاد.

الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي اليوناني

قدم الإغريق للفكر الإنساني إسهامات مهمة في الفلسفة والأخلاق والسياسة والعلوم، وتنوع تناول الإغريق لظاهرة للفقر بالشكل التالي:

حيث تناول أفلاطون (427–347 ق.م) الفقر وذلك في كتابيه المشهورين "الجمهورية والقوانين" واللذان ضما أهم أفكاره في المجال الاقتصادي حيث رأى أفلاطون في كتابه القوانين أن الفقر الحقيقي يكمن أساسا في الازدياد المضطرد وغير محدود الحاجات وليس قلة الامكانات واعتبر أن التفاوت الاقتصادي بين الأفراد أمر لا مفر منه غير أنه أكد أنه لا مجال للفقر المدقع أو الغنى الفاحش في مدينته الفاضلة[1].

[1] – لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص:23.

هذا ويروي أرسطو(384–322 ق.م) أن الملكية الخاصة حق مطلق لكل أفراد المجتمع دون استثناء، ولكل فرد حرية تملك المال والتصرف والاستعمال والاستغلال، والملكية حقا طبيعيا للفرد[1]، ولكن أرسطو أحاط نظام الملكية بالعديد من الاعتبارات الأخلاقية والأبعاد الاجتماعية كمساعدة المحتاجين والفقراء وتحقيق القدر الأكبر من التكافل الاجتماعي وعدالة توزيع الدخول وبشكل عام فإن أرسطو يسلم تماما بمقولة أفلاطون في الحيلولة دون وقوع الثراء الفاحش والفقر المدقع.

ويرى أكزنفون (430–355 ق.م) أن الثروة مرتبطة بالمنفعة فإذا جهل الإنسان كيفية استخدام الموارد فلا يمكن اعتبار أن هذه الموارد جزءا من الثروة وحتى النقود فهي ليست ثروة لمن لا يحسن استخدامها.

كما أنه سلم بما جاء به أفلاطون من أن الفقر والغنى أمور نسبية ترتبط بازدياد الحاجات والرغبات وليس في محدودية الموارد فحسب.

هذا ويرى الفيلسوف "زينون" صاحب الفلسفة الرواقية (والذي توفي سنة 246 ق.م) أن الفقر مقدس للحرمان ولقهر شهوات الجسم والرغبة في استئصال كل نزوع نحو النزوات ولو كانت الحاجات الأساسية للجسم وتمجيد حياة التقشف والحرمان، والصبر إلى آخر المطاف، وما رآه زينون عكس ما ذهب إليه إبيقور صاحب الفلسفة الإبيقورية (والذي توفي سنة 270 ق.م) والذي دعا إلى نبذ الفقر ومحاربته واعتباره شرا محضا يحول دون سعادة الإنسان، التي يجب أن تقوم على مبدأ اللذائذ الحسية فقط، فكل شيء يفوت تلك اللذة المادية يجب القضاء عليه وعدم اعتباره وإعطاء القيمة كل القيمة لما يخدم حياة الغنى والترف والشهوة.

الفرع الثالث: ماهية الفقر في الديانات السماوية

أولا: الفقر في نصوص التوراة

من خلال تتبع بعض نصوص التوراة المتعلقة بالفقر والفقراء:

– وجدنا بعض تلك النصوص قد دعت إلى الكد والعمل ومحذرة من البطالة والكسل مثل المشتغل بأرضه يشبع خبزاً، وتابع البطّالين يشبع فقراً.

ومنها: "لا تحب النوم لئلا تفتقر، افتح عينيك تشبع خبزاً".

ومنها: " العامل بيد رخوة يفتقر، أما يد المجتهدين فتغني".

[1] –حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص:20.

– حثت بعض تلك النصوص على الاستقامة ونهت عن الاعوجاج والانحراف ومبينة أن الفقر مع الاستقامة أفضل من الغني مع الاعوجاج مثل:

"الفقير السالك باستقامته خير من معوج الطريق وهو غني"

– ودعت بعض تلك النصوص إلى الرحمة والرأفة بالمساكين مثل: "لأنه لا تفقد الفقراء من الأرض لذلك أنا أوصيك قائلاً:" افتح يدك لأخيك المسكين والفقير في أرضك".

ومنها": من يرحم الفقير يقرض الرب وعن معروفه يجازيه.

ومنها أيضاً : "إن كان أحد فقير أحد من اخوتك في أحد أبوابك في أرضك التي يعطيك الرب إلهك فلا يقس قلبك عليه، ولا تقبض يدك عن أخيك الفقير بل افتح يدك له وأقرضه مقدار ما يحتاج إليه".

ومنها:"لا تسلب الفقير لكونه فقيراً، ولا تسحق المسكين في الباب".

ومنها أيضا :"اقض بالعدل وحام عن الفقير والمسكين."

– كما رغّبت بعض نصوص التوراة المنفقين علي الفقراء بالسعادة والثواب وأنذرت المعرضين عنهم باللعنة والعقاب مثل: من يعطي الفقير لا يحتاج، ولمن يحجب عنه عينية لعنات كثيرة. ومنها: "أليس أن تكسر للجائع خبزك ؟ وأن تدخل المساكين التائهين إلى بيتك، إذا رأيت عرياناً . أن تكسوه، حينئذ ينفجر مثل الصبح نورك[1].

– وقد نهت بعض هذه النصوص عن ظلم الفقراء والمساكين ودعت إلى إنصافهم مثل" :"الملك الحاكم بالحق للفقراء يثبت كرسيه إلى الأبد".

ومنها: "لا تظلموا الأرملة ولا اليتيم ولا الغريب ولا الفقير".

– وبينت بعضها أن الخطايا تؤدي إلى الفقر " اسمع أنت يا ابني وكن حكيماً وارشد قلبك في الطريق، لا تكن من شريبي الخمر بين المتلفين أجسادهم، لأن السكير والمسرف يفتقران، ومن النصوص التي حذرت من الخطايا أيضاً" :لأنه بسبب امرأة زانية يفتقر المرء إلى رغيف خبز.

– كما بينت بعضها أن الفقر والغنى بيد الله تعالي" الرب يميت ويحيي ويهبط ويصعد، الرب يفقر ويغني يضع ويرفع، يقيم المسكين من التراب ويرفع الفقير من المزيلة للجلوس مع الشرفاء.

وهكذا نلاحظ من خلال عرض تلك النصوص أنها عبارة عن مجموعة من النصائح والمواعظ غير الملزمة دون أن تضع لعلاج هذه المشكلة خطة اقتصادية حكيمة لبترها والقضاء عليها.

[1]– عبد السلام حمدان اللوح ومحمود هاشم عنبر، علاج مشكلة الفقر، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة 2009، ص: 343.

غير أنه من الناحية العملية أوجدت اليهودية نظام العشور من أجل تنظيم الإحسان، وهو تقديم عشر المحصول أو الثمار لتوزع على الفقراء والأرامل واليتامى، ولا يعدو أن يكون حلا جزئيا للفقر[1].

ثانيا: الفقر في ضوء نصوص الإنجيل

قابلت النصرانية إفراط اليهود في الجوانب المادية الدنيوية إلى الاهتمام بالروح وتخليصها من علائق هذه المادة، فكانت الرهبانية هي المثل الأعلى فيها دون العناية بالتشريعات الدنيوية.

فبالنسبة لمعالجة مشكلة الفقر لم تضف الرسالة المسيحية جديداً، بل اكتفت بأسلوب الوصايا والعظات استثارةً للعواطف الإنسانية واستدراراً لبر الناس وإحسانهم على الفقراء دون أن تأتي بمبادئ عملية تلزم الأغنياء بكفاية حاجة الفقراء والمحتاجين[2].

وكذلك نقرأ في الإنجيل في الفقرة 33 من الإصحاح 12 من إنجيل لوقا: "بيعوا ما لكم وأعطوا صدقة".

وفي الفقرات من 10إلى14 من الإصحاح 3 من إنجيل لوقا أيضا: "من له ثوبان فليعط من ليس له؛ ومن له طعام فليفعل هكذا"، وفي الفقرة 42 من الإصحاح 5 من إنجيل متى: "من سألك فأعطه؛ ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده".

وفي الفقرات من 1إلى4 من الإصحاح 6 من إنجيل متى: "احترزوا من أن تصنعوا صدقتكم قدام الناس لكي ينظروكم، وإلا فليس لكم أجر عند أبيكم الذي في السموات فمتى صنعت صدقة لا تصوت قدامك بالبوق كما يفعل المراءون في المجامع وفي الأزقة لكي يمجدوا من الناس، الحق أقول لكم: إنهم استوفوا أجورهم وأما أنت فمتى صنعت صدقة فلا تعرف شمالك ما تفعل يمينك لكي تكون صدقتك في الخفاء، فأبوك الذي يرى في الخفاء هو يجازيك علانية".

دعت بعض تلك النصوص إلى حياة التقشف والزهد والصبر ومحببة إليهم حياة الحرمان ومن تلك النصوص " ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، ومنها" :لا تهتموا لحياتكم بما تأكلون وبما تشربون ولا لأجسادكم بما تلبسون، أليست الحياة أفضل من الطعام ؟ والجسد أفضل من اللباس ؟ انظروا إلى طيور السماء، إنها لا تزرع ولا تحصد ولا تجمع إلى مخازن وأبوكم السماوي يقوتها، ولماذا تهتمون باللباس ؟ فلا تهتموا للغد لأن الغد يهتم بما لنفسه.

دعت بعض تلك النصوص إلى الرحمة والبر بالفقراء والمساكين كما حثت على إطعامهم والتصدق عليهم ومن تلك النصوص" طوبى للرحماء لأنهم يرحمون". ومنها:"بيعوا مالكم وأعطوا صدقة.

[1]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر والمجتمع دراسة في علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2007، ص:109.

[2]– عبد السلام حمدان اللوح، مرجع سابق، ص: 344.

ومنها:" من سألك فأعطه ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده"، ومنها أيضاً: "إذا صنعت غذاء أو عشاء فلا تدع أصدقاءك ولا إخوتك ولا أقرباءك ولا الجيران الأغنياء لئلا يدعوك هم أيضاً فتكون لك مكافأة، بل إذا صنعت ضيافة فادع المساكين الجدع العرج العمي فيكون لك الطوبي إذ ليس لهم حتى يكافئوك، لأنك تكافئ في قيامة الأبرار".

كما بنيت بعض تلك المواعظ جزاء من أطعم فقيراً مثل:" تعالوا تعالوا يا مباركي أبي، رثوا الملكوت المعد لكم منذ تأسيس العالم، لأني جعت فأطعمتموني، عطشت فسقيتموني، كنت غريباً فآويتموني، عرياناً فكسوتموني، مريضاً فزرتموني، محبوساً فأتيتم إلي، فتجيبه الأبرار حينئذ قائلين يا رب متى رأيناك جائعاً فأطعمناك ؟ أو عطشاناً فسقيناك؟ ومتى رأيناك غريباً فآويناك، أو عرياناً فكسوناك ؟ ومتى رأيناك مريضاً أو محبوساً فأتينا إليك ؟ فيجيب الملك قائلاً لهم" :الحق أقول لكم بما أنكم فعلتموه بأحد إخوتي هؤلاء الأصاغر فبي فعلتم".

وحذرت بعض تلك النصوص من إظهار الصدقة أمام الناس مثل:"احترزوا من أن تصنعوا صدقتكم قدام الناس لكي ينظروكم وإلا فليس لكم أجر عند أبيكم الذي في السماوات فمتى صنعت صدقة فلا تصوت قدامك بالبوق كما يفعل المراءون في المجامع والأزقة لي يمجدوا من الناس"[1].

وفضلت تلك النصوص صدقة الفقير على صدقة الغني مثل:" تطلع المسيح فرأى الأغنياء يلقون قرابينهم في الخزانة، ورأى أيضاً أرملة مسكينة ألقت هناك فلسين، فقال:" بالحق أقول لكم: أن هذه الأرملة الفقيرة ألقت أكثر من الجميع، لأن هؤلاء من فضلتهم ألقوا في قرابين الله، وأما هذه فمن إعوازها ألقت كل المعيشة التي لها".

تلك هي دعوة المسيح عليه السلام والتي كان جلُّ هدفها مقاومة الجشع المادي اليهودي وردهم إلى الأخلاق الحميدة مثل التسامح، البذل، العطاء، البر، الإحسان، نبذ الشهوات والبعد عن الرياء، وقد كان عليه السلام نفسه مثالاً للتقشف وترك الدنيا، وعدم الإفراط في المأكل والملبس والمسكن، فمن خلال النصوص السابقة تبين لنا أن نظرة المسيحية لعلاج مشكلة الفقر قد اتخذت طابعاً أخلاقياً وشكلاً تربوياً ملائماً للبيئة التي عاش فيها السيد المسيح".

ثالثا: مشكلة الفقر في الإسلام

يترك الفقر كثيرا من الآثار السلبية على الفرد والمجتمع فهو خطر على العقيدة، على الأخلاق والسلوك، على الفكر الإنساني وعلى الأسرة في تكوينها واستمرارها وتماسكها[2].

[1]– عبد السلام حمدان اللوح، مرجع سابق، ص:345.

[2] – رضا صاحب أبو أحمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص:171.

نبدأ تعرفنا على موقف الإسلام من قضية الفقر منهما على الوجه التالي:

أ- في القرآن الكريم:

نجد أن القرآن الكريم قد نص على كفالة حق الفقير في أموال الصدقات والزكاة حيث ورد في الآية 60 من سورة التوبة قوله تعالى:﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾.

باستعراض النصوص القرآنية التي تتصل بهذه القضية نجد أن قضية الفقر والفقراء وردت بكثرة يمكن استعراضها على النحو التالي:

- لفظ الفقر والفقراء بالمعنى المادي ورد (13) ثلاث عشرة مرة، منها ما يوضح أن الناس فقراء إلى الله ومنها ما يشير إلى أن الشيطان يعد الناس بالفقر، ومنها ما يأمر بإعطاء الفقراء جزءاً من الأموال.
- لفظ الغنى والأغنياء، ورد (26) ست وعشرون مرة منها (21) مرة تقرر أن الله هو الغنى، وخمس مرات وردت صفة للبشر.
- لفظ المسكين إفراداً وجمعاً ورد (23) ثلاث وعشرون مرة وكلها تأمر وتحض على إنفاق الأموال عليهم وإطعامهم ورعايتهم مادياً واجتماعياً.
- لفظ السائل للمال ورد أربع مرات وفيها جميعاً الأمر والحث على إعطائهم.
- لفظ الضعفاء اقتصادياً ورد 4 مرات فيها إعفاؤهم من التزامات معينة أو حثهم على إزالة أسباب الضعف.
- لفظ المحروم اقتصادياً ورد مرتين فيهما تقرير أن لهما حق في مال الأغنياء.
- لفظ الزكاة والتي فيها نصيب للفقراء بأنواعهم وردت (32) اثنتان وثلاثون مرة.
- لفظ الصدقة، والتي تأتي مرادفة للزكاة مرة وبمعنى الصدقات التطوعية مرة أخرى وردت (16) ست عشرة مرة وكلها تحث على الصدقة وتأمر بها.
- لفظ الإحسان إلى الغير في مجال الأداء المالي إلى المحتاجين ورد (63) ثلاث وستون مرة تتنوع بين الأمر بالإحسان وبيان قبول المحسنين عند الله وحبه سبحانه لهم.
- لفظ الإنفاق في سبيل الله والذي يشمل جميع وجوه الخير ومنها رعاية الفقراء والمحتاجين ورد (70) سبعون مرة.

ومن هذا الحصر الموجز والذي وضح فيه أن القرآن تناول القضية في (235) موضعاً يتضح مدى اهتمام الإسلام بهذه القضية.

هذا وإن كانت الزكاة حقا معلوما ومقدرا شرعا في القرآن والسنة بنسبة محددة في أموال القادرين، ولكن الفكر الإسلامي ويمكن التمثيل له هنا بابن حزم الأندلسي لم يكتف بذلك، فقرر مبدأ اجتماعيا هاما في نطاق الشريعة هو مبدأ مسئولية المجتمع عن ضمان تحقيق مستوى معين من العيش لكل عاجز وكل محتاج فيه، حتى وإن تجاوزت تكاليف ذلك حدود الزكاة المفروضة حيث فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه؛ ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك؛ وبمسكن... من المطر والصيف والشمس وعيون المارة، وبرهانه على ذلك قوله تعالى: ﴿ **آتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ** ﴾ وقوله تعالى:﴿ **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** ﴾

ب- الفقر في السنة النبوية الشريفة:

رغم أنه يصعب في مقامنا هذا إجراء دراسة إحصائية تحليلية لقضية الفقر والفقراء في السنة النبوية الشريفة، لتعدد كتب الأحاديث وتكرار الحديث بتكرار الروايات فيها، إلا أنه باستعراض خمسة عشر كتاباً وجدت أن لفظ الفقر والفقير والفقراء ورد (157) مرة وأغلبها يدور حول رعاية الفقراء مما يبين مدى اهتمام السنة النبوية بهذه القضية، ومع مراعاة أنه توجد ألفاظ أخرى عديدة تتصل بالقضية وردت في السنة مثلماً وردت في القرآن على الوجه سابق الذكر ولكن المقام لا يتسع هنا لتتبعها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كتب العلوم الإسلامية المختلفة خاصة كتب الفقه اهتمت بقضية الفقر والفقراء جرياً على اهتمام القرآن والسنة بها، الأمر الذى يظهر بوضوح أن الإسلام جعل رعاية الفقراء في محور اهتمامه[1].

وكذلك قول الرسول صلوات الله وسلامه عليه: عن ابن مر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه**" **رواه البخاري، قال الشيخ شلتوت** "**ومن تركه يجوع ويعرى وهو قادر على إطعامه وكسوته فقد أسلمه . يعني خذله**".

وبذلك يقرر ابن حزم المبادئ الهامة الآتية، وهوما تؤيده قواعد المذاهب الاجتهادية وقواعد الشريعة العامة:

- حق الفقراء في الأموال الخاصة بالأغنياء غير محدود بحدود الزكاة.
- إذا لم تكف الزكاة لسد حاجات الفقراء فإن للسلطة العامة أن تأخذ بعدها ما يمكنها من هذه الحاجات.
- يحدد ابن حزم مستوى معينا من الحياة للفقراء يجعله حقا لهم وأوجب على الدولة ضمان تحقيقه.

[1] - المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1980 ، ص ص:235-236.

– جعل ابن حزم هذا المستوى رحبا يتضمن الغذاء والكساء والمسكن.

وبهذا نجد أن الشريعة الإسلامية قرآن وسنة وما تواتر عليه السلف الصالح من أفعال قد كفلت للفقير كل ما يلزمه للحفاظ على كرامته الإنسانية، وما يجعله يتحلل من فقره ويشعره بالرضا وبالتكافل والتضامن الاجتماعي تلك المعايير التي تنادي بها كل مواثيق حقوق الإنسان العالمية وعاجزة عن تحقيق الحقوق الدنيا منها لكافة البشر في ظل المعدلات المتزايدة للفقر.

التشريع القرآني فلم يكتف بمجرد إسداء النصائح وإعطاء الوصايا الأخلاقية للأغنياء لإثارة عواطفهم وتحريك مشاعرهم وتليين قلوبهم على غرار ما فعلته الديانتان السابقتان، بل فرض(الزكاة)على الأغنياء وهي حق للفقراء يدفعها لهم الأغنياء، وبذلك حقق التشريع القرآني علاجا مثمراً للفقر، وخطوة من الخطوات التي تعين على معالجته[1].

المطلب الثاني: تفسير الفقر عند ابن خلدون

رأى ابن خلدون أن تركز حجم سكاني في المدينة وقيام الصناعة كشرط لحصول التنمية، وربط بين التنمية وقيام المدن من خلال علاقة مباشرة، وجعل من المدينة مكانًا تنمويًا متميزًا عن غيره من أماكن الدولة استنادًا إلى حجم المدينة السكاني، يقول ابن خلدون:" فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه" [2].

ويرى ابن خلدون أن البداوة طورًا طبيعيًا سابقًا على الحضارة ويتم الانتقال من طور البداوة إلى طور الحضارة عن طريق النمو الاقتصادي، فالانتقال من طور البداوة إلى الحضارة يكثر الصناعات بسبب زيادة السكان، وتزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل ويزيد الإنتاج في المجتمع ومن ثَم زيادة ارتفاع مداخيل الأفراد، ويزيد حجم الطلب نتيجة الإقبال على الاستهلاك للسلع فتنشأ بذلك صناعات جديدة مما يشجع على زيادة السكان وهكذا.

وربط ابن خلدون السكان بالكسب فأينما يكثر السكان تكثر الأعمال، ويعبر عن ذلك بقوله" إعلم أن ما توافر عمرانه من الأقطار وتعددت الأمم في وجهاتها، كثر ساكنه، واتسعت أحوال أهله، وكثرت أموالهم وأمصارهم، وعظم دولهم وممالكهم، والسبب في ذلك ما ذكرناه من كثرة الأعمال ".

[1]– عبد الجبار عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، ط1، دار وائل للنشر، 2001 ، ص:288.

[2]– محمد نجاة الله صديق، ترجمة محمد سلطان أبو علي، استعراض للفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر، جامعة الملك عبد العزيز، 1987، ص:165.

ويلاحظ ابن خلدون أن كل نوع من المجتمعين البدوي والحضري تتفاوت وتختلف وحداته شك لا وحجمًا وكثافة، إذ يقول:" إن كل واحد من البدو والحضر متفاوت الأحوال من جنسه، فرب حي أعظم من حي، وقبيلة أعظم من قبيلة، ومصر أوسع من مصر، ومدينة أكثر عمرانا من مدينة ".

ويميز أهل الحضر بالاشتغال بالتجارة والصناعة فالتجارة أساسية في مكاسب الحضر أما الصناعة فقد ربط ابن خلدون بينهما وبين تقدم العمران والعلوم إذ تنشأ وتزدهر بازدهارهما.

ويقول:"إنما الصنائع إنما تكتمل بكمال العمران الحضري وكثرته"[1]، ثم يضيف: وعلى مقدار عمران البلدان تكون جودة الصنائع فيها حينئذ ".

وجعل ابن خلدون مفهوم تقسيم العمل والتخصص فيه، من أهم استراتيجيات التنمية، فبرأيه أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة السكان، بحيث يحدث تقسيم العمل من جديد، يعقبه زيادة في الإنتاج، وهكذا يكثر العمران وتتحقق التنمية[2]، ورسوخ الصناعة في أي مجتمع يكون برسوخ الحضارة حيث يقول: " رسوخ الصنائع في الأمصار إنما برسوخ الحضارة وطول أمده ".

من جانب آخر؛ يعد ابن خلدون مؤسس اقتصاد المجتمع عندما حدد البشر كقوة أساسية في بناء المجتمع وكشف عن أسرار مضمون القيمة في العمل؛ فقد حدد مبدئيًا درجتين متفاوتتين للحاجات حاجات ضرورية، وحاجات كمالية، فإذا أدت الأولى إلى تأسيس المجتمع، فإنه بقدر إشباعها تنشأ الحاجة الثانية : "لأن الضروري أصل والكمال فرع ناشئ عنه"، وانطلاقًا من هذا المنطق لتطور الحاجات يبدع ابن خلدون نظرية التنمية" ولهذا نجد التَّمدن غاية للبادي يجري إليها... والحضري لا يتشوف إلى أحوال البادية إلا لضرورة تدعو إليها، أو لتقصير عن أحوال مدينته ويعتمد ابن خلدون في نظريته التنموية على نوع النشاط الإنتاجي للناس، وعلى أن الباعث على التطور يرد إلى المجتمع نفسه، وأن التنمية لا يمكن أن تدرك إلا بالجانب المادي للمجتمع؛ ويعتمد في طور تنميته على شرط تعاون الجماعات وتكاملها في إنجاز التقدم المطلوب في المجتمع، وقسم العمل إلى أنواع " المعاش: إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة، اعتمد ابن خلدون على صور من النشاط التي من خلالها : تتحول أعمال السكان إلى قيم ومنتجات وعمران وتقدم، وجعل من الزراعة والتجارة[3].

[1] – حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 28.

[2] – لبيب شقير، مرجع سابق، ص:62

[3]– حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا، الكتاب الأول، ط1 ، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، ص ص:117-118.

والصناعة قاعدة للتنمية، وأضاف في مقدمته عددًا كبيرًا من المهن التي يمكن أن تصنف في قطاع الخدمات مثل: التعليم والصحة والبنى التحتية وغيره.

كما اعتمد ابن خلدون السياسة المركزية للنهوض في عملية التنمية من خلال تجميع السكان والإمكانيات الاقتصادية الصناعية والتجارية كقوة محركة لعملية التنمية، والسياسية الأمنية التي توفر الاستقرار للمجتمع[1].

ويشير ابن خلدون إلى أن عملية التنمية هي حركة دوال مستمرة، يقدر العمر المتوقع للنوبة الواحدة بمئة وعشرين سنة، ويحدد أسباب التخلف والفقر إلى متعلقات اجتماعية وسياسية على شكل فجوات من الفساد تصيب المجتمع ويصعب إصلاحها إلا من خلال طور جديد من أطوار عملية التنمية.

وقام ابن خلدون بإثبات موضوعية التنمية على شكل شبه قوانين، وربط الإنتاج بالأرض للبدو وأقر بالاستقلال عنها في الحياة المدنية التي تعتمد على الاختراعات والخدمات المتبادلة، وأكد أن العمل هو تقريبًا المعاش كله، وأشار إلى أن عملية التنمية تتم من خلال نشاط وحراك اجتماعي مستند إلى تطلعات اقتصادية تحكمها إدارة، ويتعلق نجاح عملية التنمية أو تدهورها إلى مدى قوة هذه الإدارة وإلى حجم علمها وخبرتها[2].

المطلب الثالث: مقاربات التبعية

الفرع الأول: الفكر الاقتصادي الماركسي

فيما يتعلق بتناول ماركس للفقراء نجده قد قسم السكان إلى فئات مختلفة ومتدرجة، ويرى أن أدنى الفئات تقطن في دائرة الفقر، وأن هذه الفئة الاجتماعية تتألف من ثلاثة أصناف:

- **القادرون على العمل:** وتكفي المرء نظرة سطحية إلى إحصائيات الفقر في إنجلترا ليكتشف أن عدد الفقراء يزداد كل أزمة ويتقلص مع كل انتعاش في الأعمال.
- **المهملون وغير القادرين على العمل:** وهم أساسا أفراد يهلكون نتيجة لضعف حركتهم بسبب تقسيم العمل وأولئك الذين تجاوزوا السن العادية للعمل.

ثم أخيرا: ضحايا الصناعة: الذين يتنامى عددهم بتزايد الآلات الخطرة والمناجم والمصانع الكيمياوية ...، ومن المعوقين والمرضى والأرامل...

[1] – حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص:31.

[2]– محمد يسار عابدين، عماد المصري، الفكر التنموي في مقدمة بن خلدون، مجلة جامعة دمشق المجلد 25 العدد الأول، 2009 ص:28 .

هذا ويتعاظم الجيش الصناعي الاحتياطي . الفقراء . كلما تعاظمت الثروة الاجتماعية ورأس المال العامل وأبعاد وشدة نموه، وبالتالي المقدار المطلق للبروليتاريا والقوة المنتجة لعملها. إن الأسباب نفسها التي تنمي القدرة التوسعية لرأس المال، إنما توسع قوة العمل الموجودة تحت التصرف، وبالتالي فإن الحجم النسبي للجيش الصناعي الاحتياطي يزداد بازدياد الطاقة الكامنة للثروة، ولكن كما كان هذا الجيش الاحتياطي الأكبر بالمقارنة مع جيش العمال الفعلي، تعاظم فيض السكان الدائم الذي يتناسب بؤسه تناسبا طرديا مع عذابات عمل جيش العمال الفعلي وأخيرا كلما اتسعت الفئات المعدمة من الطبقة العاملة واتسع الجيش الصناعي الاحتياطي، ولا أمل في زيادة أجور العمال إلا في الحدود الضيقة لضروريات الحياة[1].

تعد آراء وأفكار الماركسيين أكثر وضوحا في تشخيص مسببات ظاهرة الفقر، وترتكز على أربعة قوانين أساسية[2]:

- قانون فائض القيمة.
- قانون التراكم الرأسمالي.
- قانون التركز.
- قانون الفقر العام.

تعني "فائض القيمة" أن الموارد الاقتصادية القومية يمكنها تحقيق ناتج قومي يفوق إجمالي أجور العمال عند مستوى الكفاف، فضلا عن عوائد الموارد الإنتاجية الأخرى المستخدمة في العمليات الإنتاجية. وهذا الفرق بين ما يدفع فعلا للموارد المستخدمة وقيمة ناتجها الفعلي هوما أطلق عليه ماركس "فائض القيمة". وتذهب هذه العوائد إلى الرأسماليين، وقد عرض ماركس هذه المسألة بصورة أخرى، حيث أفاد أن قيمة الإنتاج الإجمالي القومي خلال فترة محدودة يضم رأس المال الثابت "C" ورأس المال المتغير "V"، وأشار إلى فائض القيمة بالرمز "PL"، وبذلك فإن[3]:

نسبة الاستغلال = PL/ V

ومعدل الربح (الربح المتأتي من الاستثمار) = PL / C+V

وإن التركيب العضوي لرأس المال = C / V

[1]– لبيب شقير، مرجع سابق، ص:137.

[2]– عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، الكتاب الأول في المدخل، ط1، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1974، ص:217.

[3] – أحمد شلبي، الاقتصاد في الفكر الإسلامي، موسوعة الحضارة الإسلامية، ط10، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1993 ص:346.

وعلى سبيل المثال، فإذا افترضنا أن قيمة PL تساوي عشر وحدات نقدية، وأن V أجر الكفاف هو خمس وحدات نقدية لتغطية الاحتياجات الأساسية للعامل، فإن الجزء الآخر، هو خمس وحدات نقدية أيضا، تذهب إلى الرأسماليين. ويعمل هؤلاء الرأسماليون على تعظيم القيمة الفائضة من خلال زيادة ساعات العمل اليومية أو خفض أجورهم إلى مادون مستوى الكفاف، مع بقاء ساعات العمل عند مستواها، ثم التوسع في استخدام التقنيات الإنتاج لرفع معدل إنتاجية العمل. ولاشك في أن تطور الصناعة سيؤدي إلى خفض الطلب على العمل نسبيا وبمعنى آخر، إن الطلب على العمل عاجز عن ملاحقة التراكم الرأسمالي، وهذا الاتجاه سيؤدي إلى ارتفاع فائض القيمة وهو الأمر الذي يزيد أيضا من حجم الطبقة العاملة التي تعيش عند حدود أجر الكفاف والفقر والبؤس[1].

ويشير النموذج الماركسي للتنمية الاقتصادية الذي يحتوي على أحد عشر متغيرا، إلى أن:

$$R = L (O-W) /(W+Q)$$

حيث تشير (O) إلى الإنتاج الإجمالي و(W) إلى الأجور و(Q) إلى رأس المال، و(L) إلى حجم العمل، ثم (R) إلى الأرباح.

والأسلوب الذي يزيد أو يحافظ على الأرباح هو زيادة التباين بين (O) و(W)، وهذا يتأتى من انخفاض معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، حيث لا يمكن خفضه دون ذلك المستوى، وهو الأمر الذي يزيد الفقر، وكذلك توفير ساعات عمل لرفع حجم الناتج باستخدام الفنون الإنتاجية المستخدمة، التي تقلل من حجم العمل، أو زيادة ساعات العمل دون مستوى الأجور، وهو الأمر الذي يؤدي إلى فقر وبؤس الطبقة العاملة.

ويعتمد التحليل الماركسي في المدى الطويل على متغيرات، في مقدمتها بؤس العمال وتزايده وانخفاض معدل الربح والدورات الاقتصادية، ثم تجميع رأس المال وتركيزه. وتعد طبقة الرأسماليين السبب الرئيس لبؤس العمال (وفقرهم)، وتزايده من خلال ملكيتها لوسائل الإنتاج، بينما لا تملك الطبقة العاملة سوى جهودها معبرا عنها بوقت العمل الذي تقدمه. وتسعى الطبقة الرأسمالية إلى زيادة حجم فائض القيمة من خلال استخدام المزيد من رأس المال الذي يتأتى من القيمة الفائضة ذاتها، في حين أن استخدام المزيد من العمل عند مستوى منخفض من الأجور يتأتى من خلال تزايد السكان مع الزمن. ويعتقد ماركس أن الظروف الملائمة للعمل هي تمركز رأس المال مع ثبات الفن التقني، إذ ضمن حالة من هذا النوع، فإن إعادة الاستثمار سيخلق طلبا على العمل بنسبة أو بمعدل اكبر من تزايد السكان، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأجور، إلا أن ارتفاع الأجور بشرعة سيؤدي إلى انخفاض تجميع رأس

[1] – حسين عمر، مرجع سابق ، ص:468–470.

المال، حيث إن الأخير يعتمد على معدل الربح الذي سينخفض بدوره. وفي هذه الحالة، يعود الطلب على العمل إلى الانخفاض. وجدير بالذكر أن ارتفاع المستوى المعاشي للطبقة العاملة سيؤدي إلى تشجيع الزواج المبكر مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل. وفي جميع الحالات، فإن الأجور ستعود إلى حد الكفاف، وسيكون الفقر والبؤس من نصيب العمال.

ويشير الماركسيون إلى أن أقسى صور التباين بين الأهمية النسبية لحصة الأرباح ومثيلتها الأجور في مكون "فائض القيمة" تكمن في مرحلة "الإمبريالية". ويستخدم هذا الاصطلاح لوصف مرحلة من تطور الرأسمالية ولعصر تاريخي كامل، وقد ترتب عليه تقيد التطور والنمو الصناعي في المستعمرات من خلال فاعلية وتأثير التجارة الخارجية للدول الإمبريالية بالدرجة الأساسية، إذ ترتب عليها ارتفاع معدلات البطالة بين العمال في صناعات التصدير البريطانية في النصف الأول من القرن العشرين، وهو الأمر الذي ترتب عليه اتساع الأهمية النسبية للفقر بين العمال العاطلين في الدول التي تم استعمارها آنذاك[1].

ولا يتأتى الفقر وتزايد أهميته في التحليل الاقتصادي الماركسي من جراء انخفاض نصيب الأجور من إجمالي فائض القيمة فقط، إنما أيضا من ميل النظام الرأسمالي إلى الاتجاه نحو تزايد معدل تراكم رأس المال والتوسع في الإنتاج من جراء الضغوط التنافسية على الأرباح، وهو الأمر الذي سيترتب عليه تزايد حجم الإنتاج مقارنة بالطلب عليه، ويؤدي بأوضاع اقتصادية في العديد من أرجاء العالم إلى حالة الركود. ولا تخرج الأزمة الاقتصادية العالمية في مطلع العقد الثالث من القرن الماضي عن متضمنات هذا التحليل، وقد ترتب عليها تزايد معدلات البطالة واتساع ظاهرة الفقر التي امتدت إلى بعض سنوات العقد المذكور في المجتمعات الرأسمالية، وأطرافها، وقد شهد التطور الاقتصادي دورات الرواج والركود التي أفرزت معها حالات من الفقر والبؤس لفئات واسعة من أفراد المجتمع.

وفي إطار المفهوم الماركسي للرأسمالية، فإن التطور الاقتصادي قد أوجد أوضاعا تاريخية معقدة، خاصة في ذلك الجانب من العلاقات الترابطية بين القاعدة المادية والبناء الفوقي، وما تفرزه هذه العلاقات من تزايد الأرباح من جانب، وتزايد البطالة والفقر من جانب آخر، على مدى العصور المختلفة من التطور الاقتصادي.

[1] – فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الشاملة من منظور إسلامي، ط1، مؤسسة التعاون للطباعة والنشر، القاهرة، 1994، ص:35.

وأخيرا أوجدت أوضاع الحرب العالمية الثانية تقسيما جديدا لأوضاع الرأسمالية التي ترتب عليها تغير في الدور القيادي للرأسمالية، واتسعت بموجبه أوضاع الفقر إلى ما يزيد على 1.2 بليون نسمة لمن يعيش بأقل من دولار واحد في اليوم في أرجاء العالم في نهاية القرن العشرين.

الفرع الثاني: نظريات الحلقة المفرغة للفقر

تقوم هذه النظرية على استخدام منطق البنية الدائرية في الربط بين مظاهر التخلف، وبالتالي في تفسير ظاهرة التخلف ويرى نوركس – واضع هذه النظرية – وجود حلقتين للفقر فيما يتعلق بندرة رؤوس الأموال في الدول المختلفة – كما سماها – إحداها من جانب العرض الأخرى من جانب الطلب، فمستوى الاستثمار يتوقف على عرض الادخار من ناحية وعلى الحافز للاستثمار (الطلب عليه) من ناحية أخرى.

فمن جانب العرض يؤدي الانخفاض في مستوى الدخل إلى انخفاض الادخار، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، والذي يؤدي إلى ضعف في مستوى الإنتاج، والتي تؤدي بالتالي إلى انخفاض مستوى الدخل وهكذا تغلق الحلقة، شكل رقم (1.1)، أما من جانب الطلب فإن انخفاض الحافز إلى الاستثمار يرجع إلى ضيق حجم السوق، وهذا يعود إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية المتأتي عن انخفاض مستوى الاستثمار الناتج عن انخفاض الحافز إلى الاستثمار شكل (1.1) [1].

ومؤدى الفكرة العامة للنظرية، أن هناك مجموعة من القوى أو العوامل ترتبط مع بعضها أو تتفاعل مع بعضها بصورة دائرية تفاعلا من شأنه الإبقاء على المجتمع أو الأفراد للمتخلفين أو الفقراء في حالة تخلف أو فقر مستمر، فمن أمثلة الحلقات المفرغة، تلك الحلقة الرئيسي للفقر، إذ أن انخفاض دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية وهذا يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي له الذي يؤثر بالتالي على انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، مما يؤدي أخيرا إلى تدني مستوى الدخل وهكذا تلتحم الحلقة ضمن هذا الإطار الدائري، يؤكد صاحب هذه النظرية ومؤيدوه أمثال سنجر (Singer) ميردال (Myrdal) أن شيوع الحلقات المفرغة للفقر يترتب عليه أن يبقى الاقتصاد القومي حبيسا لحالة التخلف، أو بمعنى حالة من التوازن عند مستوى التخلف (Under development Equilibrium) متعمدين على القانون الفيزيائي " لكل فعل رد فعل مساو بالقوة معاكس له بالاتجاه " فأي جهد إنمائي من شأنه الإخلال بهذا التوازن سوف يولد قوى تعمل في الاتجاه المضاد.

[1]– محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية الإسكندرية، يناير 2004 ، ص:132.

الشكل (1. 1): الحلقة المفرغة للفقر من جانبي العرض والطلب

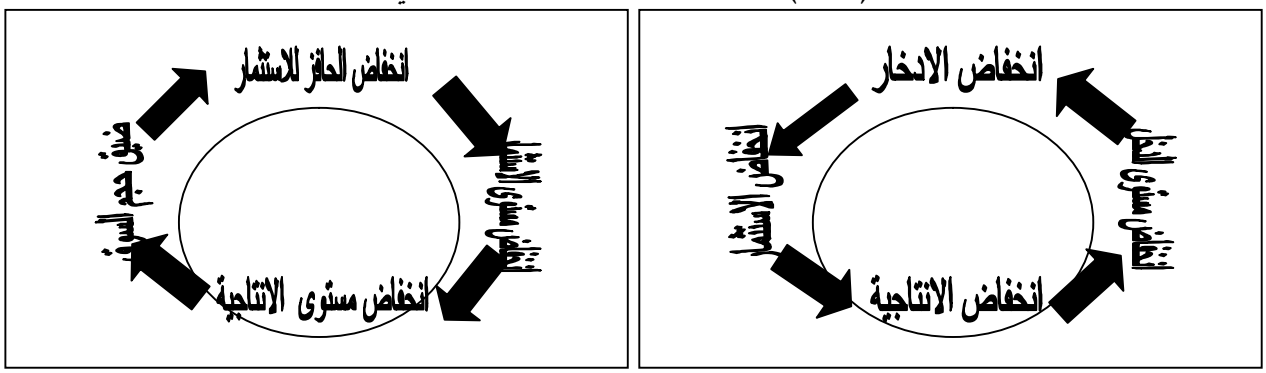

المصدر: حسن محمد أحمد غرايبة، أثر المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في لواء عجلون وتبايناتها، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995، ص:26.

وقد أشارت دراسات اجتماعية إلى وجود الحلقة المفرغة، ففي دارسة لـ ونسلو(Winslow) عن الصحة العامة، أشار أن الفقر والمرض يكون لنا حلقة مفرغة، فيرجع مرض الإنسان إلى فقره، نتيجة مرضه، ويزداد مرضه لإزدياد فقره وفي دراسة (G-Myrdal) الشهيرة عن حالة الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، التي عمم فيها فكرة الحلقة المفرغة على الظواهر الاجتماعية[1].

إلا أن ميردال استنكر الأسلوب الذي استخدمه الاقتصاديون لفكرة الحلقة المفرغة (الدائرية) كتفسير للثبات والتوازن عند مستوى التخلف، ويعزي ذلك إلى عدم إمكانية خروج الاقتصاديين من الإطار الفكري التقليدي للنظرية الاقتصادية وهي النظرية التي يسودها ويسيطر عليها مفهوم التوازن لكن ميردال يرى أن فكرة الحلقة المفرغة للفقر تتضمن وجود حلقة تراكمية إلى أسفل أو إلى أعلى، ولا تتضمن وجود الاستقرار أو التوازن، ذلك أن النظام الاجتماعي لا يعرف الاستقرار والتوازن، ويعني ذلك أن انخفاض الادخار فانخفاض الاستثمار فانخفاض الدخل مرة أخرى وهكذا، أو تستبدل كلمة انخفاض بكلمة ارتفاع لتصبح حركة الحلقة تراكمية إلى الأعلى.

لقد وجه لهذه النظرية انتقادات كثيرة كغيرها من النظريات الاقتصادية في تفسيرها لظاهرة التخلف والفقر لدى دول العالم الثالث أو المجتمعات المختلفة من حيث إغفالها للجانب التاريخي للمشكلة، وأن المتغيرات التي تشكل محيط تلك الحلقة ما هي إلى مظاهر أو خصائص لمشكلة الفقر وليست سببا لها، كما أن علاقة السببية التي بين متغيرات الحلقة ليست بهذه البساطة أو بالشكل المباشر الذي تقدمة هذه

[1]– حسن محمد أحمد غرايبة، أثر المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في لواء عجلون وتبايناتها، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995، ص:26.

النظمية، بل أنها مشكلة مركبة ذات أبعاد وظروف ومتغيرات مختلفة في المجتمع الفقيرة، فمثلا انخفاض الادخار لا يرجع فقط إلى انخفاض الدخل – كما تدعي النظرية – وإنما قد يعود إلى نمط توزيع الدخل القومي، أو لطبيعة الفئات التي تحصل على الدخل الأكبر، أو السلوك الاستهلاكي والقيم والعادات المتباينة بين الطبقات الاجتماعية للمجتمع، كما أن منطق نظرية الحلقة المفرغة يتضمن تجريدا واضحا للواقع الاجتماعي الذي تعمل فيه هذه المتغيرات كما جاء بها نوركس.

وأما الحركة التراكمية للحلقة المفرغة كما جاء بها ميردال ليست ضرورية، فالتغيير الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر قد يؤدي إلى ولادة قوى تدفعه إلى المزيد أوقد يولد قوى تناهضه وتسعى للقضاء عليه سواء من الفرد نفسه أومن غيره حسب نظرة التركز التنموي الذي أسمام ميردال التركز النسبي وهو تطوير في فكرة أقطاب النمو للفرنسي F.Peroux عام 1950[1].

الفرع الثالث: نظرية المركز والأقطاب

تبناها مفكرون يدعون بالماركسيين الجدد، ويرون رواد هذه النظرية أن طبيعة العلاقة التي تربط بين الدول الرأسمالية المتقدمة المركز (The center) والدول المتخلفة الضواحي (The peripher)، ليست في مصالح الضواحي التي حتى وإن حاولت الاستقلالية فإنها في بعض الأحيان تكون مستحيلة في علاقات السيطرة والتبعية[2].

إذ يستبعد أن تنجح تنمية المناطق الفقيرة في إطار من المنافسة الحرة، أي في ظل نظام السوق الرأسمالي، كما أن الرأسمالية المعاصرة في تطورها بالأسلوب الاحتكاري والمتمثل في الشركات العالمية متعددة الجنسية على مستوى العالم أو المستثمرين المحليين على مستوى الدولة الواحدة، تحتاج دوما إلى أسواق واسعة لتصريف أعمالها وإلى مصادر أولية لإنتاجها، وهذه غالبا ما تكون متوافرة خارج حدود المراكز، وأنه بفعل المعدل المتزايد لفائض القيمة الذي ذكره ماركس، وأظهر أثره في استغلال طبقة الرأسماليين للفئات الأخرى من العمال وأصحاب الخدمات، فإن الرأسمالية المعاصرة تتميز عن الأفكار النظرية التقليدية للرأسمالية، بأنها أكثر عدوانية وبعدا عن التنافس الحر، وهي بالتالي تضر بمصالح الدول الفقيرة أو المناطق الفقيرة.

تلك أفكار مستمدة من الفكر الشيوعي، وقد. ويرى هؤلاء أن العلاقة بين المركز والضواحي شكل من أشكال الاستغلال. إذ تتحول الأرباح وفائض القيمة إلى الدولة الأم أو المركز من الدول الفقيرة من

[1] – هوشيار معروف، تحليل لاقتصاد الإقليمي والحضري، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2006 ، ص:83.

[2] – فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، غير منشورة، عمان ، 2008، ص:89.

خلال عدة قنوات، سواء في زيادة التراكم الرأسمالي للمركز أو إعادة استثمار جزء منه في الضواحي، وعودة فائض القيمة إلى المراكز، وبهذا تقع اقتصاديات المناطق الفقيرة "الضواحي " فريسة لهذه الحلقة في استيعاب فائض القيمة المستنزف منها والمراد إعادة استثماره فيها أوفي غيرها.

لقد اتصفت فروض هذه النظريات وهي: – أن الجزء الأغلب من فائض القيمة سوف يستنزف إلى خارج الاقتصاد الفقير، وإن الجزء المتبقي سوف لا يستغل في التنمية المحلية أو أنه لن يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للاقتصاد الفقير– بالمغالاة بعض الشيء من قبل الماركسيون الجدد، مثل باران وسويزي، إلا أن بعض أنصار هذه المدرسة مثل سمير أمين (مصري، وك توماس (أمريكي)، كانوا أكثر واقعية بأفكارهم، إذ يرى هؤلاء " أن الدول الفقيرة سوف تستنفذ فيها الفئات المتميزة أو الصفوة المسيطرة على اقتصادها بجزء من فائض القيمة المحقق والمحول معظمه إلى الدولة الأم أو المركز، فقد يوجه هذا الجزء أولا يوجه إلى أغراض التنمية وذلك حسب درجة رشد ووطنية الفئات المستفيدة في هذه البلدان أو المناطق الفقيرة.

ولا يرى رواد هذه المدرسة أملا في حل مشكلة الفقر سواء من الخارج أومن الداخل نظرا لعدم توافر الحافز القوي للتنمية وتسرب فائض القيمة إلى خارج الاقتصاد القومي، وهي ظاهرة عصرية يطلق عليها (A.G.Frank) تنمية التخلف، ويراها سمير أمين بأنها ظاهرة للتنمية التابعة للخارج (Dependent Development) [1].

وبالرغم من حصول معظم دول العالم الثالث على استقلالها السياسي، إلا أن كثيرا منها مازالت تدور في فلك الدول التي استعمرتها أوفي فلك غيرها من الدول المتقدمة، وما الشركات المتعددة الجنسية، إلا شكلا عصريا للاستعمار، كما يراه الماركسيون الجدد، إذ أن هدف هذه الشركات الضخمة والتي تساندها الدول الرأسمالية التي انطلقت منها، الربح بغض النظر عن الآثار الضارة التي تترتب على زيادة ربحيتها على اقتصاديات العالم الثالث المتخلف، وغالبا ما تستثمر تلك الشركات أموالها في إنتاج المواد الأولية التصديرية التي تحتاجها الدول الرأسمالية التي تنتمي لها تلك الشركات، حتى أن المساعدات الأجنبية لدول العالم الثالث هي أسلوب من أساليب الاستثمار الأجنبي في تلك الدول النامية، فهي تفتح الاقتصاد الوطني في العالم الثالث لتسهيل استنزافه، فغالبا ما توجه تلك المساعدات إلى نوع خاص من المشاريع، أو لفتح أسواقها لصادرات الدول المانحة، وقد تكون ذات طابع سياسي استراتيجي، لها انعكاساتها على القرارات السياسية للدول الفقيرة.

[1] – سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص ص: 35–37.

المطلب الرابع: مراحل النمو والنظرية التنموية

الفرع الأول: نظرية مراحل النمو

وهي نظرية ذات منهج تاريخي، تشرح لنا حلقات السلسلة الزمنية التي مرت بها الاقتصاديات المتقدمة في الماضي وترتبط بين تطورها وملامح التطور في كل حلقة لتصل إلى نتيجة مردها أن أي بلد يمكنه أن يصنف ضمن مرحلة هذه المراحل وأنه بالتالي سوف يمر مستقبلا بالمراحل التالية قاد هذ التوجه العالم الاقتصادي الأمريكي روستو(W.W.Rostow)، الذي اعتمد في تحليليه على إدخال العوامل الاجتماعية، والثقافية، والسياسية جميعها بالإضافة إلى العامل الاقتصادي إلهام في تفسير تطور المجتمعات.

ويرى روستو أن بالإمكان التعرف على المجتمعات بدءا من أبعادها الاقتصادية باعتبارها تمر بواحدة من المراحل الخمسة التالية:

- مرحلة المجتمع التقليدي: هي أطول مرحلة تدوم أكثر من 100 سنة، سادت في الفترة السابقة لعهد نيوتن، وينتج دخل البلاد من الزراعة وليس من التجارة والصناعة، وتتمتع قيادتها والملاك يتمتعون بنفوذ ويأتي دخلهم من تملك الأراضي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق نحو النمو الذاتي، قدرها روستو أن تستمر 100 سنة، حيث ازدهار طبقة التجار والأثرياء في المدن ويتشكل رأس المال الاجتماعي، ويستخدم الفائض الزراعي في تدعيم الصناعة.
- مرحلة الانطلاق قصيرة لكنها مهمة في عملية النمو، حددها روستو بعشرين عاما، ويظهر فيها الإطار السياسي والاجتماعي الذي يدفع بالمتغيرات الجديدة إلى النمو الذاتي.
- مرحلة السير نحو النضج وتدوم حوالي 60 سنة، وتتميز باستمرار ارتفاع النمو والتراكم الرأسمالي، وتنشأ قطاعات متقدمة تستخدم التقدم التكنولوجي ويتمكن الاقتصاد القومي من مواجهة الأزمات.

–مرحلة الاستهلاك الواسع وقد تستغرق ما بين 30 إلى 100 سنة، حيث تحل مشاكل المأكل والملبس والسكن وجميع حاجاته الأساسية، ويتجه إلى إنتاج واستهلاك السلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة مع التركيز على عنصر الجودة المرتفعة، ويتحول الاهتمام من الاستهلاك إلى التمتع بأوقات الفراغ، وينتهي الفقر[1].

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص:158.

الفرع الثاني: النظرية التنموية وظاهرة الفقر

تنبه عدد من المفكرين وخاصة من دول العالم الثالث الى فشل بعض خطط التنمية الاقتصادية التي انتهجتها عدة دول في العالم الثالث في التخفيف من فجوة الفقر والتخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وفي تخفيف من حدة الفقر بين أفراد شعوبها.

لهذا رأى بعض علماء الاقتصاد أن في تنمية المجتمعات الفقيرة مباشرة– الهجوم على الفقر– طريقة مثلى للتخفيف من حدة الفقر، فقد جاء أرثر لويس (A.Lewis) بنظرية التنموية التي بناها أساسا على التحول من الريف إلى الحضر، ومن الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، ويتكون نموذج لويس الاقتصادي من قطاعين:

قطاع تقليدي سماه قطاع الكفاف الريفي (Rural subsistence sector)، ويتميز بهبوط إنتاجية العامل ، وقطاع صناعي حضري حديث (Modern urban-industial sector) ترتفع فيه إنتاجية العامل وتتحول إليه القوى العاملة الرخيصة من القطاع التقليدي بشكل تدريجي.

لقد لاقت نظرية لويس رواجا لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث في منتصف القرن العشرين، ولقد اهتمت بها معظم الدول الفقيرة، وخاصة المكتظة بالسكان[1].

إذ كان من شروط استمرارية العملية التنموية لهذه النظرية توفر عمالة في القطاع التقليدي سواء في شكل بطالة ظاهرة أو مقنعة. ومع أن نموذج لويس للتنمية يعتبر من الأعمال الحديثة، إلا أنها تأثرت بالفكر الكلاسيكي. ولذلك يشير لويس إلى أن دراسة تنمية اقتصاديات الدول المختلفة بمشاكلها المتمثلة في النمو السكاني وندرة رأس المال، لازمة لإيجاد الحلول الملائمة لها، والعودة إلى الفكر الكلاسيكي. ولهذا قد عارض كينز في أفكاره.

وبناء على افتراضات نموذج لويس فقد ثبت عدم جدواه في البلدان المختلفة، إذ كان أهم فروضه تناسب الزيادة في تحويل العمالة غير الماهرة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، ومع تراكم رأس مال القطاع الثاني (أي إعادة استثمار الأرباح في هذا القطاع مما يزيد من نموه وزيادة الطلب على الأيدي العاملة، إلا أن انتقال التكنولوجيا الحديثة ذات القيمة الرأسمالية العالية إلى بعض الدول النامية تلك التكنولوجيا التي تتصف بتوفيرها لعنصر العمل، أعادت البطالة إلى الصفوف وزادت من ثراء الأثرياء وبقاء الفقراء على حالهم، بل زاد عددهم نتيجة للنمو السكاني.

[1] – رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الكتاب الثاني، ط2، الدار الجامعية للكتاب، الاسكندرية، 1990 ، ص ص: 399-402.

المطلب الخامس: المقاربات الحديثة لتفسير الفقر

الفرع الأول: مذهب الاحتياجات الأساسية

إن مفهوم مبدأ الحاجات الأساسية من أبرز المحاولات التي تمت في إطار الجهود التي بذلت لإعادة النظر في أهداف التنمية[1].

وبتعريف مفهوم الاحتياجات الأساسية بسلع أساسية (الطعام والكساء والمسكن) وخدمات أساسية (مياه نقية، الرعاية الصحية والتعليم) والحق في المشاركة في التنمية، والحق في فرص عمل مجزية وبتأكيده على تلبية الاحتياجات كهدف للتنمية فإنه ضمنا يركز الاهتمام على الحاجات الأساسية للفقراء من السكان لأن الحاجات الأساسية للأغنياء متوفرة.

وهذا يعني ضمنا اهتمام المفهوم بتوزيع ثمار التنمية بين الأفراد والفئات والجهات، أي خلق مجتمع المساواة[2].

ويقول بول ستريتن Paul Streeten إن منهج الاحتياجات الأساسية نعمة من ثلاث نواحي: فهو غاية في حد ذاته أولا، وهو أسلوب لتعبئة الموارد البشرية الوفيرة في الدول الفقيرة لزيادة إنتاجيتها ورفاهيتها ثانيا، وثالثا لأنه يؤدي إلى تخفيض معدل النمو السكاني وبالتالي توفير الموارد اللازمة لرفع مستوى المعيشة فيها[3].

تتمتع الحاجات بالعديد من الخصائص يمكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين:

- الخصائص النظرية للحاجات التي تشمل قابلية الحاجة للإشباع والتشبع، وقابليتها أيضا للانقسام والقياس.
- الخصائص الديناميكية للحاجات تنبع من مميزات التكرار والتعدي، إلى جانب التزايد الكمي لعوامل متعددة (زيادة السكان، اتساع الأسواق، السياسات، أنماط الاستهلاك، الائتمان، التسويق الفعال)، والتزايد النوعي الناتج عن تقدم الفنون الانتاجية والتعديل الذي يصيب السلوك الاستهلاكي للأفراد نتيجة تقليد الطبقات الراقية[4].
- يفضل بعض الكتاب المعاصرين هذا الأسلوب في معالجة الفقر لعدة أسباب منها:

---

[1] -Alexandre BERTIN, Pauvreté monétaire ;pauvreté non monétaire : une analyse des interaction appliqué à la Guenie, thèse de doctorat, université MONTESQIEU-BordeauxIV, 16 Mars 2007, P :66.

[2] – محمد توفيق صادق و آخرون، ندوة التنمية بين التخطيط و التنفيذ في الوطن العربي، ج1، الكويت 1988، ص: 21.

[3] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مرجع سابق، ص:192.

[4] – محمد البشير فرحان مرعي، الحاجات البشرية مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية،ط1، دار البحوث وللدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي 2001 ، ص ص:48-59 .

- أن زيادة إنتاجية الفقراء يزيد من عرض الخدمات التي تعمل على تحسين مستوى معيشتهم، كما تعمل على انخفاض الأسعار على المستوى العام، بعكس منهج زيادة دخول الفقراء مباشرة فهو لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوياتهم الغذائية والصحية، إذ من الممكن أن تتحكم العادات الاستهلاكية السائدة في تشكيل نمط الإنفاق للزيادات في الدخول كشراء الكماليات أو إعادة الزواج وغيرها.
- تتحمل الدولة مسئولة مباشرة حاجيات تهم الطبقات الفقيرة ليسعها دخلها مثل التعليم والصرف الصحي والمياه وكثير من الخدمات العامة .
- يتميز هذا المنهج بالسهولة والاقتصاد في الوقت، وضمانا للنتيجة، كما كلل بالنجاح في تجارب الصين وسيري لنكا، ومقاطعة كيرالا في الهند التي حققت نجاحا كبيرا في هذا النهج، وانعكس هذا على العمر المتوقع عند الميلاد، ومحو الأمية، وانخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال فيها .
- يصل هذا النهج الى تحقيق أهدافه بتكاليف أقل، كما يؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة في المجتمع وأهمها العنصر البشري، التي غالبا ما تكون متوفرة في هذه المجتمعات.

الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي للكلاسيك الجدد

تبنت مؤسسات "بريتون وودز" في النصف الثاني من القرن العشرين بصفة رئيسة آراء وأفكار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة، وأخذت تتسع المسارات التطبيقية لهذه الآراء والأفكار في الاقتصاديات النامية في مطلع الربع الأخير من القرن العشرين، مع تزايد مديونية الاقتصاديات النامية، وكان الهدف من بعض هذه الديون الإنفاق على الوسائل والأساليب المخفضة من أوضاع "الفقر.

تتضمن النظرية للفكر الاقتصادي للكلاسيك الجدد مجموعتين من الآراء في هذا المجال: تضم الأولى برامج التثبيت الاقتصادي، مستهدفة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وقد اهتم في هذا الجانب "صندوق النقد الدولي"، في حين نستند الثانية إلى برامج التكيف الهيكلي، معتمدة على تخصيص الموارد وتوزيعها، وقد اهتم بالآراء الأخيرة "البنك الدولي"، ويفترض أن هذا النمط من المعالجات يقع في إطار المدى المتوسط أو الطويل[1].

أولا: تحديد الفقر حسب نظرة البنك الدولي

ذهب البنك الدولي إلى أن الفقر من أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة ولعل أكثر تلك التعاريف شيوعا هو أنه "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل للحصول على

[1]- Margie GILIS et Autres, Economie de développement, ed. Book Université, Bruxelles, 1998, P :541 .

المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة".

ويكون الفقر ناتجا عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة، والأفراد الذين لا يملكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل يكونون فقراء.

أ-التعريف الموضوعي:

يعتبر كل من دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة، وهنا يكمن الفرق بين الفقر وعدم المساواة فكما ذكر البنك الدولي في تقرير التنمية في العام 1990 أن الفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما يعبر عدم المساواة عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع ككل.

ب-التعريف الذاتي:

يعرف فيه الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر بأنه لا يحصل عما يحتاج إليه، بصرف النظر عن احتياجاته الأساسية يعد فقيرا.

ج-التعريف السوسيولوجي:

يعرف خط للفقر بأنه الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية، أو هو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء والبنود غير الغذائية لأفراد الأسرة، بحيث يعتبر هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، وقد حدده البنك الدولي في تقريره عن التنمية عام 1992 بأنه 400 دولار للفرد عام 1990 وما يوازيها من دولارات حتى عام 2000.

وهناك خطوط الفقر الوطنية في البلدان النامية تقوم عموما باستخدام طريقة الفقر الغذائي، وتبين هذه الخطوط عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية الدنيا[1].

ثانيا: تحديد مفهوم الفقر حسب تقارير التنمية البشرية

أكدت عليه تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم في تعريفها لماهية الفقر من منظور التنمية البشرية إلى أنه" انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشة لائق، وبالحرية وبالكرامة وباحترام الذات وكذلك احترام الآخرين[2].

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم سنة1997، ص:12.

[2] – تقرير التنمية البشرية في العالم سنة1997، ص:15.

أما فيما يتعلق بالمعايير التي ارتكزت عليها تقارير التنمية البشرية في تحديدها لمعدلات الفقر البشري عالميا فتتمثل في:

أ-بداية فيما يتعلق بالبلدان النامية:

- **فيما يتعلق بالعمر**: الاحتمال عند الولادة بعدم العيش إلى سن الأربعين.
- **فيما يتعلق بالمعرفة:** معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة.
- **فيما يتعلق بمستوى معيشي لائق:** الحرمان في توفير الحاجات الاقتصادية يقاس:

-بالنسبة المئوية للمحرومين من فرصة مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسن.

- وكذلك بالنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم.

ب-أما فيما يتعلق بدليل الفقر البشري في البلدان المرتفعة الدخل ومنها بلدان منظمة التعاون:

- **فيما يتعلق بالعمر**: الاحتمال عند الولادة بعدم العيش إلى سن الستين.
- **فيما يتعلق بالمعرفة:** فيقاس بالنسبة المئوية للبالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في القراءة والكتابة.
- **وفيما يتعلق بمستوى معيشي لائق:** النسبة المئوية للذين يعيشون تحت خط فقر الدخل (50%) من المتوسط المعدل في الدخل المتاح للأسرة).

جدير بالذكر أن كلا من الفقر البشري وفقر الدخل كمقياس لتحديد معدل الفقر ليس مترابطين من حيث النتائج فقد تنجح دولة ما في إحراز تقدم في مجال فقر الدخل وتفشل في المقابل في تحقيق أي تقدم ملموس تبعا لمقاييس الفقر البشري ومن الأمثلة على ذلك:

1- ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1997 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أنه كان ما حققته بعض البلدان في مجال تخفيض فقر الدخل أفضل مما حققته في تخفيض الفقر البشري، ففي كوت ديفوار ومصر هناك أقل من نسبة 20% من السكان في عداد فقراء الدخل، ولكن نسبة 35% أو أكثر يعانون من الفقر البشري، ويمكن لهذين البلدين أن يوليا مزيدا من الاهتمام للحد من أوجه الحرمان الأساسية في الخيارات والفرص، لاسيما عن طريق التوسع في فرص الحصول على التعليم الأساسي والخدمات الصحية)[1].

[1] - تقرير التنمية البشرية في العالم سنة1997 ، ص:21.

2- وحققت بلدان أخرى تقدما في التقليل من الفقر البشري أفضل مما حققته في التقليل من فقر الدخل، وهي الصين وكوستاريكا وكينيا وبيرو والفلبين وزيمباوي، وقد استثمرت هذه البلدان استثمارا كثيفا في التقليل من أوجه الحرمان في القدرات البشرية الأساسية[1].

الفرع الثالث: نظرية أمارتيا سن في تفسير الفقر

حاول أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 1998 وأحد أهم الاقتصاديين الأخلاقيين في العالم أثارت مواضيع أخلاقية بروح اقتصادية تنشد العدالة في الأرض، فقد أثار مواضيع الجوع وانعدام المساواة في توزيع الثروات، ومواضيع الحرية كمدخل للتنمية الاقتصادية[2].

من بين كل أعمال أمارتيا سن التي أثرى بها المجال الأكاديمي الاقتصادي يؤكد سن أن أكثر إرضاء له كان إسهامه في ميدان نظرية الاختيار الاجتماعي، والذي يمتد إلى عمق أسس الديمقراطية هذا وتعنى نظرية الاختيار الاجتماعي كما فسرها سن أنه: "عندما يكون هناك اتفاق عام لا تصبح الاختيارات التي يقوم بها المجتمع محل خلاف وعندما تختلف الآراء تصبح المشكلة هي إيجاد طرق للتوفيق بين الآراء المختلفة في القرارات التي تهم كل شخص والشغل الشاغل لنظرية الاختيار الاجتماعي هو تلك الرابطة بين قيم الأفراد والاختيار الجماعي".

يمكن الإشارة إلى أنه في عام 1976، اقترح سن مقياسا جديدا يأخذ في الحسبان الحرمان النسبي للأفراد، وقد استخدم هذا المقياس على نطاق واسع في الدوائر الأكاديمية (إن لم يكن أيضا من جانب كثير من صناع السياسات)، وأعاد إثارة الاهتمام بهذه القضية وقد ساعد سن أيضا في وضع مؤشر التنمية البشرية، الذي يعتمد على السمات الملحوظة لأحوال المعيشة، وقد أصبح هذا المؤشر بمرور الوقت المقياس الأكثر قبولا للقياس النسبي للرفاهة على الصعيد الدولي.

فضلا عن ذلك ذهب سن في كتابه المعنون "الفقر والمجاعات" والذي أصدره عام 1981، والذي حمل في فحواه طرحه لقضية الفقر من خلال نظرية الاختيار الاجتماعي إلى أن المعاناة لم تقتصر على الأشخاص الذين يعيشون في أسفل درجات السلم الاقتصادي، ولكنها امتدت أيضا إلى أولئك الذين تدهورت أسبابهم الاقتصادية فجأة لسبب أو لآخر، ونتيجة لذلك ركزت الحكومات تدخلها في المجاعات منذ ذلك الحين على تعويض ما يفقده الفقراء من دخل وليس على مجرد توزيع الأغذية.

---

[1]- تقرير التنمية البشرية في العالم سنة2005 ، ص:12.

[2]- المعهد العربي للتخطيط ، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، سلسلة جسر التنمية، عدد 76، الكويت، أكتوبر 2008 ص:14.

فالفقر حسب سن مفهوم شامل للحرمان من القدرات وليس نقص الدخل فقط الذي يعتبره فهما ناقصا، ويرى أن الدخل ليس الأداة الوحيدة لتوليد القدرات، ويوضح العلاقة الوثيقة بين الدخل والقدرة التي تتأثر– بقوة– بعمر الشخص وتتأثر بنوع الجنس والدور الاجتماعي لكل من الجنسين وتتأثر بموقع العمل وبالمناخ الذي تسوده أمراض معدية، وهذه المتغيرات مهمة لتأثيرها في نوعية القدرات ومن ثم على انخفاض الدخل. ويرى" صن" أن الحرمان النسبي من حيث الدخل يمكن أن يفضي إلى حرمان مطلق من حيث القدرات.

أولا: فقر الدخل وفقر القدرة

يرى "صن" أن الدخل وسيلة مهمة للحصول على القدرات كما أن القدرات المعززة من اجل بناء الحياة تنزع طبيعيا إلى توسيع قدرة المرء ليكون أكثر إنتاجية واقدر على الحصول على دخل اكبر. ويرى أن التنمية البشرية بديل للقضاء على فقر الدخل، إن توافر تعليم أساسي أفضل ورعاية صحية أفضل من شأنهما أن يؤديا إلى تحسن نوعية الحياة مباشرة وبالتالي يزيدان من قدرة الشخص على الحصول على الدخل والتحرر من فقر الدخل أيضا[1].

ثانيا: البطالة والحرمان من القدرة

يبين صن أن البطالة لها نتائج بعيدة المدى غير فقدان الدخل أهمها:

الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة في النفس وازدياد العلل المرضية وزيادة معدل الوفيات وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وقسوة الاستبعاد الاجتماعي وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين.

ثم يتحدث صن عن واقع البطالة في الولايات المتحدة وأوربا الغربية من خلال إحصائيات تبرز زيادة معدلات البطالة00 ثم يقوم بدراسة إحصائية لنسبة الوفيات بين السود والبيض في الولايات المتحدة 0000ثم يوضح ظاهرة الفقر في الهند وإفريقيا جنوب الصحراء ومقارنات لمعدلات وفيات الأطفال ومحو أمية الكبار في هذين الاقلميين000ثم يتحدث عن ظاهرة الفاقد النسوي والانحياز الجنوسي، وينتهي أن علينا أن نفهم ظاهرة الفقر كمفهوم شامل يعني الحرمان من القدرة[2].

[1] – أمارتيا سن، ترجمة شوقي جلال، التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص:11.

[2] – احمد جميل حمودي، عرض كتاب –التنمية حرية– امارتيا صن رؤية شاملة للتنمية، الحوار المتمدن العدد: 2322 ،2008، ص:25.

المبحث الثالث: أسباب حدوث ظاهرة الفقر

تشير الأدبيات المتوفرة إلى تعدد أسباب الفقر اعتمادا على الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة على المستوى الدولي والإقليمي والقطري، وسيعالج هذا المبحث مجمل أسباب الفقر اقتصادية كانت، اجتماعية، أم بيئية.

المطلب الأول: نظرة عامة حول أسباب الفقر

بصفة عامة يمكن تلخيص أبرز الأسباب التي تؤدي إلى الفقر فيما يلي[1] :

– شهد الاقتصاد العالمي السنوات الأخيرة أزمات متوالية أحدثت تصدعا كبيرا في البيئة الاقتصادية العالمية وأفرزت نتائج سالبة عديدة أدت إلى ازدياد حدة الفقر في العالم، بدأت الأزمة بالارتفاع القياسي لأسعار الطاقة تلتها أزمة الغذاء العالمية والارتفاع الحاد لأسعار السلع الغذائية وبصفة خاصة أسعار الحبوب، فضلا عن الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ مطلع عام 2008 ومازالت انعكاساتها السلبية مستمرة على معظم دول العالم، وبصفة خاصة الدول النامية منخفض الدخل.

– ظاهرة العولمة التي أدت إلى تركيز الثروة والتجارة العالمية في الدول المتقدمة . من أبرز ايجابيات العولمة زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن 80 % من عائد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يعود إلى الدول المقدمة.

يذهب جورج سروس أحد أقطاب الاقتصاد العالمي الجديد إلى أن العولمة أدت إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف (الدول النامية) إلى المركز (الدول الغربية)، وهذا يعني باختصار أن العولمة فاتا ما كان يقتات عليه الفقراء إلى موائد المتخمين[2].

حتى الدول الآسيوية القليلة التي استفادت من العولمة مثل كوريا الجنوبية أدارت العولمة بطريقتها أما البلدان الأخرى التي تضررت وهي الغالبية فهي التي أخضعت نفسها لأحكام الشركات الكبرى والمنظمات الاقتصادية الدولية وهي المؤسسات المؤيدة للعولمة.

– تجاهل الدول الصناعية الكبرى لظاهرة الاحتباس الحراري امتناعها عن التوقيع على الاتفاقيات العالمية للحد من انبعاث الغازات السامة، وقد أدت الظاهرة إلى آثار بيئية سالبة (الجفاف، التصحر، الأعاصير ارتفاع درجات حرارة الأرض..)، وجميعها أدت بدورها إلى ازدياد حدة الفقر العالمي[3].

---

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص:12 .

[2]– عبد الرحمن محمد العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر دراسة في علم النفس الاجتماعي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2009، ص: 176 .

[3]– محمد حسان خان، فقر المناطق الريفية في البلدان النامية وانعكاساته على السياسة العامة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2001، ص:7 .

– ظاهرة ما يسمى بمحاربة الإرهاب العالمي والتي أدت إلى تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول النامية، وبصفة خاصة الدول الإسلامية والعربية.

– النقص المستمر في حجم القروض والمنح والمساعدات المقدمة للدول النامية من الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية.

– الآثار السلبية لسياسات التحرير الاقتصادي وبرامج الإصلاح الهيكلي التي اعتمدتها معظم الدول التي أدت إلى خوصصة المؤسسات وتسريح العمال، و رفع الدعم عن الكثير من السلع والخدمات التي كان يستفيد منها الفقراء.

– ضعف الإنتاجية في القطاع الزراعي الذي يشكل مصدر الدخل الرئيسي لسكان الريف وذلك بسبب العوامل المناخية كالجفاف والتصحر وعدم توفر تقنيات الإنتاج الحديثة ومصادر التمويل[1].

– الزيادة السكانية غير المتوازنة مع حجم الموارد الطبيعية وعدم عدالة توزيع عائدات التنمية حيث ستستأثر فئة قليلة بالجزء الأكبر من الدخل .

وهناك العديد من العوامل الأخرى التي يعزي إليها وجود الفقر وانتشاره بين فئات من المجتمع، أو المجتمعات بأكملها أو أفراد:

- إساءة السلطة وانتشار الفساد مع عدم وجود قوانين تحمي العدالة الاجتماعية، وتردع التمييز بين فئات المجتمع.
- عدم وجود وفاق اجتماعي، حيث تستشري المنافسة بدلا من التعاون .
- انتشار الجريمة والفوضى.
- الكوارث الطبيعية، والعوامل الطبيعية الأخرى مثل المناخ أو البيئة.
- انتشار المخدرات والمسكرات والإدمان عليها.
- نهب الثروات على مستوى عالمي .
- الحروب والصراعات الداخلية.
- تدهور التعليم وغياب المهارات الاجتماعية .
- الأمراض العقلية والإعاقة .
- الاعتقادات والتصرفات والاختيارات الفردية .
- تفشي المادية .
- غياب الحرية.

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص:13.

- أساب ثقافية مرتبطة بالتقاليد والعادات المحلية.
- الشركات الكبرى والإسراف في الإنفاق[1].

المطلب الثاني: العوامل البيئية والاجتماعية المسببة للفقر

الفرع الأول: العوامل البيئية المسببة للفقر

أولا: تأثير التصحر

استخدم مصطلح التصحر من طرف أخصائي الغابات الفرنسي Auberville سنة 1949 لتعبير عن احتلال الغابات الاستوائية بحشائش السافانا والشجيرات الصغيرة بصفة خاصة في المناطق تحت الرطبة (Sub-humid tropics) بإفريقيا[2].

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتي عقدت عام 1994 التصحر بأنه: تدهور الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وفي المناطق الجافة وشبه الرطبة الذي ينتج من عوامل مختلفة تشمل التغيرات المناخية والنشاطات البشرية مما يؤدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، ويؤدي إلى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية[3].

يؤثر التصحر تأثيرا كبيرا على الحالة الاقتصادية للبلاد التي ينتشر فيها حيث يؤدي إلى خسارة تصل إلى 40 بليون دولار سنويا في المحاصيل الزراعية وزيادة أسعارها وفي كل عام يفقد العالم حوالي 691 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية نتيجة لعملية التصحر بينما ثلث الكرة الأرضية معرضة للتصحر بصفة عامة هذا وتقع أغلب المناطق المعروضة للتصحر في الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

جدير بالذكر أن التصحر يخلق جوا ملائما لتكثيف حرائق الغابات وإثارة الرياح مما يزيد من الضغوط الواقعة على أكثر موارد الأرض أهمية ألا وهو الماء، وحسب التقرير العالمي للطبيعة فقدت الأرض حوالي 30% من مواردها الطبيعية ما بين عامي 1970 و1995 بسبب التصحر.

ثانيا: تأثير الجفاف

اقترحت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تعريفين للجفاف:

الأول: تخلف المطر عن السقوط أو سوء توزيعه لفترة طويلة.

---

[1]– مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، جدة 2006 ، ص:69 .

[2]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، الخرطوم 2003، ص:37.

[3]– مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص:64 .

الثاني: فترة يسودها طقس جاف بدرجة غير عادية وتطول بما يكفي لكي يتسبب نقص المطر في اختلال هيدرولوجي خطير.

ويلعب الجفاف دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من السلع الغذائية في الوطن العربي فبالإضافة إلى ما يتسم به الوطن العربي من تدني في مستويات هطول المطر فقد تعرضت العديد من دولة إلى موجات الجفاف وانحباس الهطول المطري خلال السنوات الماضية[1].

كما أن ثلث الكرة الأرضية سيتحول إلى صحاري بفعل الجفاف، وهوما أكدت عليه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) من خلال قولها أن منطقة الشرق الأدنى تعاني بشدة من ظاهرة الجفاف المتكرر الذي سيؤثر على الأمن الغذائي، ويدمر الموارد الطبيعية ويعوق النمو الاقتصادي بشكل عام، ولعل فقراء البلاد النامية هم الأكثر تضررا.

ترى منظمة الصحة العالمية أن الجفاف كان هو السبب الرئيسي للوفاة على نطاق العالم بأكمله بالنسبة لنصف ضحايا الكوارث الطبيعية وترجع أسباب ذلك إلى نقص الغذاء وتفاقم أوضاع سوء التغذية من بين عوامل أخرى، وترى المنظمة أن للجفاف تأثيرا واضحا على معدلات العدوى في الحالات التي تقل فيها المياه المتاحة للشرب والنظافة الشخصية.

الفرع الثاني: العوامل والاجتماعية

أولا: النمو السكاني

قدرت المنظمات الدولية أن يصل عدد السكان في العالم سنة 2050 إلى 9 مليارات نسمة، وسيتركز هذا النمو في الدول النامية، يبلغ في إفريقيا حوالي 1.8 مليار نسمة أغلبها من الشباب وذلك بسبب ارتفاع نسبة المواليد لكل أسرة في قارة آسيا حوالي 1.3 بليون نسمة.

تعتبر معدلات النمو السكاني في الدول العربية من أعلى المعدلات في العالم، فعلى رغم توقع انخفاضها من 2.7 بالمائة للفترة 1975–2000 إلى 2 بالمائة للفترة 2000–2015 فإنها تعتبر مرتفعة بالمقارنة بالنمو السكاني العالمي. كما بلغ معدل الخصوبة في الأقطار العربية نسبة 4 بالمائة بين 1975–2000 بينما بلغ على مستوى العالم للفترة نفسها 2.8 بالمائة، كما أن نسبة سكان المدن سوف تزداد بالنسبة لهذه الدول من بالمائة 52.8 لعام 2000 إلى 59 بالمائة سنة 2015[2].

جدير بالذكر أن النمو السكاني المتزايد بمعدلاته سابقة البيان يمكن أن يرتب العديد من الآثار السلبية يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص:40.

[2]– عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية،ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009، ص: 120 .

- يخفض النمو السكاني السريع من معدلات النمو في معدل دخل الفرد عن طريق تخفيض الاستثمار في رأس المال البشري، ذلك أن نسبة المواليد العالية ترتبط بالحصول على التعليم الأقل في الطفل الواحد، وعلى مستوى الاقتصاد برمته فإن التعليم الأقل له تكلفة اجتماعية هي نمو اقتصادي أقل وهكذا فإن النمو السكاني السريع يعني حرمان المجتمع من الأثر الإيجابي المحتمل (من حيث زيادة الإنتاج) لسكان أكثر تعليما[1].

– لمعدلات النمو السكاني المرتفعة أيضا آثار سلبية على البيئة: إذ بالنسبة لمستويات معينة من الاستهلاك فإن المزيد من الناس يمارسون ضغوطا أكبر على الموارد الطبيعية وهوما يتضح من كون أن غالبا ما يستشهد على الصعيد المحلي بمزيج الفقر والنمو السكاني السريع كعامل يسهم في التردي البيئي(تعرية التربة أو القطع المكثف للغابات وغيرها) .

– يترتب على النمو السكاني المتزايد انخفاض دخل بعض المجموعات وبخاصة الفقراء مقارنة بالمجموعات الأخرى، وبالتالي يؤدي إلى تفاقم مشاكل الفقر واللامساواة في الداخل في الدول النامية، ذلك أن النمو السكاني السريع يزيد من إتاحة العمالة في اقتصاد ما بالنسبة للأراضي ورأس المال المادي، مما يؤدي إلى تخفيض الأجور الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع معدلات الفقر خصوصا بين الفئات الأكثر اعتمادا على الدخل من العمل[2].

بالرغم من هذا التحليل حول دور العامل السكاني في احداث الفقر حسب الفكر الغربي إلا أن كثيرا من الشواهد التاريخية تثبت أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدل النمو الطبيعي ومعدل النمو الاقتصادي خاصة في مرحلة الثورة الصناعية الأولى.

ثانيا: انخفاض مستويات التعليم

على مدى الثلاثين عاما الأخيرة أصبحت الأمية تمثل عائقا أمام الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي ومن ثم كانت أحد الأسباب الرئيسية في انتشار وتفشي الفقر وذلك في ظل الارتفاع المطرد في معدلات النمو السكاني ذلك أن كل من القراءة والكتابة يمثل عاملا حاسما ومؤثرا فيما يتعلق بمستوى وفاعلية رأس المال البشري بوصف كونهما أحد العوامل الفاعلة في الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي مما يمثل عائقا لقدرة الدول على المضي قدما في مسيرة التنمية ومن ثم إضعاف قدرتها على الحد من معدلات انتشار الفقر.

[1]– بوعوينة سليمة، ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2003، ص:25.

[2]–مطانيوس مخول، الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع، مجلة جامعة دمشق المجلد 17، العدد الأول لسنة2001، ص: 225.

ثالثا: ارتفاع معدلات البطالة

تعبر البطالة عن حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل ويستبعد من هذا حالات الإضراب أو حالات المرض، وقد قدرت نسبة البطالة بين الشباب على أساس هذا التعريف سنة 2005 بنحو 14.4% من سكان العالم القادرين على العمل وفقا للمعايير الدولية، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قدرت نسبة البطالة بنحو 25.6%.

تأثرت الدول النامية بالأزمة الاقتصادية العالمية، وعجزت حكوماتها عن تطبيق سياسات حازمة لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أو تقلب أسعار الصادرات وعدم استقرار أسواق النقد العالمية وتذبذب أسعار الصرف وأثرها على موازين المدفوعات، فضلا عن ضعف قدرتها الذاتية على الاستيراد وتعطل كثير من برامج التنمية وعمليات الإنتاج نتيجة عجز الاستثمار مما أدى بالتالي إلى خفض معدلات النمو والتوظيف وارتفاع معدلات البطالة.

كما أن تفضيل الدول النامية العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة والمؤسسات العامة وانسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لشرطية صندوق النقد الدولي.

يتضح أن البطالة تمثل أحد الاسباب الاجتماعية لانتشار وتفشي الفقر خصوصا اذا صاحبها انخفاض في معدلات الأجور الحقيقية نتيجة لاختلال التوازن بين كل من العرض والطلب على العمل مما يؤدي لقبول العامل العاطل للعمل عند أدنى مستوى للأجور.

إضافة إلى أن البطالة تؤدي إلى إهدار في قيمة العمل البشري بوصفه أحد الثروات المتاحة ويضاف لما سبق ما يصاحب البطالة من معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان والفقر مما يدفع الفرد العاطل إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف ولكل مما سبق أثره البالغ على عجلة التنمية والنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية والسياسية المسببة للفقر

الفرع الأول: تأثير التضخم

يعني التضخم الارتفاع المستمر في الاتجاه العام للأسعار، ويستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة– لضرورة السياسة–، ومثال ذلك أسعار البترول التي تضاعفت أربع مرات في عام 1973 مما تسبب في زيادة خطيرة في المستوى العام للأسعار[1].

يعتبر الأجر عند معظم العمال هم مصدر الدخل الذي يحصل منه العامل على كفايته وعائلته من السلع والخدمات، ومن ثم فإن انخفاض الأجر بشكل لا يمكن العامل وبصفة مستمرة من الحصول على احتياجاته الأساسية يؤدي إلى الفقر.

يحمل مضمون الدخل مسميان رئيسيان وهما الأجر الأسمى(النقدي) والأجر الحقيقي (الفعلي)، والمهم ليس عدد الوحدات النقدية التي يتلقاها العامل بل حجم السلع والخدمات التي تسمح هذه الوحدات النقدية بتوفيرها، وتحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية يجب مراعاة نسبة الأجور إلى الأرباح أي (الأجور النسبية) التي تعبر عن نسبة حصة العمل في القيمة المضافة، فالأجور النسبية قد تهبط حتى في حال بقاء الأجور الحقيقية والاسمية ثابتين بل وحتى في حال ارتفاعهما وذلك عندما ترتفع الأرباح بنسبة أكبر من نسبة ارتفاعها، وهنا قد يطرأ تحسن على الوضع المالي للعامل بأجر ولكن على حساب وضعه الاجتماعي وذلك بسبب تفاقم حدة التفاوت الطبقي مع انخفاض جديد في قيمة الأجور النسبية[2].

قد يرجع انخفاض مستوى الأجور لعدد من الأسباب منها حالة الركود الاقتصادي التي تميز عددا من اقتصاديات الدول النامية، خاصة المعتمدة في نموها على نشاط اقتصادي واحد كما في اقتصاديات الدول النفطية الخليجية، فإن تدهور أسعار النفط مع الزيادة الملحوظة في معدلات النمو السكاني في تلك الدول قد يؤدي إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض مستوى الأجور.

هذا ويرجع أيضا سبب انخفاض مستوى الأجور في عدد من الدول النامية أيضا إلى برامج التثبيت الهيكلي المدعومة من البنك الدولي، حيث أدت سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي تبنتها دول مثل مصر وسوريا إلى تجميد الأجور مما جعل علاقة الأجور بالأرباح تميل بحدة لصالح الأخيرة منذ منتصف الثمانينات.

يترتب على انخفاض مستوى الأجور عدد من الآثار السلبية المتمثلة في:

---

[1]– مايكل ابدجمان، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض 1999، ص:363.

[2]– المرجع نفسه، ص: 374.

– تقليص الاستهلاك إلى الحد الذي تعجز معه قوة العمل عن تلبية الحد الأدنى الضروري من الحاجات الأساسية اليومية مما يجعلها غير قادرة على إعادة تجديد نفسها.

– يؤثر انخفاض الأجور سلبا على مستوى إنتاجية العامل مما يؤدي إلى تراجع حجم الإنتاج ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

– ضعف القدرة الشرائية لدى شرائح واسعة من المجتمع ينعكس سلبا على حجم الطلب المستقبلي ويؤدي إلى تضييق السوق الداخلية، وهذا يؤدي إلى تراجع في حجم الاستثمار والإنتاج في المستقبل وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي (انكماش اقتصادي).

– يؤدي انخفاض الأجور إلى حرمان شرائح هامة من المجتمع في الدول النامية من أبسط الحقوق الإنسانية في تأمين شروط الحياة الكريمة من مسكن لائق ودخل يتناسب مع مستوى المعيشة وخدمات جيدة، مما يولد الإحساس الدائم بالحرمان مما يضعف ارتباط هذه الفئات بمجتمعها بصفة تدريجية في ظل تزايد أعباء تكاليف المعيشة، ومع تفاقم التفاوت في الدخول تتسع الهوة بين طبقات المجتمع مما يفرز تناقضات اجتماعية حادة تظهر بأشكال مختلفة.

إذن ينعكس انخفاض الأجور سلبا على مجمل عملية الإنتاج بحيث يصبح عائقا حقيقيا أمام نمو الاقتصاد وتنمية المجتمع، وبما أن تحقيق العدالة الاجتماعية شرطا موضوعيا لتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية مستدامة، فغيابها يؤدي إلى حدوث اختناقات قد توقف عملية التنمية وتتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتهديد الاستقرار الاجتماعي.

يمكن الإشارة كذلك أنه في ظل انخفاض مستوى الأجور وانخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع معدلات التضخم تمثل ارتفاع تكاليف المعيشة أحد الأسباب الاقتصادية الرئيسية التي تسهم في ارتفاع معدلات الفقر.

إذا كان ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة تكاليف الإنتاج والتضخم هي سمات اقتصادية عالمية لا تستطيع أية دولة أن تمنع حدوثها أو توقف حركتها، خصوصا في ظل تطبيق آليات السوق، فإن الطرف الثاني من هذه المعادلة يتمثل بحتمية مواكبة دخل الفرد لأية تغيرات في مستوى تكاليف المعيشة وبدون ذلك كان من الصعب على المواطنين تغطية متطلبات وجودهم وتكاليف معيشتهم الأساسية والثانوية في ظل تسارع ارتفاع الأسعار من جهة وثبات مستويات الدخل من جهة أخرى، ويترتب على ذلك انتشار حالة من الركود على مستوى الاقتصاد القومي ومن ثم انتشار وتفشي الفقر في أوساط المواطنين محدودي الدخل.

الفرع الثاني: الأداء الاقتصادي للدولة

أولا: التدخل المتزايد للدولة

العديد من الليبراليون الجدد (Neoliberales) يرجعون استمرار بعض دورات الفقر إلى عدم وفرة الحماية أو الاعتراف بحقوق الملكية، أو بمعنى أدق وجود بيئة يمكن سرقة الملكية فيها في أي وقت، مثل الدول التي ضعف فيها سلطة القانون وتنعدم فيا دوافع الاقتصاد والاستثمار.

وآخرون مثل أنصار السوق الحرة يرون أن اللوائح التنظيمية المتزايدة للحكومة هي التي تدعم الفقر لأنها تولد تكاليف عالية على الملكيات من خلال البيروقراطية وضخامة الأجهزة الحكومية، ولهذا فإن الفقراء في الاقتصاد العالمي غير قادرين على ملكية العقار أو الشراكة في الملكيات لارتفاع تكاليف تلك اللوائح التنظيمية، أي أنه من المتعذر على الفقراء توليد ثروة في سوق شرعي مكتظ بالتنظيمات وفي نفس الوقت فإن النظام يدفعهم إلى اللجوء إلى السوق غير القانوني الذي يمنعهم من الثراء ويحول بينهم وبين الخروج من لائحة الفقر[1].

يرى بعض الاقتصاديين أن التعريفات، وضرائب الدخل، وضرائب الادخار، والضرائب على الاستثمار كلها حوافز مفروضة بصورة غير منطقية للإثراء وتسيء إلى الفقراء، كما أن آخرين يرون أن الضمان الاجتماعي ينشر الفقر حيث أنه يعطي حوافز مضادة للحصول على الثراء، حتى المروجون لنظام ضريبي عادل يؤيدون إلغاء كل برامج الدعم الاجتماعي لكل أولئك الذين تتخطى دخولهم حدا معينا، حيث أن وضع حد أعلى على الدخل الذي يمكن لمن لا يتخطاه الحصول على المنافع الحكومية، وبنفس الطريقة فإن الحوافز إيجاد عمل تقل نتيجة ضرائب الدخل مما يحصل عليه من الكفالة الاجتماعية، كما أن المال الذي يكتسبه من خلال العمل بعض الوقت ربما يخضع للضرائب، وبهذا فإن هذا يهبط من عزم الفقير الذي يحاول الخروج من دورة الفقر[2].

ثانيا: سوء توزيع الدخل الوطني

يعتبر سوء توزيع الدخل أحد الأسباب الرئيسية في إنتاج الفقر وانتشاره وذلك لما يترتب عليه من عدم القدرة على تخفيض معدلات الفقر الناتج عن عدم القدرة على توفير الدخول المناسبة التي تضمن معيشة كريمة لأفراد المجتمع في ظل الحصول على قدر تعليمي مقبول، ورعاية صحية كافية، وكافة الحقوق الإنسانية التي أقرتها مواثيق حقوق الإنسان الدولية.

[1]– مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص:74.

[2]– المرجع نفسه، ص:74 .

وما سبق هوما يؤكد عليه تقرير التنمية البشرية لعام 2002 حين ذهب إلى أنه مقدار النمو اللازم للحد من الفقر يتوقف على مستوى انعدام المساواة في أي بلد فكلما كان توزيع الدخل متفاوتا كلما قلت ثمار النمو التي تعود على الفقراء.

أكد تقرير التنمية البشرية لعام 2002 على أن انعدام المساواة من حيث الدخل داخل البلدان أخذ في التزايد خلال السنوات الثلاثين الماضية، فمن بين البلدان التي توجد لديها بيانات ومجموعها 72 بلدا ويعيش فيها 80% من سكان العالم نجد أن 48 بلدا شهدت حدوث زيادة في انعدام المساواة منذ الخمسينات من القرن العشرين، بينما لم يشهد 16 بلد أي تغير، وشهد 9 فقط من تلك البلدان لا يعيش فيها سوى 4% من سكان العالم انخفاض في انعدام المساواة وعليه فإن معظم البلدان لا تنمو بسرعة كافية لتحقيق الهدف المتعلق بالفقر ومن ثم يجب تركيز الجهود على جعل النمو أكثر محاباة للفقراء[1].

وفقا لما أقره البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية المتعاقبة، يعتبر سوء توزيع الدخل وعدم العدالة فيه مسببا رئيسيا وفاعلا لإنتاج وانتشار الفقر لما يرتبه من عدم القدرة على توفير الدخول الملائمة لتوفير الخدمات الضرورية من توفير قدر كاف من التعليم ورعاية صحية ملائمة وغيرهما من الخدمات والإمكانات التي كفلتها مواثيق حقوق الإنسان ناتج عن انعدام المساواة في توزيع الثروة والدخول والمعارف والخدمات والسلع والفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية.

ثالثا: سوء توزيع الموارد

يعبر سوء توزيع الموارد على تقصير في استخدام الربح الناتج عن تلك الموارد المتمثلة في الثروات الطبيعية بالشكل الأمثل في التنمية الاقتصادية بما يدفع عجلة التنمية ويكفل حياة كريمة لمواطني الشعوب الفقيرة.

إن سوء استغلال الثروات الطبيعية له أشكال ونماذج متعددة تتباين تبعا للطبيعة الجغرافية لتلك الثروات وأيضا تبعا لاختلاف الطبيعة الثقافية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والتنموية من محيط طبيعي لآخر، كما أنه يمثل مشكلة جوهرية خصوصا بالنسبة للدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والتي تمثل تلك الثروات المحرك الأساسي لعملية التنمية.

الفرع الثالث: تأثير الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تؤثر في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتسهم بشكل أساسي في نشوء وتفشي الفقر في العديد من بلدان العالم خصوصا النامي منها، وقد عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد على أنه كل عمل يتضمن سوء استخدام منصب عام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه

[1]– تقرير التنمية البشرية لعام 2002، ص:122.

أو لجماعته ومن ثم فإن الهدف الأساسي من الفساد إلحاق الضرر بالمصلحة العامة وجني مصلحة خاصة بغض النظر عن مدى مشروعيتها وتعارضها مع النظام العام وتتعدد المظاهر الرئيسية للفساد بعضها يمثل مخالفات قانونية يعاقب عليها بمقتضى القانون، والبعض الآخر لا يمثل مخالفات قانونية ولكنه يسهم بشكل أساسي في الإخلال بمعايير العدالة الاجتماعية، تلك المظاهر يمكن إجمالها في (الرشوة– المحسوبية– المحاباة– والوساطة – نهب المال العام – الابتزاز) [1].

تتعدد مظاهر الفساد ولا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق فهي تختلف باختلاف الجهة (فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية) التي تمارسها المصلحة التي تسعى إلى تحقيقها وهوما يمكن الإشارة إليه من خلال الصورتين التاليتين للفساد:

الصورة الأولى: استخدام المنصب العام من قبل بعض الشخصيات التنفيذية والتي تحتل قمة الجهاز الإداري بالدولة كالوزراء ووكلائهم ومستشاريهم من أجل الحصول على امتياز خاص كالاحتكارات المتعلقة بالخدمات العامة مشاريع النية التحتية، والوكالات التجارية للمواد الأساسية أو الحصول من الآخرين على العمولات مقابل تسهيل حصولهم على هذه الامتيازات دون وجه حق.

الصورة الثانية: تتمثل في الاستيلاء على أموال المعونات والقروض الدولية والتي تقوم المنظمات الحكومية وغير الحكومية بمنحها للدول الفقيرة من أجل تحسين أحوال المعيشة والصحة العامة، ومن ذلك ما أوردته منظمة الشفافية العالمية في تقرير لها أن الفساد متوغل في كل حلقات سلسلة الخدمات الصحية سواء في القطاع الخاص أو العام، حتى أن بعض المستشفيات تحولت إلى مراكز خدمة ذاتية يستخدمها البعض للإثراء غير المشروع، وأشارت المنظمة إلى أنه في دولة مثل كوستاريكا هناك نحو20% من قرض دولي بقيمة أربعين مليون دولار (33 مليون يورو) مخصصة لتجهيز هذا البلد صحيا اختفت في صناديق خاصة، كما ذكرت المنظمة مثل اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز في كينيا التي تحولت إلى مصدر ثروات يستغله كبار الموظفين لصالحهم الخاص من خلال منظمات واجهة أنشئت خصيصا لاختلاس أموال تقدمها الأسرة الدولية لمكافحة الإيدز.

مما سبق يتضح لنا أن الفساد له من آثار سلبية تغطي العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة مما يسهم في تأصيل وانتشار الفقر في المجتمع نذكر منها:

– يؤثر الفساد على مستويات الاستثمار الداخلي والخارجي في آن واحد، فالمستثمرون سوف يتجنبون في نهاية المطاف البيئة التي يكون الفساد فيها مستشريا لأنه يزيد تكاليف القيام بالأعمال، ويضعف جهود التنمية مما يخفض من القدرة على مكافحة الفقر بل وعلى العكس زيادة معدلاته.

[1]– منير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي ، ط1 دار الساقي، بيروت 2009 ، ص ص:19–25.

– يقلل الفساد من فرص الحكومات في الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ مخططاتها في إرساء البنى التحتية وضمان الرعاية الاجتماعية من تعليم ورعاية صحية ومرافق لصالح الاستخدام الإنساني.

يؤدي الفساد إلى حدوث ظاهرتين تخفض من الإيرادات العامة للدولة:

– **الأولى:** هي ظاهرة التهرب الضريبي، والذي هو يمثل أكبر التهديدات لتدفق الإيرادات الحكومية خصوصا في البلدان النامية التي ترتفع فيها معدلات الفساد.

– **أما الثانية:** والتي تخفض من حصيلة الموارد العامة التي توجه للسلع والخدمات فتتمثل في الاستيلاء على حصيلة الخصخصة وذلك في البلدان النامية التي تسعى للتحول إلى اقتصاد السوق حيث تقوم الجهة الحكومية بالتفاوض على بيع المنشأة الاقتصادية مقابل ثمن قليل يوجه للخزينة العمومية، في حين أن الثمن الفعلي لصفقات البيع يتم توريده إلى الحسابات الشخصية للموظفين الرسميين المرتشين.

– يسهم الفساد في تخفيض مستويات التوظيف في القطاع الخاص مما يساهم بشكل أساسي في ارتفاع مستويات البطالة ومن ثم الفقر ذلك أن الفساد يخفض التوظيف في القطاع الخاص عن طريق إجبار شركات الأعمال على الانتقال إلى القطاع غير الرسمي، وعن طريق إقامة الحواجز أمام دخولها وزيادة نفقات القيام بالأعمال لأن الشركات لن تكون قادرة على النمو والتوسع.

– يساهم الفساد في تفاقم الفقر وعدم المساواة ذلك أن الفساد يخفض الطاقة الكامنة لذوي الدخل المتدني من الفقراء لتوفير فرص أقل في القطاع الخاص، كذلك فإن الفساد بتحديد مستوى الإنفاق على خدمات القطاع العام بعني عدم المساواة أي يحد من القدرة على الوصول إلى الموارد الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم مما يسهم في ارتفاع معدلات الفقر[1].

– يسيء الفساد إلى سمعة النظام السياسي وعلاقته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المالي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها كما هو الحال الكائن في معظم دول منطقة الشرق الأوسط النامية والتي تتلقى مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها في مثابة التابع للمتبوع.

– يؤثر الفساد على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية، وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول للمعلومات وحرية الإعلام، كما سيحد من شفافية النظام وانفتاحه الأمر الذي يحد من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية[2].

---

[1] – PNUD ، الفساد والتنمية: مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر تحقي أهداف الانمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، نيويورك 2008، ص:24 .

[2] – كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص:63.

الفرع الرابع: نقص الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية

أوضح التقرير العالمي للاستثمار لعام 2006 الصادر عن منظمة الأونكتاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه جذبت الدول المتقدمة حوالي 59% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام 2005، في حين بلغت تلك النسبة 65% في عام 2006 في الوقت الذي جذبت فيه الدول النامية 36% من هذه الاستثمارات لعام 2005 وفي عام 2006 بلغت تلك النسبة 29%، في حين استحوذت دول الكومنولث المستقلة على النسبة الباقية والبالغة 4% في العام 2005 وفي العام 2006 بلغت تلك النسبة 5%، تلك النسب مع اتساع رقعة الدول النامية في آسيا وأفريقيا والأمريكيتين بالنظر لما تمثله الدول المتقدمة من عدد محدود تنعكس بالسلب على معدلات التنمية والنمو بالدول النامية.

هناك العديد من معوقات الاستثمار الأجنبي، ترتبط بعوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي وبيئة الأعمال الغير مناسبة، محدودية السوق المحلية، ارتفاع معدلات التضخم، وعدم وجود سوق مالية متطورة، إلى جانب الفساد الإداري والمالي وغياب الشفافية والحوكمة.

إن عدم قدرة الدول النامية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل يتلاءم مع احتياجاتها الاقتصادية يسهم بشكل أساسي في تقليل فرص تلك الدول من رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل لمواطنيها، وتنويع مصادر الدخل وزيادة القدرة التنافسية لسلعها ومنتجاتها، ويخفض من قدرتها أيضا على معالجة الاختلالات التي تعاني منها اقتصادياتها ومن ثم على قدرتها في الحد من تفشي وانتشار الفقر[1].

الفرع الخامس: التكاليف الكبيرة للإنفاق العسكري

كشف تقرير دولي حديث صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام "سيبرى" حول معدل الإنفاق العسكري في العالم، أن المبالغ التي تم إنفاقها على التسلح العسكري العالمي بلغ في العام 2006 نحو1204 مليار دولار، وهوما يعني 148 دولار لكل شخص يعيش على سطح الكرة الأرضية، وذكر التقرير أن نسبة الزيادة في العام 2006 بلغت 3.5% عن عام 2005، وحوالي 10% عن العشر سنوات الماضية أي ما بين عامي 1997 إلى 2006.

هذا ويرجع تزايد معدلات الإنفاق العسكري لعدد من الأسباب تتمثل في:

– الوهم العالمي المسمى بالحرب على الإرهاب: والتي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لآلية تخدم مصالحها الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، في المقام الأول، ولعلنا نلاحظ أن الدول التي تصنف في المعسكر الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط كالسعودية، والكويت وعمان، والإمارات، وقطر، والبحرين،

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1993.

ومصر، وإسرائيل هي الأعلى إنفاقا في المجال العسكري بمعدلات مبالغ فيها، في حين أن الدول التي تنضم إلى لائحة الإرهاب الدولي وتمثل الجبهة المعادية للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تعتبر الأقل إنفاقا وتمثل (سوريا، العراق، وليبيا، وإيران، وكوريا الشمالية).

– عدم الاستقرار في مناطق عدة من العالم: ومن بينها المنطقة العربية نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي، ومنطقة جنوب شرق آسيا نتيجة الصراع بين الكوريتين، والصراع بين الهند وباكستان، إضافة إلى النزاعات المسلحة في إفريقيا مثل الحركات الانفصالية في السودان "دارفور".

– تحول الغرض الأساسي من التسلح العسكري في حماية الحدود والموارد الاستراتيجية إلى حماية العديد من النظم من الثروات الداخلية، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول الإفريقية مثل دولة سيراليون التي عانى سكانها من انخفاض المداخيل إلى النصف خلال سنوات الصراع الإحدى عشر، وبلغ التراجع في ليبيريا نسبة 80%، وصاحب هذا التراجع ارتفاع معدلات التضخم وهروب رؤوس الأموال وفقدان الثقة في المؤسسات وتراجع التجارة الدولية[1].

إن ارتفاع النفقات العسكرية بمعدلاتها غير المسبوقة قد أثر سلبا على النمو الاقتصادي خصوصا في الدول النامية، حيث انخفض نصيب الفرد من الاستهلاك والاستثمار كما انخفض المخزون الاستراتيجي من رأس المال، وارتفعت أرقام المديونية الخارجية، وازداد معدل التبعية الاقتصادية. هذا إضافة إلى أن القطاع العسكري بصفة خاصة في الدول النامية لا يولد وظائف جديدة، ولا يتيح فرص عمالة أكبر، ويعتبر من أقل القطاعات كفاءة من ناحية النفقات العامة، لأنه قطاع يستنزف الموارد الموجهة أصلا للتنمية والاستثمار الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية مما يكون له بالغ الأثر في انخفاض معدلات النمو ومن ثم انتشار وتفشي الفقر.

المطلب الرابع: سياسات وبرامج المنظمات الدولية

تتعدد سياسات وبرامج المنظمات الدولية والتي يترتب عليها العجز عن الحد من المعدلات المتزايدة للفقر، بل والمساهمة في إنتاج الفقر، تلك البرامج والسياسات المسببة للفقر يمكن أن نبنيها من خلال نماذج لها نعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي

تتبنى سياسات التثبيت الاقتصادي التي تفرضها وصفة الصندوق الدولي وجهة نظر النقدويين التي ترى أن الاختلال في ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من مديونية خارجية، إنما يعكس الإفراط الداخلي في كل من الاستهلاك أو الاستثمار، أو بكليهما، مما يعني أن هناك فائضا في الطلب الكلي.

[1]– PNUD تقرير التنمية البشرية ،2010، ص:58 .

إن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي هدفها التحول إلى اقتصاد السوق من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، غير أن تلك السياسات والمعروفة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتي تم اعتمادها في الدول النامية والتي هي في طور التحول إلى اقتصاد السوق والمستندة إلى سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، إلى جانب عوامل أخرى، أدت إلى ظهور العديد من الآثار السلبية على الدول النامية أسفرت عن زيادة آليات التهميش الاجتماعي للفقراء في الدول النامية المطبقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وزادت معدلات البطالة، واتسعت رقعة الفقر، وتزايدت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبين الأغنياء والفقراء في البلد الواحد، كما كانت تلك السياسات، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي عاملا رئيسيا في تفشي المزيد من الاضطرابات الاجتماعية والتوترات السياسية في الدول النامية، وإلى فقدان عدد من هذه البلدان درجة كبيرة من استقلاليتها الاقتصادية[1].

يتضح مما سبق أن جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفقر تتسم بالعجز عن تحقيق جل أهدافها فمن عجز عن تمويل عمليات المساعدات الإنسانية العينية إلى قروض مشروطة ببرامج إصلاح هيكلي، وفرض مشروعات تخدم مصالحها ولا تتسق مع برامج مكافحة الفقر في الدول المتلقية للمعونات مما يسهم في تأصيل الفقر وزيادة حدته، إلى عجز عن تنفيذ قرارات المؤتمرات الدولية بداية من كوبنهاجن المعروفة بقمة الفقر والفقراء، مرورا بقمة جنيف مؤتمر الأمم المتحدة الاستثنائي الدولي للتنمية الاجتماعية والذي عقد في 2000/06/30.

دعت منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر جنيف إلى الاعتراف بالفشل في علاج مشكلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن والاستقرار وتحقيق العدالة، وأشارت إلى أن الهوة بين الأغنياء والفقراء اتسعت بشكل لم يسبق له مثيل، حيث بلغت ممتلكات ثلاثة من أغنى أغنياء العالم، مجموع الناتج القومي لجميع البلدان الأقل نموا البالغ عدد سكانها 600 مليون نسمة، وأوضح تقرير مقدم للأمين العام للأمم المتحدة في سياق الأوراق المقدمة للجنة التحضيرية للمؤتمر، أن هناك 550 مليون نسمة يبيتون جياعا كل كلية وأن 1.5 مليار نسمة لا يحصلون على مياه الشرب نقية أو صرف صحي ملائم كما أن أكثر من 3.8 مليار نسمة يعيشون في فقر مضجع، ويعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، وكشف التقرير النقاب عن أن سكان البلدان النامية وعددهم 4.4 مليارات نسمة يظل خمسهم يتضور جوعا في آخر النهار، ويفتقر ثلثهم إلى مياه الشرب، وربعهم إلى سكن ملائم ولا يرتاد خمس جميع الأطفال المدارس بعد السنة الخامسة من التعليم الابتدائي.

[1]– ميشيل دوفسكي، ترجمة: جعفر علي السوداني، مراجعة محمود خالد المسافر، عولمة الفقر: تأثير اصطلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ط1 دار الحكمة ، بغداد، 2001 ، ص ص:82–85 .

الفرع الثاني: فخ المديونية

إن دول العالم الثالث، ليست مجرد توابع للدول الصناعية، في المنافسة الدولية، بل هي موضع نهب وإفقار مستمرين أيضا اليوم، كما في العهود الاستعمارية السابقة، فإن حالة المديونية للبلدان النامية هي سبب الكساد، أو البؤس والفقر المتزايد لأجزاء من العالم، ففي عام 1996 كانت هذه الدول مدينة للشمال بقرابة 2 بليون دولار، وهذا يعادل الناتج الإجمالي لأغنى دولة صناعية في العالم وهي ألمانيا، وجبل الدين هذا تضاعف خلال العشر سنوات الأخيرة، برغم كل محاولات تخفيف الدين، وقد تم تحمل نفس الكمية من الدول النامية بين أعوام 1983 و1996 (2 بليون) كفوائد وأعباء للديون، لكي تتحول هذه الديون وأعباؤها إلى عبء ثقيل فبين سنوات 1980 و1996 يتحدث المرء عن السنوات الضائعة، بيد أن التسعينات لم تكن أبدا أفضل، فقد استمرت الديون بالارتفاع، وسداد الديون لا يكون إلا بالعملة الصعبة، الدولار والمارك الألماني، والتي يتوجب توفيرها عبر الصادرات، وبالتالي فإن هذا يرتبط بتبعات وعواقب صعبة:

- تراجع دور الزراعة في تأمين المواد الغذائية للسكان المحليين، فالمواد الغذائية يتم تصديرها، ولذلك يتم التركيز على زراعة المنتجات القابلة والملائمة للتصدير.
- الاستخدام المكلف للأرض، الأمر الذي أفقرها وأجهض خصوبتها.
- تبعية البلدان النامية، وفي الأغلب، تصدير بعض المنتجات الزراعية والخدمات الأولية.
- تتبع الدول النامية نفسها إلى الشركات متعددة الجنسية، ومن أجل جذب الرأسمال إلى بلادها، فيتم الاحتفاظ بتكلفة الإنتاج المنخفضة لأجلها، فالنقابات تمنع، وتتعذر حماية العمال ويتفاقم تنافس الدول النامية فيما بينها لجذب الرأسمال العالمي برغم أزمة المديونية.
- ليس هناك مصلحة للدول النامية في الأجور المرتفعة، أو الخدمات الاجتماعية، إذ تفقد بذلك مزاياها التنافسية مقابل دول أخرى، ولا تعود تستطيع تسديد ديونها.

وحتى الدول العالية المديونية، ورغم وجود الليبرالية الجديدة فهي لم تحصل على أية مساعدات رغم أنه من الواضح أن هذه الدول، لن تستطيع الخروج من فخ المديونية بقواها الذاتية، فالبنك الدولي ينطلق من أن الدول التي تستخدم أكثر من 15 % من عائدات صادراتها كفوائد للدين، لن تستطيع دفع ديونها، وحتى الآن، لم يكن هدف كل استراتيجيات معالجة الدين، ومساعدة الدول الفقيرة، إنما الإبقاء على قدراتها الائتمانية فقط [1]، ويمكن القول أن المحصلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية والنتائج المترتبة عليها، قد أثرت سلبا على مستويات المعيشة لغالبية الدول المدينة وأدت إلى تفاقم الفقر في هذه الدول[2].

[1]– محمد عبد الحليم عمر، الزكاة ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي في الإسلام، مؤتمر الأمن المجتمعي في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر 2000 ، ص: 165 .

[2]– تقرير البنك الدولي لسنة 2000، ص: 15.

المبحث الرابع: علاقة الفقر بالعوامل الاقتصادية

إن هدف التنمية البشرية المستدامة يتجاوز تحقيق النمو الاقتصادي، إلى الاهتمام بتوزيع هذا النمو توزيعا عادلا يضمن تقليص التفاوت والفجوات بين مختلف أفراد المجتمع، وهي في الأساس تعطي الأولوية للفقراء، وتؤكد ضرورة الوصول إليهم، وتدافع عن البيئة، والمرأة، والطفل، وتحرص على إتاحة فرص العمل للجميع، وتشابك كل هذه العوامل وارتباطها بظاهرة الفقر هو مجال دراسة هذا المبحث.

المطلب الأول: علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاقتصادية

الفرع الأول: علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي

احتلت العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي. فقد أكد الاقتصادي مالتوس (عام 1798) وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والفقر. فمعدل نمو الغذاء – راجع إلى النمو الاقتصادي – يزيد بمعدل أقل من معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر. كما ربط الاقتصادي ماركس (عام 1849) بين النمو الاقتصادي والفقر في إطار نظريته عن فائض القيمة، حيث أوضح أن النمو الاقتصادي المحقق في ظل النظام الرأسمالي يقوم على أساس تعظيم الأرباح، ويتم ذلك من خلال استغلال الطبقة العاملة بتخفيض أجورها، وتطوير التكنولوجيا الحديثة الموفرة للعمالة، مما يؤدي إلى وجود ما أسماه ماركس بجيش العاطلين، وهذا بدوره يدفع بالأجور إلى الانخفاض إلى حد الكفاف، وعلى ذلك، ينتج من النظام الرأسمالي نمو اقتصادي وعدم عدالة في توزيع الدخل وزيادة معدلات الفقر[1].

وعلى الرغم من أن النماذج الاقتصادية السابقة أوضحت وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والفقر نتيجة لنمو سكاني أسرع من النمو الناتج (نموذج مالتوس (Malthus))، وزيادة معدل رأس المال الناتج، وبالتالي زيادة معدلات البطالة والفقر (نموذج ماركس (Marx))، إلا أنه وجدت نماذج اقتصادية أخرى أوضحت أن العلاقة عكسية بين النمو والفقر، فقد أوضح الاقتصادي روزنشتاين–رودان (Rosenstien –Rodan) في نموذج الدفعة القوية (Big Push) أن مصيدة الفقر التي تعانيها الدول النامية ترجع إلى استقرار الدخل عند حد الكفاف نظرا إلى انخفاض رأس المال، وأن حدوث دفعة قوية من خلال حد أدنى من الدخل من الاستثمارات تؤدي إلى نمو الناتج، وبالتالي تمكن المجتمع من الخروج من مصيدة الفقر، كما أوضح الاقتصادي روستو(Rostow) في نموذج مراحل النمو(stage of economic

[1]– عزة محمد حجازي، أثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51 ، سنة2010 ، ص:83.

growth) أنه خلال مراحل النمو الخمس، يتم التحول إلى قطاع والأخذ بالأساليب التكنولوجية التي تؤدي إلى نمو الناتج بمقدار يفوق نمو السكان، ويستمر الوضع إلى أن يصل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الكثيف (High Mass Consumption) وارتفاع مستوى معيشة الأفراد.

وقد توالت النماذج الاقتصادية التي أكدت دور الاستثمار والتقدم التكنولوجي في النمو، مثل نموذج هاروت – دومار ((Harrod –Domar(1946)، ونموذج سولو((Solow(1956)، وتلتها نماذج النمو الداخلي (Endigenous Grouth) في الثمانينيات، التي وسعت مفهوم الاستثمار ليشمل رأس المال البشري الذي يؤدي إلى زيادة أجور العمال، وعلى ذلك، فإن نماذج النمو الداخلي لم تقصر تحليلها على نمو الدخل فقط الذي يؤثر في فقر الدخل)، بل أخذت في الاعتبار التنمية البشرية للأفراد (التي تؤثر في فقر القدرة).

من الناحية النظرية أن أي زيادة في الدخل الكلي سوف تنعكس على متوسط جميع الدخول في المجتمع، وبالإضافة إلى هذه الزيادة فانه يترتب عليها أيضا ارتفاعا في المستوى المعيشي للأفراد ويشترط في هذه الزيادة أن تكون أعلى من معدل الزيادة في عدد السكان ومعدل التضخم، يلاحظ أن النمو في الدخل الكلي يركز على كمية الزيادة وليس على كيفية توزيعها على جميع أفراد المجتمع فالزيادة في الدخل الكلي لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في متوسط الدخل لجميع أفراد المجتمع، فقد يحصل على هذه الزيادة فئة قليلة من أفراد المجتمع ويحرم منها الأكثرية من الفقراء وعلى العكس من ذلك فقد ينخفض الدخل الفردي للفئات الفقيرة بالرغم من ازدياد متوسط الدخل الفردي، فقد لوحظ في بداية الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن أنه بالرغم النمو الاقتصادي الذي حققته الكثير من الدول النامية إلا أن نصيب الفرد من الدخل الكلي كان في حالة تناقص مستمر بين الفئات الفقيرة وكانت هذه الفئات تزداد فقرا[1].

كما أن لتفشي ظاهرة الفقر بشكل كبير في المجتمع دور في تراجع النمو الاقتصادي من خلال انخفاض القدرة الشرائية للفقراء، ويعنى ذلك انخفاض الإنفاق والاستهلاك وتراجع الطلب الاستهلاكي وهذا يؤثر سلبا على إنتاج السلع الاستهلاكية، ويؤدي إلى تراجع الإنتاج وتراجع نسبة النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: علاقة الفقر بالركود الاقتصادي

يعرف الركود الاقتصادي بأنه انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي ينتشر على مستوى الاقتصاد، ويستمر أكثر من عدة أشهر، ويظهر بوضوح على بعض المتغيرات الاقتصادية، منها: الدخل، والبطالة، ومستوى الإنتاج، وفقا لهذا التعريف، يتم استخدام عدة مقاييس للتعبير عن الركود الاقتصادي، منها الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومستوى الدخل، ومستوى المبيعات.

[1]– جلال أمين العولمة والتنمية الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 2002 ، ص:198.

وعلى الرغم من أن النماذج المفسرة للتقلبات الاقتصادية (التي يعتبر الركود إحدى مراحلها)، لم تدرس صراحة أثر الركود في الفقر، إلا أن هذه النماذج ربطت بين الركود وبعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بدورها في معدل الفقر، ومن هذه المتغيرات معدل البطالة [1].

لقد أوضح نموذج الإفراط في الاستثمار للاقتصادي ويكسل (Wicksell) أن التراكم الرأسمالي الثابت يزيد في فترات الرواج بسبب الاختراعات الحديثة، وتنتج من ذلك زيادة الأرباح والإنتاج والتشغيل. ويستمر الوضع إلى أن تصبح المدخرات غير كافية لتمويل الاستثمارات، ويبدأ الاستثمار في التراجع، وينخفض كل من الأرباح والإنتاج والأجور، ويتم الاستغناء عن العمالة، وذلك في فترات الركود، كما أوضح نموذج كاينز (Keynes) أن حدوث تقلبات صغيرة في الاستثمار يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في الناتج والتوظف، وذلك من خلال آلية العمل المضاعف، وعلى ذلك، فإن حدوث ركود وانخفاض مستوى الاستثمار سوف يؤدي إلى انخفاض مضاعف في كل من الناتج والتوظف، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير.

أما بالنسبة للاقتصادي صامويلسن (P.A.Samuelson) الذي أضاف فكرة أثر المعجل إلى الفكر الاقتصادي، فقد أوضح أن زيادة (انخفاض) الاستثمار تؤدي إلى زيادة (انخفاض) مضاعفة في الدخل من خلال أثر المضاعف، الذي يؤدي إلى زيادة (انخفاض) مرة أخرى في الاستثمار من خلا أثر المعجل، وعلى ذلك، فإن تحليل صامويلسن يعتمد على العلاقة التبادلية بين الاستثمار والدخل، التي من خلالها يحدث تقلب في مستوى التشغيل، وبالتالي، فإن إدخال أثر المعجل في التحليل يفسر ارتفاع مستويات البطالة بشكل لا يستطيع أن يفسرها أثر المضاعف بمفرده.

أما الاقتصادي فريدمان (Friedman)، فقد ربط الركود الاقتصادي والبطالة من خلال منظور نقدي، ففي حالة الرواج وزيادة المعروض النقدي يزيد التشغيل بسبب رفع أصحاب العمل الأجر الأسمى من جهة، وعدم إدراك العمال في بادئ الأمر حدوث تضخم من جهة أخرى، أما في حالة الركود، فينكمش المعروض النقدي، وينخفض الاستثمار والتشغيل، وتزيد معدلات البطالة.

وبالنسبة إلى نماذج الدورات الحقيقية، فقد أكدت أن صدمات العرض يؤدي إلى حدوث تقلبات في الناتج والتوظف، وتعتمد هذه النماذج في تفسير التقلبات الاقتصادية فكرة الإحلال بين العمل والفراغ، فعند حدوث ركود واتجاه الأجور إلى انخفاض يحل العمال أوقات الفراغ محل ساعات العمل، وبالتالي تزيد البطالة، وقد افترضت هذه النماذج ارتفاع مرونة عرض العمل بالنسبة إلى الأجور.

[1]– عزة محمد حجازي، مرجع سابق، ص:87 .

وفقا لنتائج التقلبات الاقتصادية السابقة، يتضح أن ارتفاع معدلات البطالة يعتبر أحد مؤشرات الركود الاقتصادي، فحدوث ركود يعني الاستغناء عن العمالة القائمة، وأول فئة يتم الاستغناء عنها تكون فئة العمالة غير الماهرة وغير المتعلمة ذات الإنتاجية المنخفضة، ويؤدي ذلك إلى فقدان هذه الفئة مصدر دخلها، وانخفاض مستوى معيشتها، ومن ناحية أخرى، غالبا ما يتم الاحتفاظ بالعمالة الماهرة للاستفادة منها عند استعادة النشاط، ولارتفاع تكلفة الحصول عليها بعد ذلك، ويكزن نتيجة هذا الوضع هو حدوث تفاوت في توزيع الدخول وارتفاع معدلات الفقر.

خلاصة ما سبق، هو أن النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي) له تأثير عكسي في معدلات الفقر . أما زيادة التفاوت في توزيع الدخل (أي اقتراب قيمة معامل جيني من الواحد) وسيادة الركود الاقتصادي (ارتفاع معدلات البطالة)، فلهما تأثير طردي في معدلات الفقر[1].

الفرع الثالث: علاقة الفقر بالنمو السكاني

تتعدد الرؤى حول علاقة الفقر بالنمو السكاني بين تصورات المنظمات الدولية، ونظرة الباحثين في مختلف البلدان، لكن يمكن الإشارة إلى بعضها:

- أشار تقرير صندوق السكان التابع للأمم المتحدة (UNFPA) 1993 إلى تسارع النمو السكاني العالمي في السنوات الثلاثين الماضية بوتيرة مرتفعة، ويتوقع الخبراء استمرار ذلك في السنوات العشر القادمة، إذ تبين أن عدد سكان العالم قد بلغ في 1993 بـ5.57 مليار نسمة ومن المتوقع أن يتزايد إلى 6.25 مليار نسمة عام 2000 إلى 5.8 مليار نسمة عام2025 وإلى 10 مليار نسمة على 2025، كما سيرتفع نصيب البلدان النامية من سكان العالم من 77% عام 1990 إلى 83 % عام 2025، وذلك بسبب النمو السكاني العالمي المرتقب في 95% من البلدان النامية في حين يتباطأ النمو السكاني أو يتوقف في معظم البلدان الصناعية .
- يؤدي النمو السكاني المتسارع في البلدان النامية إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية الجارية مما يحافظ على تدني الدخول فيها، والمعطيات المتوفرة حول النمو السكاني وتغيرات متوسط الدخل الفردي في الدول النامية في الثمانينات تؤكد هذه حقيقة[2] .
- لا تقتصر النتائج السلبية للنمو السكاني المرتفع في بلدان العالم الثالث بل تتعداها البلدان الصناعية أيضا، ففائض السكان يؤدي إلى الهجرة غير المراقبة وغير المشروعة من الأولى إلى الثانية.

[1]– عزة محمد حجازي، مرجع سابق، ص:88.

[2]– مطانيوس مخول، الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع، مجلة دمشق، المجلد 18، العدد الأول 2001، ص:225.

يؤثر الفقر السائد بسبب زيادة السكان في الدول المتخلفة في مستوى الدخل الفردي الأمر الذي يؤدي إلى كساد في منتجات الدول الصناعية المعروضة للبيع في بلدان العالم الثالث، ومن ثم تضطر الدول الصناعية خوفا من توقف العملية الإنتاجية أو بطئها إلى مبادلة منتجاتها بالمواد الأولية المنتجة في بلدان العالم الثالث وفي مقدمتها مصادر الطاقة.

من جهة أخرى يرى الكثير من المؤلفين أن الفقر يؤدي إلى مشكلة سكانية أخرى، وإذ يرجع إليه ارتفاع معدلات المواليد في بلدان العالم الثالث، وذلك للأسباب الآتية:

* رغبة الأسرة بمساهمة الأطفال بقوة عملهم بالدخل العائلي في سنوات مبكرة بصورة مباشرة (مثل أجرة العمل أو مساعدتهم بالأعمال الزراعية)، أو بصورة غير مباشرة (مشاركة الأمهات بميزانية الأسرة).

-عجز النظام التأميني على تغطية الطبقات الفقيرة بسبب تزايد عدد الأطفال وعدم القدرة على تأمينهم ضد جميع أخطار الحياة.

* تعرض العائلات الفقيرة الى معدلات مرتفعة من وفيات الأطفال، فتسعى الى رفع عدد المواليد لتعويضهم ولضمان رزقهم من خلالهم .

* عدم إلمام العائلات الفقيرة بإمكانيات تحديد المواليد، وعدم توفر وسائل منع الحمل، إلى جانب المستوى التعليمي المتدني، تؤدي كلها إلى عدم التحكم في العلاقات البيولوجية بين الزوجين مما يؤدي إلى ارتفاع نسب ونفقات الحمل.

* يرى HEMMER أن الفقر المطلق هو مسئول الأول عن الكثير من الولادات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، وذلك لأن الفقر يصف حالة تتميز بمتوسط دخل فردي منخفض وبمستوى تعليمي متدن بالإضافة إلى سوء التغذية والرعاية الصحية، ومن ثم تؤثر هذه الأبعاد الثلاثة للفقر سواء في الرغبة بالأطفال (الأطفال المرغوب بهم) أم في إمكانية استخدام وسائل منع الحمل(الأطفال غير المرغوب فيهم).

ويوضح الشكل رقم (3.1) الدور الذي يؤدي الفقر بإبعاده الثلاثة من خلال الروابط المؤثرة بينه وبين النمو السكاني، الأمر الذي يتطلب تطبيق سلسلة من الإجراءات لتخفيض النمو السكاني[1].

[1]- مطانيوس مخول، مرجع سابق، ص: 226.

الشكل رقم (2.1): الروابط المؤثرة بين الفقر والنمو السكاني

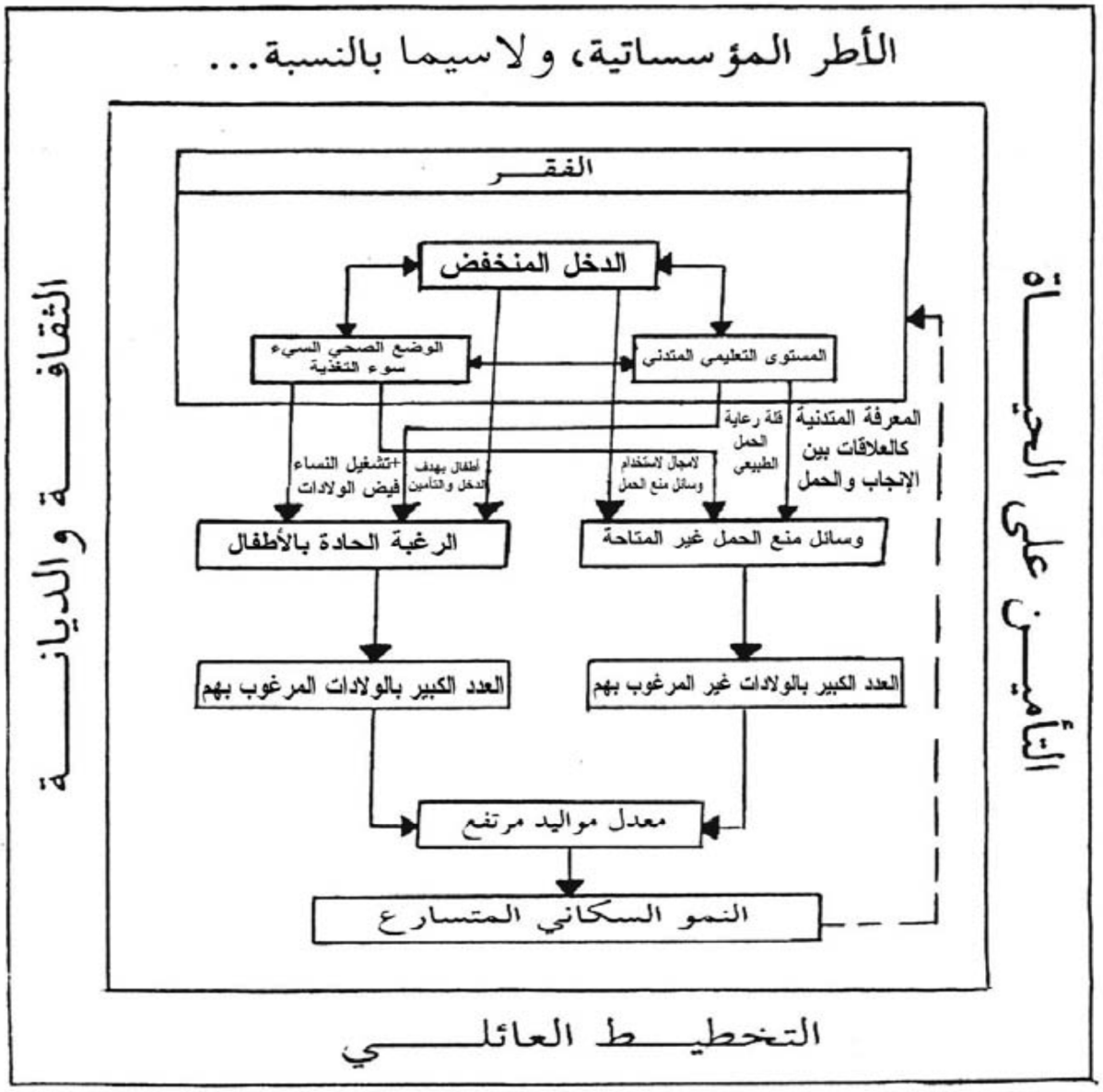

المصدر: مطانيوس مخول، مرجع سابق، ص:226.

إن الفهم الحقيقي للروابط المعروضة في الشكل رقم (3.1) ولأهميتها الكمية الكبرى مرتبط بالأطر المؤسساتية المعروفة لبعض البلدان، فمثلا يحد نظام متكامل وفعال للتأمين على الحياة من الرغبة بالأطفال وذلك من خلال الأعباء المادية المترتبة على عقود التأمين على حياتهم، كما أن وجود قانون لمنع عمل الأطفال وتعليمهم الإلزامي كفيل بتناقض الفائدة الموجودة نهم لنسبة للأهل كقوة عمل بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة تربيهم مما يؤدي إلى الرغبة بعدد أقل من الأطفال المرغوب بهم، الأمر الذي يسمح تطبيق برامج التخطيط العائلي ولاسيما عند تامين استخدام وسائل منع الحمل، كما تؤدي المعتقدات والعادات والتقاليد دورا مهما في توضيح الروابط بين الفقر وعدد الولادات[1].

[1]– مطانيوس مخول، مرجع سابق، ص:227.

الفرع الرابع: علاقة الفقر بالفساد

عادة ما يدعم الفساد والفقر بعضهما البعض (أنظر الشكل 3.1) ، ومن المحتمل أن تعاني البلدان المصابة بالفقر البنيوي من الفساد المنهجي، لأن الفساد هو أحد العوامل التي تفاقم الفقر في بلدان تكافح في ظل ضغوط النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي.

الشكل رقم(3.1): العلاقة بين الفقر والفساد

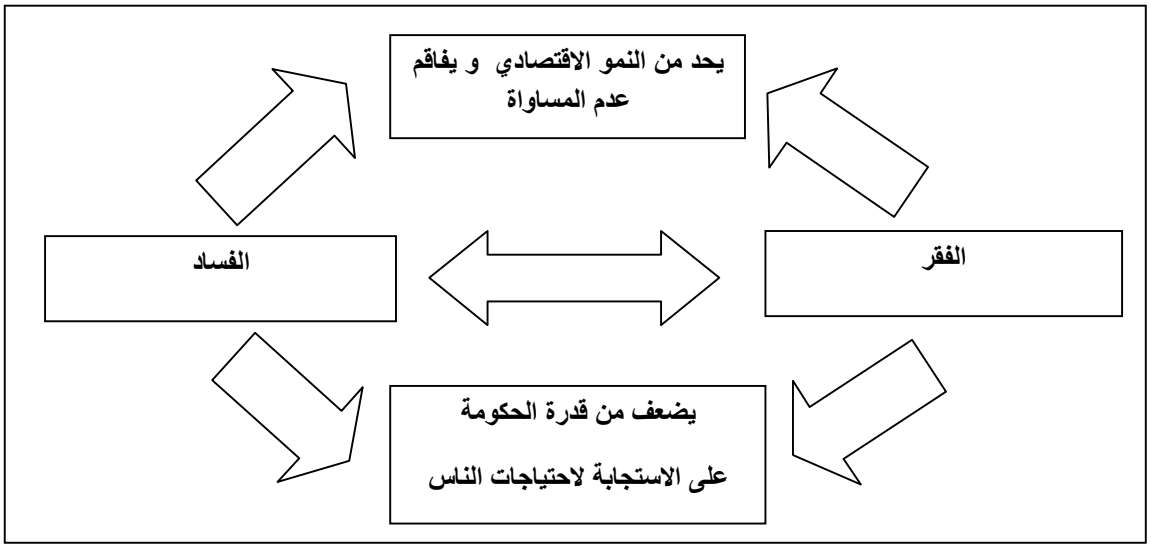

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية، ديسمبر 2008، ص:15.

إن الفساد يزيد الفقر نتيجة عوامل معقدة ومتداخلة تشمل عوامل اقتصادية وأخرى مرتبطة بالحكم الرشيد ويظهر نموذج الاقتصاد أن الفساد يؤثر على الفقر خلال تأثيره على عوامل النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤثر بدوره على مستويات الفقر، فهو يحول الاستثمار الحكومي عن الخدمات القيمة بالنسبة للمجتمع كالتعليم، والرعاية الصحية، ويضعف فرص الحصول على الخدمات بما فيها خدمات البنية الأساسية ويقلل من جودتها، لأن العمولات الخفية في المجالات ذات الصلة، مثل مستويات المعدات عادة ما تكون مربحة جدا للمتورطين فيها.

أضف إلى ذلك أن الفساد يسمح لبعض الفئات بأن تستفيد أكثر من غيرها من خلال تشويه السياسات والأطر الاقتصادية والقانونية المتصلة بها.

يجعل الفساد الأسر ذات الدخل المنخفض تنفق حصة من دخلها على الرشاوي، تفوق حتى الحصص التي تدفعها الأسر ذات الدخل المتوسط أو المرتفع، ويقع عبء الفساد الصغير، بشكل غير متناسب، على الفقراء (على سبيل المثال، الفساد الصغير في مجال الصحة العامة أو جهاز الشرطة). وتشير العديد من دراسات الحالة أنه من المتوقع أن يدفع الفقراء الرشاوي حتى إلى المدرسين للحصول على معلومات معينة، وللحصول على الزي المدرسي والمنح الدراسية، وهوما يؤثر سلبا على حقهم في

التعليم، وبالمثل، رغم أن الرعاية الصحية تقدم مجانا في كثير من البلدان النامية، تؤكد التقارير أن المرضى الذين ينتظرون إجراء جراحة للقلب مضطرون لدفع رشاوى إلى موظفي المستشفى للتسريع بمجيء دورهم .كما يعوق الفساد تقدم نظام الضرائب، ويزيد من عدم المساواة في الدخل والثروة.

أما نموذج الحكم فيؤكد أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال بسط نفوذه على مؤسسات الحكم. والتي تؤثر بدورها على مستويات الفقر، فالفساد يقلل من قدرة الحكم، إذ أنه يضعف المؤسسات السياسية ومشاركة المواطنين، ويقلل من جودة الخدمات والبنية الحكومية، ويقرض القدرة المؤسسية للحكومة على تقديم خدمات عامة عالية الجودة، ويحول الاستثمار العام بعيدا عن تلبية المصلحة العامة ويجعله منصبا على مشروعات رؤوس الأموال، ويضعف من الالتزام بأنظمة السلامة والصحة، الأمر الذي يزيد الفقر سوءا[1].

الفرع الخامس: الفقر وحقوق الإنسان

تعددت الدراسات عن الفقر في أدبيات الأمم المتحدة النصف الثاني من القرن العشرين بالتوسّع باعتباره ظاهرة الاجتماعية تجاوزت آثارها المجتمع الواحد إلى ظاهرة عالمية تخضع لمقاييس ومؤشرات نسبية، تصنف على أساسها الدول.

إن الأولويات المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية تتعلق بقضية مناهضة جميع الدكتاتوريات بما فيها دكتاتورية السوق، التي تسعى العولمة المتوحشة إلى فرضها، لذلك يجب توسيع مفهوم رأس المال بتصنيفه إلى ثلاثة:

- رأس المال الاقتصادي، وهو مالي، قابل للنمو برشادة التصرّف.
- رأس المال البشري، وهو فردي، يتحسّن خاصة بالتعليم والمعرفة.
- رأس المال الاجتماعي، وهو جماعي، يهم مجتمعا معينا ويتحسّن بالتوزيع الأكثر عدالة لثمار النمو وبالتضامن الاجتماعي (العائلي والوطني...).

وهكذا تكون تنمية رؤوس الأموال الثلاثة وما يتفرع عنها عاملا أساسيا من عوامل التنمية الشاملة والقضاء على الفقر بإقرار الحق في تساوي الفرص حتى تتوفر للإنسان وسائل تجاوز حالة الفقر والخروج منه نهائيا.

إن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة(ثقافية، اقتصادية، اجتماعية) وهي جميعا ضرورية لكرامة الإنسان، وهي توضح الأغراض المختلفة لعملية التنمية التي يجب انجازها من أجل إنهاء الفقر، بما فيها

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية، ديسمبر 2008، ص:17.

الحفاظ على الصحة والتحرر من العنف، والقدرة على ممارسة التأثير السياسي، والقدرة على العيش باحترام وكرامة[1].

المطلب الثاني: الفقر ونمط توزيع الدخل

الفرع الأول: المقاربة النظرية

يقصد بتوزيع الدخل، توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع من خلال تقسيم المجتمع إلى فئات عشرية أو خمسية، وتحديد نصيب كل فئة من الدخل القومي، ويحدث تفاوت في التوزيع في حالة اختلاف نصيب كل فئة من الدخل القومي، وتعدد المقاييس التي تستخدم في قياس نمط توزيع الدخل (مساواة أو تفاوتا)، ومن أكثر هذه المقاييس استخداما معامل جيني (Gini coefficient) التي تتراوح قيمته بين الصفر (في حالة المساواة التامة) والواحد (في حالة التفاوت التام)[2].

وفقا للنماذج الاقتصادية يمارس النمو أثرا في هيكل توزيع الدخل، فبعض مراحل النمو يصحبه عدم عدالة في التوزيع، والبعض الآخر يصحبه عدالة في التوزيع، وهذا بدوره يؤثر في معدلات الفقر. فالتفاوت في توزيع الدخل المصاحب للنمو يؤدي إلى تركز ثمار النمو في يد الطبقة الغنية، في حين تبقى الطبقات الفقيرة عند حد الكفاف، أما اقتراب التوزيع من العدالة، فيؤدي إلى توزيع ثمار النمو على كل فئات المجتمع، وهذا من شأنه أن ينخفض من معدلات الفقر.

خلاصة ما سبق، يتضح أن الفقر دالة في كل من النمو وتوزيع الدخل، حيث يؤديا دورا أساسيا في تفسير تغييره، ويمكن تمثيل العلاقة السابقة بمثلث الفقر –النمو–التوزيع، كما يلي :

الشكل رقم (4.1): علاقة الفقر بالنمو والتوزيع

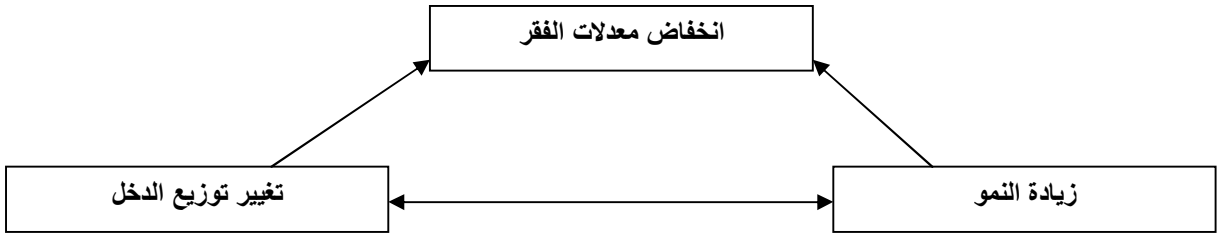

المصدر: عزة محمد حجازي، مرجع سابق، ص: 85.

[1]– منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سبتمبر 2010، ص: 6.

[2]– عزة محمد حجازي، مرجع سابق، ص:84.

يتضح من الشكل رقم (4.1) أن زيادة النمو ليست كافية بمفردها لتخفيض معدلات الفقر، بل يستلزم الأمر العمل على تحقيق العدالة في التوزيع، وعلى ذلك، يمكن إرجاع التغيير في معدل الفقر إلى أثرين، هما: أثر النمو، وأثر التوزيع. ويقصد بأثر النمو، التحسن في كافة الدخول مع بقاء التوزيع النسبي للدخول دون تغير، أما أثر التوزيع فيقصد به التغير في توزيع الدخول النسبية في ما بين فئات المجتمع. وعلى الرغم من أن الفكر الاقتصادي السائد في الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات نص على وجود تضارب بين النمو والتوزيع في الأجل القصير، إلا أنه منذ منتصف السبعينيات أوضحت الأدبيات الاقتصادية أنه لا يوجد تضارب فيما بينهما في الأجل القصير، طالما تم تبني سياسات توزيعية تقرب بين الفئات الداخلية أثناء النمو، وما لذلك من اثر إيجابي في انخفاض معدلات الفقر، وعلى ذلك، عند دراسة أثر النمو في الفقر، لا يتم الاقتصار على دراسة نمو الدخل فقط، بل يتم الأخذ في الاعتبار ما يعرف ب " Pro Poor Growth". ويقصد به التغير في التوزيع النسبي للدخول لصالح الفقراء نتيجة لزيادة النمو.

الفرع الثاني: معايير قياس عدم العدالة في التوزيع

يقاس انعدام المساواة عادةً بمعامل جيني الذي يظهر أوجه انعدام المساواة الموجود في توزيع البيانات المتعلقة بالدخل أو الاستهلاك الشخصي أو الأسري، (وهو يعرّف باعتباره نسبة مرفقة بقيم تتراوح بين صفر وواحد والقيمة صفر تقابل المساواة التامة) أي يتمتع الجميع بالدخل نفسه (أما القيمة 1 فتقابل انعدام المساواة التام) أي شخص واحد يتمتع بكل الدخل(ويعاني الناس من الفقر بأشكال مختلفة، وليس فقط من ناحية الدخل، وبالتالي، فإنّ الفقر هو مفهومه متعدد الأبعاد ، ويشكل دليل التنمية البشرية مقياساً مركباً يقوم على ثلاثة مؤشرات أساسية للفقر، هي : متوسط العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل . ويوفر هذا الدليل مقياساً أكثر تكاملاً وشمولية للفقر مقارنة مع خطوط الفقر ولكن لا يمكن حسابه بالنسبة إلى الأشخاص أو العائلات إنما بالنسبة إلى الأراضي فقط[1].

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية الصريحة التي يمكن استخدامها كالمدى، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق.

بالإضافة إلى مؤشر أتكنسون الذي سيعتمد على دالة الرفاه للمجتمع، ومؤشر تايل الذي يعتمد على فكرة توفر المعلومات في الأنظمة، إلا أن أهم مؤشر يستخدم في الأدبيات هو معامل جيني الذي يعتمد على منحى لورنز[2].

[1]– مؤتمر العمل الدولي، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، التقرير الرابع لمكتب العمل الدولي، جنيف 2008، ص:11.

[2]– المعهد العربي للتخطيط ،مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، مرجع سابق، ص:5.

على أساس من هذه المعايير، فإنه يمكن تعريف مؤشر عدم عدالة التوزيع على أنه قانون يتم أساسه إعطاء درجة لعدم العدالة لكل توزيع للدخل، بحيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان يعني ذلك ارتفاعا في عدم عدالة التوزيع.

على أساس من هذا التعريف العام لمؤشر قياس عدم عدالة التوزيع، فإنه يمكن تمعن مضامين استيفاء الشروط الأربعة التي تم صياغتها، حيث يعني معيار البناء للمجهول أن المؤشر يتصف بعدم الحساسية لاستبدال الدخول في ما بين الأفراد، ويعني معيار حجم السكان أن المؤشر يظل كما هو إذا ما تضاعف عدد السكان، ويعني معيار الدخل النسبي أن قيمة المؤشر تظل كما هي إذا ما ارتفعت كل الدخول بنفس النسبة، ويعني معيار دالتون أن قيمة المؤشر ستكون أقل من قيمته بعد تنفيذ تحويلات من الأفقر إلى الأغنى.

الفرع الثالث: معامل عدم العدالة

يعتبر معامل جيني، الذي يعتمد على منحنى لورنز، أكثر مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع استخداما، ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز على أن نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث، ومنحنى لورنز هو عبارة عن علاقة رياضية بين النسب التراكمية للسكان (مرتبة حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم أو ثروتهم من الأفقر للأغنى) والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان.

الشكل رقم (5.1) : منحنى لورنز.

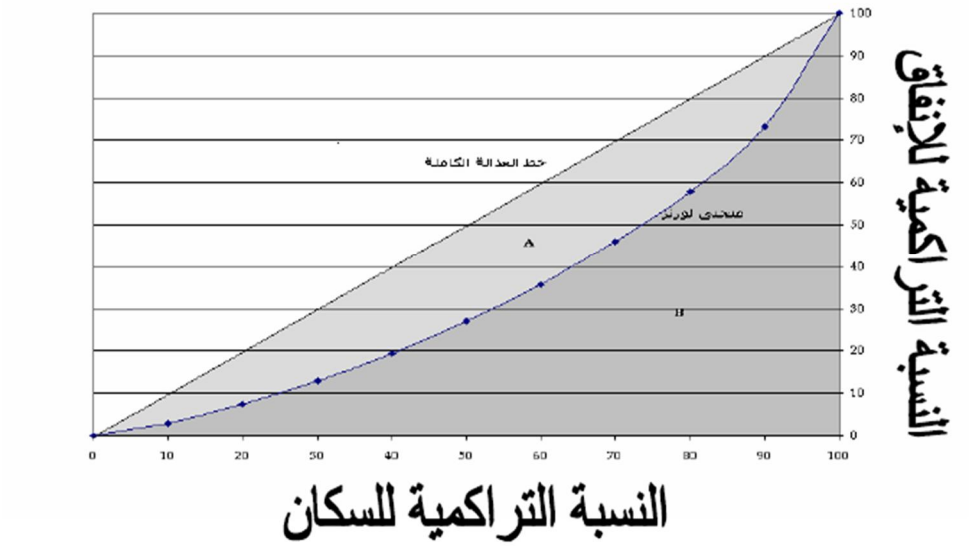

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، ص:6.

عادة ما يمكن قراءة منحنى لورنز للاستدلال على حالة عدالة التوزيع من خلال أنصبة الشرائح السكانية من الأفقر إلى الأغنى بطريقة تلقائية، فعلى سبيل المثال يتضح من الشكل رقم (5.1) أن نصيب أفقر عشرة في المائة من السكان في اليمن في عام 1998 قد كان حوالي 3 % من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، عادة ما يشار للشرائح السكانية التي تمثل كل منها 10 % من السكان بالعشيرات، ويشار إلى أنصبتها العشير الأفقر إلى العشير الأغنى على امتداد المحور الأفقي للمنحنى .

على أساس الشكل أعلاه لمنحنى لورنز، يعرف معامل جيني على النحو التالي :

$$G = \frac{\text{المساحة } \boldsymbol{A}}{\text{المساحة}(\boldsymbol{B}+\boldsymbol{A})} \quad -1 \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ولعله من الواضح أن قيمة معامل جيني تتراوح بين صفر (في حالة المساواة الكاملة، أي عندما ينطبق منحنى لورنز مع وتر المثلث) وواحد (أو مائة) في حالة عدم المساواة الكاملة، أي عندما تكون المساحة A متساوية مع الصفر.

ولأغراض ساب معامل جيني G من معلومات مجمعة، أو معلومات قابلة للتجميع، فإنه يمكن استخدام المعادلة التالية :

$$G = 1 - \sum_{i=0}^{n-1}(P_{i+1} - P_i)\quad (L_{i+1} - L_1) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث P هي النسب التراكمية للسكان و L هي النسب التراكمية للدخل أو الإنفاق .

يعرف القانون في المعادلة رقم (2) بالتعريف الهندسي، ويلاحظ تحته أن $0 = P_0 = L_0$ بمعنى أن صفر في المائة من السكان يحصلون على صفر في المائة من الدخل وأن $P_n = L_n = 1$ بمعنى أن مائة بالمائة من السكان يحصلون على مائة بالمائة من الدخل .

الفرع الرابع: حالة العدالة الاجتماعية على مستوى العالم

للحكم على حالة العدالة الاجتماعية معبرا عنها بواسطة المساواة في توزيع الاتفاق الاستهلاكي في الدول المختلفة، يمكن استخدام المعلومات المتوفرة حول معامل جيني على مستوى دول العالم وتوزيع هذه الدول حسب قيم المعامل، يلاحظ في هذا الصدد، أن المعلومات المتوفرة حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في قواعد المعلومات الدولية عادة ما تستوفي شروط المعلومات ذات النوعية الراقية، بمعنى أن تكون المعلومات حول توزيع الإنفاق مستندة إلى مشاهدات واقعية حول الأفراد من واقع مسوحات ميزانية لأسر، وأن تكون المعلومات حول التوزيع شاملة في تغطيتها لجميع السكان وممثلة لهم، وأن يكون الدخل شاملا لاستهلاك ما تنتجه وتستهلكه الأسر.

بلغ متوسط معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى العالم 0.3684، وبلغ الانحراف المعياري 0.1049، ويتبع توزيع الدول حسب معامل جيني التوزيع الطبيعي[1].

[1]– المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، ص:7.

على الأساس يمكن اعتبار كل الدول التي يقل فيها معامل جيني عن المتوسط على مستوى العالم على أنها تتمتع بدرجة عالية نسبيا من المساواة (أو درجة منخفضة من عدم المساواة)، كذلك يمكن اعتبار أن الدول التي يبلغ فيهل معامل جيني 0.37 ويقل عن 0.48 على أنها تتمتع بدرجة متوسطة من عدم المساواة، بينما تتسم الدول التي يفوق فيها معامل جيني 0.48 بدرجة مرتفعة من عدم المساواة

توفرت أحدث المعلومات حول معامل جيني في تقرير البنك الدولي (2005، 280-281) لعينة من 126 دولة من دول العالم، حيث تراوحت تواريخ مسوحات الدخل والإنفاق المرصودة بين عامي 1993 و2003، على أساس أن معاملات جيني لا تتغير بصورة ملحوظة مع الزمن، فإنه يمكن اعتبار أن المعلومات المتوفرة تعبر عن حالة التوزيع لنهاية تسعينات القرن الماضي، ولأغراض الحصول على مؤشرات جيني لتوزيع الإنفاق قابلة للمقارنة فقد قمنا بتعديل[1].

المطلب الثالث: النمو المحابي للفقراء

الفرع الأول: مفهوم النمو المحابي للفقراء

لا يوجد اتفاق بشأن المدلول الفعلي للنمو الذي يراعي مصالح الفقراء، إذ يذهب البعض إلى أن أي نمو اقتصادي يؤدي إلى الحد من الفقر هو نمو يراعي مصالح الفقراء، ويرى آخرون أن النمو الاقتصادي يراعي مصالح الفقراء إذا زاد نصيب الفقراء من الدخل، وفي ضوء هذه الصيغة، فإن النمو الذي يراعي مصالح الفقراء هو نوع محدد من النمو الذي يؤدي إلى تقليل عدم المساواة، ويرى آخرون أن النمو يراعي مصالح الفقراء إذا أدى تسريع نمو معدل دخل الفقراء، ويمكن أن يحدث ذلك مع تزايد التفاوت (وتراجع حصص دخل الفقراء) إذا تزايد نمو دخل الفقراء بصورة أبطأ من نمو دخل غير الفقراء.

ومن السمات الغير مشتركة بين هذه التعريفات الثلاثة للنمو الذي يراعي مصالح الفقراء أنها ترتكز إلى نهج إحصائي لتحليل الفقر يقوم على العلاقة الإحصائية بين النمو الاقتصادي، وتفاوت الدخل والفقر، ومن وجهة النظر الإحصائية، فإن قوة التأثير الذي يمكن أن يحدثه النمو الاقتصادي على الحد من الفقر يمكن "أن تفسر " بالتأكيد " على أساس العلاقة الحسابية بين ارتفاع متوسط الدخول وتغيرات توزيع الدخل. إلا أن العمل التجريبي المتعلق بالنمو الذي يراعي مصالح الفقراء يبين أن فهم العلاقات الإحصائية فهمها أعمق يستلزم النظر في ديناميكيات هياكل الإنتاج، وطبيعة الخيارات التكنولوجية ومستوى استغلال الموارد المنتجة، ولاسيما مستويات البطالة والعمالة الناقصة، وأنماط النمو الإنتاجي والوصول إلى الأصول المنتجة، وباختصار فإن العلاقة بين النمو والفقر هي وليدة عملية النمو وتعتمد

[1]- المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، ص:7 .

على طريقة توسع القدرات الإنتاجية، وتطورها واستغلالها، ومن الممكن إلقاء نظرة مغايرة على العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر عن طريق التحول من النهج الإحصائي لتحليل الفقر إلى ما سماه **غراهام بيات** " النهج البنيوي لتحليل الفقر "، ومثل هذا النهج، كما فصله بيات، يرتكز إلى رأي مفاده أن مستويات معيشة الأسرة المعيشية تقوم أساسا على توليد الوظائف وسبل كسب العيش واستدامتها، وبالتالي، فإن نقطة البداية بالنسبة لتحليل الفقر ينبغي أن تتمثل كيفية كسب العيش التي تعتمد بدورها على هيكل الاقتصاد وعلاقاته ببقية العالم[1].

كما ينبغي النظر إلى النمو الذي يراعي مصالح الفقراء كعملية تنطوي على تضافر النمو الاقتصادي، وتنمية القدرات الإنتاجية وتوسيع فرص العمالة المنتجة كعناصر معززة لبعضها البعض في "دائرة إيجابية " تراكمية، وهذا التقرير يوسع نطاق هذا التحليل إذ يعتبر أن تنمية القدرات الإنتاجية واستغلالها يدخلان في صلب عمليات الحد من الفقر، وذلك ما ينبغي أن يمثله " النمو الذي يراعي مصالح الفقراء "، ولكن نظرا لجوانب الغموض التي تكتفت ذلك المصطلح، فإن هذا التقرير، شأنه شأن التقارير السابقة المتعلقة بأقل البلدان نمو، يفضل استخدام تعبير "التنمية الشاملة " لوصف عملية نمو اقتصادي عريضة القاعدة وشاملة من الناحية الاجتماعية .

الشكل (6.1): العلاقة بين النمو الاقتصادي والقدرات الإنتاجية والحد من الفقر

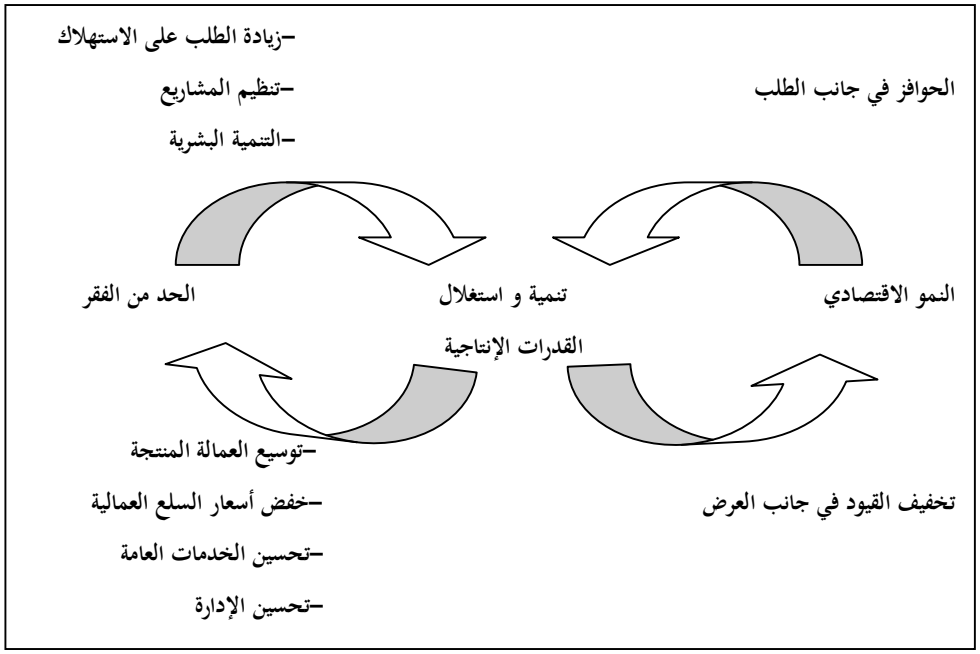

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، مرجع سابق، ص:110.

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، جنيف 2006 ، ص:109 .

والصلة بين القدرات الإنتاجية والحكم الرشيد هامة لأن الحكم الرشيد ضروري لخلق الثروة والحد من الفقر وتحقيق الاستقرار السياسي، وهناك بالتأكيد حالات سواء إدارة ناشئة عن جشع القيادة في البلدان الفقيرة جدا، ولكن بالإضافة إلى سوء تحديد الغايات، فإن الافتقار إلى الموارد المالية ونقص القدرات، الذي يعزي جزئيا إلى الافتقار للموارد، هما السببان الرئيسيان لسوء إدارة شؤون الحكم (مشروع الأمم المتحدة للألفية، 2005)، فكيف يمكن، على سبيل المثال، أن تكون هناك مساءلة مالية عندما تكون الحكومة عاجزة عن اجتذاب محاسبين أكفاء بسبب تدني الأجور؟ فالحكم الرشيد يتطلب تعيين موظفين أكفاء بأجور مجزية في مجالات الخدمة المدنية والسلطة القضائية والشرطة، وتوفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الملائمة، وتوفير المعدات والتدريب لإيجاد قوة الشرطة يعتمد عليها، وقدرات تكنولوجية متطورة لسلطات الجمارك بغية تأمين الحدود، وفي البلدان التي تتسم بضعف القدرات الإنتاجية وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجح أن تعاني الإدارة من قلة التمويل ويصعب توفير الخدمات المتوقعة من دولة عصرية في عالم يتجه نحو العولمة، وتعتبر تنمية القدرات الإنتاجية ضرورية لتوسيع مجال التحرك الضريبي الضروري لتحسين الإدارة السليمة لشؤون الحكم[1].

الفرع الثاني: قياس النمو المحابي للفقراء

تشتمل أهم الأدبيات التي طورت مؤشرات لقياس النمو المحابي للفقراء انطلاقا من مؤشر للفقر على مساهمات كل من كاكواني وبرينا (2000) ورافاليون وشن (2001)، ويمكن في هذا الصدد ملاحظة أن دراسة رفاليون وشن (2001) قد اعتمدت على مؤشر واطس لقياس الفقر، حيث تم النظر إلى أثر نمو إنفاق الفرد على المؤشر بحيث اعتبر النمو محابيا للفقراء إذا ما ترتب عليه انخفاض في مؤشر واطس.

من جانب آخر، اعتمدت دراسة كاكواني وبرنيا (2000) على صياغة عامة لمؤشر الفقر ومن ثم تم النظر إلى التغيرات التي تحدث في حالة الفقر كما يقيسها المؤشر، نتيجة لنمودخل الفرد بعد الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في حالة توزيع الإنفاق دون الدخول في تفاصيل فنية، يمكن تدليل على أن أي مؤشر للفقر يتغير مع الزمن (ومن ثم عندما ينمو دخل الفرد) من خلال مكونين رئيسيين.

أولا: مؤشران أساسيان

أ-المكون الفرعي للنمو الاقتصادي:

وهو عبارة عن المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع تغير مستوى المعيشة (نسبة إنفاق الفرد لخط الفقر للفرد) مضروبا في معدل نمو الإنفاق للفرد، لاحظ أن هذه المرونة سالبة[2].

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، مرجع سابق ، ص:109 .

[2]- المعهد العربي للتخطيط، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء ،سلسلة جسر التنمية، الكويت، أفريل 2009 ، ص :06.

ب-المكون الفرعي لتوزيع الإنفاق:

وهو عبارة عن المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع درجة عدم عدالة التوزيع، (على سبيل المثال معامل جيني) مضروبا في معدل تغيير درجة عدم عدالة التوزيع . لاحظ أن هذه المرونة موجبة

على أساس من هذه المكونات الرئيسية، تم تعريف مؤشر النمو المحابي للفقراء على أنه نسبة المرونة الكلية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة إلى المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة وتم التعبير عن هذا المؤشر على النحو التالي :

مؤشر النمو المحابي للفقراء $= 1 + \frac{\text{المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع}}{\text{المرونة الفرعية مع مستوى المعيشة}}$

يلاحظ أن المرونة الفرعية المرجحة بدرجة توزيع هي المرونة الفرعية مع درجة عدم العدالة (المذكورة في ب أعلاه) مضروبة في مرونة درجة عدم عدالة التوزيع مع متوسط الإنفاق أو ما يعرف بمرونة كوزنتز، ويلاحظ هنا أن مرونة كوزنتز هذه يمكن أن تكون موجبة أو سالبة حسب المرحلة التنموية للدولة.

وحسب أطروحة كوزنتز، فإنه يتوقع أن تكون هذه المرونة موجبة في المراحل الأولى للتنمية وسالبة في المراحل المتقدمة لها.

ثانيا: مقاييس المحاباة للفقراء

على أساس هذا المؤشر السابق اقترح كاكواني وبرينا (2000) القيم التالية للتعرف على مدى محاباة عملية النمو للفقراء [1]:

الجدول(1. 1): مقاييس المحاباة للفقراء

علامة وقيمة المؤشر	حالة محاباة النمو
سالبة	نمو اقتصادي ضد الفقراء
موجبة وأقل من 0.33	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة ضعيفة
أكثر من 0.33 وأقل 0.66	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة متوسطة
أكثر من 0.66 وأقل من الواحد	نمو اقتصادي محابي للفقراء
واحد أو أكثر	نمو اقتصادي محابي للفقراء بشدة

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، النمو الاقتصادي المحابي للفقراءن مرجع سابق، ص:6.

[1]- المعهد العربي للتخطيط، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، مرجع سابق، ص:6.

وعلى الرغم من إمكانية تطبيق هذه المنهجية متى ما توفرت المعلومات حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في أي دولة، وحول خط الفقر للفرد، إلا أنها لا توفر توصيفا دقيقا لعملية النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يكون محابيا للفقراء، من جانب آخر، يمكن أن يستشف من هذه المنهجية استحالة محاباة النمو الاقتصادي للفقراء بشدة إذا ما كانت الدولة تحت الدراسة في المراحل الأولية للتنمية حيث تتفاقم حالة عدم العدالة في التوزيع (بمعنى ارتفاع درجة عدم العدالة) حسب اطروحة كوزنتز.

ثالثا: انطلاقا من منحنى لورنز

على الرغم من الصعوبات المفاهيمية المحيطة بقياس النمو المحابي للفقراء حسب مؤشر كاكواني وبرينا (2000)، فقد اقترحت دراسة قامت بها سون (2004:308) تعريفا شفافا للنمو المحابي للفقراء . وحسب هذا التعريف يعد النمو الاقتصادي محابيا للفقراء إذا استفاد منه الفقراء بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء .في مثل هذا السيناريو، فإن درجة عدم المساواة تنخفض خلال فترة النمو الاقتصادي. وبما أن انتقال منحنى لورنز يوضح ما إذا كانت درجة عدم مساواة متزايدة مع النمو الاقتصادي أم لا، فإنه يمكن القول بأن النمو الاقتصادي سيكون محابيا للفقراء إذا ما انتقل منحنى لورنز بكامله في اتجاه وتر المثلث (أي في اتجاه حالة العدالة الكاملة).

يعد النمو الاقتصادي محابيا للفقراء إذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء . في مثل هذا السيناريو فإن درجة عدم المساواة تنخفض خلال فترة النمو الاقتصادي.

باستخدام هذا التعريف الصريح، تم تطوير مؤشر للحكم على طبيعة عملية النمو في محاباتها للفقراء على أساس منحنى لورنز المعمم بواسطة سون وكاكواني (2006)، يستند تطوير هذا مؤشر على نتيجة مستقرة في الأدبيات المتخصصة تقول بأنه كلما انتقل منحنى لورنز المعمم إلى أعلى (بمعنى في اتجاه حالة العدالة الكاملة) لكل الشرائح التراكمية، فإن ذلك يعني انخفاضا للفقر بغض النظر عن خطوط الفقر المستخدمة، وذلك لكل مؤشرات الفقر[1].

تتمثل أهم خطوات تطوير هذا المؤشر استنادا على تعريف منحنى لورنز في ما يلي :

- ملاحظة أنه يمكننا الحصول على متوسط إنفاق أفقر شريحة تراكمية للسكان (لكل الشرائح) كحاصل ضرب متوسط الإنفاق للمجتمع في نصيب الشريحة من إجمالي الإنفاق مقسوما على النسبة التراكمية للشريحة المعنية من السكان، وذلك لكل النقاط على امتداد المحور الأفقي لمنحنى لورنز المعمم .

[1]– المعهد العربي للتخطيط، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، مرجع سابق، ص:7 .

(متوسط إنفاق أفقر 20 في المائة من السكان) = $\frac{\text{نصيب أفقر } \mathbf{20}\% \text{ من السكان من الإنفاق}}{\mathbf{0.2} \text{ بمعنى أفقر } \mathbf{20}\% \text{ من السكان}}$

-ملاحظة أنه يمكننا الحصول على منحنى لورنز المعمم من (أ) برفع الكسر بحيث يساوي حاصل ضرب متوسط إنفاق أفقر شريحة في النسبة التراكمية للسكان للشريحة المعنية وذلك لكل الشرائح التراكمية.

منحنى لورنز المعمم = (متوسط الإنفاق)× (نصيب أفقرX % من السكان في إجمالي الإنفاق)
=(متوسط إنفاق أفقر X % من السكان) × (X % من السكان)

- ملاحظة أنه يمكن أخذ لوغاريتميات جانبي تعريف منحنى لورنز المعمم في الخطوة (2) أعلاه . ويترتب على ذلك أن لوغاريتم متوسط إنفاق أفقر شريحة من السكان يساوي لوغاريتم منحنى لورنز المعمم ناقص لوغاريتم نسبة السكان التراكمية، وذلك لكل الشرائح التراكمية .
- ملاحظة أنه يمكن أخذ الفروقات الأولى في الخطوة (3) للحصول على معادلة تساوي بين الفقر الأول في لوغاريتم متوسط إنفاق أفقر شريحة من السكان الفرق الأول في لوغاريتم نقطة منحنى لورنز المعمم المقابلة .
- ملاحظة أن الفرق الأول في لوغاريتم متوسط أنفاق أفقر شريحة من السكان هو عبارة عن التغيير النسبي في إنفاق عده الشريحة بين نقطتين زمنيتين (بمعنى معدل نمو متوسط إنفاق الشريحة المعنية)، وذلك لكل الشرائح التراكمية للسكان . مع ملاحظة أنه يمكن حساب مثل هذا المعدل لكل الشرائح التراكمية للسكان من صفر إلى مائة ، وأطلق على العلاقة بين معدل النمو للشريحة ونسبة السكان التراكمية المقابلة أسم منحنى نمو الفقر.
- ملاحظة أن الفرق الأول في لوغاريتم نقاط منحنى لورنز المعمم هو عبارة عن إنزحاف منحنى لورنز المعمم، مما يعني أن إذا ما كان معدل نمو متوسط إنفاق أفقر شريحة للسكان، لكل الشرائح، موجبا يترتب على ذلك انزحاف لمنحنى لورنز إلى أعلى الأمر الذي يعني بدوره انخفاض الفقر.
- ملاحظة أنه بإجراء عملية تفكيك لمكونات منحنى لورنز المعمم، فإنه يمكن الحصول على معدل نموإنفاق الفرد في المجتمع (بمعنى معدل النمو الاقتصادي المشاهد)، ومعدل تغيير نقاط منحنى لورنز العادي (بمعنى تغيير نصيب أفقر شريحة في إجمالي الإنفاق)، ويعني ذلك أن معدل النمو متوسط إنفاق أفقر شريحة يساوي معدل نمو إنفاق الفرد في المجتمع زائد معدل التغيير في

نصيب الشريحة المعنية في إجمالي الإنفاق، وذلك لكل الشرائح على إمتداد المحور الأفقي لمنحنى لورنز.

معدل نمو متوسط إنفاق الفرد لأفقر شريحة =

(معدل النمو إنفاق الفرد في المجتمع) + (التغير النسبي في نصيب الشريحة الأفقر المعينة)

- ملاحظة أنه بتجميع معدل نمو متوسط إنفاق الفرد لكل شريحة سكانية، فإنه يمكن الحصول على معدل نمو إنفاق الفقراء، ويطلق عليه "معدل النمو الفعال " الذي يمكن مقارنته بمعدل نمو إنفاق الفرد في المجتمع (بمعنى معدل النمو المشاهد)، بحيث يتوقع أن يكون معدل النمو الفعال أكبر من معدل النمو المشاهد عندما تنخفض درجة عدم المساواة في التوزيع (بمعنى انزحاف منحنى لورنز إلى أعلى)، وأن يكون معدل النمو الفعال أقل من معدل النمو المشاهد عندما تزداد درجة عدم المساواة في التوزيع (بمعنى إنزحاف منحنى لورنز إلى أسفل).
- ملاحظة أنه يمكن فهم النتيجة في الخطة (8) أعلاه بأنها تعني أن التغيرات في درجة عدم المساواة تترتب عليها مكاسب أو خسائر في معدل النمو، بحيث يتطلب النمو المحابي للفقراء وجود مكاسب في النمو(بمعنى أن يكون هناك انخفاض في درجة عدم المساواة)، تمثل هذه المقاربة للتعريف النمو المحابي للفقراء تطورا إيجابيا مقارنة بالمقاربات التي تنطلق من مؤشرات الفقر، وذلك بتركيزها على النمو الذي يحدث في متوسط إنفاق الفقراء مقارنة بمعدل النمو الذي يتحقق في الاقتصاد ككل.

الفرع الثالث: تطبيقات على مستوى العالم

قام سون وكاكواني (2006) بتطبيق هذه المنهجية على عينة دولية من 82 دولة نامية موزعة على 06 أقاليم جغرافية، حيث تم النظر إلى 237 حالة نمو: 131 منها بمعدلات نمو موجبة. ويمكن تلخيص أهم النتائج حسب الأقاليم على النحو التالي:

أولا: إقليم شرق آسيا والباسيفيك

كانت نتائج 09 دول (بإعتبار كل من القطاع الريفي والقطاع الحضري في الصين كدولة) بإجمال عدد حالات نمو بلغ 35 حالة خلال الفترة 1981–2001 ، منها 25 حالة نمو موجبة، وقد بلغ عدد حالات النمو المحابي للفقراء في هذا الإقليم 11 حالة: منها 06 حالات حدثت عندما كان معدل النمو سالبا، وذلك كما في حالة النمو الذي سجل في من القطاع الريفي في الصين (1987– 1990)، وأندونيسيا

(1996 –1999)، وماليزيا (1984 – 1987)، ومنغوليا (1996– 1999)، والفلبين (1996– 1999)، وتايلاند (1999 – 2001) [1].

توضح النتائج التطبيقية على مستوى العالم لعدد 237 حالة نمو لفترة 1983– 1993 في 82 دولة نامية أن 45.6 % منها قد كانت محابية للفقراء، مما يعني أن النمو المحابي للفقراء لم يكن سمة عالمية خلال الفترة المذكورة.

ثانيا: إقليم شرق أوربا وآسيا الوسطى

22 دولة بالإجمالي عدد حالات عدد نمو بلغ 58 حالة خلال الفترة 1984 – 2001 منها 19 حالة نمو موجبة. وقد بلغ عدد حالات نمو المحابي للفقراء في هذا الإقليم 16 حالة : منها 7 حالات حدثت عندما كان النمو موجبا وذلك كما في حالة النمو الذي سجل في كل من ألبانيا (1996– 1999) وأذربيجان (1996– 1999) وكازاخستان (1996– 1999)، وجمهورية قرغيزيا (1996–1999)، وجمهورية ملدوفا (1999– 2001)، وبولندا (1984 – 1987 و1993–1996).

ثالثا: إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي

21 دولة بإجمالي عدد حالات النمو بلغ 79 حالة خلال الفترة 1984– 2001، منها 47 حالة النمو موجب. وقد بلغ عدد حالات النمو المحابي للفقراء في هذا الإقليم 43 حالة : منها 19 حالة عندما كان النمو موجبا، وذلك كما في حالة النمو الذي سجل في بوليفيا (1996–2001)، والبرازيل (1990– 1993 و1999–2001)، والتشيلي (1987 –1990 و1999–2001)، وكوستاريكا (1999–2001)[2].

[1]– المعهد العربي للتخطيط، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، مرجع سابق ، ص:09 .

[2]– المعهد العربي للتخطيط، المرجع نفسه، ص:09 .

خلاصة:

رأينا أن مفهوم الفقر يتجاوز التفسيرات التي تنطلق من ضعف الدخل وما يسببه من حرمان فيزيولوجي واجتماعي، ليتم تحديده في إطار مناهج حديثة انطلقت من محاولات أمارتيا سن حول التنمية البشرية وبلورته لمفهوم الفعاليات الذي لفت النظر إلى ضرورة التعامل مع ظاهرة الفقر كظاهرة مركبة متعددة الأبعاد والأنماط ومتشابكة العوامل.

تبين الدراسات الحالية التي تقوم بها المؤسسات التابعة للأمم المتحدة أن الفقر شعور إنساني بالضعف يجعل الفقراء بعيدين على ممارسة الحرية والمشاركة السياسية وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات، فيعانون من استبعاد اجتماعي يتسم بغياب الدعم وسرعة التأثر اللذان يقودان إلى مشاعر اليأس والاتكالية على أطراف أخرى في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية (الزواج، التعليم)، وإن زيادة العزلة الاجتماعية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية، وضعف التعايش الاجتماعي، والتمييز العرقي، والتأثيرات السلبية للحرب، تؤدي بمجملها إلى جماعات معطلة معزولة من الناحية الجسمانية والعقلانية عن مجتمعاتها، مما يولد الافتقار أو عدم القدرة على الوصول إلى مستويات الحياة المناسبة.

يوجد للفقراء حاجات أخرى غير الحاجات الأساسية يطمحون إلى إشباعها والوصول إليها، مثل حاجات الانتماء، والتقدير، وتحقيق الذات، وما دامت الحاجات الأساسية غير مشبعة عندهم، فإنهم لا يستطيعون الانتقال إلى الحاجات الأخرى. ويبقى الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وقد لا يستطيعون إشباعها، مما يولد لديهم شعور باليأس والإحباط وعدم الانتماء للأسرة والمجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري والاجتماعي ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي الانغلاق على أنفسهم ويصبحون في عزلة اجتماعية دائمة، وقد يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية واجتماعية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ناحية أخرى فإن حالات سوء التغذية التي يصاب بها الفقراء تؤدي إلى انتشار الأمراض، والأوبئة، وتلوث البيئة على المدى البعيد.

تشير البحوث والدراسات إلى تعدد أسباب الفقر اعتمادا على الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة على المستوى الدولي والإقليمي والقطري، وبصفة عامة يمكن تلخيص أبرز الأسباب التي تؤدي إلى الفقر فيما يلي:

- الأزمات الاقتصادية المتوالية خاصة الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، التي أحدثت تصدعا كبيرا في البيئة الاقتصادية العالمية وأفرزت نتائج سالبة عديدة أدت إلى ازدياد حدة الفقر في العالم، ونشأة ظاهرة الفقراء الجدد في الدول المتقدمة.
- ظاهرة العولمة التي أدت إلى تركيز الثروة والتجارة العالمية في الدول المتقدمة.
- العوامل البيئية (الجفاف، التصحر، الأعاصير، ارتفاع درجات حرارة الأرض ..)، وجميعها أدت بدورها إلى ازدياد حدة الفقر العالمي.
- النقص المستمر في حجم القروض والمنح والمساعدات المقدمة للدول النامية من الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية .
- الآثار السلبية لسياسات التحرير الاقتصادي وبرامج الإصلاح الهيكلي.
- الزيادة السكانية وعدم عدالة توزيع عائدات التنمية.
- الحروب والصراعات الداخلية، والقتل السياسي، الإبادة الجماعية.
- تدهور التعليم وغياب المهارات الاجتماعية.
- غياب الحرية.
- أساب ثقافية مرتبطة بالتقاليد والعادات المحلية.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية وعلاج الفقر

تمهيد:

تعبر التنمية الاقتصادية على زيادة في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل وبالإضافة إلى هذه التغيرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية.

كما تعبر عن تحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين تجهيزات الاستجمام ولا شك في أنه يوجد فرق شاسع فيما بين الدول المتقدم اقتصاديا والدول المتخلفة اقتصاديا فيما يتعلق بكل من هذه الوسائل.

والتنمية البشرية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وتركز تلك الخيارات الأساسية في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

استخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية. إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على استراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظور بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية.

إن البحث العلمي في موضوع التنمية الاقتصادية في هذا الفصل يتطلب الإلمام بالمباحث التالية:

- المبحث الأول: يتعرض لدراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وتطورها في الزمان والمكان، مع الإشارة إلى الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيقها.
- المبحث الثاني: سيناقش مقاييس التنمية والفقر ومؤشراتهما الأساسية.
- المبحث الثالث: يدرس أهم وسائل التمويل الموجهة نحو التنمية بمصادرها العامة والخاصة ومتعددة الأطراف.
- المبحث الرابع: يحاول دراسة التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي.

المبحث الأول: المفاهيم والاستراتيجيات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

يتعرض هذا المبحث لدراسة مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، من خلال معرفة أسباب التخلف الاقتصادي وخصائصه، ثم محاولة ضبط مفهوم التنمية ومراحل تطورها، وعناصرها ثم الوصل في النهاية الى تحديد مضمون التنمية البشرية المستدامة كعملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، في حياة طويلة خالية من الأمراض، وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، ضمن بيئة سليمة تحترم خصائص التنوع البيولوجي.

المطلب الأول: مفاهيم مرتبط بالتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: التخلف الاقتصادي

أولا: مفهوم التخلف الاقتصادي

يرى بعض الاقتصاديين أن التخلف ركود اقتصادي على طويل الأجل، ومنهم من يرجعه إلى البلدان عجزا عن استغلال ثرواتها بالطرق العلمية ومنهم أيضا من يرى بأنه يعود إلى المجتمع الذي يعتمد على المواد الأولية أي على الصناعة الاستخراجية لا على الصناعة الابتكارية فضلا عن قلة رأس المال[1].

إذ نجد أن البعض من الاقتصاديين استند على طبيعة النشاط الاقتصادي في الدولة كمعيار للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، واعتبار الدول الزراعية بلاد متخلفة، وأن الصناعية متقدمة.

كما يعرفه الدكتور محمد عبد العزيز: "بالندرة الشديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى فرض عناصر الإنتاج الأخرى وخاصة عنصر العمل"، ويعرفه اقتصادي آخر على أنه: "انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي".

هناك صعوبة إيجاد معيار تأسيسي في تعريف التخلف الاقتصادي، إلا أنه ربما أفضل تعريف للتخلف الاقتصادي هو ذلك الذي يعتبر الدول متخلفة إذ لم تهيئ لسكانها القدر الكافي من حاجاتها الضرورية وأسباب رفاهيتهم مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة لسكانها.

ثانيا: أسباب التخلف الاقتصادي

تتعدد الأسباب التي تقف وراء حدوث ظاهرة التخلف الاقتصادي، فمنها ما يرتبط بأسباب تاريخية والبعض يرجع إلى أسباب جغرافية، أو يعود إلى أسباب اجتماعية، في حين يرى فريق آخر أن تبعية البلدان المتخلفة للعالم الخارجي وسيطرة الدول المتقدمة على التجارة الدولية كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى التخلف الاقتصادي.

[1] – مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، عمان 2007 ، ص:19.

يعود التخلف الاقتصادي إلى أسباب سياسية بصورة كبيرة، وبشكل خاص السيطرة الاستعمارية الأجنبية لمعظم المجتمعات، حيث نجحت الدول الاستعمارية في إنجاز نموها الاقتصادي في مرحلة زمنية مبكرة حتى صار نظامها الاقتصادي هو السائد، وغدا اقتصاد أي بلد في العالم مرتبط باقتصاد الدول المتقدمة.

إن الأسباب الاقتصادية لظاهرة التخلف تعود بالدرجة الأولى إلى النظام الرأسمالي، الذي تطور بشكل أدى إلى النتائج التالية:

- العولمة الاقتصادية.
- تشويه عملية النمو الاقتصادي في كافة البلدان المتخلفة.

ترجع بعض الأسباب الاجتماعية للتخلف إلى الانخفاض في المستوى المعيشي للفرد والحالة الصحية، أما العامل الآخر المكمل لبروز ظاهرة التخلف هو عامل داخلي متعلق بهذه البلدان والمجتمعات المتخلفة، حيث سادت أنظمة سياسية غير مستقرة.

ثالثا: خصائص التخلف الاقتصادي

أ- سيادة القطاع الزراعي وضعف التصنيع:

يقسم القطاع الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات:

القطاع الزراعي وما شابه ذلك كالرعي، الصيد البحري...الخ.

القطاع الصناعي.

قطاع الخدمات.

الجدول(1.2): جدول نسبة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1990.

الدول	الزراعة	الصناعة	الخدمات
البلدان الفقيرة	%69	% 15	%16
البلدان المتوسطة	%32	% 27	%41
البلدان الغنية	%05	% 31	% 64

المصدر: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص30.

يبين لنا الجدول(1.2) أنه كلما كانت تنمية الدول عالية ارتفعت نسبة الصناعة والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

ب- نقص رأس المال:

يعتبر نقص رؤوس الأموال أحد الخصائص الاقتصادية الهامة للدول والذي يشكل عقبة أساسية من العقبات التي تواجهها هذه الدول لتحقيق نموها الاقتصادي.

كما يمكن النظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار المطلوب، وهذه المشكلة لها وجهان:

- عرض رؤوس الأموال الذي يتوقف على الادخار (انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني).
- طلب رؤوس الأموال التي يتوقف عليها الحافز على الاستثمار.

ج- التبعية الاقتصادية:

لازال اقتصاد الدول المتخلفة يعتمد على المواد الخام الأولية (الزراعية والمعدنية)، وهذه المواد تستهلك في أسواق الدول المتقدمة، فاستمرار هذا التخصص الاقتصادي في البلدان المتخلفة يعكس التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار سلبية سياسية، اقتصادية ومالية وتتجلى هذه التبعية في الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بصورها المختلفة، (رأس مال نقدي، خبرة ومعرفة فنية...)

د- انخفاض مستوى التعليم:

تتصف الدول المتخلفة بانخفاض مستوى التعليم وارتفاع مستوى الأميين بها وتخلف النظام التعليمي الذي يؤدي إلى نقص المهارات والكفاءات الإنتاجية للعمال.

فإجراء مقارنة حديثة نوعا ما (سنة 1998) فيما يخص نسبة التسجيل الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا نجد بأن هاته النسبة في الدول ذات التنمية العالية تقدر بـ 90%، وفي الدول ذات التنمية المتوسطة بـ 65%، أما الدول ذات التنمية المنخفضة فهي 37%، وهنا يتضح الفرق جليا بين كل النسب، وتتضح بأن الدول المتخلفة لم تفق من سباتها العميق ولم تدرك بأن العلم مصدر من مصادر الحضارات.

هـ- ضعف المستوى الصحي:

لازالت دول العالم الثالث تعاني من انخفاض المستوى الصحي مقارنة بالدول المتقدمة على الرغم من النهضة التطورية التي حصلت لديها في هذا المجال، ويمكن قياس المستوى الصحي لدولة ما باستخدام عدة مؤشرات أهمها:

- عدد السكان لكل طبيب.

- عدد السكان لكل سرير بالمستشفى.

فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 فان فرنسا تتوفر على280 طبيب و392 ممرض لكل 100.000 شخص، أما الجزائر فتتوفر على 83 طبيب لكل 100.000 شخص.

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعبر التنمية الاقتصادية على زيادة في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل وبالإضافة إلى هذه التغيرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية.

كما تعبر عن تحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين تجهيزات الاستجمام ولا شك في أنه يوجد فرق شاسع فيما بين الدول المتقدم اقتصاديا والدول المتخلفة اقتصاديا فيما يتعلق بكل من هذه الوسائل.

استخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية. إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على استراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظور بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية[1].

والتنمية البشرية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وتركز تلك الخيارات الأساسية في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

ولعله من المفيد التركيز على العناصر الأساسية التالية:

– التنمية عملية وليست حالة وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيرا عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

– التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، القاهرة، وكالة الأهرام للإعلان، ص: 18.

–التنمية عملية واعية وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهدافها مرحلية وخطط وبرامج.

–التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجا وتوزيعا بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

– إيجاد تحولات هيكلية وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي وهذه التحولات بالضرورة تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

– بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ببناء قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة لم تكن موجودة من قبل، وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية متنوعة، ومتشابكة ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والمحفزة والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي[1].

– تحقيق تزايد منتظم عبر فترات زمنية طويلة وقادرا على الاستمرار في المدى المنظور وذلك تعبيرا عن تراكم الإمكانيات واستمرارية تزايد القدرات وإطلاق الطاقات وتصاعد معدلات الأداء المجتمعي.

– زيادة في متوسط إنتاجية الفرد عن طريق "تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد" .

– تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية لبلوغ الأهداف المرجوة بالقدر النسبي المقارن بالنسبة للمجتمعات الأخرى.

– الإطار المجتمعي السياسي يتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والكفاءة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع.

وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات وللمجتمع نفسه، فهذه الجوانب بالإضافة إلى كونها تمثل أهدافا للتنمية، فهي في الوقت نفسه مصدرا لقوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها[2].

---

[1]– أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، 2013، ص:171.

[2] – المرجع نفسه، ص:172.

ثانيا: مراحل التنمية الاقتصادية

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل التالية :

- **المرحلة الأولى:** تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

- **المرحلة الثانية:** تركز على زيادة راس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

- **المرحلة الثالثة:** تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

- **المرحلة الرابعة:** تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

ومن خلال الملاحظة العامة لهذه المراحل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في هذه المراحل بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ثالثا: عناصر التنمية

أ- التعليم أساس التنمية:

التعليم هو أساس التنمية بأكملها، فالتعليم مقياس حساس لمدى تحسين أحوال المعيشة، وفي قلب مجتمعات المعرفة هناك القدرة على تحديد وإنتاج ومعالجة وتحويل ونشر واستعمال المعلومات من أجل خلق وتطبيق المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية[1].

وفي الأربعين سنة الأخيرة تضاعفت معدلات محو الأمية الكبار في البلاد النامية، زادت من 30% إلى 60% هذا هو البيان الإيجابي أما السلبي فهو أن نسبة 40% المتبقية ستكون أشد أجزاء الأمية صعوبة في القضاء عليها، وما يدعو إلى الأسف أن التعليم العام تضاءل مردودة حيث أن البلاد ذات الدخل المنخفض تناضل على مستوى غاية في الانخفاض لإجراء إصلاحات في اقتصادها المثقل بالديوان.

[1] - التقرير العالمي لليونسكو، من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، فرنسا 2005، ص:29.

ب- الصحة والتغذية:

هناك اعتراف دولي متزايد بأن ضعف الصحة يشكل عقبة تعترض سبيل التنمية ومن الصعب كسر الحلقة المفرغة للأمراض المعدية والفقر خاصة في ظل المعطيات الإيكولوجية والاقتصادية التي تعزز بعضها البعض في الدول الفقيرة[1].

يمكن القول بأن متوسط الأعمار في البلاد النامية تتزايد لكنها لا تزال أقل بكثير من متوسطات الأعمار بين المواطنين في المجتمعات الصناعية والتي تقدر ب 76 عاما وبالمثل تناقصت تدريجيا معدلات وفيات الأطفال في البلاد ذات الدخول المنخفضة حيث وصلت عام 1986 إلى 6.9% لكنها تضل حتى الآن أبعد بكثير عن نسبة 1% المسجلة في البلاد الصناعية، والفقراء لهم قابلية أكثر للتأثر بالصدمات والأزمات الصحية[2].

إن سوء التغذية المؤدي إلى تدهور الصحة يعد تهديدا دائما لصحة الملايين من البشر في بلاد العالم، ولا يتوفرون أمن غذائي يوفر لهم إمكانية الحصول على احتياجاتهم من المواد الغذائية لكي يمارسوا حياة تتميز النشاط والصحة، وقد زاد عدد الجياع خلال الفترة مابين 1995-1997 والفترة 2004-2006 في جميع الإقليم باستثناء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[3].

وبجانب الغذاء يعد الماء النقي والمرافق الصحية ضروريتان للصحة، وفي السنوات الثمانية منذ بدأ العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية، تم إحراز النجاح في تزويد مياه آمنه للشرب لأكثر من نصف مليار إنسان، ومع ذلك فلا يزال 1,2 مليار من الأفراد بدون احتياجاتهم من المياه المخصصة للشرب، وحوالي 2 مليار آخرين يتهدد صحتهم نقص المرافق الصحية، فلا يمكن اكتشاف الثروة الإنسانية داخل البشر إلا عند تحرير هم من سوء التغذية والأمراض التي تؤدي بهم إلى العجز.

ج- البيئة مصدر الموارد:

البيئة مصدر رئيسي للموارد التي تعتمد عليها التنمية، وظهور مفهوم التنمية المستدامة أقام جسورا بين الأبعاد البشرية والاجتماعية والبيئية ولاقتصادية للتنمية[4].

إن البيئة الجيدة من أسس المتطلبات التنمية البشرية، وهي تتضمن إسكانا صحيا مناسبا والبيئة الطبيعية تتحمل سكان العالم، واليوم نجد ما يقارب ثلث مسطحات الأراضي في العالم مهدد بنوع من

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البرنامج الخاص للبحوث والتدريب في مجال أمراض المناطق: رؤية واستراتيجية لعشر سنوات، يونيو 2007، ص:23.

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2004، عمان الأردن، ص:61.

[3] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2009، ص:8.

[4] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قياس التنمية البشرية، سبتمبر 2007، ص:64.

أنواع التصحر تحت تأثير عوامل التغير المناخي كارتفاع درجة الحرارة، وارتفاع منسوب مياه البحر، والتغير في نسبة الترسب، والجفاف والفيضانات.

يتجلى لنا من خلال الشكل السابق أن البيئة تزود الاقتصاد بالمواد الخام التي تتحول إلى منتجات استهلاكية من خلال عملية الإنتاج والطاقة التي تغذي عملية التحويل، وبشكل عام فإن المواد الخام والطاقة تعود إلى البيئة على شكل نفايات.

د- العمل عنصر مهم للتنمية:

العمل المناسب هو أحد عناصر التنمية، وتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي يجب أن تقوم على توليد المزيد من فرص العمل مما يحتم إلى إصلاحات شاملة أبعد من إصلاحات توافق واشنطن وفق الحاجات المحددة لكل بلد على حدة[1].

لكن مرة أخرى يهدد التصاعد المتنامي لأعداد السكان في المدن وفي المناطق الريفية على حد سواء بالبطالة على نطاق واسع ففي كينيا وهي احدي أعلى دول العالم في معدل الزيادة السكانية تقدر احتياجاتها من فرص العمل سنويا بنحو330.000 فرصة عمل لابد إيجادها للوصول إلى وضع مستقر في مجال العمل، وفق كل ذلك تقدر احتياجات البلاد النامية من فرص العمل على مدى العقدين القادمين بنحو700 مليون فرصة عمل لابد لهذه الدول من إيجادها لمقابلة عدد مساو لها من الأفراد، وهذا العدد يمثل أكثر من الاحتياجات الحالية للعالم الصناعي بأسره وبغير العمل سيظل الناس مفتقرين إلى وسائل الحصول على حاجاتهم الضرورية للحياة أو تدبير مستقبلهم أو مستقبل أطفالهم.

لعل العمل أكثر من أن يكون وسيلة للعيش فهو- فوق ذلك- وسيلة لتنمية مواهب البشر وطاقاتهم على الوجه الأكمل، وللتفاعل مع المجتمع والتعاون مع أفراده ولاكتشاف قدراتهم الذاتية بالكامل[2].

هـ -الحرية السياسية والاقتصادية:

لابد أن يكون للناس صوت ديمغرافي في التنمية، وأحيانا ما تبنى الخطط الوطنية أهدافا جديرة بالثناء للتنمية البشرية غير أن هذه الخطط تصاب بالفشل عندما يحرم المستفيدون منها من إبداء آراءهم في التخطيط الحقيقي وفي التطبيق.

[1] - جاد شعبان، ، خلق فرص العمل في الاقتصاديات العربية ، سلسلة بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص:34.

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية، ديسمبر 2008، ص ص:51-52.

وكما ينبغي أن يحظى الناس بحرية سياسية يجب أيضا أن يخطو بالحرية الاقتصادية ليسهموا في تنمية تلك الحرية التي تسمح لهم بإدارة أعمالهم بأنفسهم والقطاع خاص إدارة قوية للتنمية فهو قادر على بث الحرية والقدرة الخلاقة والموهبة لدى الأفراد في كل مكان للعالم.

إن الطاقة الإنسانية هي أعظم ما يملكه بدل ما، فاليابان تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية، ومع هذا أصبحت الدولة الأولى التي تحقق أسرع واكبر نمو صناعي في العالم فالتنمية الحقيقة لا تحقق بغير القدرة الخلاقة والابتكار والرادة والالتزام والتنمية تعني إطلاق الطاقة الإنسانية وتعني إتاحة الفرصة للإنسان كي يقدموا أعظم إسهاماتهم في التنمية التي تخصهم وتخص مجتمعاتهم.

مثل هذا المناخ لا يتوافر من خلال توفير الحريات الأساسية فحسب لكن يتوافر كذلك من خلال حالة المنظومة الاقتصادية، مثال ذلك استخدام إعداد ضخمة من العمال غير المنتجين، استخدام موارد ورئيسية بواسطة حكومات مفرقة في البيروقراطية يحرم الدولة من الانتفاع بإنتاجية هذه القوى[1].

فالتنمية بهذه المعاني ليست مجرد تنمية "موارد بشرية" أو وفاء بالاحتياجات الأساسية فحسب، وإنما هي نهج أصيل في التنمية الشاملة لصالح البشر والمؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية[2].

المطلب الثاني: استدامة وشمولية التنمية

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي أعقبته قمة ريودي جانيرو حول البيئة والتنمية المستدامة والذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة.

الفرع الأول: خصائص وقواعد التنمية المستدامة

أولا: خصائص التنمية المستدامة

– تتميز التنمية المستدامة بالبعد الزمني فهي تنمية طويلة بالضرورة تقوم على تقرير إمكانيات الحاضر والتخطيط لها لفترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

– تهدف إلى المحافظة على المحيط الحيوي في الطبيعة سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء والغاز فهي تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي.

– من خصائص التنمية المستدامة تلبية الحاجات الضرورية الأساسية من الغذاء والمجلس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بحياة الإنسان وهي تقوم على التنسيق بين استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات ويجعلها جميعا تعمل بانسجام بما يحقق التنمية المتواصلة.

[1] – بطرس بطرس غالي، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، تقرير توليفي جامع، منظمة اليونيسكو 2003، ص:11.

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004، ص:2.

ثانيا: القواعد العملية للتنمية المستدامة

يمكن تلخيص القواعد العملية للتنمية المستدامة في النقاط التالية:

- وجوب تصحيح مصادر سلبيات وفشل كل من آليات السوق والحكومات فيما يتعلق بتسعير الموارد وحقوق الملكية.
- حماية القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية المتجددة وفق عملية إعادة بنائها ذاتيا.
- تجن الإفراط في استغلال البيئة والحفاظ على الأنظمة البيئية المختلفة.
- تطوير التقنيات الإنتاجية التي تعزز من القدرة على التحول من استخدام البدائل التي تتسم بالرصيد غير المتجدد إلى الموارد ذات الرصيد المتجدد.
- تجنب الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية ذات الرصيد المتجدد، مع دعم أساليب وتقنيات إعادة التدوير.
- العمل على تحجيم معدلات النشاط الاقتصادي للتناسب مع الطاقة الإنتاجية الباقية من مصادر رأس المال الطبيعي[1].

الفرع الثاني: مؤسسات التنمية المستدامة

تضم كل مؤسسة تنشط في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو البيئي بحيث تضع ضمن أولوياتها وأهدافها مراعاة ضوابط التنمية المستدامة.

أولا: المجتمع المدني

يعبر عن نسيج متشابك من العلاقات التي يقوم بين الأفراد من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات. ثم إن هذا النسيج من العلاقات يستدعي لكي يكون ذو جدوى أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة.

ثانيا: العمل التطوعي

يعني التطوع أي جهد يبذله الإنسان بلا مقابل من أجل المساهمة في تحمل مسؤولياته في المؤسسات الاجتماعية التي تعمل على تقديم الرفاهية الإنسانية على أساس أن الفرص التي تتهيأ لمشاركة المواطن في أعمال هذه المؤسسات ميزة يتمتع بها الجميع يلتزمون بمقتضياتها.

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة إبراهيم مصطفى، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص:123.

ثالثا: المنظمات غير الحكومية

هي الكيان غير الهدف للربح وأعضائها مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإدارة الجماعية لأعضائها استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية.

رابعا: المنظمات العالمية

هي المنظمات متعددة الأطراف تكون عضويتها مفتوحة لكل دول العالم الراغبة الانضمام إليها متى توفرت شروط العضوية المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، ومثل منظومة الأمم المتحدة.

خامسا: المنظمات الإقليمية

تضم عضويتها عدد محدد من الدول، ويكون نطاق اختصاصها محدد برقعة جغرافية معينة، تقوم على أساس قومي كجامعة الدول العربية أو جغرافي كمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول المنتجة للبترول (الأوبك) أوديني كمنظمة المؤتمر الإسلامي.

الفرع الثالث: ميثاق التنمية المستدامة

تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 وخلال القرن 21، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى[1].

والأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد استراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، والتنمية البشرية بشكل متكامل[2].

لذا يجب دعم الدور الذي يمكن أن تلعبه بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، والشباب، والسكان الذين يعيشون بالأرياف والعلميين، ومجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي، المؤسسات الصناعة والمنظمات الغير حكومية) للوصول إلى التنمية المستدامة.

وفي سنة 1997 عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول تطبيق " الأجندة 21 "، فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أولوية تنفيذ "الأجندة 21" .

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص: 124.

[2] -Gabriel Wackermann, Le développement durable, ed. ellipses,2008, P :31.

في نهاية الدورة أعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض وهي أساسا: المصادقة على أهداف الرامية إلى التقليص من إطلاق الغازات الحابسة للحرارة التي تؤدي إلى التغيير المناخي العمل أكثر وبكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج، والتوزيع، واستخدام الطاقة، والتركيز على القضاء على الفقر هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة.

انعقد مؤتمر قمة الأرض الثانية في جوهانسبرغ سنة 2002، وجاء في تقريره: إن السنوات الخمسين القادمة يمكن أن تشهد تضاعفاً في الاقتصاد العالمي بقيمة أربعة أضعاف، وانخفاضاً هاماً في الفقر شريطة أن تلتزم الحكومات بتخفيف المخاطر التي يمثلها النمو الاقتصادي السريع على البيئة والاضطراب الاجتماعي العريق. يقول التقرير: إن البلدان النامية بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي يتجاوز 30.6 % للفرد لتحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة، وخاصة الهدف الذي يرمي إلى خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول العام 2015م، ويقدر التقرير أن عدد سكان العالم سيصل إلى 9 بلايين نسمة في العام 2050م، منهم نسبة الثلثين تعيش في المدن مما يعني متطلبات هائلة على الطاقة والمياه والإسكان والتعليم والغذاء لكل السكان.

وبنفس الوقت يعتقد التقرير بناءا على توقعات اقتصادية محضة أن يصل حجم الاقتصاد العالمي إلى (140) تريليون دولار، ولكن هذا الاقتصاد إذا ما استمر في النمو بنفس الآليات والأساليب الحالية فإنه سيكون مدمراً للبيئة الطبيعية وللتركيبة الاجتماعية وخاصة في الدول النامية.

الفرع الرابع: التنمية المستقلة والتنمية الشاملة

أولا: مفهوم التنمية المستقلة

يعتب بول باران رائدا في العودة إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير " الاقتصاد السياسي للتنمية "، ثم تبنى الفكرة اقتصاديون عديدون في إفريقيا وآسيا.

حدد أصحاب مفهوم التنمية المستقلة عدة شروط يعتبرونها ضرورية أو لازمة لتحقيق التنمية وفقا لهذا المفهوم وهي [1]:

– ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل ضمن نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال وتكوين القدرات الذاتية الأفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج إلا بما يصعب توفيره محليا.

– الحجم الكبير والإمكانات الواسعة.

[1]– عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة أسيوط، 2008، ص:80.

– السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ في الحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك.

- عدم إغفال طبيعة الدول المجاورة للدول المعينة وطبيعة العلاقات التي تربطها بها، ومدى تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الدول في السياسات الموضوعة في الدولة، إذ أن ذلك يؤثر بشكل ما في تحديد الاقتراب أو الابتعاد من إمكانية تحقيق التنمية المستقلة.

– التوجه نحو الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتغير نمط الاستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات كل مرحلة بذاتها وفقا للتمييز الحضاري لكل دولة .

– تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية، وتخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي عن طريق تمكين الدول من الاعتماد على مواردها المحلية في تحقيق التنمية والعمل على بناء اقتصاد غير تابع، وقادر على انجاز التنمية في الوقت ذاته.[1]

ثانيا: المفهوم الشامل للتنمية

ينبع المفهوم الواسع للتنمية من النظرة التي أكدها استجلتز للتنمية باعتبارها عملية " تحويل للمجتمع" أي التحويل من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية، والطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم ومن الطرق التقليدية للإنتاج إلى طرق أكثر حداثة" والتي تتلخص في الآتي:

– اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب .

– أن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، وتحسين نوعية الحياة .

– أن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات أكبر للتحكم في مصائرهم ولا يعني هذا المفهوم إهمال الزيادة في الدخل الفرد (المفهوم التقليدي) بل يعتبرها جزء مهما من الصورة الواسعة للتنمية.

ولكن يرى أنه لن يتيسر إنجاز هذه الصورة إلا إذا شملت التنمية إلى جانبها –تحسين مستويات الحياة خاصة الصحة والتعليم، وتخفيض الفقر، وإطراء التنمية .وحدد البنك العناصر الرئيسية الاستراتيجية للتنمية وفقا لهذا المفهوم.

ومن الواضح أن طرح هذا أو المفهوم الشامل للتنمية جاء عقب حدوث الأزمة الآسيوية (في صيف 1997) والأزمة الروسية (1998) الأمر الذي يوحي أنه جاء رد فعل لهاتين الأزمتين أيضا[2].

[1]– ابراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2012، ص:10.

[2]– عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص: 82.

المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي

الفرع الأول: استراتيجية النمو المتوازن

ارتبطت إستراتيجية "النمو المتوازن" باسم الاقتصادي راينر نيركسه الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي عرضها روزنشتين رودان في استراتيجية "الدفعة القوية" التي تدعو الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها، في حين أن كلا منها على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى[1].

ركز تحليل نيركسه على فكرة "الحلقة المفرغة للتخلف" مبرزا أهمية السوق المحلية كعنصر رئيسي محدد للتنمية الاقتصادية، وحدد عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار:

أولا: دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

تتصف الهياكل بأنها إنجازات مقدّمة من طرف الدولة، غير قابلة للتجزئة تتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، تشمل عناصر البنية الأساسية مثل السّكك الحديدية، الطرق وغيرها، وتسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ثانيا: الطبيعة المكملة للطلب

يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية لتصنيع يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

تعمل استراتيجية النمو المتوازن خصائص وهي:

- ضرورة مراعاة التوازن بين الزراعة والصناعة في برامج التنمية الاقتصادية، لأنه يجب أن يتوفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي[2].

[1] – بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص:124.

[2]– مدحت القريشي، مرجع سابق، ص:91 .

- تشترط استراتيجية النمو المتوازن التوازن فقط فيما يتعلق، بالعلاقات الأفقية بين القطاعات أي العلاقات الأنشطة والصناعات التي تخدم الطلب الاستهلاكي النهائي، ولا تشترط توازنا رأسيا بين الاستثمار في قطاع صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي.
- ليس معنى النمو المتوازن أن تنمو القطاعات بمعدلات متساوية وأن معيار التوازن هو أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل، من وجهة نظر الاقتصاد القومي كله.

لكن هناك مجموعة من الانتقادات توجه إلى استراتيجية النمو المتوازن أهمها:

- خلق وتعميق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدولة النامية.
- نفترض استراتيجية النمو المتوازن أن الدولة تبدأ من الصفر، وتجاهل حالة الاستثمار غير المتوازن الذي يتكفل بمعالجة ما ينطوي عليه الاقتصاد القومي من عدم توازن.
- افترضت استراتيجية النمو المتوازن مرونة عرض عوامل الإنتاج، إلى أن ذلك الفرض غير صحيح فالدول النامية تعاني من قصور في الموارد وعدم مرونة جهازها الإنتاجي.
- يرى البعض أن استراتيجية النمو المتوازن قد تتمخض عن اضطراب في نماء صناعات الإنتاج إذ أن نمط التنمية وفقا لهذه الاستراتيجية في البدء بإنماء صناعات سلع الاستهلاك، ويكون إنماء صناعات سلع الإنتاج مفعولا للطلب المشتق على منتجاتها، ومن المعروف أن الطلب المشتق يتسم بالانخفاض فضلا عن بطء النمو.
- هذه الاستراتيجية تفترض سيادة التفاعل التلقائي لقوى السوق، لكن من الناحية الواقعية يجب أن تتولى الحكومة زمام الأمر إذا أريد تحقيقا للنمو المتوازن بالمعنى المتقدم.

الفرع الثاني: استراتيجية النمو غير المتوازن

تبنى استراتيجية النمو غير المتوازن على عدد محدود من القطاعات المتفوقة على غيرها بمعنى وجود القطاعات القائدة للتنمية الاقتصادية، ومن أبرز الدعاة لهذه الإستراتجية "هيرشمان"و"فرانسوبيرو" ويتخذ أنصار استراتيجية النمو غير المتوازن سندا لهم من التاريخ الاقتصادي، فيقول هيرشمان أن التاريخ الاقتصادي لا يعرف أمثلة للنمو المتوازن، وإنما اتخذ النمو الاقتصادي شكل تقدم ونمو بعض قطاعات الاقتصاد القومي وقيادتها لعملية النمو وأدى نماء هذه القطاعات القائدة إلى حصن القطاعات الأخرى على النماء.

- تكون عملية التنمية عبارة عن سلسلة متصلة من اختلالات التوازن تحكمها قوى تصحيحية يكون من شأنها تصحيح هذا الاختلال، وبالتالي دفع التنمية إلى الأمام. ويفسر أصحاب استراتيجية النمو غير

المتوازن حدوث هذه السلسلة المتصلة للحلقات من اختلالات التوازن بمفهوم الارتباط المتبادل بين المشروعات والصناعات المختلفة وما يتولد عن هذا الارتباط من وفرات خارجية فالمشروعات الاستثمارية تخلق وفورات خارجية، ومن شأنها أن تخلق الظروف لمشروعات استثمارية جديدة. في كل خطوة تستفيد صناعة من الصناعات من وفرات خارجية ثم خلقها بواسطة توسع سابق، وأن تخلق في الوقت نفسه وفرات خارجية جديدة تستفيد بها صناعات أخرى[1]، ترجع بصفة أساسية لما يسميه "هيرشمان " ظاهرة تكامل الإنتاج ويمكن تعريفها بأنها تلك الحالة التي تؤدي فيها زيادة إنتاج السلعة إلى زيادة ما يدره إنتاج السلعة من أرباح سواء كان هذا راجعا لانخفاض النفقة الحدية للإنتاج السلعة أم لانتقال جدول الطلب عليها إلى أعلى أو كان راجعا لكلا الأمرين ويذهب "هيرشمان" بتكامل الإنتاج إلى معنى أعم من هذا، حيث ينصرف المقصود به إلى حالة يؤدي فيها إلى زيادة الطلب على السلعة إلى حدوث ضغط لزيادة العرض المتاح من السلعة.

الفرع الثالث: الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية

إن التطور التاريخي لمفهوم التنمية الزراعية عبر النظريات المختلفة، والعقود المتعاقبة يمكن تلخيصه كما يلي:

أولا: دور الزراعة في النظرية الكلاسيكية

اعتمدت النظرية الكلاسيكية للتنمية على توظيف القطاع الزراعي، كمولد للفائض، كما يعتبر عنصر ارتكاز للتنمية الاقتصادية، بحيث ركزت على التنمية الزراعية الأفقية، ولم تعطى اهتماما للتنمية الزراعية الرأسية، كما اهتمت نظرية النمو غير المتوازن بالتنمية الزراعية الرأسية وربطها بثلاث شروط:

-التكثيف الرأس مالي.

-خفض عدد العمال الزراعيين.

-الحركة في إطار علاقات السوق في ظل انحياز معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية.

أما نماذج النمو المتوازن، فقد قامت بصياغة مجموعة من الفرضيات وعمدت على تطبيقها ميدانيا، بحيث أثمرت في التطبيق العملي بزيادة الناتج الزراعي بمعدل يقارب معدل النمو السكاني، ولم يزداد متوسط

[1]-جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر2000، ص ص:78-77.

الدخل الفردي للسكان الزراعيين إلا بحوالي نصف المعدل المقرر لزيادة متوسط الدخل الفردي على المستوى القومي.

ثانيا: نظرة الاحتياجات الأساسية والتنمية الزراعية

تناولت استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية الزراعية عدة مفاهيم وارتكزت على:

-التأكد على التكثيف الرأسمالي وبصفة خاصة في مجالات التكنولوجيا البيولوجية.

-نفي شرط خفض عدد العمال الزراعيين كشرط مسبق للتنمية الزراعية الرأسية.

-اعتماد الجهد التطوعي للسكان الريفيين ورفع مستوى معيشتهم، من جهة كأحد أشكال الاستثمار الزراعي غير المباشر.

ثالثا: النظريات الحديثة

إن النظريات الحديثة ومنذ مطلع التسعينات أعادت تعديل المؤشرات المعيارية للتنمية الزراعية بمنح أولوية لزيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي كمعيار ارتكاز، بمعدل لا يقل عن 2.7% سنويا وفتح أسواق جديدة للتصدير وهو شكل من أشكال التنمية الزراعية الرأسية والأفقية، ودونها قد يتعثر أداء المزارع الصغيرة مما يؤثر سلبا على مجمل نتائج ا لتنمية الزراعية مثل تسعير المياه وبناء تعاونيات حرة واحترام قواعد السوق مع تصميم برامج تدريب تحويلي لإعداد حرفيين مؤهلين من الريفيين ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تعريف التنمية الزراعية، بأنها عملية لإدارة معدلات النموفي القطاع الزراعي، بهدف الدخول بالقطاع إلى مرحلة التقدم الزراعي، من خلال زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي للسكان ن الزراعيين.

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية .

وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل التالية[1]:

- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص.
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات.
- توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.

[1]– مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 166.

- إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.
- يوفر القطاع الزراعي مصدراً للعمالة للقطاع الصناعي.
- الزراعة تلعب دوراً أساسياً في تمويل التنمية الصناعية.
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

رابعا: استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

يلعب القطاع الصناعي دورا مهما في تلبية حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة. كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة. وبذلك فان كل واحد منهما يخدم الآخر ولا يستغني عنه، لذلك فان أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الاثنين معا.

ذلك لأن تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات، كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة.

لهذا فإن العلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع استراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على احد القطاعين وإهمال الآخر.

ولهذا فإن القطاعين مكملان لبعضهما، وأن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فان التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين، لزيادة الإنتاج.

الفرع الرابع: الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

يمثل التصنيع عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب الدول المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت، هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية. لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرض على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع.

وقد يأخذ التصنيع أنماطا متعددة ومسارات شتى ومن ثم على الدول النامية أن تحدد سياسة واستراتيجية التصنيع التي تتبناها. فهناك التصنيع عن طريق استراتيجية النمو المتوازن والنمو غير ألمتوازن والتصنيع الذي يتم للسوق المحلي عن طريق إحلال الواردات، والتصنيع عن طريق توسيع وقيادة الصناعات التصديرية.

أولا: التصنيع عن طريق إحلال الواردات

تعتبر استراتيجية إحلال الواردات ذات توجه داخلي، سلكتها الدول النامية للسير باقتصادها في مسار التصنيع، وتتبنى هذه الاستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة المستوردة من الخارج. وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة[1].

تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجية، نظرا لعدة عوامل أهمها توفر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض. وعادة توفر الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية من ناحية، وضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لحفزهم على إقامة هذه الصناعات من الناحية الأخرى.

تهتم المرحلة الثانية بإقامة بعض الصناعات الوسطية والإنتاجية، وتتميز هذه الصناعات بالآتي :

- كثافة استخدام رأس المال.
- أهمية وفرات الحجم الكبير.
- كبر حجم المشروع.
- تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.
- الحاجة إلى العمالة الفنية والماهرة.
- الحاجة إلى كوادر إدارية وتنظيمية عالية المهارة والخبرة.

ويضاف إلى ما تقدم أن عائد الربح الذي تحصل عليه الصناعات الوسطية (مثل البتر وكيمياويات والحديد والصلب) كثيرا ما يكون متواضعا.

[1]– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص: 310.

كذلك فإن نجاح الصناعات الإنتاجية (مثل الآلات والمعدات) يعتمد على التخصص وتقسيم العمل، وعدم التوسع في إنتاج أصناف مختلفة، لأن التعدد الكثير في الأصناف والأنواع من شأنه أن يقلل من نطاق الإنتاج الأمثل ويطيل من فترة التعليم على الصناعة مما يرفع من تكاليف الإنتاج[1].

ومن الآثار المترتبة على هذا نهج التصنيع بإحلال الواردات:

– أدت هذه الاستراتيجية إلى منتصف طريق التصنيع، فلقد حفزت الطلب الداخلي فقط دون أن تنجح في تحفيز الطلب الخارجي على منتجاتها، وشجعت تنمية الصناعات المتجهة نحو تكثيف العمل دون تلك التي تتميز بكثافة رأس المال.

– ساهمت في ارتفاع مستويات تكاليف الإنتاج، وتشوه هيكل النفقات وعدم كفاءة قطاع الأعمال، وتبديد الموارد الاقتصادية بوجود طاقات إنتاجية معطلة في القطاع الصناعي لعدم القدرة على توفير المدخلات المستوردة من الخارج؛

– تدهور جودة السلع المنتجة، وذلك لاختفاء المنافسة الأجنبية، وعدم الاهتمام بمسائل الجودة والنوعية وذوق المستهلك.

– تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، في عقد الثمانينات.

– صعوبة إصلاح العجز في موازين المدفوعات، مع تسرب العملة الصعبة في أشكال أخرى (مواد أولية تجهيزات، وأكثر من ذلك خدمات وفوائد الديون الخارجية)، إلى جانب هروب رؤوس الأموال.

– خضوع هذه الدول لشرطية صندوق النقد الدولي للحصول على التسهيلات المالية إثر المفاوضات متعددة الأطراف، وضرورة تحرير الاقتصاد وتنشيط قوي السوق وفتح المجال للقطاع الخاص وضرورة تراجع القطاع العام.

ثانيا: استراتيجية التصنيع عن طريق التصدير

تهدف هذه الاستراتيجية إلى توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وتعني التركيز على إنشاء صناعات معينة توفرها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها.

ونود أن نشير إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول التي اتبعت استراتيجية إحلال الواردات دفع الكثير من هذه الدول التي إجراء تعديل جذري على استراتيجية إحلال الواردات فيها بهدف الاهتمام بالتصدير. ومن الدول التي أدخلت هذه التعديلات في الاستراتيجية في منتصف الستينات: الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا ثم المكسيك.

[1]– محمد محروسي إسماعيل، "اقتصاديات الصناعة والتضييع" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص: 47.

وقد اشتملت الإصلاحات على:

- منح إعانات ضخمة متنوعة للمنتجين للتصدير.
- تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة.
- تعديل أسعار الصرف.
- عدم وضع قيود على أنواع السلع التي ستنتج أو الوسائل التي ستستعمل.

ويلاحظ أن تعديل استراتيجية التصنيع بهدف تشجيع الإنتاج بهدف التصدير لا يعني تفضيل التصدير على الإنتاج المحلي بهدف الإحلال محل الواردات، ومن أجل ذلك فإن الحوافز التي تقدم للصناعة بهدف التصدير تشابه الحوافز التي تقدم للصناعة التي تنتج للاستهلاك المحلي للإحلال محل الواردات.

تملك هذه استراتيجية عدة مزايا أهمها:

– يسمح التصدير على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية، وهذا من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفرات التخصص في إنتاج سلعة معينة.

– التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يمكن الدولة النامية من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير .

– زيادة متحصل الدول من العملات الأجنبية، من خلال أقسام ميزان العمليات الجارية، وخاصة التجارة الخارجية، وليس من خلال الاستدانة[1].

– تساهم هذه الاستراتيجية في توليد احتكاك بالأسواق الدولية، وهوما يساعد هذه الدول على التقدم في صناعات التصدير، والحصول على المزيد من المعلومات والتطورات التكنولوجية السائدة في الأسواق العالمية.

كما أن لاستراتيجية التوجه نحو الخارج عيوبا أهمها:

– يصعب على الدول النامية أن تقييم صناعات تصديرية، بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية .

– السياسة الحمائية التي تفرضها الدول الصناعية عن طريق الحماية الجمركية، على الصناعات التي تستخدم فنون إنتاجية كثيفة استخدام اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة والالكترونات وغيرها) ذات الميزة النسبية للدول النامية.

[1]– مدحت القريشي ، مرجع سابق، ص:171.

– تعاني الدول التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة، إلى أسواق الدول الصناعية من أزمات الكساد والتضخم التي تصيب البلدان الدول الصناعية.

المطلب الرابع: التنمية في الاقتصاد الإسلامي

يدرس هذا المطلب أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأهم ضوابطها حسب نظرة الاقتصاد الاسلامي.

الفرع الأول: مفهوم التنمية في الاسلام

أولا: مفهوم التنمية

التنمية الاقتصادية في الإسلام عملية متعددة الأبعاد، تتميز بالتوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتراعي الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهمال حق الأجيال اللاحقة.

يمكن إبراز أهداف التنمية من خلال هدفين[1]:

– يتمثل الهدف المرحلي في العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية.

– هدف النهائي: يمكن أن نطلق عليه مصطلح "**إنسانية الاقتصاد**" بمعنى أن يستخدم الإنسان تقدمه في تحقيق هدف إنساني واجتماعي واقتصادي على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي.

ثانيا: مبادئ التنمية في الإسلام

1– الملكية المزدوجة:

الملكية في الإسلام مزدوجة، فهي ملكية فردية (القطاع الخاص) وملكية جماعية أو ملكية الدولة (القطاع العام). ولقد وضع الإسلام القواعد التي تنظم الملكية وتحميها. فإذا لم يحسن الفرد استثمار ماله أو إنفاقه في مصلحته ومصلحة الجماعة، فإن ذلك يعرضه لفقدان الملكية، قال (رسول الله صلى الله عليه وسلم) " من أحيا أرضة ميتة فهي له. فضلا عن إن الإسلام دعا إلى استغلال الملكية الفردية لصالح المجتمع ونهى أن تكون الملكية الفردية سببا في ضرر المجتمع.

يعبر التنوع في أشكال الملكية في الإسلام عن تصميم مذهبي أصيل قائم على أسس وقواعد فكرية معينة وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم التي تجعل من الملكية الخاصة وملكية الدولة تستهدفان المصلحة العامة للمجتمع.

[1]– شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة،ط1،دار الفكر العربي،1999، ص:95.

2- الحرية الاقتصادية:

حرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي تتصل بحدود من القيم المعنوية الخلقية الذاتية المرتبطة بالتربية الخاصة التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع، ونابعة كذلك عن عوامل موضوعية متعلقة بأدوات الضبط الناشئة من تدخل الدولة لحماية المصالح العامة، وتقييد الحرية الفردية لصالح الجماعة .

3- العمل أساس الملكية:

العمل هو أساس الملكية ويرفض الإسلام أي كسب من غير عمل، حتى البطالة والمسألة وهو شامل للإنتاج المادي والإنتاج المعنوي[1]. قال (ص) : " لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه " .

4- التوسط في الإنفاق:

يهدف الإنفاق لتحقيق مصالح الناس، ويخضع الى ضوابط ومجالات كمصارف الزكاة والصدقات والكفارات الموجهة نحو الفقراء والمساكين، وإدارة مصارف الأوقاف وموارد الدولة الضريبية وغير الضريبية، وفق أولويات تحكم الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي (التصرف على الرعية منوط بالمصلحة).

إن الوسطية في الإنفاق تقتضي تشجيع الإنفاق بمكوناته وضوابطه فهو دعم للإنتاج والكسب أي دفع لعجلة التنمية. وكذلك الوسطية تدعو لربط العلاقة بين الموارد والسكان واستخدام هذه العلاقة بالتخطيط لتوفير حد الكفاية للسكان كافة من الموارد المتاحة ومعرفة كيفية استخدام الوسائل العلمية والفنية الحديثة في الإنتاج والاستهلاك دون تبذير للموارد .

الفرع الثاني: متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاسلام

تتضمن التنمية البشرية وفق المفهوم الحالي للتنمية البشرية جانبين مهمين، يتمثلانفي:

- جانب تحسين وتطوير القدرات البشرية من خلال (التعليم والصحة والتغذية).
- استخدام هذه القدرات المطورة والمحسنة في تحقيق نمو اقتصادي ، بحيث يعود استخدام ثمار هذا النمو على أفراد المجتمع لتحقيق المزيد من التطوير للقدرات البشرية ، بطريقة مستمرة ومتناغمة.

وقد أضيف إلى الجانبين السابقين بعد آخر هو (الاستدامة) ، والذي يعني تحقيق التنمية البشرية بطريقة تضمن استفادة الأجيال الحالية واللاحقة من ثمار التنمية البشرية المتحققة، فضلا عن اعتبارها حقوق أساسية لأفراد المجتمع.

1 – الفنجرى محمد شوقي – المذهب الاقتصادي في الإسلام ، دار عكاظ الرياض 1981، ص:55.

وأضيفت بعض الرؤى والركائز لهذا المفهوم أيضا، تتمثل أهم هذه الرؤى بـ:

- الرفاه ويعني توسيع الحريات الحقيقية للبشر لينمو ويرتقوا.
- التمكين والقدرة على التغيير بحيث يتمكن الأفراد والجماعات من التصرف وتحقيق النتائج المنشودة.
- العدالة : تعزيز الانصاف وتحقيق النتائج المستدامة على مر الزمن واحترام حقوق الإنسان وتحقيق أهداف أخرى للمجتمع[1].

إن التطبيق العملي للإسلام أثبت أن تحقيق الرفاه، والاستقرار، والعدل، والتفويض ، والحكامة، والمحاسبة، والتضامن بين الأجيال هي مبادئ إسلامية أساسية، ركز عليها الإسلام في مصادر التشريع الإسلامي المختلفة وعلى رأسها القرآن الكريم والسنة النبوية، ولكن بمفاهيم ومصطلحات وطرق مختلفة عما تطرحه النظرية الغربية، حيث تتسم هذه المفاهيم بما يصلح حياة الناس وفق ما أراده الخالق عز وجل، وتترك ما يضرهم ولا ينفعهم في الدنيا والآخرة، وفق منظور شامل متكامل.

يقول الامام ابن القيم الجوزية (إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاد والمعاد، وهي عدل كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة ، وإن أدخلت فيها بالتأويل ، فالشريعة هي عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه)، وهذه هي الحياة الحقيقية التي دعانا إليها رب العزة تبارك وتعالى بقوله :" يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون" (الأنفال الآية 24)

ووفق هذا المنظور نستطيع أن نقول بأن الإسلام يعتبر الجوانب الاقتصادية من الجوانب الهامة في الحياة للمسلمين، لأن الاقتصاد هو شريان الحياة للأمة ، لا تستقيم الحياة إلا به ، فبجانب معرفة الله سبحانه وتعالى وعبادته حق العبودية، أطلق الاسلام العنان لقدرات الإنسان وملكاته في جانب العقود والمعاملات، وجعل التعامل مع هذه الجوانب وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

أمر الاسلام بالتكافل والتعاون ، يتكاتفون ويتكافلون فيما بينهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم، قال تبارك وتعالى:" وتعاونو على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (المائدة الآية02)

وبين ان الصدقة إنما تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء، وشبه المسلمين بالجسد الواحد ، قال عليه الصلاة والسلام (مثل المسلمين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه

[1]– إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية المستدامة في الفكرين الإسلامي والوصفي منظور مقارن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط01، 2015، ص141.

عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر) متفق عليه، وحث على تفقد المسلمين لأحوال بعضهم البعض، حتى لا يكون بينهم محتاج او جائع وهم يعلمون، بل جعل ذلك من ثمرات الأخوة، مقتضيات الإيمان ، فقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام:" ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره إلى جنبه جائع) رواه الطبراني.

وهذه الأمور عندما تم تطبيقها على أرض الواقع أوصلت المجتمع المسلم إلى أن يبحث أغنياؤهم عن فقراء لإعطائهم الزكاة والصدقات فلم يجدوا ، فقد أصبح الناس أغنياء أو قانعين(والقناعة غنى النفس) وقد كثرت العطايا والصدقات زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه حتى اشتريت جارية بوزنها، واشتريت فرسا بعشرين ألف درهم، ونخلة بألف درهم، ولقد بلغ الأمر أن ساعدت الدولة من يريد الزواج بأن قدموا له إعانة مالية أو تحملوا جزءا من نفقات زواجه، وهذا ما قرره الأئمة العلماء منذ قرون، حيث اعتبروا أنما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم تكن له زوجة واحتاج إلى زواج من تمام الكفاية، ووصل المجتمع المسلم حدا من الرفاه الاجتماعي لم تصله أمة من قبل[1].

فثنائية التكامل بين الروح والمادة في النظام الإسلامي أمر واضح، ولم يجعلهما الإسلام بديلين ، بل جعلهما متكاملين لا يغني أحدهما عن الآخر ، فجعل العبادات لصقل النفس ، في المقابل حث على العلم والعمل بقدر الاستطاعة ، فالعلم والعمل إذا قصد بهما وجه الله سبحانه وتعالى كانا نوعا من العبادة، بل يعدان من أهم مكوناتها.

وبشكل عام يمكننا القول بأن حالة التخلف التي تعاني منها مجتمعاتنا إضافة لما سبق تتثمل بـ: ندرة رأس المال، أو انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة، أو ضآلة دخل الفرد في المتوسط مما تنعكس آثاره على انخفاض مستوى المعيشة، أو الاستخدام الرديء للموارد الانتاجية بسبب عدم استخدامها، أو استخدامها بشكل جزئي، أو استخدامها بشكل سيء مثل توجيهها لإنتاج السلع الكمالية على حساب الضرورية يهدر الكثير من الموارد، ويكون ذلك على حساب السلع الضرورية التي غالبا ما يحتاج إليها الفقراء، إلى غير ذلك من تشوهات على كل الأصعدة جعلت عالمنا الإسلامي يعيش التبعية والتخلف.

[1]– إبراهيم الدعمة، مرجع سابق، ص:146.

الفرع الثالث: أسس نظامية للتنمية

أولا: التخصص وتقسيم العمل

إن رفع الإنتاجية يتطلب تقسيم العمل أو التخصص . وقد حث عليه الإسلام ودعا إليه (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب). فأنواع الصناعات والخبرات الفنية التي تحتاجها الأمة إذا لم يقم بها الناس أثمت الأمة بأكملها، وأصبحت فرض عين على كل مسلم[1].

يقوم التخصص وقدرة الإنجاز على بالعلم، بالنسبة للعامل والمنظم والمستثمر للمال، ويسهم التكوين المتواصل في مزيد من التخصص اللازم لتوفير الحاجات الإنسانية المتجددة.

ثانيا: أولويات الإنتاج

تبدأ بإشباع الضروريات، ثم الحاجيات ثم التحسينات. مع توفير الشروط الأساسية لنجاح الإنتاج وهي ترتبط بالتشغيل الكامل للموارد في ضل الحفاظ على البيئة، وضمان حرية التنافس، مع توفير شروط الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتدعيم مؤسسة الحسبة للرقابة الإنتاج والتوزيع.

ثالثا: تنظيم السوق

يقوم تنظيم الأسواق على معايير القيمة العادلة في ظل تفاعل قوي العرض والطلب . وهنالك قواعد شرعية للتبادل والمعاملات المالية والتجارية كمنع الاحتكار وتحريم الربا، العلم والفقه بطرق المعاملات والتبادل في ظل الرقابة على الأسواق .

رابعا: تحقيق التوازن الاقتصادي

تستخدم الدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي بعض الأساليب لحفظ التوازن الاقتصادي أهمها[2]:

–عدم السماح بتراكم الثروة والغنى إلا بعد ضمان حد الكفاية، ومنع كنز المال أو حبسه عن التداول.

- عدم السماح بسيطرة أقلية على خيرات المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- إعادة التوزيع عند افتقاد التوازن.

خامسا: تحقيق الرأسمال الاجتماعي

إن التنمية في الإسلام تستهدف أولا تنمية الفرد أخلاقيا لتكوين الإنسان الصالح، وماديا بإقامة البنية الأساسية والمرافق العامة، أو ما يسمى بالرأسمال الاجتماعي، وتبرز أهمية إقامة هذه المشروعات من ارتباطها بالمصالح العامة ولضرورتها لتيسير الحياة الاقتصادية.

[1] – يوسف كمال – فقه الاقتصاد الإسلامي ، النشاط الخاص دار القلم ، الكويت ، 1988م ط1 ، ص:227.

[3]– محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق، ص:209.

سادسا :المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تتميز المسؤولية الاجتماعية في الإسلام بنظرة شمولية تتعدى العمل الخيري والتطوعي أو الهبات المالية إلى بناء المساجد والمراكز التعليمية والصحة وكفالة الأيتام والأرامل ورعاية المسنين، والحفاظ على حقوق الأجراء، وكذا حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة من مختلف أشكال الفساد، والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

سابعا: عدالة توزيع الدخول

إن عدالة توزيع الدخول وفقا للفكر الإسلامي تتضمن القضاء على الفقر بتوفير حد الكفاية للفقراء، مع ضرورة توافر شروط وأسباب اختلاف الأفراد فيما يمتلكون من دخول وفثروات بحيث يكون اختلاف مبرر وضروري لنهوض المجتمع متضمنا شروط يجب توافرها عند أفراد المجتمع الأقل دخلا وثروة وعند من يحوزون جانب أوفر من الدخول والثروات، وبحيث يكون توافر هذه الشروط مبررا لعدم وضع حدود قصوى على الملكية وما يجوزه أفراد المجتمع من رواة .

ويخضع التوزيع إلى الشروط التالية[1] :

- توفير حد الكفاية من خلال العمل والإنتاج، ومن خلال زيادة الأصول الإنتاجية للفقراء ، علاوة على التحويلات المباشرة.
- اعتبار الاختلاف في التوزيع أمر طبيعي ضروري لا يؤدي إلى الإخلال بالمساواة في الحقوق والواجبات.
- ضرورة اكتساب الأموال بطرق مشروعة .
- ضرورة إنفاق الأموال بطرق مشروعة بما يتضمن ذلك تجنب الإسراف والتبذير.

الفرع الرابع: التكوين الرأسمالي

أولا: ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي

ارتفاع معدلات الاستثمار يؤدي إلى نمو الدخل الوطني الحقيقي، ويتم ذلك حسب الأولويات[2]:

- الاستثمار في الأنشطة التي تشبع الحاجات الأساسية للسكان، كالمأكل والملبس وكذا التعليم والصحة.
- الاستثمار في الصناعات الحربية لحماية الدولة.

[1]- محمد عمر حماد أبو دوح، التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل في إطار الفكر الإسلامي والوضعي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2008 ، ص:91.

[2]- عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ، الإسكندرية ، ص:128.

– تسهيل المبادلات التجارية وفق قاعدة المزايا النسبية.

يتم تمويل الاستثمار عن طريق المدخرات المحلية للمجتمع، أو عائدات الدولة من إنتاج السلع العامة كالنفط والادخار الإجباري والتمويل الأجنبي، والابتعاد عن الادخار الإجباري (التضخم) والتمويل الأجنبي.

ثانيا: التقدم المستمر في تقنيات الإنتاج

يساهم تطور تقنيات الإنتاج في ارتفاع معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي. حسب حجم الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أداء العمليات الإنتاجية في مجالات الخدمات والأنشطة الإدارية والتنظيمية والاجتماعية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع[1].

الفرع الخامس: مقاصد التنمية في الاقتصاد الإسلامي

ويقصد بها مجموعة احتياجات ومتطلبات استمرار وتطور كافة الجوانب الحياة الإنسانية الفردية والجماعية، المادية والمعنوية.

أولا: مقاصد التنمية

أ– ضروريات حفظ الدين:

إن صيانة الموارد المعنوية وتنميتها يتطلب تخصيص جزء معتبر من إمكانيات المجتمع لإنتاج السلع والخدمات وتأمين الحقوق والحريات التي تحقق الإشباع الدائم والتعبئة المستدامة للموارد المعنوية، بما يضمن التوظيف الإيجابي لها في إطار عملية التنمية الحضارية الشاملة.

ومن الأمثلة التوضيحية لعدد من السلع والخدمات الضرورية: الأجهزة والمعدات الدفاعية والخدمات المرتبطة بها على مستوى حفظ الدين من جانب العدم، وكذا السلع والخدمات المتعلقة بالدعوة والتوجيه والإرشاد لنشر القيم الإيجابية في إطار حفظ الدين من جانب الوجود[2].

ب– الحاجات الضرورية لحفظ النفس:

وهي مجموع السلع والخدمات اللازمة لكي يعيش الإنسان حياة كريمة تضمن استمرار وجوده، وهذا عن طريق توجيه جزء من موارد الأمة لإنتاج ما يشبع النفس ويحفظها، ومن جانب وجودها واستمرارها.

[1] – يوسف إبراهيم يوسف، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام،القاهرة،1981، ص:591.

[2]– صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، دار الفجر، 2006، ص ص: 230 –231.

من خلال توفير الغذاء الملائم، والمسكن المناسب والمشرب الصحي والملبس الواقي، وكذا السلع والخدمات التي تحفظ النفس من جانب عدمها مثل السلع والخدمات الصحية العلاجية والآلات الطبية وتجهيزات المستشفيات وغيرها، وكذا الحقوق التي تؤكد كرامة الإنسان وتجسد مكانته.

ج- الحاجات الضرورية لحفظ العقل:

يتعلق الأمر بتحديد السلع والخدمات التي تحتاجها القطاعات المرتبطة بحفظ العقل كقطاع التربية والتكوين، تامين الحقوق والحريات المتعلقة بالتنمية العقلية.

وكلما تزايدت الكفاءات اللازمة لتغطية الأنشطة والفروع بالقطاعات المختلفة للأمة، تقوم فروض الكفاية وتتزايد إمكانية التعبئة الفكرية والتكنولوجية وتستفيد الأمة من تكلفة الفرصة البديلة.

د- الحاجات الضرورية لحفظ النسل:

يقصد بها توفير السلع والخدمات اللازمة وتأمين الحقوق والحريات لحماية الجنين(ذكرا أو أنثى) منذ بداية تكوينه إلى أن يصير كبيرا، فكل سلعة غذائية أو علاجية لرعاية الطفولة يجب توفيرها، هذا من جهة وجود النسل، أما من جهة عدمه فتدخل في هذا المجال الخدمات الإرشادية المتعلقة بمنع قتل الأولاد والترهيب من الإجهاض، والسلع والخدمات الصحية لحماية الأطفال من الأمراض والعاهات البدنية والنفسية والعقلية.

هـ- الحاجات الضرورية لحفظ المال:

بمعنى صيانة المال من التبذير وذلك بالمحافظة على الثروات المتاحة والموارد المتوفرة وتقليل الهدر الناتج عن عوامل التصحر والانجراف والحرائق والتلوث وغيرها، مما يقلل من منافع الأموال العامة فمجموع السلع والموجهة لهذه الأغراض تدخل في صيانة وحفظ الأموال العامة، أما فيما يخص حفظ وصيانة الأموال الفردية فيتم عن طريق تنميتها واستخدامها استخداما رشيدا لصيانتها وإعادة إنتاجها. وعليه فكل السلع والخدمات والحقوق والحريات تدخل في هذا المجال تساهم في حفظ الأموال الفردية.

ولا ريب أن تحقيق مقصد المحافظة على المال يرفع من درجة الكفاءة الاقتصادية في استخدامها وتخصيصها، فترتفع إمكانيات الاعتماد على الذات، كما أن التوزيع الملائم لتلك الموارد والثمرات الناتجة عن استخدامها يؤدي إلى زيادة الحافز للمحافظة على الأموال[1].

ي-ضرروات حفظ الحرية

شجع الاسلام على ابداء الرأي والمشورة والاجتهاد ، فكان الصحابة جميعا يبدون آراءهم ويشيرون على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلى الخلفاء والقادة من بعده ، وهذا الخليفة عمر يلغى قرار تحديد

[1] - صالح صالحي ، مرجع سابق ، ص ص: 246-248 .

المهور نزولا عند مشورة إمرأة ، وقد شجع الاسلام الاجتهاد ، فللمجتهد المصيب أجران وللمجتهد المخطئ أجر واحد، ولم يرد حكم أو عبداة فصلت بين الصلاة والزكاة في القرآن إلا الشورى نظرا لأهميتها بين المسلمين ، حيث قال الله تعالى :" والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم سشورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون)الشورة آية38.[1]

ثانيا: متضمنات التنمية البشرية في الاقتصاد الإسلامي

يعد التعليم من الأمور الأساسية الي اهتم بها الإسلام ، والأمة الإسلامية هي أمة العلم والفكر والتدبر ، ولقد كانت أول آيات أنزلت على الرسول عليه الصلاة والسلام قول الله تبارك وتعالى:" إقرأ باسم ربك الذي خلق" (العلق، الآية 01) ، وبين الرسول صلى الله عليه وسلم أن فضل العالم على العابد كفضل الرسول عليه الصلاة والسلم على أدنى رجل من الصحابة رضوان الله عليهم جميعا، كما قال عليه الصلاة والسلام " فضل العالم على العابد كفضلي على أدنى رجل من أصحابي " رواه الترميذي.[2]

- **التنمية الاقتصادية آلية لعلاج الفقر**

لا تعبر التنمية الاقتصادية عن الزيادة في الدخل الحقيقي للأفراد فقط، بل كذلك ضمان العدالة في توزيع هذا الدخل، بحيث ينتج عنه تحسن في مستويات المعيشة، وهي لا تركز فقط على الجانب الكمي وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي، والهيكلي، وبالإضافة إلى البعد الاقتصادي للتنمية فإنها تركز على الجوانب السياسية، والثقافية، والمز يد من الديموقراطية والمشاركة الشعبية، وإشراك الفقراء في صنع التنمية للتخلص من الفقر[3].

والمقصود بالفقر حسب معيار التنمية هو"حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثل بالرعاية الصحية الجيدة والمستوى التعليمي المرضي والمستوى المعيشي العام المقبول ."

ففي بداية التسعينات ظهر فكر تنموي يجعل الإنسان محور عملية التنمية، فهو وسيلتها وهدفها، ويهتم بخيارات الأجيال الحالية والقادمة، ويركز على أنواع جديدة من رأس المال البشري والاجتماعي، ويعتبر استدامة عملية التنمية مرهونة بمدى توفر هذه الأنواع من رأس المال، وأصبح هدفها محاربة الفقر وإشراك الفقراء في صنع القرارات المتعلقة بمعيشتهم، فبالإضافة إلى هدف التنمية البشرية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فإنها تهتم بتوزيع هذا النمو توزيعا عادلا يضمن تقليص التفاوت والفجوات بين مختلف أفراد

[1]– إبراهيم الدعمة، مرجع سابق، ص:200.

[2] – المرجع نفسه ، ص:148.

[3]– الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1997، ص: 4.

المجتمع، وهي في الأساس تعطي الأولوية للفقراء، وتؤكد ضرورة الوصول إليهم، وتدافع عن البيئة، والمرأة والطفل، وتحرص على إتاحة فرص العمل للجميع[1].

من ناحية أخرى يعتبر الفقر أحد معوقات عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول المتخلفة ويمكن تفسير ذلك من خلال الحلقة المفرغة للفقر والتخلف، فالدول الفقيرة تمتاز بانخفاض متوسط دخل الفرد فيها وهذا يعني بشكل أو بآخر انخفاض مستوى الصحة والتغذية والذي ينتج عنه تدني في مستوى الإنتاجية والتي تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي والذي يعني انخفاض في معدل دخل الفرد، وبذلك تكتمل الحلقة المفرغة من الفقر، ونعود إلى نقطة البداية، وتؤثر هذه الحلقة المفرغة على جانبي العرض والطلب من خلال انخفاض القدرة لدى الفقراء على الادخار، والذي يؤدي إلى ضعف الاستثمار، وتدني الإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ومن ثم متوسط دخل الفرد، أما على جانب الطلب فان ضيق السوق المحلية لا يحفز على الاستثمار، مما يؤدي إلى قلة رأس المال المستثمر، فينخفض الإنتاج والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، وتنخفض القدرة الشرائية للأفراد.

وللخروج من هذه المشكلة وكسر هذه الحلقات المفرغة، لا بد للدولة من القيام بإتباع سياسات اقتصادية واجتماعية هدفها الخلاص من الفقر وتحقيق استدامة عملية التنمية الاقتصادية.[2]

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص:3.

[2] – الفارس، عبد الرزاق :الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي .مركز دراسات الوحدة العربية2001.

المبحث الثاني: تمويل التنمية الاقتصادية

في هذا المبحث نقوم بعرض مختصر لتمويل التنمية من خلال مصادره المحلية كالادخار المحلي والخارجية كالمساعدات الأجنبية، والقروض بأنواعها، وكذلك الأدوات التمويلية التي توفرها البنوك الإسلامية مثل القرض الحسن، المرابحة، المشاركة وغيرها من التمويلات.

المطلب الأول: موارد التمويل الداخلية

الفرع الأول: الادخار الداخلي وأنواعه

أولا: مفهوم الادخار

يقسم الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات بإمكانها توليد الادخار هي القطاع الحكومي الذي تتكون مدخراته من الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة، وقطاع الأعمال بمدخراته المنظمة كالأرباح غير الموزعة والمبالغ المستقطعة من الدخل والاحتياطات، والقطاع العائلي الذي تتكون مدخراته من الجزء الباقي من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك .

ثانيا: محددات الادخار

أ- سعر الفائدة :

ليس هناك علاقة منتظمة بين معدلات العائد وسلوك الاستهلاك والادخار وذلك لوجود عدة أسباب أهمها:

- ضعف نوعية البيانات بشكل عام.
- نقص الخبرة في الأسواق المالية المحلية قد تنتج عنه أسعار فائدة لا تعكس التوقعات .
- العلاقة غير خطية بين الادخار الخاص وأسعار الفائدة لاعتبارات معيشة الكفاف في أفقر البلدان.
- بعض البلدان المنخفضة الدخل تتميز بنقص السيولة المالية، مما يعني أن التغيير في الاستهلاك يرتبط بالدخل الجاري أكثر من تأثره بالتغيير في معدلات الفائدة[1].

ب- الدخل والادخار:

تقدم اعتبارات الحد الأدنى للمعيشة احتمالات أساسية بشأن السلوك الادخاري:

- أن حدوث أكبر زيادة في معدل الادخار عند انتقال البلد من مستوى الدخل المنخفض إلى مستوى الدخل المتوسط .
- أن الادخار يصبح أكثر استجابة للتغيير في أسعار الفائدة الحقيقية في البلدان الأغنى .

[1]- مجلة التمويل و التنمية – ديسمبر 1995 ، ص 17.

– يؤثر نمط توزيع الدخل في تحديد الادخار، ويتجه في صالح البلدان التي تكون فيها حصة الملكية من الدخل القومي أكبر.

– انخفاض الادخار في الدول النامية – عكس القاعدة السابقة– يرجع إلى أن الجزء الأكبر من دخلها القومي يذهب إلى فئات من المجتمع تتميز بانخفاض ميلها للادخار وباتجاهاتها الاستهلاكية التفاخرية.[1]

ج– العوامل الاقتصادية الأخرى:

هناك دور عوامل اقتصادية غير داخلية تؤثر في الادخار:

– يتوقف مستوى الإنفاق الاستهلاكي عند أي مستوى للدخل المتاح على نمط توزيع هذا الدخل بين الطبقات.

– يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم إلى انخفاض الادخار النقدي ويشجع على الادخار العيني أي الاحتفاظ بالسلع بدلا من النقود.

– إن التغيرات في القيمة الحقيقية لحجم الأصول المالية تمارس بعض الآثار المباشرة على نسبة ما يوجه للاستهلاك والادخار عند مستوى معين من الدخل الحقيقي المتاح .

– العلاقة بين رصيد السلع الاستهلاكية المعمرة والنسبة المخصصة للإنفاق الاستهلاكي (أو الادخار) من الدخل الجاري علاقة عكسية، وهي عرضة للتقلبات.

د– العوامل غير الاقتصادية

أقر جون مينارد كينز في نظريته العامة بتأثير العوامل الشخصية على الاستهلاك والادخار، كما أكدت نظرية الدخل النسبي على أهمية الموقف الاجتماعي في تفسير السلوك الادخاري في حدود الدخل.

الفرع الثاني: أنواع الادخار الخاص

أولا: الادخار العائلي

يتمثل في الفرق بين الدخل المتاح أي ذلك الدخل الذي يطرح منه كل الضرائب والرسوم المختلفة منه، والاستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع. والادخار العائلي يلعب دورا كبيرا في تمويل التنمية في جميع الدول.

ويتأتى هذا الادخار من مجموعة المصادر التالية:

[1]– فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، 2006، ص ص :216–217.

– مدخرات تعاقدية: تسيرها مؤسسات وصناديق في شكل أقساط دورية لفترة زمنية معينة، وتشمل اقتطاعات إجبارية مثل أقساط التأمين والمعاشات، ومبالغ مالية اختيارية بغرض تكوين رأس مال لشراء سيارة وغيرها.

– الزيادة في الأصول النقدية: وتمثل الزيادة في الأصول النقدية للأفراد التي يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات، أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو البنوك.

– يقوم الأفراد باستثمار الموجودات النقدية واستغلال فرص تحقيق أرباح سريعة يوفرها السوق.

– الحصول على تسديدات أصول الديون والالتزامات السابقة.

ثانيا: مدخرات قطاع الأعمال

تمثل مدخرات المؤسسات الأرباح غير الموزعة، وتحسب على أساس الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص. غير أن هذا المصدر التمويلي تواجهه بعض الانتقادات:

– يمكن أن يحدث نموا غير متوازن على أساس إمكانية توجهه إلى قطاعات ليست ذات أولوية.

– عدم تدفق تلك المدخرات إلى سوق رأس المال يعرقل فعاليته ويضعف كيانه.

– اعتماد التنمية على هذا الادخار يدعم المشاكل الناتجة عن الاحتكار.[1]

لذلك يتحمل قطاع الأعمال العمومي أعباء تمويل التنمية نظرا لعوامل كثيرة من بينها:

– تعويض النقص الكبير في التمويل الناتج عن المساهمة الضعيفة لقطاع الأعمال الخاص.

– استراتيجية التفضيل القطاعي التي تنتهجها الدول النامية في تنمية قطاعات معينة .

– الاستثمار في الصناعة القاعدية التي لا تتوفر على مقاييس المردودية المالية التي يستهدفها القطاع الخاص.

هناك عوامل تعيق تعبئة الادخار لقطاع الأعمال نشير لبعضها:

- تخلف نظم المعلومات وضعف البيانات المتاحة .
- الطبيعة القانونية للمؤسسات الاقتصادية التي هي ليست في صالح قطاع الأعمال.
- مدخرات قطاع الأعمال لا توجه بصفة كبيرة إلى عملية التنمية.

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص:243.

الفرع الثالث: الادخار العمومي

أولا: ادخار المؤسسات العمومية

يتمثل الدخل الصافي

لقطاع الأعمال العام في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها وبين مجموع نفقاته، وتنشأ هذه النفقات عن المدفوعات المختلفة مثل قيمة مدخلات الإنتاج، ومكافئات عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وحوافز وإيجار وفوائد وأقساط اهتلاك. كما تشمل مدفوعات الضرائب بمختلف أنواعها.

أ- الإيرادات الجبائية:

تتمثل في الضرائب والرسوم المختلفة وهي نوع من الادخار الإجباري، وفيما يلي نستعرض أهم الضرائب المفروضة:

1- الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة:

تفرض ضريبة واحدة فقط على الأراضي الزراعية، باعتبارها هي الأساس في الاقتصاد والمصدر الأساسي والرئيسي للإنتاج والثروة.

2- الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:

كانت الضرائب على الأفراد في عهد الرومان يطلق عليها ضريبة الرؤوس ، وكانت تفرض على الأفراد مقابل الحماية التي توفرها لهم الدولة، أما الضرائب على الأموال فهي تصاعدية وتصيب جميع الأموال التي يمتلكها الأفراد.

3-الضرائب المباشرة :

يوجد ثلاث أنواع رئيسية من الضرائب المباشرة وهي :

- الضرائب على الدخل :

تقدر الضريبة على أساس ما يحققه المكلف منها خلال فترة زمنية معينة، وهناك نوعان من الضريبة على الدخل، الضريبة النوعية وتمس كل نشاط يمارسه المكلف على حدى مثل الضريبة على الأجور والمرتبات، وضرائب أرباح المهن الحرة، وكذلك الضرائب العامة التي تفرض على جميع عناصر دخل المكلف مثل الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) .

- الضريبة على رأس المال :

تمس الضريبة على رأس المال جميع عناصر الثورة المكونة للذمة المالية للمكلف، ونفرق في مجال الضريبة على رأس المال بين نوعين وهما: الضريبة على رأس المال والضريبة على الثروة ونقصد بالضريبة على رأس المال تلك التي تفرض على رأس المال المنتج، أي المستخدم في العملية الإنتاجية،

بينما نقصد بالضريبة على الثروة تلك التي تفرض على كل ما يمتلكه الممول من الأموال العقارية أو المنقولة.

4-الضرائب غير المباشرة :

- الضرائب على الإنفاق أو الاستهلاك:

تفرض على الإنفاق على جميع السلع والخدمات، إذ ليس من الضروري أن تفرض عند شراء المستهلك للسلعة ، فقد تفرض في إحدى المراحل التي تمر بها السلعة إلى أن تصل إلى المستهلك، فقد تفرض في مرحلة إنتاجها أو أثناء تداولها أو عند استيرادها .

-**الضرائب على الإنتاج** : ويصيب هذا النوع من الضرائب المواد قيد الإنتاج "ض"، بحيث تستعمل بالإضافة لأهميتها في الإيرادات لتوجيه الاستثمار، والتأثير في سلوك الأفراد والمنتجين .

5-الضرائب على التجارة الخارجية:

تعتبر الرسوم الجمركية ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك، تفرض على السلع المستوردة أو المصدرة، وأهداف فرضها تتعلق إما بغايات مالية – إيرادات للخزينة- أو لغايات اقتصادية بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية.

حيث تفرض هذه الضريبة إما على قيمة السلعة بنسبة مئوية معنية وتكون عندئذ قيمية، وإما أن تفرض بصورة مبلغ معين على الوحدة من السلعة وتكون عندئذ نوعية .

هناك صعوبات تواجه الادخار العمومي في الدول النامية من بينها:

- تدني نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.
- اتساع نطاق العمليات العينية << المقايضة >>.
- عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي .

بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:[1]

- فقدان الثقة في البنوك وبالتالي اللجوء للاكتناز.
- ضيق أسواق الأوراق المالية.
- هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي، مرجع سابق، ص:262.

المطلب الثاني: التمويل الخارجي للتنمية

الفرع الأول: المساعدات الأجنبية

تتأتى الإعانات الأجنبية من مصدرين أساسيين:

أولا: المساعدات الثنائية

وتدخل ضمن اتفاق بين حكومتي بلدين، وتمنح من طرف هيئات عمومية للدول المصنعة، وتقدم عادة للتخفيف من حدة المشاكل المالية العامة عند مرور الميزانية بصعوبات، وتمثل الإعانات الثنائية 66% من مجموع الإعانات المقدمة للدول النامية.

ثانيا: المساعدات متعددة الأطراف

تتمثل المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات متعددة الأطراف في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)، وكالة التنمية الدولية، وكالة التمويل الدولية، وكذلك الأمم المتحدة والبنوك التنموية الإقليمية مثل الصندوق الإفريقي للتنمية.

ثالثا: حجم ونوعية المساعدات الدولية

تعتبر المساعدة الأجنبية استثمارا في الازدهار المتقاسم والأمن الجماعي والمستقبل المشترك، والتقصير في الاستثمار اليوم على نطاق واف سوف تدفع تكاليفه غدا.[1]

تحتل المساعدات الإنمائية موقع القلب من الشراكة الجديدة للتنمية التي رسمت خطوطها في إعلان الألفية وبحسب تقرير البنك الدولي للتنمية للعام 2001 فان هذا الأخير يعد اكبر ممول خارجي لبرامج التنمية البشرية على فرضية الإدراك أن الأشخاص الأصحاء والمتعلمين هم العمود الفقري للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار وهم العنصر الهام

في أية استراتيجية لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية ومن خلال خدماته الإقراضية وغير الإقراضية، فهذه الموارد المالية تساعد البلدان على الاستثمار في شعوبها، وإتاحة شبكات الأمان الاجتماعي لها، وهي في نفس الوقت تساعد في تخفيض أعداد الفقراء وتزيد فرص تحسين رفاهية الناس .

وثمة شروط ثلاث للمساعدات الفعالة:

- وجوب تسليمها بكميات كافية لدعم التنمية وكسر حلقات الفقر.
- تكاليف المعونة متدنية ومردوديتها جيدة.
- اعتبارها من ملكية البلد المتلقي مع تحمل البلدان النامية مسؤولية تثميرها بالشكل الصحيح.

[1] – تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ص: 28.

الفرع الثاني: القروض العمومية

القرض العام يتم بإرادة طرفين متعاقدين (الصفة الاختيارية)، الطرف الأول هو الدولة التي يترتب عليها التزام يقضي برد أصل القرض والفوائد المستحقة عنه باعتبارها مدينا، والطرف الثاني الذي قد يكون شخصًا طبيعيا أو معنويا والذي يترتب عليه تقديم مبلغ القرض إلى الدولة ويكون دائنا بموجب هذا العقد . والقرض العام يستند إلى ترخيص السلطة التشريعية[1].

أولا: أنواع القروض

تقسم القروض من حيث فترة السداد إلى:

أ- **قروض قصيرة الأجل:** وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة العامة، ففي حالة العجز النقدي تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى سندات قصيرة الأجل حتى تحصيل الإيرادات المتأخرة. أما في حالة العجز المالي تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

يتميز هذا النوع من القروض بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة لكنها أحيانا تزيد من مشكلة التضخم.

ب- قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من3 إلى 10 سنوات.

ج- قروض طويلة: هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ أجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

تتمثل التدفقات العمومية في تلك القروض التي تعقد بين الحكومات المختلفة ويتم منح هذه القروض بعد عدة مفاوضات تجري بين حكومات الدول المانحة وحكومات الدول المتلقية للقرض وتدور عادة هذه المفاوضات حول قيمة القرض، أجل استحقاقه، معدل الفائدة، مصاريف الارتباط، طريقة الاتفاق والسحب من القرض، كيفية السداد، وفترة السماح.

تتميز القروض بأنها طويلة الأجل، وتكون فترة السداد تزيد عن 5 سنوات وقد تصل في بعض الحالات إلى 40 عاما، وتدرج هذه النوعية من القروض تحت بند القروض السهلة، إشارة إلى أن خدمة الدين المرتبطة أساسا بأصل القرض تكون منخفضة إلى حد كبير.

[1] – عبد الكريم صادق بركات ، حامد عبد المجيد دراز – علم المالية العامة ج2، مؤسسة شباب الجامعة بيروت، 1971، ص: 309.

الفرع الثالث: التدفقات الخاصة

أولا: القروض البنكية

تتمثل في القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات خاصة) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة ويأخذ هذا النوع من التحركات الدولية لرؤوس الأموال الأشكال الفرعية التالية:

أ- تسهيلات موردين:

ويطلق عليها أحيانا قروض التصدير، وهي عبارة عن ائتمان مضمون من حكومات الدول المقترضة، تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى وتستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان، وعادة ما يتم عقد هذه القروض على أساس فترات زمنية تتراوح بين 360 يوما إلى 10 سنوات، وبأسعار فائدة تعتمد في تحديدها على أسعار الفائدة السائدة في سوق الاقتراض الدولي طويل الأجل.

ويوجد بصفة عامة نوعان من قروض التصدير:

الأول: عبارة عن ائتمان يقدمه المصدر إلى المستورد مباشرة.

الثاني: تمنحه غالبا مؤسسة مالية في بلد المصدر للمشتري ويطلق عليه قرض المشتري

ب- تسهيلات مصرفية:

وهي قروض قصيرة الأجل تمنحها المصارف التجارية الأجنبية للبلاد النامية بغرض تمويل عجز موسمي ومؤقت في حصيلة النقد الأجنبي، وتتراوح آجال استحقاق هذه القروض بين 06 أشهر وسنة، وتكون أسعار فائدتها حسب أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الدولية.

الفرع الرابع: الاستثمار الأجنبي

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيأخذ شكل تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار أو الحصول على الأرباح التي تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة، وكذلك الأسهم.

ولتفسير تدفق رؤوس الأموال دولياً باتجاهين، يجب إدخال عنصر المخاطرة، والذي يلفت انتباه المستثمرين ليس فقط معدل العوائد، وإنما أيضاً المخاطر التي ستنشأ من جراء استثمارات معينه، فمثلاً المخاطر بالنسبة للسندات قد تنجم من الإفلاس أومن تغير القيمة السوقية، أما الأسهم فان المخاطر لها قد تنجم من الإفلاس أيضاً أومن التغير الكبير في قيمتها السوقية التي من الممكن أن تنخفض بأكثر من

العوائد المتوقعة، ولذا فان المستثمرين يحاولون تعظيم عوائدهم لمستوى معين من المخاطر، فالمستثمرون يقبلون بالمخاطر العالية في حالة واحدة فقط وهي أن تكون العوائد كبيرة جداً[1].

أولا: عوامل انتقال رؤوس الأموال

أ- عوامل اقتصادية:

إن الهدف الأساسي لهذا العامل هو الربح أو الفائدة التي تنتج بسبب توظيف المال في مشروع اقتصادي، على أن يتوافر مجال لتوظيف الرساميل المتنقلة فيتحقق الربح لوجود هذا المجال، **أو** أن يتوافر معدل فوائد أعلى فيكون هذا الارتفاع حافزاً على حركة الانتقال.

هناك عوامل أقل تأثيرا لكنها تساهم في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية مثل نشاط الصناعة رواج التجارة، قوة النقد، كثرة فرص الاستغلال في دول متقدمة أو متخلفة تتوفر فيها الموارد.

إن رؤوس الأموال الهادفة إلى التوظيف تميل إلى المجالات التي تكون فيها قصيرة الأجل لتقيل المخاطر المالية، وتميل نحو النشاط الصناعي أكثر نظرا للتوقعات السيئة للمستثمرين حول النشاط الزراعي[2].

ب- عوامل غير اقتصادية:

يرجع انتقال رؤوس الأموال إلى عوامل غير الاقتصادية، تنقسم إلى:

-العنصر النفسي والاجتماعي:

الثقة والاستقرار السياسي، الاقتصادي والمالي عوامل ضرورية بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال حتى يتجهوا نحو عقد القروض، والاكتتاب بالأسهم والسندات وإيداع رؤوس الأموال لدى مؤسسات الائتمان والبنوك والبيوت المالية المختلفة.

2- العامل القانوني:

تؤثر التشريعات تأثيرا مباشرا في ظاهرة انتقال رؤوس الأموال من حيث حركتها وسرعتها فإصدار قانون لرفع نسبة أسعار الفائدة الممنوحة لرؤوس الأموال، أو فرض الضرائب الإضافية على الأرباح التي يحققها الممولون من أصحاب المشاريع تضيق نطاق الاستثمار الأجنبي[3].

---

[1]- إبراهيم حسن العيسوي، الغات وأخواتها ، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995، ص: 17.

[2]- محمد زكي المسير، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1970، ص ص:85-86.

[3]- زينب حروب وكريستال كوستيال، الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات ضرائب الشركات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي العدد 2، 2001، ص:11 .

كما تؤثر القوانين بصفة غير مباشرة على حركة رؤوس الأموال، وذلك عن طريق إصدار تشريع يرفع من معدل التعريفات الجمركية، أو التشديد في الإجراءات المتعلقة بمراقبة التحويل والصرف والخصم وفتح الاعتماد.

3- العامل السياسي:

هناك جملة من الدوافع والغايات التي تتصل بالنظام السياسي تؤثر على حركة رؤوس الأموال نحو التوظيف بين المناطق والدول على هيئة قروض أو مساعدات أو إعانات، فطبيعة نظام الحكم والمصالح وكسب الدعم أثناء عملية التصويت في المنظمات الدولية تساهم في توجهات حركة رؤوس الأموال، وخاصة المساعدات التنموية.

ثانيا: آثار حركات رؤوس الأموال الدولية

تتعدد آثار حركات رؤوس الأموال الدولية لكن سنذكر أهمها في ما يلي :

أ- الآثار على ميزان المدفوعات:

يكون الأثر المهم لحركات رؤوس الأموال الدولية على ميزان المدفوعات لكل من البلد المصدر لرؤوس الأموال والبلد المضيف لها، وأن ميزان المدفوعات لكل دولة يبين مجموع ما يستلمه ومجموع ما ينفقه في باقي أنحاء العالم، ويزداد الانفاق بالنسبة للبلد المستثمر في السنة التي تحصل فيها.

ب- الآثار على الانتاج العالمي:

تثبت الوقائع الاقتصادية بأن انتقال رؤوس دولياً قد أدى إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد دولياً، كما أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي والرفاهية.

ج- الأثر على إعادة توزيع الدخل:

بالنسبة للبلد المستثمر إن العائد الكلي والمتوسط لرأس المال قد يتزايد بينما يتناقص العائد الكلي والمتوسط للعمل، لذا ففي الوقت الذي حصل فيه البلد المستثمر ككل على مكاسب من استثماراته في الخارج، نجد أن هناك إعادة توزيع الدخل المحلي من العمل إلى رأس المال، ومن ناحية أخرى وبينما حصل البلد المضيف أيضاً على مكاسب من الاستثمارات الأجنبية فإنه حدث إعادة توزيع الدخل المحلي من رأس المال إلى العمل[1].

ثالثا: نتائج تدفقات رأس المال إلى الخارج:

تتمثل نتائج تدفقات رؤوس الأموال عل البلد المصدر لرؤوس الأموال:

1- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص:115.

– إن تراجع دور القطاع الخاص من خلال تدفق رأسماله إلى الخارج سيدفع القطاع العام لتولي حصة أكبر في الاقتصاد ويتحقق قانون المزاحمة، مثلما يحدث في الدول النامية.

– تضعف القاعدة الضريبية بخروج رؤوس مما قد يزيد من عجز الميزانية إضافة إلى الاختلال في توزيع الدخل بنقل عبء الضريبة من رأس المال إلى العمل.

أما بالنسبة للبلد المستورد لرؤوس الأموال فتكون النتائج:

- يشكل استيراد رؤوس الأموال عنصراً إيجابيا في ميزان مدفوعات البلد المستورد.
- يؤدي إلى تطوير التقدم العلمي والفني في البلد المستورد خاصة بالنسبة للبلدان المتطورة.
- يمكن أن يؤدي إلى إحداث تنمية اقتصادية على المدى البعيد، إلا أن ذلك يتوقف على طبيعة القروض الممنوحة ونوعية شروطها وهوامشها.
- تحويل جزء من الدخل القومي للبلدان المتخلفة على شكل أرباح إلى الخارج.
- تحول البلد النامي إلى مصدر للموارد الأولية وسوقاً لتصريف المنتجات الصناعية.
- عرقلة التقدم الاجتماعي في البلدان من خلال المقاومة التي يبديها رأس المال الأجنبي ضد عملية التحولات الاجتماعية .

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي للتنمية

يستند التمويل الاسلامي للتنمية إلى وسائل خاصة بالاقتصاد الاسلامي مثل المرابحة ، المشاركة، أو القرض الحسن وغيرها.

الفرع الأول: مفهوم وأهداف التمويل الإسلامي

أولا: مفهوم التمويل الاسلامي

التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم، أو القرض.

ثانيا: أهداف التمويل الإسلامي

وبالتالي يمكن تلخيص بعض أهداف دراسة التمويل الإسلامي بما يلي:

- إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.
- تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية.

- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.

- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة، وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها

–تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة، وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

الفرع الثاني: أنواع العوائد في التمويلات الإسلامية

هناك نوعان من العائد الربح ولأجر مقابل عنصري الإنتاج رأس المال والعمل، ونوع ثالث هو الجعالة وإن كان تطبيقه صعبا في عملية التمويل .

أولا: الربـح

يعتبر الربح الهدف النهائي للمنتجين مرتبط بمخاطر تقلبات رأس المال المستثمر، ويمثل الفرق بين ثمن بيع السلعة وتكلفتها، لكنه يخضع لضوابط أهمها:

- أن يكون هامش الربح معقولا حتى لا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويقلل من سرعة دوران رأس المال.
- أن يتلاءم هامش الربح مع درجة الخطورة.
- أن لا يتضمن هامش الربح فوائد ربوية.

ثانيا: الأجـر

هو تعويض مالي مقابل منفعة مشروعة، ويكون مالا مباحا منتفعا به شرعا، معلوما ومملوكا للمستأجر، ويحدد على أساس عوامل مثل: ظروف العمل ومستوى مسؤوليته، مؤهلات العامل، تكاليف المعيشة، ومراعاة أوقات الراحة والعمل والعلاوات.

ثالثا: الجعالة

في الجعالة يتم الاتفاق بين صاحب المصلحة والعامل على بذل عمل يؤدي إلى تحقيق نتيجة محددة ولا تحصل المنفعة للجاعل إلا بتمام العمل.

في هذا العصر يمكن أن نجد بعض العمليات المصرفية التي تعتبر العمولة فيها نوعا من الجعالة، كتوسط البنك للعميل من أجل الحصول على قرض لدى جهة أخرى لقاء عمولة، أو إحضار بضاعة نادرة للعميل يطلبها في بيع المرابحة لقاء عمولة.

الفرع الثالث: أدوات التمويل الإسلامي

أدوات التمويل المعمول بها في المؤسسات المالية اليوم عدة منها:

أولا: عقود المرابحة

عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر مضافا اليها ربح معلوم. فالتكلفة تشمل السعر الذي اشترى البائع السلعة به، مع تكاليف اضافية مثل قيمة الشحن والتخزين والنقل وغيرها مما يدخل في التكلفة الاجمالية لوصول السلعة إلى البائع.

يمكن تناول بعض هذه الأشكال الحديثة للمرابحة فيما يلي:

أ-عقد المرابحة البسيط:

وهذا النوع من العقود هو عبارة عن أن بعض المؤسسات المالية تتفق مع جهة متخصصة – سواء في العقار أو بيع السيارات على سبيل المثال– على توفير منتجات أو عقارات معينة لبيعها بالتقسيط مع إضافة هامش ربحي.

ب-المرابحة للآمر بالشراء:

إن المؤسسة المالية، وبطلب من العميل تقوم بشراء سلعة معينة سواء المنازل، أو أجهزة طبية أو معدات تحتاجها المصانع، أو المواد الأولية التي يُحتاج إليها في المشاريع الإنشائية، على أساس أن طالب التمويل يشتري هذه السلعة بعد تملك المؤسسة المالية لها، مع هامش ربح يضاف إلى سعر السلعة[1].

ج- شروط المرابحة:

- رضا المتعاقدين فلا يصح بيع المكره بغير حق.
- أن يكون العاقد عاقلاً مميزاً، جائز التصرف.
- أن يكون المبيع مملوكاً له وفي حوزته، ومنتفعاً به، وله حق الولاية عليه فإن باع ملك غيره بغير إذنه لم يصح، لقول النبي صلى الله عليه وسلم :" لاتبع ما ليس عندك ".
- أن يكون المبيع مباحاً متقوماً فلا يجوز بيع الخمر، نافعاً، غير معدوم، ولا غائب ولا مغصوب .
- أن يقدر البائع على تسليم المبيع منجزاً لا معلقاً.
- تحديد ثمن المبيع بأشياء معلومة.

وهناك شروط خاصة لبيع المرابحة بالإضافة لما ذكر:

[1]– أحمد محمد خليل الاسلامبولي، المرابحة والعينة والتورق بين أصول البنك وخصومه، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 18، عدد 1 ، سنة 2005، ص:63.

- أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني.
- أن يكون الربح معلوماً للبائع والمشتري محدداً بالمقدار أو بالنسبة إلى ثمن الشراء .
- أن يكون المبيع عرضاً مقابل نقود ولا يكون مقابلاً بجنسه من أموال الربا.
- أن يكون العقد الأول صحيحاً، فإذا كان العقد الأول فاسداً كانت المرابحة غير جائزة.
- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال؛ كالموزونات والمعدودات، وهو شرط جواز المرابحة .
- وجوب صيانته عن الخيانة، وشبهة الخيانة، والتهمة، لأن أصل البيع بيع أمانة.
- تبيين ما يكره في ذات البيع أو وصفه.
- بيان الأجل الذي اشترى إليه لأن له حصته في الثمن، وبيان نقصه إن نقص، وبيان رخصه وغلاه إذا اشتراه غالياً وصار رخيصاً .
- بيان طول مكثه عنده ولو عقاراً[1].

ثانيا: عقود التورق

يعتبر من صور البيع الآجل، إلا أن فقهاء الحنابلة استخدموا له مصطلح خاص وهو التورق، ثم أصبح هذا المصطلح متداولا لدى الفقهاء المعاصرين والمهتمين بالدراسات المتعلقة بفقه المعاملات في الشريعة الاسلامية. أما فيما يتعلق بمظاهر مثل هذا النوع من العقود في المؤسسات المالية اليوم يمكن أن يُقال بأنه يأخذ عدة أشكال ولعل من أبرزها:

أ- التورق المنظم:

عقد يشترك فيه ثلاثة أطراف حيث أنه يتم في العقد الأول بيع السلعة بسعر مؤجل، يكون غالبا أعلى من السعر الحاضر، ومن ثم يقوم المشتري ببيعه في السوق إلى شخص آخر غير البائع الأول بأقل من السعر الأول ليحصل على النقد، مع العلم بأنه في هذا العقد ليس هناك أي ترتيب مسبق بين البائع في العقد الأول والمشتري في العقد الثاني.

ويمكن تلخيص خصائص التورق المنظم في الآتي[2]:

- من حيث العلاقة التعاقدية: وجود ثلاثة أطراف مختلفة هم المتورق والبائع الأول والمشتري الثاني.
- من حيث مشروعية التعاقد: وجود عقدين منفصلين دون تفاهم أو تواطؤ بين الأطراف.

[1]- محمود إبراهيم مصطفى الخطيب، من صيغ الاستثمار الإسلامية المرابحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى، ص ص:11 -12.

[2]- منذر قحف، عماد بركات، التورق المصرفي في التطبيق المعاصر، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، مدينة العين، الإمارات العربية ، 8-10 مايو 2005 ، ص:4 .

- من حيث النية والقصد: نية المتورق هي الحصول على السيولة النقدية، وهي نية مستترة لا يعلمها البائع الأول ولا المشتري الثاني.

ب-التورق المصرفي:

عملية تمويلية تقوم بها مؤسسة مالية وظيفتها الوساطة المصرفية بين المتورق والبائع من جهة ثم بين المتورق والمشتري النهائي من جهة أخرى، تنتهي بتقديم نقود عاجلة مقابل نقود آجلة أكثر منها يستفيد منها المتورق.

يمكن تلخيص خطوات التورق المصرفي كالتالي:

- يوقع العميل والبنك مذكرة تفاهم حول عملية التورق تقوم على مرابحة للآمر بالشراء، فيها توكيل للبنك وحقوق وضمانات.
- يقوم البنك بشراء السلعة من البائع الأصلي بناء على وعد بالشراء من العميل.
- يقوم البنك ببيع السلعة بالأجل للمتورق.
- يقوم البنك ببيع السلعة من جديد لمن يرغب بشرائها نقدا نيابة عن العميل تنفيذا لوكالة منه.
- يسلم البنك السلعة للمشتري النهائي ويقبض ثمنها ثم يسلمه للمتورق[1].

مما سبق نستنتج أنه يشرط في عملية التورق أن يكون البنك مالكا لسلعة معلومة في حوزته، يقدمها حال البيع لأجل معلوم[2].

ثالثا: عقود الإجارة

الإجارة هي اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في التجارة وتثمير هذا المال، وهي عقد على منفعة مباحة معلومة على أساس تقسيم الربح بنسب متفق عليها بينهما(النصف أو الثلث أو الربع وغيرها) [3].

أما بالنسبة لتطبيقاتها في المؤسسات المالية اليوم، فمن أبرز صورها ما يسمى بالتأجير المنتهي بالتمليك، وذلك أن المؤسسة المالية تقوم بشراء عين، ومن ثم تؤجرها لشخص على أساس أنه في نهاية العقد بإمكانه تملكها بسعر قد يكون منخفض نوعا ما، وقد يكون تمليكه لها بسعرها في السوق، أوفي بعض الأحيان بدون مقابل، وهذا يعتمد على العرض الذي يقدمه المصرف.

---

[1]- منذر قحف، عماد بركات، مرجع سابق، ص ص:8-9.

[2]- خالد بن علي المشيقح، التورق المصرفي عن طريق بيع المعادن، مجلة جامعة أم القرى للشريعة، الجزء 18، عدد 30، جمادى الأولى 1425 هـ.

[3] - حسن أمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد الإسلامي للتنمية، 2000، ص:19.

رابعا: عقود المشاركة

الشركة في اللغة المقصود بها الاختلاط، وكما هو معلوم فإن الشركات في الفقه الإسلامي عدة أنواع، منها شركة العنان، شركة المضاربة، شركة الوجوه، شركة الأبدان. ويهمنا بشكل اكبر هنا شركة العنان والمضاربة.

وشركة العنان: هي اشتراك أثنين أو أكثر في المال، والربح.

من صور هذه الشركة في المصارف الإسلامية اليوم ما يسمى بالمشاركة المتناقصة، سواء كان ذلك بغرض الاستثمار، أو بقصد تمويل الأفراد أو المؤسسات وذلك لتوفير احتياجاتهم. ومن أبرز أشكال هذا النوع من التمويل ما هو منتشر اليوم في كثير من الدول الأوربية مثل بريطانيا، وهو تمويل شراء المساكن للأفراد، ومن الممكن أن يكون هذا العقد لغرض تجاري مثل المشاركة في شراء عقار أو ما يمكن تأجيره بشكل عام ويتولى طالب التمويل عملية دفع قسط الإيجار للمصرف بقدر نصيبه في العقار أو أن يتولى إدارة العين المملوكة، ويعطي المصرف قسطه من الأجرة أو الربح حسب الاتفاق، ومن ثم يعمل طالب التمويل على دفع مبلغ إضافي كل شهر على سبيل المثال ليتملك حصة المصرف خلال مدة معينة.

خامسا: عقود المضاربة

شركة بين اثنين أحدهما بالمال، والآخر بالعمل، وهذا النوع من العقود يدرجه بعض الفقهاء ضمن عقد الشركة بشكل عام وبعضهم يجعله عقد مستقل.

وله عدة تطبيقات في المصارف اليوم مثل أن يدفع المصرف مالا إلى من يرغب في إنشاء مصنع، أولديه رغبة في الزراعة، أو يمكن أن يدخل المصرف كشريك في شركة استثمارية قائمة عبر تمويلها ومن ثم تقاسم الأرباح حسب الاتفاق بينهما، ويشترط بعض العلماء أن لا تكون مطلقة بل مقيدة في مشروعات مدروسة تخضع لمعايير الربحية في السوق[1].

سادسا: عقد السلم

يمكن أن نعرفه بأنه بيع سلعة معلومة، إلى أجل معلوم، وذلك بثمن معلوم حال العقد، قال النبي صلى الله عليه وسلم: " من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" تعددت استخدامات السلم فشملت المجالات الزراعية والصناعية والمؤسسات المصغرة من خلال إمدادها بوسائل الإنتاج مقابل نسبة من الناتج[2] .

[1]– علي بن أحمد السواس، مخاطر التمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى، ص:51.

[2] – المرجع نفسه، ص:47.

وهذا النوع من العقود يمكن الاستفادة منه في تمويل المشاريع العقارية عبر أن تلتزم تلك الشركة بتوفير وحدات سكنية للممول مقابل التمويل، ومن ثم وبعد استلام تلك الوحدات يتولى المصرف عرضها للبيع بالتقسيط فيتحقق له الربح من خلال الشراء بسعر مخفض من الشركة العقارية نتيجة لتقديم سداد المبلغ .

سابعا: عقد الاستصناع

هو التعاقد على صنع شيء، بأوصاف معلومة، مادته من الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معينا سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد[1].

أما فيما يتعلق بارتباطه بأدوات التمويل التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية، فهذا النوع من العقود يتناسب مع المشاريع الكبرى مثل مشاريع المقاولات أو حتى بناء المساكن، وذلك بأن يتولى المصرف تمويل شركة عقارية لبناء مساكن مثلا نظرا لعدم كفاية المال الذي لديها لاتمام المشروع، وبعد الانتهاء من المشروع تتولى المصارف بيع تلك الوحدات بالتقسيط . وهناك ما يسمى الاستصناع الموازي والذي يلعب فيه المصرف التمويل من الباطن لإنشاء مشاريع كبيرة مثل المجمعات التجارية والسكنية.

ثامنا: القروض الحسنة

يعرف القرض فقهًا: بأنه إعطاء شخص لآخر مالاً لينتفع به على أن يرد له في وقت لاحق، وإذا كانت القروض في التطبيق المعاصر هي قروض بفوائد بمعنى أن يرد المقترض مبلغ القرض مع زيادة عليه تقدر بنسبة مئوية من مبلغ القرض، بحسب مدة القرض، فإن الإجماع الفقهي على أن هذه الزيادة ربًا محرم شرعًا، وبدلاً من أسلوب القروض بالفوائد الربوية يمكن استخدام أساليب تمويلية أخرى، يشارك فيها الطرفان في العائد والمخاطر، وهذا أكثر تحقيقًا للعدالة. تراعى في عقود القرض الحسن إمكانيات التسديد للمقترض، والاحتياط ضد مخاطر الائتمان، وذلك بطلب الضمانات الكافية، وعلى رأسها الضمان الشخصي(الثقة)، لكن يسدد القرض بمثله عددًا دون زيادة؛ لأن هذه الزيادة ربا محرم[2].

[1]– مصطفى أحمد الزرقا، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، 1999، ص:20.

[2]– محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البرّ والإحسان للمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات اقتصادية العدد الخامس، مركز البصيرة، الجزائر، 2005، ص ص:26-28.

المبحث الثالث: قياس الفقر والتنمية

في هذا المبحث الثالث ستتم دراسة مجمل المؤشرات والوسائل التي تهدف إلى قياس الفقر والتنمية الاقتصادية، تقليدية كانت أم حديثة، مؤسساتية أم اجتهادية، أو حتى المقاييس المركبة التي تستخدمها المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة، مع محاولة تقديم بعض الانتقادات لها وللبيانات التي تستخدمها في إعداد التقارير التنموية.

المطلب الأول: قياس التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: المقياس التقليدي للتنمية

يقصد بالمقياس التقليدي للتنمية الأسلوب الذي يرتكز على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية ومن أهم المقاييس وأكثرها شيوعا متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي[1].

ويوجه إلى هذا المقياس العديد من الانتقادات والتي من أهمها ما يلي:

– إن حجم الدخل ليس مقياسا صحيحا لمدى لمستوى الرفاهية الاجتماعية، فهي تتحدد أيضا بطريقة استخدام ذلك الدخل.

– إن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي قد يكون سببها إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية وليست راجعة إلى توسع فعلي ودائم في الفرص المتاحة أمام أفراده لتحسين مستويات حياتهم .

– في المقارنات الدولية القائمة على أساس يظهر أن أسعار صرف العملات لا تعبر عن القوة الشرائية النسبية، لأن جزءا مهما من الناتج القومي لا يدخل في نطاق التبادل الدولي .

– إن مقياسي متوسط نصيب الفرد ومعدل النمو في الناتج يخفيان كيفية توزيع الناتج على مختلف الفئات الاجتماعية، وكذلك توزيعه قطاعيا وإقليميا[2].

وقد جرت عدة محاولات لتعديل هذا المقياس أو تكملته بمقاييس مكملة للتغلب على بعض الانتقادات الموجهة عليه إلا أنها لم تفلح في التغلب على كل الانتقادات المشار إليها.

الفرع الثاني: مقاييس التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة

اتجهت جهات البحث في التنمية إبتداءا من منتصف الستينات إلى قياس التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة. ووفق مؤشرات تشتمل على نسبة القوى العاملة في الزراعة، نسبة التعليم، معدل القيد في المدارس كنسبة للمجموعات العمرية المناظرة، توقع الحياة، وفيات الأطفال الرضع، وكذلك نصيب

[1] – رمزي علي ابراهيم سلامة، مرجع سابق، ص ص:42–43.

[2] – إبراهيم العيسوي، مرجع سابق ، ص ص: 108–112.

الفرد من الطاقة، الإسمنت، السعرات الحرارية، استهلاك الحديد، عدد السيارات، استهلاك اللحوم، السلع المعمرة أجهزة الراديو والتلفزيون ...، كما يمكن أن يضاف أيضا أوزان لأوقات الفراغ وتوزيع الدخل .

أولا: مقياس درفنوفسكي لمستوى المعيشة

قام معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في سنة1966 بمحاولة لتركيب مقياس لمستوى المعيشة على المستوى القومي. وقد تولى درفنوفسكي صياغة المقياس من الناحية النظرية، بينما قام سكوت بمحاولة تطبيقه على عشرين دولة ويتألف المقياس من ثلاثة عناصر:

– الأول يمثل الضروريات أو الحاجات الأساسية المادية، وهي التغذية والمأوى والصحة.

– الثاني يمثل الضروريات أو الحاجات الأساسية المعنوية، وهي التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن.

– الثالث يعبر عما أطلق عليه درفنوفسكي الحاجات الأعلى، ويقصد بها ما يزيد عن الحاجات الأساسية، ويعبر عنه بفائض الدخل وبعد إشباع الحاجات الأساسية.

يعبر عن التغذية بمقياس الكم عن عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في المتوسط يوميا بالمقارنة بالاحتياجات. ويعبر عن المأوى بثلاثة مؤشرات:

– حجم أو نوعية الخدمات السكنية كالمياه النقية والصرف الصحي، ويتم تركيب مؤشر مرجح في الفئات الثلاثة (خدمات كافية تماما، خدمات ليست كافية تماما، خدمات غير كافية) لحساب متوسط حجم الخدمات السكانية.

– كثافة الأشغال (ويعبر عنها بمتوسط عدد الأفراد لكل غرفة).

– مدى الاستقلالية في استخدام المسكن.

ثانيا: المقياس المادي النوعي للمعيشة

اقترح مجلس التنمية الخارجية الأمريكي في عام 1977 مقياسا أطلق عليه المؤشر أو المقياس المادي النوعي للمعيشة[1]، يعتمد على مؤشرات مادية أي غير نقدية للأوجه المختلفة للتنمية، وهو دمج لثلاثة مؤشرات: معدل وفيات الأطفال الرضع، توقع الحياة عند الميلاد ونسبة السكان المتعلمين.

ويتم ترتيب قيم المؤشرات الداخلة في تركيبة هذا المقياس بحيث يأخذ كل مؤشر قيمة واقعة في المدى من صفر إلى مائة(الصفر يشير إلى أسوأ الحالات، والمائة تشير إلى أفضل الحالات). ثم يؤخذ الوسط الحسابي لهذه المؤشرات الثلاثة، على أساس أوزان متساوية .

[1] – إبراهيم العيسوي، المرجع السابق الذكر، ص: 117 .

ثالثا: المؤشرات الركبة للتنمية

يتجاوز عدد المؤشرات الواردة في تقارير 180 مؤشراً، توزعت على الشكل التالي:

- دليل التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات.
- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.
- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات.
- الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشراً.
- اتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل .
- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمسة مؤشرات.
- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات.
- اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.
- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.
- بنية الاقتصاد الكلي ويضم واحد عشر مؤشراً.
- اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.
- المعونة والديون حسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات.
- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات.
- الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات.
- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.
- الملامح الأساسية للتدهور البيئي ويضم ثمانية مؤشرات.
- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.
- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.
- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.
- الملامح الأساسية لحياة السياسية ويضم سبعة مؤشرات.
- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات.
- الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات .
- الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم اثنا عشر مؤشراً.
- الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي، ويضم سنة المؤشرات.
- الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت، ويضم سنة مؤشرات.

– الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية ويضم سنة مؤشرات.

– ثمانية اتفاقيات دولية أساسية متعلقة بحقوق الإنسان[1].

الفرع الثالث: الجديد في دليل التنمية البشرية

يعتبر دليل التنمية البشرية مقياسا للتقدم في ثلاث أبعاد هي الصحة، والتعليم، والدخل .

يقاس البعد المتعلق بالمعرفة بمتوسط سنوات الدراسة، أي مجموع السنوات التي يتوقع أن يقضيها طفل في المدرسة على أساس معدلات الالتحاق الحالية، وهو مقياس يتجاوز مجرد التقدير الكمية إلى تقييم النوعية كما حصل في العديد من تقارير التنمية البشرية الوطنية والإقليمية .فعلى سبيل المثال، تضمن تقرير التنمية البشرية للدول العربية لعام 2003 مقياسا لتقييم كمية التعليم ونوعيته . وهذا المقياس يعدل متوسط سنوات الدراسة بمتوسط علامات الاختبار، ويشمل مؤشرات تتعلق بوسائل الإعلام والاتصال، والمدربين في الاختصاصات العلمية غير أن مقاييس نوعية التعليم لا تتوفر لعدد كاف من البلدان، وتقييمات مستويات الإلمام بالعلوم والرياضيات والقراءة بين الشباب على نطاق كل بلد هي تقييمات ذات مدلول هام، ولكنها غير وافية من حيث التغطية وغير منتظمة من حيث التواتر وبحثنا أيضا مقاييس بديلة لقياس القدرة على التمتع بحياة صحية ولم نجد مقياسا أفضل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة .

ولقياس مستوى المعيشة، يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عوضا عن الناتج المحلي.

وفي عالم تجتاحه العولمة، نلاحظ فوارق كبيرة بين دخل سكان البلد الواحد والناتج المحلي. فبعض السكان يحولون ما يتقاضونه من دخل إلى الخارج، والبعض يتلقون تحويلات من الخارج، وبعض البلدان تتلقى مبالغ كبيرة من المساعدات، فعلى سبيل المثال، يتجاوز الدخل القومي الإجمالي في الفلبين وبفضل تحويلات العمال المغتربين، الناتج المحلي الإجمالي، وبفضل المساعدات الخارجية يتجاوز الدخل القومي الإجمالي في تيمور –ليشتى بكثير الناتج المحلي الإجمالي .

وأعدنا النظر في مجموع الأبعاد الثلاثة، والتغيير الهام الذي أدخلناه على هذا الصعيد هو التحول إلى المتوسط الهندسي (الذي يقيس القيمة النموذجية لمجموعة من الأرقام)، وهكذا يكون دليل التنمية البشرية لعام 2010 عبارة عن متوسط هندسي للأبعاد الثلاثة .وضعف الأداء في أي بعد من الأبعاد ينعكس مباشرة على الدليل بأبعاده الثلاثة، ولم يعد من إمكانية التعويض التام بين الأبعاد كما كانت الحال في السابق. وتقيس هذه الطريقة مستوى الأداء في كل بلد في الأبعاد الثلاثة، وكأساس لمقارنة

[1]- إبراهيم العيسوي، المرجع السابق الذكر، ص: 117.

الإنجازات تأخذ هذه الطريقة في الحسبان الفوارق بين الأبعاد بدلا من مجرد الإكتفاء بالمتوسط العام. وتقر هذه الطريقة الجديدة بأن الصحة والتعليم والدخل جميعها مهمة، ولكن مقارنة هذه الأبعاد هي عملية صعبة، ولا يمكن أن نترك أي تغير في أحداثها من غير حساب.

ونستمر في حساب عنصر الدخل إذ إن الدخل ضروري للتنمية البشرية، لكن الدخل المرتفع يقترن بمساهمة منخفضة في التنمية البشرية . وقد حاولنا الحدود القصوى في كل بعد إلى حدود قصوى مسجلة فعلا، بدلا من افتراض حد فاصل لا يحتسب بعده أي إنجاز[1].

الشكل رقم (1.2): دليل التنمية البشرية – ثلاثة أبعاد وأربعة مؤشرات

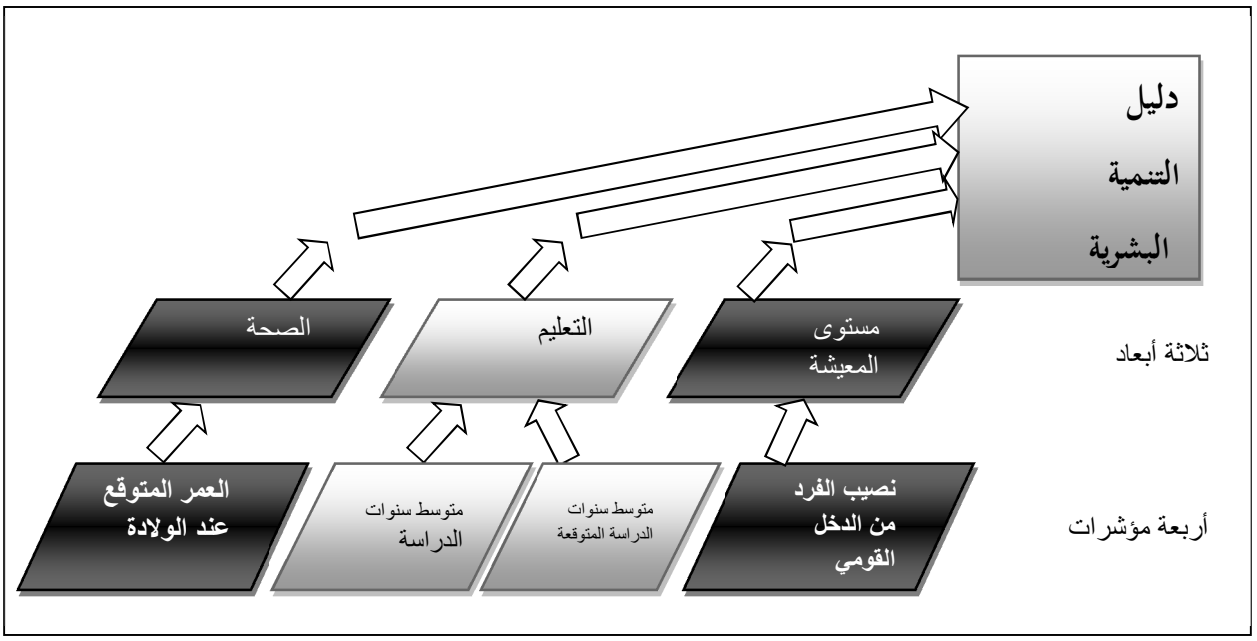

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، عدد خاص في الذكرى العشرين، 2010، ص:13.

الفرع الرابع: حساب التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية

تتمثل المنهجية المهيمنة لتقيم التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مقارنة المعدلات المطلوبة للتغير في مخلفة المؤشرات الكمية التي تمكن من تحقيق الأهداف مع معدلات التغيير التي تم تحقيقها على أساس الأداء الفعلي منذ عام 1990، وبالطبع يمكن حساب معدلات التغير بطريقة مباشرة أوعن طريق تقدير دوال الاتجاه.

وفي ما يتعلق بالمؤشرات التي يهدف إلى إنقاصها إلى نصف مستواها الذي كان سائدا عام 1990 بحلول عام 2015 وهو مدى زمني يبلغ 25 عاما، فإن الحساب المباشر يوضح أن معدل الانخفاض المطلوب في كل من هذه المؤشرات يبلغ حوالي 2.74 % سنويا.

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، عدد خاص في الذكرى العشرين، 2010 ، ص:15.

كذلك فإن الحساب المباشر يوضح أن معدل الانخفاض المطلوب لتلك المؤشرات التي ينبغي تخفيضها إلى ثلث مستواها بحلول عام 2015 م يبلغ حوالي 4.34 % سنويا، بينما يبلغ المعدل المطلوب لتلك المؤشرات التي ينبغي تخفيضها إلى ربع مستواها بحلول 2015 حوالي 5.39 % سنويا. ولتقيم التقدم المحرز وإمكانيات تحقيق الأهداف بحلول عام 2015، فإنه يمكن مقارنة المعادلات التي تحققت فعليا منذ 1990 بالمعدلات المطلوبة .

يمكن الحساب المباشر لمعدلات التغيير المطلوبة في أي من المؤشرات، X على سبيل المثال، باستخدام القانون المعروف :

$$X_{2015} = X_{1990}\,(1+r)^{25}$$

حيث r هي معدل التغيير السنوي .

وكما هو معروف فإنه يمكن الحصول على معدل التغيير r، بأخذ لوغاريتمات جانبي القانون على النحو التالي[1] :

$$\log\left(\frac{X_{2015}}{X_{1990}}\right) = 25\log(1+r)$$

أما البديل للحسابات المباشرة للأداء خلال التسعينات، فيتمثل في تقدير دالة الاتجاه للمؤشر المعني للفترة تحت الدراسة .وتأخذ دالة الاتجاه الشكل التالي لمؤشر :

$$Ln(X_t) = \beta_0 + \beta_t$$

حيث Ln هي اللوغاريتم الطبيعي للمؤشر لسنة المشاهدة وt سنة المشاهدة . وβ هي معدل التغيير السنوي للمؤشر المعني. وتكمن ميزة دالة الاتجاه في أنها تمكن من التحكم على المعنوية الإحصائية لمعدل التغيير في المؤشر.

ويقيم التقدم نحو كل هدف بمقارنة التقدم السنوي الفعلي، إذا ما سادت الاتجاهات الحالية حتى العام 2015، مع التقدم السنوي المطلوب لتحقيق الهدف على افتراض التقدم الطولي .

يحسب المعدل السنوي الفعلي للتقدم، باستعمال الصيغة العامة:

$$\text{المعدل السنوي الفعلي للتقدم} = \frac{(X_{t_0} - X_{t_1})/X_{t_0}}{t_1 - t_0}$$

حيث تمثل t_0 سنة 1990 أو السنة الأقرب إلى 1990 التي تتوفر لها بيانات، وتمثل t_1 السنة الأحدث عهدا التي تتوفر لها بيانات، كما تمثل كل من X_{t_1} و X_{t_0} وقيمتي المؤشر لهذه السنوات .

[1]– المعهد العربي للتخطيط بالكويت، حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الخامس والستون، يوليو 2007، ص:7.

ولمعدلات الجوع والفقر والوفيات دون الخامسة التي قيمتها الأكثر استحسانا "صفر" تطبق الصيغة من دون تعديل .

في ما يتعلق بصافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والمساواة بين الجنسين في التعليم (نسبة الإناث إلى الذكور)، ونسبة السكان الذين لديهم فرصة الحصول على الماء والصرف الصحي المأمونين، وهي النسبة التي تكون قيمتها الأكثر استحسانا مئة في المائة، يعبر عن التقدم بأنه " تخفيض مقصر " وفقا للصيغة الآتية:

المعدل السنوي الحقيقي للتقدم = $\frac{(X_{t_0}-X_t)/(100_0-X_{t_1})}{t_1-t_0}$

ويحسب المعدل السنوي المتطلب بتقسيم معدل التقدم السنوي اللازم لتحقيق الغاية المعبر عنه بـα^2 على عدد السنوات بين t_{MDG}، العام الذي تتحقق فيه الغاية ، وبين t_0، العام الأقرب إلى 1990 الذي تتوفر عنه بيانات [1]:

المعدل السنوي المستلزم للتقدم =$\frac{\alpha}{t_{MDG}-t_0}$

المطلب الثاني: مقاييس الفقر

الفرع الأول: مقياس الحاجات الأساسية

يندرج تصنيف الحاجات الأساسية في خمس مستويات:

أولا: على مستوى الحاجات الفيزيولوجية

تمثل حاجة الأعضاء الحيوية لمزاولة وظائفها وتتضمن :

- التنفس (الهواء).
- ضبط درجة حرارة الجسد (الملبس الواقي من الحر والبرد).
- الشرب (المياه).
- النمو(المأوى).
- الأكل (الطعام) .
- التخلص من نفايات الجسد (البول والغائظ) .

ثانيا: على مستوى الأمن

- الأمان في العمل.
- تأمين الدخل والموارد.

[1]– المعهد العربي للتخطيط بالكويت، حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية، مرجع سابق، ص:8 .

- الأمن البدني (الأمان من العنف والاعتداء والإجرام) .
- الأمن الخلقي (تأمين القيم).
- الأمان العائلي (الأسرة).
- الأمان الصحي.

ثالثا: على مستوى الانتماء

- الصداقة
- الجنس الآخر (إشباع العواطف والغرائز الفطرية .
- الأسرة (بناء الأسرة) .
- الجماعة (الأهل والمجتمع الصغير) .
- الوطن .

الانتماء للجماعة البشرية (عدم الشعور بالازدراء والامتهان من الغرباء) .

رابعا: على مستوى المنزلة

– الشعور باحترام النفس، واحترام الآخرين .

– مشاركة الآخرين في أنشطة تعطيه الإحساس بالمساهمة والشراكة والقيمة الذاتية، سواء كان ذلك في العمل أو الهوايات.

خامسا: على مستوى تحقيق الذات

- تلقائيون في أفكارهم وإقدامهم.
- مبدعون ومبتكرون.
- يهتمون بحل المشاكل والمعضلات بما في ذلك قضايا الآخرين، بل إن حل هذه المسائل المعقدة هو محور حياتهم.
- يشعرون بتلاحم مع غيرهم من الناس، عموما هم يقدرون الحياة .
- لديهم نظام من القيم المغروسة في أنفسهم والمستقلة عن أي سلطات خارجية .
- موضوعيون، أي أنهم يحكمون على الآخرين دون تحيز أو تعصب.

إن هذا المؤشر يعرف العتبة الدنيا للعديد من أبعاد الفقر ويصنف الأسر التي لا تتوافر لديها إمكانية تلبية تلك الحاجات، تشمل الحاجات ميادين مختلفة كالتعليم والحضور المدرسي وتوافر شبكات المياه والصرف الصحي والسكن المناسب والازدحام السكاني بالإضافة إلى

متطلبات سعرات حرارية وبروتينات معينة .في حال عانت أسرة ما من نقص في إحدى تلك الفئات . فإنه يتم تصنيفها على أنها أسرة ذات حاجات أساسية غير مشبعة .

الشكل رقم(2.2): هرم الحاجات الأساسية

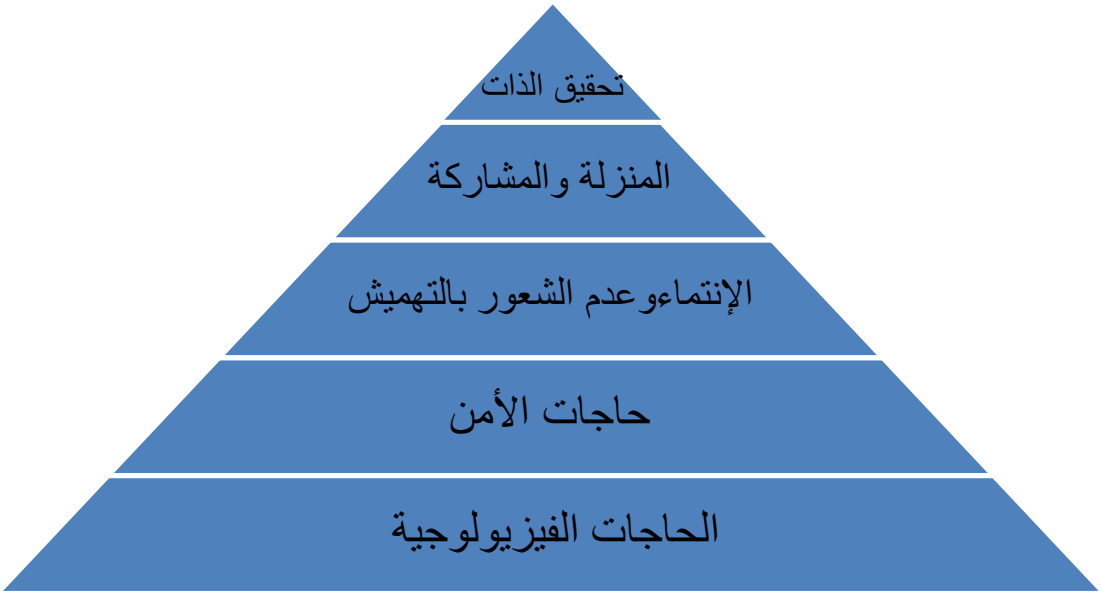

إن هذا المؤشر يعرف العتبة الدنيا للعديد من أبعاد الفقر ويصنف الأسر التي لا تتوافر لديها إمكانية تلبية تلك الحاجات. تشمل الحاجات ميادين مختلفة كالتعليم والحضور المدرسي وتوافر شبكات المياه والصرف الصحي والسكن المناسب والازدحام السكاني بالإضافة إلى متطلبات سعرات حرارية وبروتينات معينة .في حال عانت أسرة ما من نقص في إحدى تلك الفئات . فإنه يتم تصنيفها على أنها أسرة ذات حاجات أساسية غير مشبعة[1].

إن تلبية الاحتياجات الأساسية طريقة أخرى يتم من خلالها معالجة الطبيعة متعددة الأبعاد للفقر. واعتبر إعلان كوبنهاغن أنّ الفقر يوجد بأشكال شتى، من بينها الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش المستدامة؛ والجوع وسوء التغذية؛ وسوء الصحة؛ والوصول المحدود إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية أو الافتقار إليهما؛ وازدياد معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض؛ والتشرد والسكن غير الملائم؛ والبيئات غير المأمونة؛ والتمييز والإقصاء الاجتماعيان.[2]

طبق هذا المقياس في عدد من دول أمريكا اللاتينية لتقدير نسب الفقر وتحديد ملامح الفقر . وأهم هذه المؤشرات التي طبقت في دوله المكسيك لتحديد الفقراء.

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، 2008، ص:32 .

[2] – مؤتمر العمل الدولي الدورة 98، التقرير الرابع، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مكتب العمل الدولي، جنيف 2008، ص:12.

- السكن غير المأمون (مواد البناء).
- فقدان الخدمات الأساسية في المسكن (الكهرباء –الماء –المصرف الحي).
- اكتظاظ (متوسط عدد الأفراد لكل غرفة).
- عدم متابعة الدراسة للأفراد بين عمر 7–14 (الذين لا يتابعون دراستهم).
- القدرة الاقتصادية للأسرة (نسبة عدد الأفراد إلى عدد الناشطين اقتصاديا).

وصنفت الأسر وفقا لذلك إلى ثلاث فئات أسر شديدة الفقر إذا كان عدد الحاجات الأساسية غير مشبعة لها ضمن الخمسة أعلاه . وفقيرة إذا كانت عدد الحاجات الغير مشبعة لها واحد أو اثنان ضمن الحاجات الخمسة أعلاه وغير فقيرة إذا لم تكن أي من الحاجات أعلاه غير مشبعة .

برغم ما يتمتع به أسلوب الحاجات الأساسية من مزايا عديدة من ضمنها سهولة تطبيقه وتوفر متطلباته من البيانات فإن لهذا الأسلوب العديد من نقاط الضعف أولها لا يستند هذا المقياس على أساس نظري واضح يربط بين الحاجات الأساسية ومفهوم الفقر ومن ناحية ثانية ليس هنالك معيار موضوعي لتحديد الحاجات الأساسية من حيث عددها وتعريف كل واحد منها واختيار المؤشر المناسب لتمثيلها .[1]

الفرع الثاني: معايير القياس المالي

يعتبر الاستهلاك عادة مقياسا أفضل من الدخل وبسبب المشاكل المتعلقة بالتبليغ عن الدخل (وخاصة الدخل المتأتي من القطاعات الخاصة غير الرسمية) إن أساليب القياس المالي رائجة الاستخدام لكونها موضوعية، سواء أكانت بقيمتها الإجمالية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي، أم كانت على مستوى الفرد أو الأسرة بوصفها أحد المؤشرات المعبرة عن قدرتها للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية التي يمكن أن تحدد موقع الفرد أو الأسرة دون خط الفقر أو فوقه، فضلا عن كونها مؤشرات توضيحية لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد، واختلاف مستويات الرفاهية في ما بينها والاقتصاديات الأخرى.

قامت مجموعة البنك الدولي بوضع خط معياري يشمل العالم كله، حيث حددت الفقر المدقع على أن كسب أقل مما يساوي القوة الشرائية المتساوية لدولار أمريكي واحد في اليوم، والفقر المتوسط هو كسب أقل ما يساوي القوة الشرائية لدولارين في اليوم. وأحيانا ما ينطبق على القوة الشرائية المتساوية تسمية "القوة الشرائية المتساوية المطلقة " للتمييز بينها وبين " القوة الشرائية المتساوية النسبية " التي تتبع العلاقة بين معدلات التضخم والتغيير في معدل التحويل في دولتين.

[1] – السرة عطية الله فضل المولى، مرجع سابق ، ص:46.

بناءا على خط الفقر العالي الذي حدده البنك الدولي فإن 1.1 مليار نسمة العام 2001 م يستهلكون أقل من 1 دولار على أساس القوة الشرائية المتساوية في اليوم، بينما كان 6.7 مليار نسمة في عام 1990 م يستهلكون أقل من 1 دولار على أساس القوة الشرائية المتساوية في اليوم، وعليه فإن نسبة الذين يعيشون في حالة فقر اقتصادي مدقع في العالم النامي قد انخفضت من 68% عام 1990 م إلى 61 % 2001 م حيث تحسنت الأحوال في شرق وجنوب آسيا، بينما زادت حالات الفقر الشديد عبر صحراء إفريقيا من 41% عام 1981 م إلى 46 % عام 2001 . وشهدت الاقتصاديات الانتقالية في أوربا ووسط آسيا انخفاضا كبيرا في الدخل مما رفع مستوى الفقر بنسبة 6% في نهاية العقد قبل أن يتقلص ذلك المستوى شكل (3.2)[1].

الشكل رقم(3.2):معدل الفقر المدقع في العالم

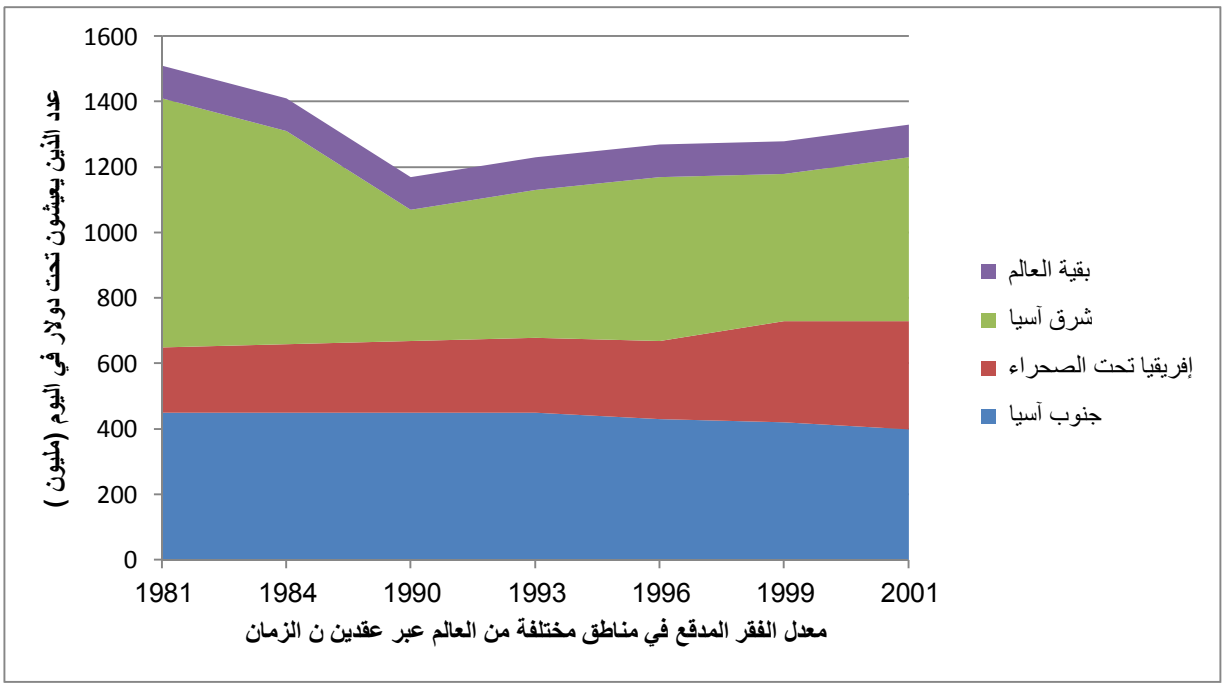

المصدر: مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، مكافحة الفقر، مرجع سابق ، ص:41.

يمكن الإشارة إلى أن متغيرات الدخل والإنفاق الأسرى لم يلتفت إلى السلع والخدمات التي ليس لها علاقة بدخل الأسرة، ومنها ما تحصل عليه الأسرة مجانا، أو بأسعار رمزية من الدولة كالتعليم والصحة، والإسكان، ودعم السلع الاستهلاكية الرئيسية من مواد غذائية، وغير غذائية، والمساهمات التي تقدمها الدولة ولا يمكن إغفالها بأي حال من الأحوال، فمستوى المعيشة يعتمد بالإضافة إلى الدخل والاستهلاك على عوامل عديدة مثل مستوى التغذية معدل وفيات الأطفال، والظروف البيئية، والمستوى التعليمي، ودرجة سيادة الأمن، والاستقرار في الدولة، والعوارض الطبيعة وغيرها وبالتالي فإن الاعتماد

[1]– مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص:41.

عليهما في قياس الفقر، لا بد أن يعكس الجانب الاستهلاكي فقط في معزل عن الجوانب الأخرى التي لا بد أن تعطي في مجملها صورة أدق وأشمل لفهم ظاهرة الفقر [1].

أولا: مقياس الفقر المطلق

الفقر المطلق يشير معايير لا تتغير مع الزمان ولا المكان، مثل ذلك من قياس المطلق الخاص بنسبة السكان الذين يتناولون من الطعام أقل من الحاجة للحفاظ على سلامة البدن البشري حوالي 2.000 إلى 2.500 سعر حراري يوميا . والفقر المطلق يشير إلى أناس يحصلون على أدنى التعليم، وأدنى المنزلة الاجتماعية، مع انعدام الفرص المتاحة لهم ...الخ.

والمؤشرات الأخرى للفقر المطلق في سبيلها إلى التحسن حول العالم، فمثلا :

ازدياد متوسط عمر الفرد في الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية، والهوة بين العالم النامي والعالم المتقدم بدأت في الانحسار حيث أن زيادة معدل العمر في الدول المتقدمة تجري بمعدل أقل.

انخفضت نسبة الأفراد الذين يعيشون في بلاد تقل فيها كمية الطعام المتوفر للشخص عن 2.200 ألف سعر حراري في اليوم من 56% في منتصف العقد السادس من القرن الماضي إلى 10% في العقد التاسع من نفس القرن.

زادت نسبة التعليم من 52 % عام 1950 م إلى 81% عام 1999 م، حيث زادت نسبة التعليم في الإناث بالنسبة للرجال من 59% عام 1980 م إلى 80% عام 2000 م .

ارتفعت نسبة الأطفال خارج القرى العاملة من 76 % عام 1960 م إلى 90% عام 2000[2].

هناك العديد من الاتجاهات المشابهة بالنسبة لقياس نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية والسيارات، والمذياع، والهاتف، إلى جانب نسبة الذين تتوفر لهم المياه النظيفة. كما أن هناك عدة معايير لعدم تكافؤ الدخل. أو معايير توزيع الدخل. والتي تتضمن آليات لقياس توزيع الدخل بين أعضاء المجتمع، خاصة قياس عدم المساواة أو المساواة في الدخل. وتلك لمعايير تصنف كمعايير مطلقة أو معايير نسبية. أما معايير عدم تكافؤ الدخل المطلقة فتتضمن تحديد حد أدنى معياري، ثم حساب عدد الأفراد الذين يقعون دون هذا الحد، وتلك الطريقة تستخدم في تحديد مستوى الفقر في المجتمع.

[1]– علا محمد جواد، إشراف النوري أبو بكر، محددات الفقر وأثرها على التنمية العمرانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001 ، ص:42.

[2]– مركز الإنتاج الإعلامي، مرجع سابق ، ص:46.

ثانيا: مقياس الفقر النسبي

الفقر النسبي هو الفقر الذي يعرفه المجتمع، لذا يلزم النظر إليه في المضمون الاجتماعي، ولهذا فإن تعداد ما يمكن اعتبارهم فقراء قد يزيد مع زيادة معدل الدخل . وهناك عدة معايير نسبية لعدم تكافؤ الدخل أكثرها استخداما مؤشر جيني (Gini index) الذي يعبر عن معامل جيني كنيسة مئوية، فالفقر النسبي حالة تقاس بمقارنة أحوال شريحة من المجتمع بالشرائح الأخرى الأوفر حالا.

معامل جيني هو مقياس لعدم المساواة في توزيع الدخول مابين جميع السكان فقراء وغير فقراء[1] .

يعرف على أنه نسبة المساحة بين منحنى لورنز (Lorenz curve) لتوزيع الدخل، ومنحنى التوزيع المتساوي، إلى مساحة تحت منحنى التوزيع المتساوي، شكل (5)، وعادة ما يتم رسم المنحنى لورنز في إطار مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع يمثل محوره الأفقي التوزيع التراكمي للسكان (من صفر إلى واحد أو مائة) ويمثل محوره الرأسي التوزيع التراكمي للدخل (من صفر إلى واحد أو مائة)، كما يمثل وتر المثلث حالة المساواة الكاملة (أو العدالة الكاملة) بمعنى أن النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع لأنصبة الدخلية التراكمية [2].

ومعامل جيني يستخدم عادة في قياس عدم التكافؤ في الدخل وهو يقع بين القيمة (0) التي تمثل المساواة المثالية حيث الكل يحصل على نفس الدخل والقيمة الواحدة (1) التي تمثل عدم العدل المطلق في التوزيع حيث فرد واحد يحصل على الدخل كله والآخرون لا يحصلون على شيء. كما أن معامل جيني يمثل متوسط الفارق النسبي في الدخل. ومن الممكن أن يستخدم المعامل كذلك في قياس عدم المساواة في الثراء بفرض عدم وجود حالات يكون فيها صافي الثراء سلبي .[3]

[1] – فارس حيدر، الأبعاد الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في اقليم الوسط التنموي في الأردن، مجلة العلوم الإنسانية جامعة النجاح ، فلسطين ، 2010 ، ص:2012.

[2]– المعهد العربي للتخطيط، قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، سلسلة جسر التنمية، العدد 66، الكويت 2007، ص:6 .

[3] – مالكوم جبلز وآخرون، اقتصاد التنمية، دار المريخ، الرياض 1995، ص ص:136–137.

الشكل رقم(4.2): منحنى لورنز

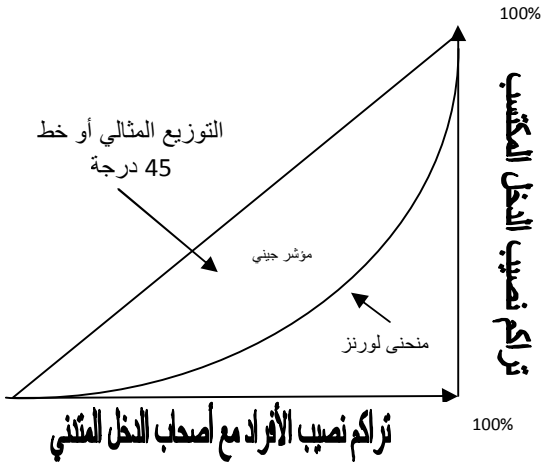

المصدر: رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص:48.

ومنحنى لورنز شكل (4.2) يمثل التوزيع التراكمي لتوزيع احتمالي، ويستخدم عادة في تمثيل توزيع الدخل .حيث تمثل نسبة المنازل ونسبة الدخل الذي تحصل عليه . والنظم الاشتراكية تعتبر منحنى لورنز ممثلا لعدم العدل الاجتماعي .[1]

الشكل رقم (5.2) : خط لورنز لتوزيع الدخل

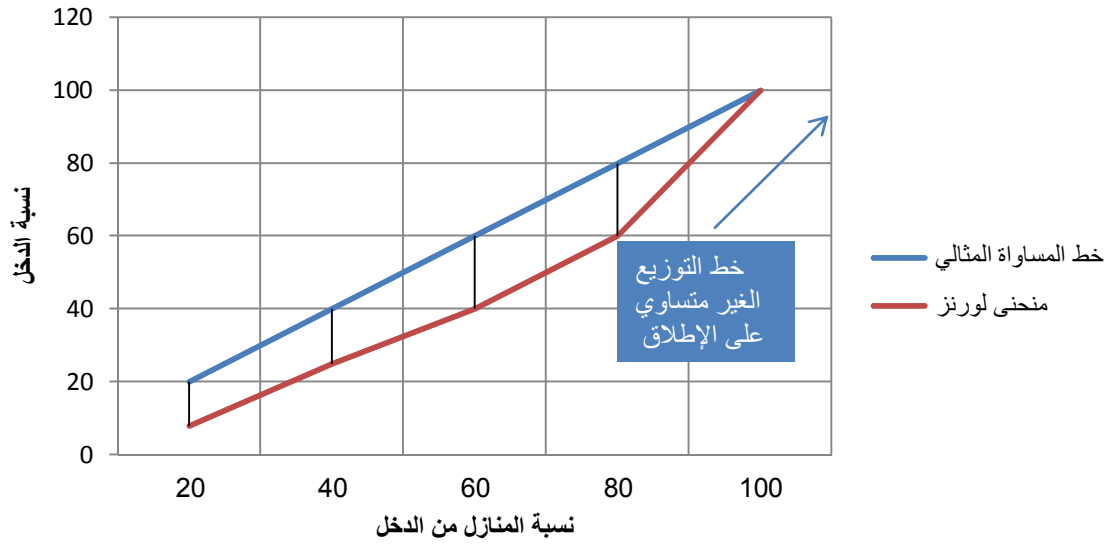

المصدر: رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص:51 .

وفي الدول الفقيرة حيث مجموع الدخل المحلي للفرد منخفض يتدرج معامل جيني من مستوى أدنى 0.25 إلى مستوى أعلى يصل إلى 0.81 بينما الدول الغنية تتصف بمعامل جيني منخفض عادة ما يكون أقل من 0.40، وبينما يتراوح معامل جيني لغالبية دول أوربا المتقدمة بين 0.24 إلى 0.36

[1] - Serge D'ACOSTINO, Gabriel TROMBERT, les inégalités de revenus les enjeux d'un partage , ed. Hérissey à Evreux, Paris pp:199-250.

فالمعامل في الولايات المتحدة الأمريكية يتعدى 0.4 بمعنى وجود قد كبير من عدم المساواة في توزيع الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية : حيث إزداد معامل جيني عبر الوقت من 0.394 عام 1970م إلى 0.403 عام 1980 م إلى 0.428 عام 1990 ووصل إلى0.463 عام 2000م نتيجة خفض الشريحة الضريبية العليا من 70% في العقد السادس إلى 35% في عام 2000 م .

من فوائد معامل جيني أنه:

- يمثل مقياسا لعدم المساواة التي تحدد عن طريق تحليل النسب، بدلا من أن تكون متغيرا لا يمثل غالبية السكان: مثل متوسط دخل الفرد أو مجمل الناتج الوطني للفرد[1].
- يمكن استخدامه للمقارنة بين توزيع الدخل على مختلف قطاعات الأفراد وعلى الدول، فعلى سبيل المثال يختلف معامل جيني في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية في الكثير من البلاد (في الولايات المتحدة الأمريكية قد تتقارب معاملات جيني في الريف والحضر).
- بسيط بصورة كفاية : بحيث يمكن مقارنته عبر الدول مع سهولة تفسيره، فعلى سبيل المثال كثيرا ما يتعرض استخدم إحصائيات مجمل الناتج المحلي للانتقاد حيث أنها لا تمثل التغيرات لجميع السكان بينما يمكن لمعامل جيني إشهار كيفية التغيرات للغني والفقير، بحيث لوكان ارتفاع معامل جيني مصحوبا بارتفاع في مجمل الناتج المحلي قد ينبئ بأن الفقر ليس في حالة تحسن بالنسبة لغالبية السكان.
- يمكن توظيفه للإشارة إلى كيفية تغيير الدخل في دولة خلال فترة من الزمن بحيث يمكن تحديد إذا ما كانت عدم المساواة في زيادة أو نقصان.

إلى جانب ذلك فإن معامل جيني يستوفي أربعة مبادئ هامة هي:

- **إغفال الهوية:** لا يهم من هم أصحاب الدخول الكبرى وأصحاب الدخول الصغرى .
- لا يعتمد على مقياس اقتصادي معين، فمعامل جيني لا يأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد، ولا كيفية قياس الاقتصاد ولا يدخل فيه تمييز بين الدولة غنية ودولة فقيرة .
- **مستقل عن تعداد السكان** : ولا يتأثر بحجم السكان .
- **أسس النقل** : لو أن دخلا أقل من الفارق انتقل من شخص عني إلى شخص فقير فإن التوزيع الناتج يكون أكثر تساويا .

أما **انتقادات معامل جيني** كمقياس لعدم المساواة فتشمل :

[1] – رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص: 51.

- إن قياس معامل جيني لدولة كبيرة متشبعة ومتباينة جغرافيا ينجم عنه نتيجة أكبر من قيمة المعامل لكل من مناطقها على حدة، ولهذا فإن من الصعب مقارنة المعامل للاتحاد الأوربي مع كل الولايات المتحدة الأمريكية.
- قد يصعب مقارنة توزيع الدخل بين الدول نظرا لاختلاف المنافع التي تقدمها الدول للفقراء فبعض الدول قد تمنح هبات مالية، بينما أخرى تدعم دخولهم بطوابع غذاء (**Food Stamps**) وبهذا فإن قيمة الطوابع قد لا تؤخذ في الحسبان كدخل في حسابات منحنى لورنز وبهذا تغفل في حسابات معامل جيني .
- يؤدي المعيار إلى نتائج مختلفة عند تطبيقه على الأفراد بدلا من المنازل، وبهذا فإن قياس جماعات سكان مختلفة بمقاييس متباينة في التعريف قد يجعل المقارنة غير مجدية .
- ربما يقلل منحنى لورنز من درجة عدم المساواة عندما يمكن للمنازل الغنية استخدام المال بحكمة أكبر من المنازل الفقيرة، أي أنه بمعنى آخر قد تنجم عدم المساواة وفق توخي المزيد أو القليل من الحكمة في استخدام دخل المنزل.
- ككل المعايير المعتمدة على الإحصاء، هناك أخطاء منهجية وأخرى عشوائية في البيانات، وبهذا فإن معنى معامل جيني قد يقل إذا كانت البيانات أقل مصداقية . كما أن كل دولة تجمع بياناتها بأسلوب مختلف عن الآخر مما يصعب المقارنة الإحصائية بين الدول .
- الاقتصاديات التي لها إيرادات ومعاملات جيني متشابهة يمكن أن تكون مختلفة كلية في التوزيع الاقتصادي، حيث أن منحنى لورنز قد يختلف في الشكل ولكنه يعطي نفس معامل جيني. وذلك يتضح من مثال مبالغ فيه : وهو أن اقتصادية ما فيها نصف المنازل ليس لديها أي دخل والنصف الآخر يقتسم الدخل بالتساوي لها معامل جيني يساوي0.5، إلا أن اقتصادية أخرى فيها تساوي كامل الدخل باستثناء منزل واحد ثري يمتلك نصف الدخل الكلي لها معامل جيني يساوي 0.5 أيضا.
- هناك اعتقاد بأن معامل جيني أكثر حساسية لدخل الطبقة المتوسطة عن دخل الطبقات المدقعة في الفقر والمفحشة في الغنى.
- كثيرا ما يذكر معامل جيني دون وصف النسب التي تستخدم في القياس، وشأن معامل جيني شأن المعاملات الأخرى لقياس عدم التساوي، فإن المعامل يتأثر بخشونة المقاييس، حيث أن

تقسيم توزيع القياسات إلى خمس مقاطع بنسبة 20% (قليل الحبيبات) سيؤدي إلى معامل أقل من التقسيم بنسبة 5 % (غزير الحبيبات) لنفس التوزيع الإحصائي [1].

الفرع الثالث: معيار روبن هوود (robin hood index) أو معيار هوفر (hoover)

المسمى على اسم البطل في الأساطير الشعبية الإنجليزية الذي كان يهجم على أملاك الأغنياء ليسرق منها حصة لتوزيعها على الفقراء. والمعيار الرياضي يتصل بمعامل جيني فهو يقيس شطر الإيراد الكلي الذي يمكن إعادة توزيعه حتى تتحقق المساواة المطلقة كما في الشكل (6.2):

الشكل (6.2): معيار روبن هود

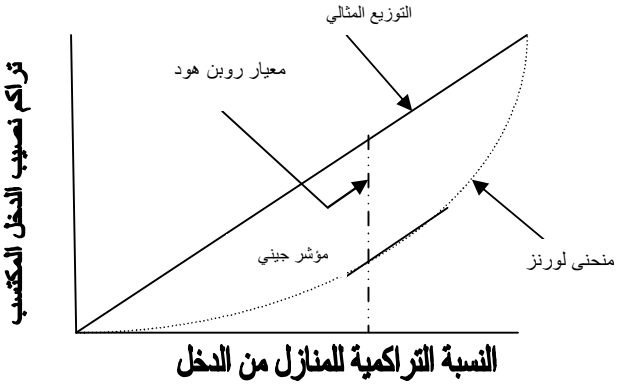

المصدر: مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص:53.

المطلب الثالث: أساليب قياس الفقر

الفرع الأول: أسلوب خط الفقر

يقوم هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يدعى بخط أو عتبة الفقر، وعلى أساس خط الفقر يتم تقدير عدد من مؤشرات الفقر، أهمها نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر، وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر وطبق بالنسبة لمعظم الدول العربية، ويتطلب تطبيقه توفر بيانات ملائمة عن نفقات و/أو دخول الأسر.

أولا: نسبة الفقر (Head Count Index)

ويقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقر في المجتمع، ويمكن قياسها إما على مستوى الأفراد أو على مستوى الأسر.

- على مستوى الأسر تقاس حسب المؤشر التالي:

[1]– مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مرجع سابق ، ص:52

نسبة الأسر الفقيرة = $\frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر للأسرة}}{\text{مجموع عدد الأسر}} \times 100\%$

- على مستوى الأفراد تقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع حسب المؤشر التالي:

نسبة الفقر = $\frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{مجموع السكان}} \times 100$

والجدير بالذكر أن المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة.

ثانيا: فجوة الفقر (Poverty Gap)

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر، ويمكن حسابه بشكل مطلق باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر، إلا أنه لأغراض المقارنة يفضل حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوي لخط الفقر.

فلو افترضنا أن عدد الفقراء هو q ، وأن مستوى استهلاكهم هو Y_1 وY_2 ... إلى Y_q، فإنه يمكن حساب فجوة الفقر وفقا للقانون الآتي:

(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997)

$$PG = \frac{\sum_{n=1}^{q}(Z - Y_1)}{NZ} \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots$$

حيث Z تمثل خط الفقر

وكذلك N تمثل عدد السكان الإجمالي [1].

ثالثا: شدة الفقر (Severity of Poverty)

يعكس هذا المؤشر، بالإضافة إلى فجوة الفقر، مدى التفاوت الموجود بين الفقراء ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة، وبالرموز الجبرية :[2]

$$PS = \frac{I}{N}\sum_{n=1}^{4}\left(\frac{Z - Y_I}{Z}\right)^2 \times 100$$

[1]– رانيا عيسى شاكر السويطي، معالجة الفقر في منطقة الشونة الجنوبية، رسالة ماجستير بكلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية 2001، ص:51.

[2] – عدنان داود خليل بدران، تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، 2002، ص:6.

المطلب الثالث: مؤشرات مقاربة خط الفقر

الفرع الأول: المؤشرات المؤسسية

تعمل الكثير من الدول خاصة المتطورة ودول الرفاه بتشريعات وأنظمة لمنع الأسر من الوقوع في حالة الفقر وتستخدم طرق تعتمد على مؤشرات مقاربة لخط الفقر أهمها:

أولا: طريق الحد الأدنى للأجر

يتم تحديد الحد الأدنى لتكلفة الاحتياجات الضرورية . يمكن اعتبار الحد الأدنى مؤشر تقريبا لخط الفقر ومن ثم أمثلة الدول النامية التي اتبعت هذه الطريقة البرازيل فقد قدر خط الفقر للأسر يساوي ضعف الحد الأدنى للأجر.

ثانيا: طريقة الإعانات الاجتماعية

يقدر خط الفقر بموجب هذه الطريقة باعتباره يساوي مقدار ما تستحقه الأسر التي ليس لها موارد داخل من أهم الإعانات الاجتماعية تلك المقدمة من قبل الدولة أو السلطات المحلية للفئات الأكثر تعرضا للفقر مثل شريحة (المعاقين، كبار السن، الأرامل المطلقات...).

ثالثا: طريقة السماح الضريبي

تفترض هذه الطريقة أن الحد الأعلى من الدخل الشخصي المعفى من ضريبة الدخل يحدد على أساس التكلفة الدنيا للسلع والخدمات الضرورية وبالتالي يمكن اعتماده كتقدير لخط الفقر. وأعطت هذه الطريقة تقديرا مقبولا لخط الفقر بالنسبة للعراق عام 1988.

وبالرغم من سهولة تطبيق المؤشرات المؤسسية لتوفير تلك المؤشرات ووضوحها إلا أن هذه الطرق تعاني من نقاط ضعف عديدة، من ناحية يخضع تحديد تلك المؤشرات إلى عوامل سياسية واقتصادية فهي تتأثر بنوع النظام السياسي الحاكم والقدرة التساومية للفئات المستفيدة من موارد موازنة الدولة من الجهات الأخرى التي تقدم المعونات، ومن ناحية أخرى لا يتم مراجعة تعديل قيم هذه المؤشرات مع موجات التضخم، ومن ناحية ثالثة تحدد هذه المؤشرات من قبل جهات عديدة وذلك بما يخدم أهدافا مختلفة وبإتباع أساليب متباينة ودون تنسيق كاف، فيما بينها بل تحدد هذه المؤشرات ليس على أساس معيار الحرمان وإنما تعبا لتوفر المخصصات المالية، وعليه فإن نسبة تقديرات خط الفقر والفقراء قد تتباين إلى حد كبير ما بين الطرق المختلفة ضمن هذا المقياس.

الفرع الثاني: الأسلوب الاجتهادي

تعتمد طرق هذا الأسلوب على الملاحظة والحكم الاجتهادي لتصنيف الحالات (سواء كانت أسر أو مناطق، أو دول)، إلى فقيرة وغير فقيرة، وكذلك لتقدير نسب وخصائص الفقر فيها.

أولا: طريقة الاجتهاد الشخصي

تعتمد على الحكم والاجتهاد من جانب باحثين في ضوء اطلاعهم وخبرتهم، وقد استخدمت هذه الطريقة، على سبيل المثال، لتصنيف الأسر إلى مستويات معيشية متباينة، كأن تصنف إلى فقيرة جدا وفقيرة ومستورة ومؤمنة ومرفهة وغنية جدا.

تعتمد طريقة الاجتهاد على الملاحظة والحكم الاجتهادي لتصنيف الحالات (أسر، مناطق، دول ...الخ) فقيرة وغير فقيرة وكذلك لتقدي نسب الفقر وخصائص الفقر فيها، ويستفيد هذا المقياس من بيانات المسموحات الانثربولجية والاجتماعية ومسوحات التقييمات بالمشاركة أهم طرق هذا القياس:

ثانيا: الاجتهاد الاجتماعي

تعتمد هذه الطريقة في قياسها للفقر على آراء الأسر ذاتها[1]، ولتقدير خط الفقر يلجأ الباحثين إلى مسوحات إحصائي يطلب فيها عينة من الأفراد بالإدلاء بآرائهم الاجتماعية حول مستوى الدخل أو الاستهلاك الذي يعقدون يمثل الحد الأدنى المقبول اجتماعيا، وتحقيقا لذلك يطرح السؤال الآتي ما هو مستوى الدخل والاستهلاك مقارنة بالمستوى الذي يعتقد الفرد أنه يمثل الحد الأدنى المقبول اجتماعيا. وتحقيقا لذلك يطرح السؤال الآتي ما هو مستوى الدخل والاستهلاك مقارنة بالمستوى الذي يعتقد الفرد أنه يمثل الحد الأدنى للقبول اجتماعيا هل هو أدنى منه أو مساوي له، أم أعلى منه ؟ يؤخذ دخل الأفراد الذين تكون جانبهم بأن دخلهم مساوي للحد الأدنى المذكور ويعتبر خط الفقر الاجتهادي.

ولتوحيد الأحكام الاجتهادية وجعلها أكثر دقة وتعبيرا يمكن وضع معايير يسترشد بها للوصول إلى تلك الأحكام وتحدد تلك المعايير في ضوء القيم والتقاليد الاجتماعية وظروف البيئة حتى يتم تطبيقها في ظروف وأوضاع متباينة إلى حد كبير.

ومن عيوب هذا المقياس هذا المقياس يطبق على عينات صغيرة بالتالي فإن نتائجه قد لا تكون تمثيلية، من ناحية أخرى تتوقف فعالية المقياس على جهود ومؤهلات الباحثين من حيث ما يوجهونه من وقت وجهد لفهم المجتمع المحلي وعاداته تجردهم عن فرض إداراتهم أو أحكامهم للأساليب المستخدمة في الطريقة وسعيهم نحو التحقيق من النتائج، وأخيرا لا يمكن تنميط هذه الطريقة.

الفرع الثالث: كيفية قياس الفقر

أولا: وحدات القياس

توفر دراسة ميزانية الأسرة المصدر الأهم للبيانات المتعلقة بمقارنات الفقر. وتسجل هذه الدراسات معلومات حول دخل الأسرة المعيشية وإنفاقها الاستهلاكي على سلع وخدمات متعددة، وبذلك فهي تشكل

[1]– رانيا عيسى شاكر السويطي، مرجع سابق، ص:43 .

مصدرا موثوقا عن توزيع الرفاه داخل المجتمع. يجب أخذ عدة أمور بعين الاعتبار أثناء عملية توزيع دراسات ميزانية الأسرة خلال عملية قياس الفقر.

بعد إنشاء قياس شامل للاستهلاك الأسري، تكمن المهمة الصعبة في تعديل رفاه الأسرة بحسب الفوارق المتعلقة بتركيبها . تسجل دراسات الأسرة المعيشية، نموذجيا، إجمالي إنفاق الأسرة على بضائع مختلفة[1].

ثانيا: طرائق تحديد خط الفقر الغذائي

إن لتحديد خط فقر الغذاء **(Food Line Poverty)** طرائق متعددة نحاول أن نقدم أهمها، وتمثل بطريقتين لغرض تحديد عناصر الغذاء لخط الفقر: الأولى تتمثل بخط فقر الغذاء الأقل كلفة، والثانية تتمثل بخط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات.

أ- خط فقر الغذاء الأقل كلفة (Least- cost Food Poverty Line):

إن خط فقر الغذاء الأقل كلفة بالاعتماد على انتخاب سلة من العناصر الغذائية التي تنسجم مع الأذواق السائدة، وبالشكل الذي تعطي أقل سعرة حرارية (في إطار البنك الدولي لخط الفقر تم إدخال الحدود الدنيا للبروتين والكاربوهيدرات والدهون) وبأقل كلفة، بالاعتماد على الأسعار السائدة ليتم تحديد كلفة السلعة الغذائية التي يستند إليها تحديد خط الفقر.

إن إيجابيات هذه الطريقة تتمثل في كونها لا تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك العائلة، عدا تحديد بعض الفقرات الداخلية، وعلى نحو معقول، في سلة الغذاء (أسعار عناصر السلة الغذائية ومحتواها من السعرات الحرارية). أما نقطة الضعف، فتتمثل في أن الأفراد ربما لا يستهلكون أقل، بل أكثر من السعرات الحرارية المتعاقد عليها في إطار خط فقر الغذاء، بالرغم من امتلاكهم مستوى من الدخل مساويا الحد الأدنى، لكلف الغذاء الذي يمثله خط الفقر، فضلا عن أن سلة الغذاء المحددة قد لا تنسجم مع الرغبات أو العادات الحقيقية لغذاء المستهلكين.

ب- خط فقر الغذاء على أساس النفقات(expenditure-based Food Poverty Line):

إن خط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات يعتمد اعتمادا أساسيا على اختيار نماذج الاستهلاك الحقيقي لبعض أجزاء المجتمع، من خلال جمع بيانات عن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد الواحد (بالغرام) (مع إهمال السلم الأدنى للتوزيع)، وعندها يتم تحويل الوحدات المستهلكة إلى سعرات حرارية ليتم تحديد إجمالي السعرات الحرارية المستهلكة، التي يجب أن تتجانس مع الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية المحددة، ومن ثم تحديد خط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، 2008، ص:34.

تقدم هذه الطريقة قياسا لغذاء أكثر توازنا فيما لوقورنت بالطريقة السابقة القائمة على أساس خط فقر الغذاء الأقل كلفة، أما مساوئ هذه الطريقة، فتتمثل بكونها لم تحقق حصرا لجميع السلع من المواد الغذائية، ولا تقدم مستويات كافية من بعض المواد الغذائية، التي قد لا تكون متوازنة، فضلا عن أنها تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك الغذاء بين العوائل، الأمر الذي لا يقيس نفقات الغذاء وحدها، بل يقيس الكميات المستهلكة أيضا، كما أنها تتجاهل الإنتاج المنزلي الذي قد ينتج في المناطق الريفية، لذلك يتطلب تسعير هذه المنتجات لتضاف إلى المنتجات الغذائية في السوق.

ج- النفقات غير الغذائية (Non- Food Expenditure):

إن امتلاك الأفراد للموارد الكافية لسد الاحتياجات الرئيسة من الموارد الغذائية بالشكل الذي يؤهلهم لاجتياز خط الفقر القائم على أساس النفقات الغذائية، لا يعني أنهم فوق خط الفقر، وخصوصا إذا كانت تلك الموارد لا تؤهلهم في الحصول على الاحتياجات مع السلع غير الغذائية (كالملبس والمسكن)، وعليه فقد وجد اتفاق عام على أن خط الفقر يجب أن يتضمن الحد الأدنى من فقرات إضافية غير غذائية، كالملبس والمسكن، لذلك فإن أدنى مستوى من النفقات غير الغذائية يكون مكيفا لرفع مقياس خط الفقر الغذائي بمعدل مضاعف، كأن يكون 1.5، وهذا يعني أن خط الفقر النهائي يكون 50 بالمئة أعلى من خط الفقر الغذائي.

الفرع الرابع: انتقادات لمعايير الفقر

أولا: مستوى الفقر (البنك الدولي)

يعرف مستوى الفقر المدقع على أنه كسب أقل من دولار واحد يوميا على أساس القوة الشرائية المتساوية، وفقا لتعريف البنك الدولي، وهذا يخالف كل الطرق المستخدمة لقياس الفقر سواء في الأمم المتحدة، أو مكتب الإحصاء الأمريكي، ومقياس البنك الدولي قائم على وضع حد عشوائي للفقر، ومن ذلك المنطلق يقوم البنك الدولي بإصدار أرقام – دون إجراء أي نوع من القياسات – عن مجموعات السكان التي تحصل على دخول فوق ذلك المستوى على أنهم ليسوا بفقراء، ويمكن بهذا الأسلوب خفض إحصائيات الفقر المسجلة لتلك الدولة دون الحاجة لجمع أي بيانات من الميدان، وهذا النوع الاختياري من التقييم المنحاز يتقرر دون التحقق من وضع السكان على مستوى الدولة، ثم إن طريقة الدولار الواحد في اليوم بما في ذلك حسابه على أساس القوة الشرائية المتساوية: أسلوب عقيم، حيث أن دليله قائم على أن مجموعات من السكان يبلغ دخلها 2 إلى 3 حتى 4 دولارات على أساس القوة الشرائية المتساوية في اليوم تبقي تحت وطأة الفقر أي لا تستطيع توفير النفقات الأساسية من طعام وملبس ومأوى وصحة وتعليم والإشكالية هنا أن اللعب بالأرقام أمر سهل بينما هو جد خطير، فالعملية لا تتعدى أن تكون تمرينا

رياضيا لتقدير مستوى الفقر على مستوى الدول وعلى مستوى الدول وعلى مستوى العالمي، فالحسابات كلها تجري على حاسوب مقيد بمبلغ دولار واحد يوميا على أساس القوة الشرائية المتساوية.

وفقا لأرقام البنك الدولي الرسمية التي هي محل تقدير على المستوى الدولي، فإن عدد الفقراء في العالم يبلغ 1.3 مليار نسمة، وبهذا يتنبأ البنك عن انخفاض مستوى الفقر في بداية القرن الحادي والعشرون بناء على توقعات ارتفاع الدخل للفرد، أي أن النمو في دخل الفرد يعني حتما انخفاض مستوى الفقر، وهذه مجرد لعبة بالأرقام، فوفقا لتنبؤات البنك الدولي:

- انخفض معدل الفقر في الصين من 20%عام 1985م إلى 2.9 % عام 2000م .
- انخفض معدل الفقر في الهند من 55% عام 1985 م إلى 25% عام 2000، رغم أن بيانات البنك نفسها أكدت لنا أن 80% من سكان الهند لا يحصلون على دولار واحد يوميا على أساس القوة الشرائية المتساوية .

ثانيا: مستوى الفقر (الأمم المتحدة)

يوفر إطار التنمية البشرية في برنامج التنمية بالأمم المتحدة للمجتمع الدولي تقييما للقضايا الهامة في التنمية العالمية خاصة من خلال تقرير عام 1997 الذي ركز على استئصال الفقر، حيث وضع معيار الفقر البشري Human poverty index (HPI) القائم على أهم الأبعاد الأساسية للحرمان: قصر العمر، الحرمان من التعليم الأساسي، والحرمان من الموارد الخاصة والعامة، وانطلاقا من هذا يقدم البرنامج تقديرا للفقر البشري يناقض تماما الحقيقة على مستوى الدول، حيث يقدر معيار الفقر البشري لكل من كولمبيا والمكسيك وتايلاند، مثلا على أنه 10%–11% ويقدم قياسات لإنجازات خفض الفقر في إفريقيا والشرق الأوسط والهند تتضارب مع البيانات على مستوى الدول.

وفي الواقع تعاني تقديرات التنمية في الأمم المتحدة من تشويه يفوق ما جاء به البنك الدولي.

فعلى سبيل المثال يقدر تقرير البرنامج أن نسبة الفقراء في المكسيك تبلغ 10.9 % وهذا يتضارب مع الأوضاع القائمة، حيث عانت البلاد من انهيار في الخدمات الاجتماعية ومجاعات بين صغار المزارعين وانخفاض ضخم في الإيرادات نتيجة خفض سعر العملة المحلية في منتصف العقد الثامن من القرن الماضي، وفقا لدراسة قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن هنالك ارتفاعا كبيرا في مستوى الفقر عقب توقيع اتفاقيات شمال أمريكا للتجارة الحرة، المعروفة بـ"نفتا"[1].

ثالثا: المعايير المزدوجة

المعايير المزدوجة في القياسات العلمية للفقر تتجلى في:

[1]– مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مرجع سابق ، ص:57.

- معيار البنك الدولي لتحديد مستوى الفقر بدولار واحد على أساس القوة الشرائية المتساوية في اليوم خاص بالدول النامية وحدها .
- كل من البنك الدولي وبرنامج التنمية في الأمم المتحدة يفوتهما الاعتراف بوجود فقر غرب أوربا وشمال أمريكا.
- أن معيار دولار واحد على أساس القوة الشرائية المتساوية في اليوم لتحديد مستوى الفقر المستخدم للدول النامية يتعارض مع الطرق المستخدمة في حكومات الدول الغربية وفي المنظمات الحكومية لتحديد مستوى الفقر في الدول المتقدة .

وفي الغرب تقوم طرق القياس الفقر على أساس مستوى أدنى للإنفاق على الأساسيات في المنزل من طعام وملبس ومأوى وصحة وتعليم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يعرف خط الفقر بأنه "ثلاثة أضعاف تكلفة الحد الأدنى الملائم للتغذية . لتوفير النفقات اللازمة بالإضافة إلى المطعم "، فمثلا لعائلة تتكون من أربعة أشخاص – طفلين وأم وأب – خط فقر عام 1996 م كان 16.036 دولار سنويا وهذا يعني 11 دولار في اليوم للفرد (وليس 1 دولار كحد البنك الدولي للفقر في الدول النامية).

وبالمقارنة بتقرير برنامج التنمية للأمم المتحدة فإن مستوى الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من المكسيك، وفي الواقع أن برنامج التنمية والبنك الولي لم يضعا وسيلة لمقارنة الدول المتقدة بالدول النامية، وهذا ابتعادا عن الحرج فقد تكون مستويات الفقر متقاربة بين بعض الدول النامية، ودول غرب أوربا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ففي حالة كندا التي ارتقت إلى المرتبة الأولى بين الدول في تقرير عام 1997 م لبرنامج التنمية فإن نسبة الفقراء وفق الإحصاءات الرسمية كانت 17.4% مقارنة بنسبة 10.9 % في المكسيك ونسبة 4.1 في ترنيداد وطوباجوا [1].

وبالمقابل، لو طبقت طريقة مكتب الإحصاء الأمريكي (التكلفة القائمة على توفير الحد الأدنى من التغذية) على الدول النامية لكانت أغلبية السكان فيها تحت مستوى الفقر، خاصة أنه عقب القيود على الأسعار في أسواق الحاجيات الأساسية فإن أسعار المواد الاستهلاكية في الدول النامية ليست أقل من أوربا الغربية ولا الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن تكاليف المعيشة في الكثير من مدن العالم الثالث مرتفعة عنها في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أسفرت عدة عمليات مسح لميزانية المنازل في العديد من دول أمريكا اللاتينية على أن 60% من السكان في المناطق المختلفة لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية والبروتينات المطلوبة، ففي بيرو مثلا، عقب قيام صندوق النقد الدولي بدعم ما يسمى صدمة

[1]– مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص:58.

فوجي (Fujishoch) عام 1990م كان 83% من السكان وفق بيانات إحصائيات المنازل غير قادرين على الحصول على السعرات الحرارية والبروتينات المطلوبة، أما الحالة القائمة في منطقة ما تحت الصحراء الإفريقية وجنوب آسيا فهي أشد خطورة حيث أن غالبية المواطنين يعانون من نقص حاد في التغذية.

رابعا: مسألة البيانات

يأخذ البنك الدولي وبرنامج التنمية الإحصائيات الرسمية عن الفقر كما هي رغم أنها لا تتعدى كونها تمرينا رياضيا يجرى في المكاتب، دون أدنى دراية بما يجري في الميدان، وتطويع الإحصائيات لإثبات نتائج متضاربة فن من فنون علم الإحصاء، وتوظيف النتائج أمر شائع خاصة من الحملات الدعائية والتجارية بما في ذلك السوق المالية.

فقد أشار تقرير برنامج التنمية عام 1997 م إلى تراجع معدل وفاة الأطفال إلى ما بين الثلث إلى النصف في بعض البلاد المنتقاة في مناطق جنوب الصحراء الإفريقية، على رغم تراجع إنفاق الدولة ومستويات الدخل، وقد يلاحظ معدو التقرير في ذكر أن إغلاق العيادات الطبية، وطرد أعداد ضخمة من محترفي الرعاية الصحية القائمين على تدوين بيانات معدل وفيات الأطفال، وإحلالهم بمتطوعين شبه أميين أدى إلى الانخفاض في تدوين حالات الوفيات، كما أن إصلاحات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الاقتصادية قد أدت إلى انهيار عملية جمع البيانات.

هذه هي حقائق دراسة الفقر التي تقوم بها المنظمات العالمية الرسمية، فمؤشرات الفقر لا تمثل بمصداقية الوضع على مستوى الدولة ولا تمثل خطورة حالة الفقر العالي، فهي تخدم في إظهار الفقر على أنه مسألة بسيطة تهم 60% من سكان العالم فقط فتنبؤات تدني مستوى الفقر كلها موجهة لتبرئة ساحة السوق الحرة ودعم سياسة الدول الكبرى لإصلاح الاقتصاد العالمي على نطاق واسع، حيث تقدم السوق الحرة كحل لكل المشكلات الاجتماعية والصحية وكآلية للحد من الفقر، فكلتا المؤسستان تروجان لفوائد الثورة التقنية والاستثمار الأجنبي، وتحرير التجارة في القضاء على الفقر.

خلاصة:

إن مفهوم التنمية في الأول ارتبط بالتنمية الاقتصادية والتي تم تعريفها على أنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج الإجمالي القومي (GNP) بنسبة تتراوح بين 5% إلى 7% فأكثر، إضافة إلى قدرة الدولة على زيادة إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر للتنمية، وتنطوي هذه العملية التنموية على تغيير لبنية مخطط الإنتاج والعمالة، وتنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي ترتكز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع وأحيانا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية لإظهار مردود عملية التنمية الاقتصادية مثل نسبة التعليم، وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.

هذا القصور في المفهوم التنموي وتطبيقاته بنتائجه السلبية، دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي، وتم في السبعينات تعريف التنمية الاقتصادية، على أنها مجموعة الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نامي، وأصبح تعبير إعادة التوزيع من النمو شعارا عاما ومألوفا.

في ثمانينات القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية البشرية التي كانت تستند على أن التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية ،فكلما استطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته ، وبالتالي تتحقق رفاهيته.

ولعل أحد الأفكار المهمة التي ظهرت في الفكر التنموي خلال عقد التسعينات من القرن العشرين تتمثل في التأكيد على أن حسابات الحاضر والمستقبل يجب أن يتم مراعاتها، من خلال نشاط اقتصادي من أجل تنمية مستدامة يكون من أهدافها عدم الإضرار بموارد البيئة والحفاظ على حق الأجيال القادمة من تلك الموارد.

ينبع المفهوم الواسع للتنمية من النظرة التي أكدها جوزيف ستيجلز للتنمية باعتبارها عملية " تحويل للمجتمع" أي التحويل من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية، والطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم ومن الطرق التقليدية للإنتاج إلى طرق أكثر حداثة" والتي تتلخص في الآتي:

– اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب.

– أن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، وتحسين نوعية الحياة.

– أن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات أكبر للتحكم في مصائرهم ولا يعني هذا المفهوم إهمال الزيادة في الدخل الفرد (المفهوم التقليدي) بل يعتبرها جزء مهما من الصورة الواسعة للتنمية.

ولكن يرى أنه لن يتيسر إنجاز هذه الصورة إلا إذا شملت التنمية إلى جانبها –تحسين مستويات الحياة، خاصة الصحة والتعليم، وتخفيض الفقر.

الفصل الثالث

الزكاة كآلية لمعالجة الفقر

تمهيد:

تعني الزكاة الطهارة والنمو والبركة، واصطلاحا: إخراج مال مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقه، وسميت زكاة نسبة إلى المال الذي إذا زكي نما وبورك فيه، وقيل إنما سميت بذلك لأنها تزكو وتنمو لصاحبها عند الله سبحانه وتعالى. فهي تكليف لا يجوز التهاون به ولا التقصير في أدائه، وهذا الارتباط بين الجانب المالي والجانب التعبدي خاصية تميز نظام الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية الأخرى.

تعتبر الزكاة من أهم وسائل التصحيح الاقتصادي والاجتماعي، بتحريك الموارد المالية والبشرية ، وتحفيز الطلب على النقود والطلب الفعال سواء عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار.

كذلك لأن الزكاة مصدرا هاما من موارد الدولة، خصص لها ميزانية مستقلة وإدارة تعني بشؤونها، ولم تكن تختلط بالإيرادات الأخرى للدولة، فهي مخصصة حسب مصارفها الثمانية، وهدفها الرئيسي معالجة مشكل الفقر. كما تتكفل الدولة بجبايتها بهدف تحقيق الصالح العام، و مراقبة إنفاقها مما يضمن تقدير أثرها المباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يشجع المكلفين على دفعها لمقروئيتهم الجيدة لنظامها، وكذا مجالات إنفاقها.

وفقا للفكر الإسلامي فإن عدالة توزيع الشروط والثروات بين أفراد المجتمع تتضمن توفير حد الكفاية للأفراد، إعطاء الزكاة لأصحاب الحاجة بمعنى الفقراء و المساكين من شأنه أن يرفع الاستهلاك، ومن ثم الدخل والاستثمار، فالدينار في يد المستهلك الفقير له منفعة حدية أكثر، وبالتالي تتحقق التنمية الاقتصادية بمفهومها الإنساني.

لهذا كله يهتم هذا الفصل بدراسة الجوانب النظرية للزكاة وفق التقسيم المنهجي التالي:

يتعرض المبحث الأول لدراسة المفاهيم الأساسية المرتبطة بالزكاة.

والمبحث الثاني يتعرض لدور الزكاة في التوزيع وفق التصور الإسلامي.

يدرس المبحث الثالث الإطار النظري لاستثمار أموال الزكاة.

والمبحث الرابع يناقش الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالزكاة

الزكاة تكليف من الله تعالى لا يجوز التهاون به ولا التقصير في أدائه، فمنعها معصية وإنكارها كفر صريح. ولشدة أهميتها خاض أبو بكر – رضي الله عنه– حربا ضد مانعي الزكاة. ومن الناحية الاقتصادية تعتبر الزكاة من أهم وسائل التصحيح الاقتصادي والاجتماعي، بتحريك الموارد المالية والبشرية، وتحفيز الطلب على النقود والطلب الفعال سواء عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الزكاة وتقسيم الأموال الزكوية

الفرع الأول: مفهوم الزكاة

تعني الزكاة الطهارة النمو والبركة، وشرعا : إخراج مال مخصوص، من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقه، وسميت زكاة نسبة إلى المال الذي إذا زكي نما وبورك فيه، وقيل إنما سميت بذلك لأنها تزكو وتنمو لصاحبها عند الله سبحانه وتعالى[1].

والزكاة فريضة واجبة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية تقوم الدولة بجبايتها وصرفها وفقا لأحكام هذا القانون، وتتراوح معدلاتها بين حد أدنى 2.5% على النقود وعروض التجارة وعلى السوائم في المتوسط و حد أعلى 20% على الركاز[2].

وتجب على المكلفين بدفعها على أساس الشروط الأساسية التالية:

- **الملك التام:** هو اصطلاح يتضمن عنصرين، الملك وهو الحيازة والانفراد بالتصرف في شيء معين، وتمام الملك يعني أن يكون الشيء في يد صاحبه عارفا لموضعه غير ممنوع منه أو أن يكون في حكم المتمكن منه.
- **النماء:** في اللغة الزيادة، وفي الشرع نوعان: حقيقي وتقديري فالحقيقي الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارة ونحوها، والتقديري تمكنه من الزيادة بأن يكون المال القابل لذلك في يده أو يد صاحبه.
- **بلوغ النصاب:** مقدار محدد في لغة الفقه، وهو الحد بين الفقير والغني.
- **الفضل عن الحاجيات الأصلية:** وهي ترتبط بالحد الأدنى للمعيشة التي تتغير حسب الزمن والبيئة والأحوال، ومتروكة لتقدير أهل الرأي واجتهاد أولي الأمر.
- **السلامة من الدين:** أن يكون الدين مما يستغرق النصاب أو ينقصه ولا يوجد ما يقضى به سوى النصاب.

---

[1]– طاهر حيدر حردان، الاقتصاد الإسلامي، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان ،1999، ص:159 .

[2]– محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2004، ص:45.

- **حولان الحول:** بالنسبة للأنعام والنقود والسلع التجارية (زكاة رأس المال)، أما الزروع والثمار والعسل والكنوز (زكاة الدخل) فلا يشترط فيها الحول[1].

الفرع الثاني: نموذج الزكاة

ان ارتباط المورد المالي بالجانب التعبدي أمر مفقود في النظم الاقتصادية الأخرى، أي ارتباط الزكاة بالعبادة، و اعطاء الدولة الدور لإنفاقها حسب الأوجه المقررة بالنص، مما يضمن لها مراقبة و ملاحظة أثرها المباشر في التنمية لذلك نجد في الحديث: "ثمروا أموالكم لئلا تأكلها الزكاة" و في هذا حث على عدم اكتناز المال بل المال الأصل فيه الرواج كما يقول الفقهاء، ثم إن إعطاء الزكاة لأصحاب الحاجة بمعنى الفقراء و المساكين من شأنه أن يرفع الاستهلاك، ومن ثم الدخل و الاستثمار فالدينار في يد المستهلك الفقير له منفعة حدية أكثر حسب التحليل الكنزي.[2]

يتمثل المجال التعريفي لمستحقي الزكاة كالآتي:

ف. الزكاة = "الفقراء، المساكين، العاملين عليها، المؤلفة قلوبهم، في الرقاب، الغارمين، في سبيل الله، ابن السبيل"

إذ بتشخيصنا الاقتصادي لهذا المجال يتبين أن مجموعة التعريف ذات ميل استهلاكي b مرتفع.

نحاول أن نستخدم لتحليل التأثير الزكوي على النشاط الاقتصادي نموذج "جون مينار كينز" في تحليله للدخل الكلي و أهم العناصر التي يتكون منها وتأثيرات هذه العناصر عليه، وهذا لكونه النموذج الاقتصادي الأكثر انتشارا في الميدان الاقتصادي والأنسب استخداما في مثل هذه التحاليل الكلية المتعلقة أساسا بدور الزكاة في التحقيق من حدة الفقر.

في إطار إقتصاد مغلق يمكن أن ننطلق من الآتي:

$$Y = C + I + G$$

Y: تمثل الدخل الكلي (المعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي)

C: تمثل الاستهلاك الكلي، الذي يعتمد أساسا على الميل الحدي للاستهلاك b، حيث $0 < b < 1$

I: تعبر عن الاستثمار الكلي

G: تمثل الانفاق الحكومي

فإذا كانت الدالة الاستهلاكية لهؤلاء قبل استفادتهم من مبلغ الزكاة على النحو:

[1]– يوسف القرضاوي، فقه الزكاة الجزء الأول، ط 25، مكتبة وهبة، القاهرة، 2006، ص: 177.

[2]– مفتاح الصالح، الموارد المالية للدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 1994، ص: 217.

$C = a + by$

فإن المعادلة الاستهلاكية أعلاه سوف تتغير بعد استفادتهم من مبالغ الزكاة، لتصبح من الشكل:

$$C = a + \Delta a + by$$

حيث Δa تعبر عن المبالغ الزكوية المقدمة من أصحاب الفوائض المالية (المستثمرين، المزكين) مما يؤثر إيجابا على مستوى النشاط الاقتصادي و بالتالي الدخل الكلي بقيمة وحدوية معبر عنها بمضاعف زكوي موجب قيمته $\frac{1}{1-b}$ ، بمعنى أن الاقتطاع الزكوي لا يؤدي إلى تناقص الدخل و انخفاضه بقدر ما يؤدي إلى تزايده و نموه[1].

الفرع الثالث: تقسيم الأموال الزكوية

قسم الفقهاء الأموال الزكوية إلى ظاهرة وباطنة على النحو التالي :

– تعريف الأموال الظاهرة: يقصد بها الأموال التي يمكن للعاملين على الزكاة بيانها وحصرها وقياسها وتحديد مقدار الزكاة المستحقة عليها ، ومنها كما ذكر بعض الفقهاء : الزروع والثمار والأنعام .

– تعريف الأموال الباطنة : يقصد بها الأموال التي لا يمكن للعامين على الزكاة بيانها أو حصرها، ومنها كما ذكر بعض الفقهاء: النقدين وعروض التجارة .

وليس هناك معايير موضوعية ثابتة تساعد في التفرقة بين الأموال الظاهرة والباطنة لأن هذا يتوقف على عدة عوامل منها التغير في طبيعة الأنشطة وحجمها، فعلى سبيل المثال اعتبر الفقهاء أموال التجارة من الباطنة ولكن في زماننا هذا بعد صدور العديد من القوانين التي تلزم بالتوثيق والتدوين ووجود نظم محاسبية منتظمة، أصبحت ظاهرة ولذلك يري محاسبوا الزكاة أن أموال عروض التجارة والصناعة والمقاولات وما في حكم ذلك من الأموال الظاهرة التي يمكن رصدها وقياسها وحساب الزكاة عليها .

كذلك تعتبر الاستثمارات في الأوراق المالية المسجلة في الأسواق المالية من الأموال الظاهرة حيث أن كافة عمليات التملك والتنازل تتم من خلال السماسرة ويحكم ذلك مجموعة من القوانين والقرارات والإجراءات التي تنظم ذلك.

في ضوء التغيرات الكبيرة في طبيعة الأموال المعاصرة وظهور أموال لم تكن موجودة في الصدر الأول من الدولة الإسلامية يتطلب الأمر إعادة النظر في تقسيم الأموال إلى ظاهرة وباطنة .

[1]– بن عبد الفتاح دحمان، الزكاة و الاستثمار، الملتقى الدولي الأول لمؤسسات الزكاة، ص:2.

ويرى بعض فقهاء المحاسبة [1]، أن طبيعة الأموال تغيرت في عصرنا الحاضر، وقد ترتب على ذلك كله أن النقود وعروض التجارة وما في حكمها من الأموال الباطنة، أصبحت في عصرنا لغرض ربط تحصيل الزكاة والضرائب المفروضة بجوار الزكاة، من قبيل الأموال الظاهرة للأسباب الآتية:

- بإمكان بيت مال الزكاة في إطار سيادة الدولة معرفة وتتبع حركة النقود وأرصدة الحسابات الجارية والودائع والمدخرات بالاطلاع على دفاتر البنوك وكشوف الحساب، في سبيل ربط وتحصيل الزكاة مع المحافظة بالطبع على السرية الكاملة لهذه المعلومات والأرقام، التي تكفلها جميع القوانين واللوائح.
- أصبحت الأسهم والحصص من الأوراق المالية التي تتداول في أسواق المال – البورصة – التي تنشر يومياً أسعارها عن الفتح والإقفال، وحجم التداول في نشرات يومية يسهل معها المحاسبة عن زكاتها وتقويمها.
- أصبحت أموال التجارة في الأغلب الأعم من الأموال الظاهرة، نتيجة لالتزام كل تاجر بقيد بيانات مالية وتجارية عن نشاطه التجاري في السجل التجاري، وتقديم إقرارات مالية عن التغير في رأسماله وجوانب نشاطه.

كما تم تنظيم تداول ونشر القوائم المالية أعني الميزانيات وحسابات الأرباح والخسائر مرفقاً بها تقارير مراقب الحسابات، وملخص واف لتقرير مجلس الإدارة السنوي مما جعل عروض التجارة وقيمتها من الأموال الظاهرة [2].

- وأخيراً وليس أخراً تنص المراسيم والقرارات والتشريعات المعاصرة، على أن ولاية ولى الأمر لزكاة المال جمعاً وصرفاً، تشمل النقود وعروض التجارة وما في حكمها.

[1] – شوقي إسماعيل شحاتة ، تنظيم ومحاسبة الزكاة في التطبيق المعاصر، الزهراء للإعلام العربي ، 1408هـ 1988م. ص ص: 18 – 19.

[2] – حسين شحاتة، فقه التطبيق الإلزامي للزكاة علي مستوي الدولة،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية بجدة، سبتمبر 2006م، ص:20.

الجدول رقم(1.3): تقسيم الأموال إلى ظاهرة وباطنة

أسماء الأموال	أموال ظاهرة	أموال باطنة
● النقود لدي البنوك حسابات جارية واستثمارية.	✓	
● نقدية ليست لدي البنوك.		✓
● الذهب والفضة – سبائك.		✓
● الذهب والفضة للاستثمار.		✓
● الديون لدي الغير .		✓
● عروض التجارة والصناعة والمقاولات في صورة شركات أو منشآت	✓	
● عروض التجارة والصناعة والمقاولات في صورة شركات أو منشآت– خفية		✓
● الاستثمار في الأوراق المالية الأسهم وما في حكمها .	✓	
● المؤسسات المالية الإسلامية .	✓	
● الزروع والثمار .	✓	
● الأنعام .	✓	
● إيرادات (العائد أو الكسب) المستغلات :– - المستشفيات والعيادات والمصحات . - الفنادق . - إيجارات العقارات . - إيجارات الأصول الثابتة المغلة للإيراد .	✓ ✓ ✓ ✓	
● الصيدليات .	✓	
● مشروعات المزارع السمكية والحيوانية والداجنية.	✓	
● الرواتب والمكافآت والمعاشات .	✓	
● كسب المهن الحرة .	✓	
● زكاة الفطر .		✓

المصدر: حسين شحاتة، مرجع سابق، ص21.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص الزكاة

الفرع الأول: أهداف الزكاة

أولا: الزكاة تطهير من الشح

ليس هدف الإسلام من الزكاة جمع المال، ولا تمويل الخزينة العامة فحسب، وليس هدفه منها مساعدة الضعفاء وذوى الحاجة وإقالة عثرتهم فقط، بل هدفه الأول أن يعلو بالإنسان على المادة، ومن هنا اهتمت أهداف الزكاة بالمعطى اهتمامها بالآخذ تمامًا، وهنا تتميز فريضة الزكاة عن الضرائب الوضعية التي لا تكاد تنظر إلى المعطى إلا باعتباره موردًا أو ممولاً لخزانتها.

ثانيا: الزكاة تدريب على الإنفاق

الزكاة تعود المسلم على الإنفاق، فيصبح الإعطاء والإنفاق صفة أصيلة من صفاته، وخلقًا عريقًا من أخلاقه، ومن صفات المؤمنين المتقين في نظر القرآن : **﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾**

ثالثا: الزكاة تطهير للمال

الزكاة تطهير للمال وتنميته، وقد روي عنه عليه الصلاة والسلام : "حصنوا أموالكم بالزكاة"، و" ما خالطت الصدقة مالاً قط إلا أهلكته ".

بل إن مال الأمة كلها ليهدد بالنقص، وعرضة للآفات السماوية التي تضر بالإنتاج العام، و الدخل القومي، وإن تطهير مال الفرد والجماعة من أسباب دفع هذا النقص ولا يكون ذلك إلا بأداء حق الله وحق الفقير : الزكاة .وفي الحديث : " ما منع قوم الزكاة إلا منعوا المطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا " .

رابعا: الزكاة نماء للمال

يرى الباحثون أن النقص الظاهري الناتج عن دفع الزكاة وراءه زيادة حقيقية : زيادة في مال المجموع وزيادة في مال الغنى نفسه. وقريب من هذا ما نراه في بعض الدول الغنية التي تقدم مساعدات مالية لبعض الدول الفقيرة من أجل خلق قوة شرائية لمنتجاتها .

فدفع الزكاة يكون حافزًا للمكلف على تثمير ماله وتنمية ثروته، إما بنفسه أو بمشاركة غيره حتى لا تأكلها الزكاة، وهذا التثمير يعود عليه – وفقًا لسنة الله – بأضعاف ما أخذ منه ﴿يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ (البقرة، 276).

خامسا: هدفها المصلحة العامة

تجبى الزكاة بهدف تحقيق الصالح العام، ولكنها مخصصة لمصارف معينة، وفي الموازنات العامة الحديثة تشذ عن قاعدة عدم تخصيص الإيرادات الضريبية، رغبة منها في تحقيق مصلحة عامة معينة،

مما يسرع عملية تحقيق المصلحة المذكورة، ويشجع المكلفين بالضريبة على دفعها لأنهم يكونون على بينة من جهات إنفاقها[1].

الفرع الثاني: الخصائص العامة للزكاة

أولا: إلزامية الزكاة

أي لا خيار للمكلف في دفع الزكاة، وتتمثل إلزاميتها في عدم حق الأفراد في الاعتراض عليها، أو الموافقة على فرضيتها مسبقا، أو التهرب من أدائها، فإن امتنع غني عن أدائها أُخذت منه وشطر ماله بقوة[2].

وهذا الإلزام يضمن للفقراء حقوقهم، ويجعل حصيلة الزكاة كافية لتحقيق الغرض المالي والاجتماعي الذي فرضت من أجله، فالتهرب الزكوي يجعل حصيلتها قليلة، ويمنع أصحاب الحقوق من أحد مصادر المال التي وضعها الشرع لصالحهم .

ثانيا: حق الفقراء

تؤكد النصوص الشرعية أن حق الفقراء في الزكاة يصل إليهم ولو بالبحث عنهم والسؤال عن أحوالهم، حتى لا يضيع حقهم في الزكاة التي فرضها الله لأجلهم، ويدخل ضمن هؤلاء من يتقن حرفة من الحرف ولا يعمل، أو يعمل بأجر زهيد في مجال آخر غير اختصاصه، لذا لابد للمجتمع من معرفة طاقاته البشرية المعطلة ليشغلها، وهذا للاستفادة من خبراتها، وتحقيقا للفائدة العامة، فكل فرد لا يساهم في تكوين الدخل الوطني يمثل خسارة اقتصادية بالنسبة للمجتمع، ويكون استهلاكه استنزافا للمدخرات .

ثالثا: وسيلة تمليك

يعمل تطبيق فريضة الزكاة على نقل ملكية المال من المكلف بدفعها إلى المستفيد منها، وانتقال الملكية هذا يجعل من آخذها يتمتع بكامل الحرية في التصرف في هذا المال، لأنه أصبح مالكا له، وهذا التمليك يجعل مجالات استخدام هذا المال متعددة، والبدائل كثيرة مما يجعل فرص تطويره وتنميته متعددة ومتنوعة .[3]

رابعا: وسيلة تمويل بدون مقابل

تمول الزكاة المشروعات دون عائد يعطى لدافع الزكاة، أي أن الشخص الذي يدفع الزكاة لا يعتقد أنه قدّم أموالا تُسترد مستقبلا من قبل المستفيد، ولا يمكن لأي جهة أخرى أن تستخدم تلك الأموال وهي

[1]– فوزي عطوي ، الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية، دار الفكر العربي، ط1، بيروت،1988، ص:30.

[2]– غازي عناية، الزكاة والضريبة دراسة مقارنة، منشورات دار الكتب، بدون سنة النشر، ص:26.

[3]– سنتعرض لمسألة التمليك بعمق في القادم من البحث.

تسعى مستقبلا لاستردادها و إلا قمنا بطرح آخر يتعلق باستبدال الزكاة بتقديم إعانات لأصحاب الحرف من الفقراء على أن تُسترد تلك الأموال بدون فوائد، فيكون ذلك في إطار التعاون بين مختلف شرائح المجتمع دون أن يضطر الأغنياء إلى اقتطاع جزءًا من أموالهم بصفة نهائية سواء لصالح صناديق الزكاة، أو لصالح الفقراء أصحاب المهن بصورة مباشرة .

إن الشخص المستفيد من الزكاة يقيم مشروعه ولا يلتزم بأي نسبة للفائدة يدفعها للغير، وبالتالي فإن مشروعه يكون محققا للعائد كلية دون أن يضطر إلى المقارنة بين العائد الاستثماري وتكاليف رأس المال .

وهكذا يتأكد لنا أن المشاريع ذات المردود المنخفض والأكيد، تستفيد هي الأخرى من اهتمام المستثمرين إذا تم تمويلها بواسطة الزكاة، وهذا التمويل يجب أن يقتصر على أصحاب المهن من الفقراء، أي الذين لا يملكون الأموال اللازمة لإقامة مشاريعهم.

خامسا: خصائص أخرى للزكاة

كما توجد خصائص أخرى للزكاة باعتبارها اقتطاعا ماليا من دخول الثروات المكلفين أهمها:

أ- اتساع وتنوع الوعاء الخاضع للزكاة:

فهي تشمل جميع الأموال القابلة للنمو حقيقية أم تقديرا، وكذلك جميع منافع الأصول المادية وهي الخدمات، وتفرض على جميع أصحاب رؤوس الأموال صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم إذا زادت موجوداتهم المالية على النصاب.[1]

ب- الدورية والتجدد والمرونة:

تنمو حصيلة الزكاة باستمرار، فهي لا تأكل وعاءها بل تزيد من معدلات نمو النشاط الاقتصادي، و هذه الحصيلة تتجدد سنويا مما يجعل آثارها الاجتماعية والاقتصادية تتميز بالثبات والاستقرار[2].

كما تتميز الزكاة بالمرونة لما يلي:

- إمكانية تطبيق الزكاة في جميع العصور و منها العصر الحديث كما هو الحال في الدول الاسلامية إذ يوجد بها بيت مال خاص بالزكاة . فتطبيقها يتم أما عن طريق الدولة نفسها أو عن طريق بعض الجمعيات.

[1]- وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية،ط1، دار النفائس، الأردن، 2005، ص: 50.

[2]- محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالية العام في الدولة الحديثة دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007.

– جواز قيام أرباب العمل الزكاة بإخراج زكاتهم بأنفسهم عن ما يعرف بالأموال الباطنة وهي النقود و عروض التجارة، و تكتفي الدولة بجباية الأموال الظاهرة كالسائمة والزرع و الثمار .

– جواز زيادة فئات الزكاة في حالة الضرورة استنادا إلى قول عمر "في مالك حق سوى الزكاة"

– جواز تأجيل تحصيل الزكاة لحاجة داعية أو لمصلحة معتبرة تقتضي ذلك، مثل أن يؤخر أخذها من أربابها لمصلحة ،كان أصابهم قحط نقص الأموال والثمرات[1].

– جواز أن تؤدي الزكاة نقدا أو عينا، و خاصة إذا كانت هناك مؤسسة أو إدارة تتولى تحصيل الزكاة و تفريقها ،فان اخذ العين يؤدي إلى زيادة نفقات الجباية، وهو ما ينافي مبدآ الاقتصاد في الجباية

ج– العدالة وعدم الازدواجية:

إن الزكاة تتناسب مع مقدرة المكلف على الدفع، فلا تدفع إلا عن غنى ظاهر، ويخصم من وعائها كل الحاجات الأساسية للمكلف ومن يعول، كما أن الطرق الشرعية في تقدير الأوعية تجعلها تعكس المركز المالي الحقيقي للمكلف، وملاءمة أساليب تحصيلها من ناحية التوقيت أو الدفع يجعل عبء الزكاة مقبولا ماديا ونفسيا، كما نص تشريع الزكاة بعدم جواز ازدواجيتها على نفس الوعاء في ذات السنة[2].

د– اعتدال معدلات الزكاة:

تتراوح نسب اقتطاع الزكاة من الوعاء الذي تجب فيه بين 2.5% إلى 20%، فمثلا يبلغ معدل النقود والذهب والفضة وعروض التجارة وإيرادات المستغلات العقارية والدخول المستفادة نسبة 2.5% من قيمة الوعاء، في حين نجد معدل الزكاة يرتفع في الإنتاج الزراعي ليكون ما بين 5% إلى10%، حسب تكاليف الإنتاج المستخدمة في إنتاج الوعاء، ولا يتجاوز معدل الزكاة نسبة 20% في وعاء إنتاج السمك، لذا نجد هذا التباين في معدلات الزكاة حسب كل وعاء.

هـ –الزكاة ومبدأ الاقتصاد:

يعني الاقتصاد في تكاليف الجباية و الابتعاد عن الإسراف وتقليل ما تنفقه الدولة على الموظفين.

---

[1] – محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2008، ص:74.

[2]– كوثر الأبجدي، إعجاز تشريع الزكاة في قواعد قياس الطاقة المالية وفي النصاب النقدي، المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، ص: 270.

والزكاة تحقق هذا المبدأ الهام و ذلك كما يلي:

– نفقات الجباية عادة في اقل الحدود وبحيث لا تتجاوز الا نسبة محدودة من حصيلة الزكاة.

– مما يساعد على غزارة الحصيلة إن العاملين عليها لهم نصيب من حصيلتها، فهم يعملون على استيفاء حصيلتها ،لأنهم يأخذون أجورهم منها[1].

هـ- التمليك في صرف الزكاة:

اشتراط التمليك في صرف الزكاة للمستحقين مسألة اجتهادية،، وقد ناقش مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره الثالث المنعقد بين 11 و 16 أكتوبر 1986 بعمان العاصمة الأردنية، وأجاز توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق، على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الضرورية للمستحقين، وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر[2].

قد تصرف الزكاة في صورة تمليك فردي كما يمكن أن تصرف في صورة تمليك جماعي، غير أن الحالة الثانية تستدعي توفر مجموعة من الشروط منها:

– أن يتحقق من صرف الزكاة بدون تمليك فردي مصلحة حقيقية راجحة، بحيث يكون صرف الزكاة لإنشاء المؤسسات أولى من صرفها على الأفراد.

– أن يقتصر الانتفاع بالمؤسسات التي تنشأ من الزكاة على مستحقي الزكاة، إلا إذا أدى غيرهم مقابلا ماديا ينفق في مصلحة تلك المؤسسة.

–أن يكون إنشاء تلك المؤسسات بمعرفة جهة إسلامية موثوقة، كأن تكون جمعية من الجمعيات التي تتولى جمع الزكاة و صرفها، لأنها تعد وكيلة على أموال الفقراء والمساكين.

– أن تملك تلك المؤسسات جهة إسلامية موثوقة، لها علاقة بجمع الزكاة ومصارفها لئلا تؤول ملكيتها لجهة ليست لها علاقة بمصارف الزكاة .

– أن يعلن عن تلك المؤسسة بأنها مؤسسة زكوية تم إنشاؤها من أموال الزكاة، حتى لا تمتد إليها أيادي غير المستحقين أو الطامعين.

هناك أساليب حديثة لمصارف الزكاة تتناسب مع البيئة ومتطلبات الحياة الاقتصادية كما يلي:

– إيجاد مؤسسات صحية تتكفل بمرضى الفقراء، ومدارس تعليمية، ومؤسسات خدمات.

– بناء دار للأيتام إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

---

[1] – محمد حلمي الطوابي، مرجع سابق، ص: 69.

[2]– علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة بالدوحة و مؤسسة الريان ببيروت، 1998، ص:703.

– توفير مصادر لمياه الشرب في المناطق الجافة.

– إنشاء مؤسسات تهتم بتأهيل الفقراء وتكوينهم وإدماجهم حرفيا واجتماعيا.

– التأهيل المهني لبعض المعوقين لتحويلهم إلى طاقات منتجة .

– إنشاء جمعيات تعاونية للأسر المنتجة من مستحقي الزكاة لأجل تسويق منتجاتها.

– توسيع أسلوب التأجير الذي ينتهي بالتمليك للمعدات والخدمات الإنتاجية.

– الاستثمار في مجال السكن الفردي أو المساكن الاجتماعية لصالح مستحقي الزكاة .

– إنشاء مراكز للدعوة الإسلامية و تبليغ رسالة الإسلام على وجهها الصحيح، و ذلك في إطار مصرف في سبيل الله.

المطلب الثالث: تحديد نسب الزكاة ومجالات إنفاقها

الفرع الأول: الحكمة في تحديد نسب الزكاة

تتفاوت نسب الزكاة من مال إلى آخر ومن حكم هذا التفاوت نذكر ما يلي:

– التناسب العكسي مع وعاء الزكاة، فإذا كان الوعاء كبيرا ممثلا في رأس المال والنماء قلَّ المقدار ليكون 2.5% منه كما في زكاة عروض التجارة والماشية، وإذا كان الوعاء أقل زاد المقدار كما في زكاة الزروع والثمار والمعادن 5% أو 10% إلى 20%.

– التناسب العكسي مع الجهد المبذول للحصول على النماء وتكاليف التشغيل، فكلما زاد الجهد قل مقدار الزكاة، وكلما قل الجهد زاد المقدار وهذا ما يظهر في وعاء زكاة التجارة التي تحتاج إلى بذل جهد كبير فمعدل الزكاة فيها 2.5%، أما الجهد في الزراعة فإن عملية الإثبات من الله عز وجل وبواسطة عوامل مناخية من نعم الله سبحانه كما أن معدل زكاة الزروع والثمار تتفاوت حسب الجهد المبذول في الري من 10% فيما يروى بالمطر، وبالآلات 5%.

– درجة المخاطر التي يتعرض لها أصل المال المزكي، فكلما كانت المخاطر كبيرة قل المقدار مثل زكاة التجارة 2.5% وكلما قلت المخاطر كان المعدل أكبر مثل زكاة الزروع والثمار، لأن مخاطر تلف الأرض وفسادها نادرة.

– التناسب مع تجدد الموارد أو النماء من عدمه، ففي حالة زكاة الخارج من الأرض نجد الزروع ناتج الأرض الزراعية يتجدد كل عام وبالتالي كانت الزكاة عليه بمعدل 5%–10% أما في حالة المعادن والمناجم وهى من الموارد الناضبة غير المتجددة إذ يكون الناتج منها مرة واحدة كان معدل الزكاة 20%.

– إن قدر الزكاة المطلوب إخراجه يتناسب مع وقت الحصول عليه وبما يراعى مصلحة المزكين والمزكي عليهم، ففي حالة الزكاة على المال ونمائه معا كما في زكاة التجارة والماشية أوجب الله سبحانه الزكاة مرة كل عام، لأن النماء يتجدد ويحدث ساعة بساعة ويوما بيوم ويعسر ضبطه إلا بعد مرور مدة مناسبة وهى الحول، أما في حالة الخارج من الأرض (زروع وثمار ومعادن) فهي نماء في ذاتها يظهر مرة واحدة وبالتالي جعل حولها عند الحصول عليها.

الفرع الثاني: الإعجاز في النصاب النقدي للزكاة

يتضح قدر الإعجاز في تشريع نصاب الزكاة النقدي في مايلي:

– يحقق النصاب الهدف من تشريعه وهو وضع معيار عام وعادل لقياس حد الغنى للمكلف بما يستوجب إخضاع المكلف للفريضة إذا بلغت أمواله النصاب لمدة حول كامل.
– أن هذه العدالة تمتد في قياس حد الغنى لمكلف لتشمل إمكانية تطبيقه في كل زمان ومكان.
– استخدام الذهب في قياس الثروة النقدية والتجارية، وهو المعدن الذي تتفق المجتمعات البشرية على تقبل ثمنه كمخزن للقيمة، وهو ما يؤكد صلاحيته على اختلاف الزمان والمكان.
– تسديد الزكاة بالعملة النقدية المتداولة في المجتمع يوفر أساسا عاما للتطبيق في كل زمان ومكان.
– يصلح النصاب النقدي للتطبيق في كافة أنواع الأموال والدخول المستحدثة مثل المستغلات وكسب العمل، إذ أن كافة إيراداتها تتحقق نقدا لا عينا، بالإضافة إلى تميزه بالسهولة في التطبيق.
– يمتد استخدام هذا النصاب في زكاة الأنشطة المستحدثة بما يسمح أن يكون النصاب العام الذي يصلح تطبيقه في مجال الأموال التي لم يرد فيها تشريع بقدر النصاب ونوعه[1].

الفرع الثالث: الزكاة إنفاق عام محدد

حدد القرآن مجالات إنفاق الزكاة في سورة التوبة بخلاف موارد بيت المال كالخراج والعشور والجزية. يقول الله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ .

– **الفقراء والمساكين** : جعل الإسلام الفقراء والمساكين في مقدمة مستحقي الزكاة، بحيث يعطون ما يعالج أسباب الفقر لديهم كفاية سنة لغير القادرين على الكسب، وكفاية العمر بالنسبة للقادرين على الإنتاج الذي بإمكانهم ممارسة مهنهم الحرة فلا يحتاجوا للزكاة مرة أخرى .

[1] – كوثر الأبجي، إعجاز تشريع الزكاة في قواعد قياس الطاقة المالية وفي النصاب النقدي، المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، ص:293.

لكن مدار استحقاق الزكاة هو الحاجة فإن البطالة الاختيارية وعدم البحث عن العمل يحرم الفقير من الاستفادة من أموال الزكاة وهو ما يؤكده قول الرسول صلى الله عليه وسلم:" لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي"[1].

- **العاملين عليها** : وهم كل الذين يعملون في الجهاز الإداري والمالي لشؤون الزكاة، الذين يقومون بجباية الزكاة وحفظها- عمل ضرائبي-، والذين يعملون على توزيعها على مستحقيها- هيئات الضمان الاجتماعي- ، ويشترط في العملين: الإسلام، التكليف، الأمانة، العلم والكفاءة[2].
- **المؤلفة قلوبهم:** هي تلك الفئة من الناس التي راد تأليف قلوبها بالاستمالة إلى الإسلام أو التثبيت عليه، أو بكف شرها عن المسلمين أو نصرهم ومؤازرتهم على عدوهم، سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين، ويترك تقدير حجم هذا المصرف لأهل الحل والعقد وللوالي. ويمكن استخدام هذا السهم في العصر الحديث كمساعدات تقدم لبعض الحكومات غير المسلمة للاستفادة من دعمها في الهيئات الدولية، أو كهبات لمختلف الهيئات والجمعيات والصحف المعروفة لدفاعها على الإسلام وقضايا أمته الأساسية.
- **في الرقاب** : من مصارف المصالح – أخذ مراعى- هدفه إنهاء العبودية بصورة تدريجية بشكل ما يسمى بـ " المكاتبة " وهي شراء العبد نفسه من سيده، أو بشكل اختياري كقيام شخص آخر بشراء الرقيق وإعتاقه.
- **الغارمون** : الغارم هو الذي عليه دين ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه، والغارمون نوعان: غارم لمصلحة نفسه وهو فقير يصرف له حسب دينه، وغارم لمصلحة المجتمع فيصرف له سواء كان غنيا أو فقيرا قدر الدين المترتب عليه[3].
- **في سبيل الله** : ينفق هذا السهم على المجاهدين في سبيل الله لتأمين من يحتاجون من تموين وسلاح وذخيرة، ويمكن صرفه في العصر الحديث على مراكز الدعوة وتدعيم الصحف الإسلامية ونشر الكتب ومعاونة العاملين والدعاة للإسلام .
- **ابن السبيل:** ينفق هذا المصرف على المسافر المنقطع، ويعطى من الزكاة ما يكفيه لإكمال سفره، ويعطى منه كذلك للاجئين والمحرومون من المأوى واللقطاء، وحتى للغني ظاهرا الفقير يدا[4].

---

[1]- طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص:195.

[2]- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة الجزء الثاني، مرجع سابق، ص: 598.

[3]- خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص:161.

[4]- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة الجزء الثاني، مرجع سابق، ص: 694.

الفرع الرابع: مسألة تعميم مصارف الزكاة

تتسع مساحة الفقر في العالم الإسلامي وبالتالي فإن الفقراء والمساكين أكثر عددا من باقي أصناف الزكاة، الأمر الذي يتطلب إيثار الفقراء والمساكين بصرف الجزء الأكبر من الزكاة، ثم ينظر للأصناف الأخرى بحسب الوجود والحجم.

المطلب الرابع: العلاقة بين الزكاة والضريبة

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الزكاة والضريبة

من أهم أوجه التشابه بين الزكاة والضريبة ما يلي:

- إلزامية الدفع: فكلاهما تُؤدي جبراً إن لم تدفع طواعيةً.
- إشراف الدولة: فهي سيادة جباية وإنفاق كل من الزكاة والضريبة.
- لكل من الزكاة والضريبة أهداف مالية واقتصادية واجتماعية.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة

يمكن حصر أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:

- **من حيث مصدر التشريع:** فإن مصدر التشريع في الزكاة هو المولى سبحانه وتعالى، فهو الذي فرضها، وقد تولت السنة النبوية الشريفة تحديد الأموال التي تجب فيها وأوعيتها ومقاديرها وليس لأحد أن يغير في ذلك بالزيادة أو النقصان، بينما نجد أن مصدر التشريع في الضرائب هو القوانين الوضعية، ولذا فإن وعاءها وأنصبتها ومقاديرها تخضع لاجتهاد البشر.

- **من حيث دلالة المُصطلح:** فإن مُصطلح " الزكاة " يعنى الطهارة والنماء والصلاح والبركة، والمكلف بها يدفعها راضيا مختارا، في حين يدل مصطلح " الضريبة " على العبء والإلزام والغرامة، يسعى الكلف بها إلى التهرب منها قدر المستطاع.

- **من حيث طبيعة كل منهما:** فإن الزكاة أساسها التعبد لله، أما الضريبة فهي التزام مدني محض خال من كل معاني العبادة[1].

- **من حيث كونها ركناً في الإسلام:** فإن الزكاة تمثل الركن الثالث من أركان الإسلام الخمس التي لا يقوم إلا بها، في حين تمثل الضريبة أحد الواجبات المالية التي يجوز لولى الأمر فرضها بضوابط معينة تبعا للنفقات العامة للدولة.

[1] – محي محمد مسعد، مواجهة مشكلة الفقر في عصر العولمة، دار الكتاب القانوني، الإسكندرية، 2008 ، ص: 22.

– **من حيث الخاضعين لها:** حيث أن الزكاة عبادة فهي لا تجب إلا على المسلم الذي تتوافر في ماله شروطاً معينةً بخلاف الضريبة التي تفرض على المسلم وغير المسلم .

– **من حيث الثبات:** طالما أن الزكاة مصدرها التشريع السماوي، فإنها تتسم بالثبات والاستقرار من مكان لآخر ومن زمان لآخر، بينما نجد أن قواعد ومبادئ الضريبة تقبل التعديل والتغيير حسب الحاجة.

– **من حيث الأهداف والمقاصد:** للزكاة مقاصدها الروحية والنفسية تحمل معاني الطهارة من البخل والشح والحقد والحسد. بينما نجد أن أهداف الضريبة بعيدة كل البعد عن هذه الأهداف والمقاصد.

– **من حيث طبيعة الأموال التي تجب فيها :** فالزكاة لا تجب إلا في الأموال الطيبة متى توافرت فيها الشروط الموجبة لها، بينما نجد أن الضريبة لا تفرق بين المال الطيب والخبيث، فكلاهما مادة للضريبة.

– **من حيث السعر:** فسعر الزكاة نسبى، أما سعر الضريبة فغالباً ما يكون تصاعدياً لمواجهة الاحتياجات المالية المتزايدة.

– **من حيث وقت الأداء:** فالزكاة تجب في نهاية كل حول هجري – أي في نهاية كل سنة قمرية بينما أن الأصل أن تستحق الضريبة في نهاية كل سنة ميلادية.

– **من حيث المصارف:** فمصارف الزكاة ثمانية محددة بنص القرآن، بينما نجد أن مصارف الضريبة توجه لتغطية النفقات العامة للدولة.

– **من حيث مكان الصرف:** فالأصل أن تصرف الزكاة في الإقليم الذي جمعت منه ولا تنقل منه إلا لضرورة شرعية. أما الضريبة فالأصل فيها أن تجمع من الأقاليم المختلفة وتُرسل إلى الخزانة العامة للدولة.

– **من حيث التقادم:** لا تسقط الزكاة بمضي المدة، وإنما تظل ديناً في الذمة المالية للمسلم، في حين تسقط الضريبة بالتقادم.

– **من حيث جزاء مانعها:** جزاء مانع الزكاة دنيوي وأخروي، في حين يقتصر جزاء مانع الضرائب على الجزاء الدنيوي[1].

الفرع الثالث: شروط فرض الضريبة إلى جوار الزكاة

الأصل أن يكون تمويل النفقات العامة للدولة من إيرادات الأملاك العامة وغيرها من الموارد المالية المشروعة، فإذا لم تكف هذه الموارد جاز لولي الأمر أن يفرض التزامات مالية **– التوظيف**– بصورة عادلة

[1] – محي محمد مسعد، مرجع سابق، ص:23.

لمقابلة نفقات الدولة التي لا يجوز الصرف عليها من حصيلة الزكاة، لكن فرض الواجبات المالية يخضع لشروط :

- أن تكون هناك حاجة حقيقية للدولة إلى إيرادات إضافية كأن تكون الخزينة العامة فارغة.
- الرقابة الموثوقة والمتخصصة لضمان شرعية فرض الضرائب وصرفها في المصلحة العامة.
- مراعاة العدالة بمعيارها الشرعي في توزيع أعباء الضرائب وفى استعمال حصيلتها.
- أن يكون فرض الضريبة مؤقتاً ومقيداً بالحاجة، فالأصل هو الزكاة.
- أن يوافق أهل الحل والعقد على فرض الضريبة، ضماناً لتنفيذ الشروط السابقة.

الفرع الرابع: العلاقة بين الزكاة والضريبة في حالة الجمع بينهما

سبق أن أوضحنا أن الضريبة لا تغني عن الزكاة لاختلافهما عن بعضهما البعض من حيث مصدر التشريع، والخاضعين، والأموال الخاضعة، والوعاء، والسعر، والمصارف، وغير ذلك مما سبقت الإشارة إليه.

ولذا، فإن المبالغ المدفوعة كضرائب للدولة لا تحسم من مقدار الزكاة الواجبة وإنما تحسم من وعاء الزكاة، بمعنى أنها تعتبر من المطلوبات الزكوية.

ومن ناحية أخرى فإن الزكاة المؤداة يجب أن تحسم من مقدار الضرائب المستحقة، وبالنسبة لمواطني الدول الإسلامية من غير المسلمين، فإن هناك حاجة إلى فرض ضريبة تكافل اجتماعي بمقدار الزكاة تحقيقاً للمساواة في الأعباء المالية بين مواطني البلد الواحد من المسلمين وغيرهم .

يتضح أن نجاح الزكاة والضرائب في أداء دورهما الاقتصادي والاجتماعي بشكل فعال يتطلب توفر ثلاثة أركان أساسية:

- نظام ضريبي سليم يتفق مع الاستراتيجية الأم المرتبطة بالعقيدة الإسلامية، يصاغ في شكل تشريع محكم يتميز بالوضوح والبساطة، والعدالة والملاءمة والاقتصاد.
- جهاز جبائي فعال يضمن كفاءة تحصيل كل من الزكاة والضرائب، ويستطيع اكتساب ثقة الممولين عن طريق التكيف بين النصوص وبين الظروف السائدة في المجتمع في إطار العدالة والموضوعية.
- تنمية الوعي الضريبي لدى أبناء المجتمع بحيث يتولد اقتناع كامل بأن الضريبة واجب مقدس نحو الله أولا، ثم نحو الوطن والأسرة، ونحو الفرد نفسه[1].

[1] – محي محمد مسعد، مرجع سابق، ص:30.

المبحث الثاني: نظرية التوزيع في الإسلام

المطلب الأول: مفهوم وأنواع توزيع الدخل

يمكن التمييز بين ثلاث مفاهيم مهمة مرتبطة بعملية التوزيع هي[1]: التوزيع الشخصي، التوزيع الوظيفي، والحصص التوزيعية.

الفرع الأول: التوزيع الوظيفي للدخل

إن مفهوم التوزيع الوظيفي للدخل يشرح دخل عوامل الإنتاج على أساس مساهمتها في العملية الإنتاجية من خلال الاعتماد على منحنيات العرض، الطلب لكل عنصر من عناصر الإنتاج، إن منحنيات الطلب والعرض للعنصر الإنتاجي تفترض أنها تحدد سعر هذا العنصر، وبتالي فإن عرض وطلب العمل يفترض تحديدها في سوق العمل، وعندها يتحدد الأجر التوازني، وعندما نحصل على ناتج مضروب الأجر والمستوى الإجمالي للتوظف نحصل على مقياس إجمالي الأجور، وفي بعض الأحيان تسمى فاتورة الأجور الإجمالية.

الفرع الثاني: الحصص التوزيعية

وتعني الحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل القومي وتبحث في العوامل التي تحدد هذه الحصص.

وهناك عدة عوامل التي يوزع على أساسها الناتج من عملية الإنتاج بين الطبقات الاجتماعية منها:[2]

– العمل وإنتاجيته: يتعلق بالفرص التي تسمح للفرد بصقل وتطوير إمكانياته الإنتاجية.

– مقدار ما يمتلكه الفرد من وسائل إنتاج تمكنه من أن يختص بجزء من الناتج الصافي للجماعة .

– النفوذ الشخصي أو السياسي الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على نصيب من الدخل اكبر مما يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج.

– السياسة المالية وما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل سواء من ناحية السياسة الايرادية أوعن طريق السياسة الإنفاقية.

الفرع الثالث: التوزيع الشخصي

ويتعلق بالأفراد والدخول التي يحصلون عليها، وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، فلا يهم إذا كان دخل الفرد

[1]– عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت2001، ص: 94.

[2]– محمد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الرابعة 1982، ص:467.

جاء من التوظف أومن مصادر أخرى مثل الحصول على فائدة أو ربح أو ريع أو إرث. كذلك مكان تحقيق الدخل (مناطق ريفية أو حضرية) المصادر المهنية (مثل قطاع الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات...) فكل ذلك نتجاهله عند التحدث عن التوزيع الشخصي للدخل[1].

المطلب الثاني: توزيع الدخل في الفكر الاشتراكي والرأسمالي

الفرع الأول: الفكر الاشتراكي

يقوم الفكر الاشتراكي على أساس امتلاك الحكومة لمعظم عناصر الإنتاج وإتباع أسلوب التخطيط المركزي لما يتم إنتاجه وكيفية إنتاجه وتوزيعه.

ويتضمن ذلك الأمر التدخل المباشر من جانب الحكومة في مجالات تحديد الدخول سواء لأن معظم أفراد المجتمع يعملون لدى الحكومة والوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة أو لأن الحكومة وما تمتلكه من وحدات اقتصادية تتدخل بصورة مباشرة في تحديد أسعار السلع والخدمات والتي تمثل الجانب الأعظم من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وتوزيعها على المستولى القومي، ويتضمن ذلك الأمر تحديدا لتوزيع الدخول وتحديدا للفوائض الممكن توجيهها للاستثمار[2].

الفرع الثاني: الفكر الرأسمالي

يسود الاعتقاد بضرورة تزايد التفاوت في توزيع الدخول كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بل أن هناك من يروي أن بلوغ التفاوت في توزيع الدخول درجة كبيرة يعد أمرا ضروريا للإسراع بالنمو الاقتصادي. وأنه في الأجل الطويل فان تعظيم النمو وبلوغ معدلات النمو أقصاها سوف تتحقق عملية إعادة التوزيع، ومن ثم القضاء على الفقر بصورة تلقائية.

والملاحظ من خلال الأبحاث محدودية النظرة الرأسمالية للتوزيع لاعتبارات من بينها:

- أن الدراسات العملية تشير إلى انه لا توجد علاقة واضحة بين معجل نمو الناتج المحلي وضرورة التفاوت في توزيع الدخول، فهناك دول حققت معدلات نمو كبير في الناتج المحلي الإجمالي ورغم ذلك زاد معدل نمو دخل فئة أفقر 40% من السكان بمعدل اكبر من معدل الناتج المحلي الإجمالي محققة تحسن في توزيع الدخول ومن هذه الدول تايوان (1953-1961)، وإيران (1959-1968)، وسريلانكا (1964-1970)، ومن ثم فان زيادة معدلات نمو الناتج المحلي لم

[1] – محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت ، 1982.

[2] – محمد عمر حماد أبو دوح: التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل في إطار الفكر الإسلامي والوضعي ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2008 ، ص:86.

تؤد إلى مزيد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات. ومن الناحية الأخرى ومما يوضح عدم وجود علاقة مؤكدة بين التنمية والتفاوت في توزيع الدخول هناك دول حققت معدلات متدينة من نمو الناتج المحلي الإجمالي مصحوبة بانخفاض معدل نمو دخل فئة أفقر 40% من السكان، ومن ثم تدهور عدالة توزيع الدخول ومن هذه الدول الهند (1954-1963)، وبيرو(1961-1971)، وبنما (1960-1969).

- إذا كان النموذج الرأسمالي ينطلق من ضرورة تركيز الدخول والثروات في أيدي طبقة الرأسماليين كضرورة لتحقيق متطلبات التنمية، وأن كان هذا التصور تحقق بدرجة أو بأخرى في ظل ظروف الدول الرأسمالية المتقدمة فان الأمر يختلف في ظل ظروف الدول لنامية إذ أن تركيز الدخول والثروات في أيدي طبقة معينة في تلك الدول لا يعني ضرورة الادخار ومن ثم الاستثمار.[1]
- الدراسات في الدول النامية تشير إلى اتجاه أصحاب الدخول والثروات المرتفعة إلى اقتناء السلع التفاخرية كالمساكن والأثاث والسيارات الفاخرة والمجوهرات والعديد من السلع والخدمات والتي تكون مستوردة عادة بما في ذلك أوقات الفراغ خارج البلاد.

علاوة على إنفاق مبالغ طائلة للحصول على المناصب بدءا من النوادي الاجتماعية وصولا إلى المجالس النيابية والتشريعية.

الفرع الثالث: الفكر الإسلامي

هناك ثلاثة أنواع من التوزيع في الإسلام، هي:

– التوزيع حسب الملكية: تحكمه قاعدة الاستخلاف التي تقتضي أن الملكية المطلقة لله سبحانه وتعالى يحدد للإنسان طرق التصرف في هذه الملكية وفق ضوابط ومحددات.

– توزيع مرتبط بشكل الإنتاج ويخضع لآلية السوق، حيث التوزيع يحدد الإنتاج وليس العكس.

– توزيع مرتبط بالحاجة:، وهذا الصنف من التوزيع لا يشترط أن يختص بالذين يملكون أو الذين يعملون بنشاط اقتصادي ، وإنما شرطه الأساسي الحاجة، وهوضمن الخصائص المميزة للإسلام.

إن عدالة توزيع الدخول وفقا للفكر الإسلامي تتضمن القضاء على الفقر بتوفير حد الكفاية للفقراء، مع ضرورة توافر شروط وأسباب اختلاف الأفراد فيما يمتلكون من دخول وثروات بحيث يكون اختلاف مبرر وضروري لنهوض المجتمع متضمنا شروط يجب توافرها عند أفراد المجتمع الأقل دخلا

[1]– محمد عمر حماد أبو دوح، التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل في إطار الفكر الإسلامي والوضعي ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص:91.

وثروة وعند من يحوزون جانب أوفر من الدخول والثروات، وبحيث يكون توافر هذه الشروط مبررا لعدم وضع حدود قصوى على الملكية وما يجوزه أفراد المجتمع .

وقد أوضحنا أن الشروط تتمثل في:

- توفير حد الكفاية من خلال حرص كل فرد من أفراد المجتمع على إغناء نفسه بالعمل والإنتاج وإلا يكون الفرد سببا في إفقار نفسه، ومن خلال زيادة الأصول الإنتاجية للفقراء، علاوة على التحويل المباشر لرفع مستوى معيشتهم.[1]
- اعتبار الاختلاف في التوزيع أمر طبيعي ضروري، غير مؤبد بفئة دون غيرها، له أسباب مقبولة، لا ينسحب إلى الإخلال بالمساواة في الحقوق والواجبات.
- ضرورة اكتساب الأموال بطرق مشروعة بما يوفر متطلبات النهوض بالفرد والمجتمع هو ينادى بهما عن مزالق التخلف (الغش السرقة والربا وتجارة المخدرات وكافة ما ينافى مع قيم المجتمع).
- ضرورة إنفاق الأموال بطرق مشروعة بما يتضمن ذلك تجنب الإصراف والتبذير. مع الالتزام بالإنفاق على الغير ليس فقط بصورة تطوعية وإنما أيضا بصورة وجوبيه، مع ضرورة التحديد الدقيق لمستحقي الإنفاق بصورة ترتيبية والتحديد الدقيق لأولويات متطلبات الاتفاقية.

ويلاحظ انه ليس في أي من الشروط والوسائل التي يتضمنها الفكر الإسلامي لتحقيق التنمية والعدالة نزع ملكية الأغنياء، وليس في أي من هذه السوائل تركيم الأموال بسياسات معينة لدى فئة دون غيرها.

فالفكر الإسلامي لا يحرم الملكية الفردية ولا يؤسس لشيوع الملكية، كما انه في نفس الوقت لا يجعل الملكية حكرا لطبقة من أفراد المجتمع دون غيرهم من الطبقات خاصة الفقراء، بل انه يعمد إلى زيادة الأصول الإنتاجية في حوزة الفقراء علاوة على رفع مستوى معيشتهم انطلاقا من فكرة تنمية رأس المال البشري.

إذ أن القضاء على الفقر يتضمن من وجهة نظر الفكر الإسلامي تنمية العنصر البشري باعتباره أساس التنمية الاقتصادية، ويضمن استقرار المجتمع كأهم متطلبات توفير البيئة الملائمة للتنمية، كما يضمن النهوض بمستوى معيشة الأفراد يصفه عامة والفقراء بصفة خاصة، والذي يمثل الشرط أو الأساس لتحقيق عدالة توزيع الدخول.

[1] – محمد عمر حماد أبو دوح: مرجع سابق ، ص:96.

كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية وفقا للفكر الإسلامي لا يتطلب إحداث تفاوت في توزيع الدخول من خلال خلق طبقة فقيرة تمثل معظم أفراد المجتمع تعيش عند حد الكفاف.

المطلب الثالث: النموذج الإسلامي في التوزيع

يقترح الجارحي نموذجا للتوزيع يعمل في بيئة إسلامية ، على أساس دالة ادخار كلاسيكية تجعل من الادخار نسبة الربح إلى الدخل القومي[1].

حيث **S** = الادخار و**P** = الأرباح : $S = P/Y$

و**Y** = الدخل القومي و **W**= الأجور : $Y = W+P$

أي إن الدخل القومي يتوزع على الأجور **(W)** زائدا الأرباح **(P)** ونموذج كالدور – بازنتي يعول على الميل للادخار والاستثمار بوصفه محددا لتوزيع الدخل القومي . مع الاعتبار أن الميل الحدي للاستهلاك لدى متسلمي الأجور هو أكبر من الميل الحدي للاستهلاك لدى متسلمي الأرباح، في حين أن الميل الحدي للادخار لدى متسلمي الأجور هو أقل منه موازنة بمتسلمي الأرباح.

وأدوات الضبط الاقتصادي في هذه البيئة ترتبط بالشريعة التي توفر قوانين الحياة، والدولة التي تضمن الحرية والحقوق والعدالة للمواطنين المسلمين وغير المسلمين. وأما المؤسسة فان آلية عملها تحكم بقيم ومبادئ كلية مرجعيتها الشريعة .

على وفق ماسبق نفترض أن الدخل القومي يتوزع على النحو الآتي :

$$Y = (P_R + W_R + aZ) + (P_N + W_n - Z) + (1 - a) Z \quad (1)$$

حيث **(P)** هي الأرباح و**(W)** هي الأجور و**(R)** هي مستلموا الزكاة و**(N)** هم غير متسلمي الزكاة، و**(Z)** الزكاة، أما الجزء الأخير من المعادلة فانه يمثل الجزء من الزكاة المخصص لمشمولين آخرين في مصارف الزكاة .

والزكاة، فضلا عن كونها فرضا، تعمل على إعادة التوزيع والحد من تركز الثروة، وأن التحليل الاقتصادي يبين أن الاحتفاظ برأس المال وتعطيل يعد كلفة، وبما أن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بعيد عن الإقراض الربوي، أي ليس هناك كلفة لرأس المال النقدي، لان مالك رأس المال النقدي مشارك يتحمل الخسارة ويصيب الربح، إذا فرؤوس الأموال النقدية ستتحول إلى الاستثمار بشكل مباشر، وإلا تحملت رؤوس الأموال معدلا من الفروض المالية الشرعية في طليعتها الزكاة، لأن كلفة التعطيل هي أن الزكاة

[1] – أحمد ابراهيم منصور، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ، حزيران / يونيو 2007، ص:183.

تأكل رؤوس الأموال مادامت عند حد النصاب، يزاد على ذلك خسارة الربح المتوقع في حال الاستثمار وخسارة معدلات التضخم السائدة في السوق، كذلك فان التعطيل ربما يكون بمكانة الاكتناز المحرم شرعا.

وفي كل الأحوال فان مسألة التعطيل تتنافى والرشد الاقتصادي الإسلامي وكنتيجة سلوكية، كما ذكر سابقا، فإن الادخار يساوي الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وهذا يعني أن الهدف في الاقتصاد الإسلامي هو الوصول إلى حالة التشغيل الكامل ، وبما أن حالة التعطيل مستبعدة سواء أكانت اكتناز أم غير ذلك من الفعالية الاقتصادية ولهذا حرم الإسلام الاكتناز لان فيه حبسا للأموال وتعطيلا لها عن التداول ومنعا لها من التبادل في الميدان الاقتصادي مما لابد منه لحاجة المجتمع لهذه الأموال المحجوزة لاستخدامها في الإنتاج الاقتصادي واستغلالها في استثمار الموارد الاقتصادية المختلفة لزيادة الدخل الوطني وتنمية الثروة القومية، لكل هذا حرم الإسلام الاكتناز تحريما قطعيا وتوعد المكتنزين بأن هذه الأموال المكدسة ستكون عليهم في الآخرة نارا، وبناء على ذلك فان الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي في حدود العائد الحدي على رأس المال، وبذلك يمكن صياغة معادلة الاستثمار الكلي على النحو الآتي :[1]

$$I = S_{SR}\,(P_R + W_R + aZ) + S_N\,(P_N + W_N - Z) + S\,O\,(1 - a)Z \quad (2)$$

وتمثل (SO) معدل الميل لادخار خارج الزكاة المخصصة لاستخدامات أخرى، أما (I) و(S) فإنهما مستويان من التشغيل الكامل من الاستثمار والادخار على التوالي، أما (S_R) فهي الميل للادخار لمتسلمي الزكاة، و(S_N) هي الميل للادخار لغير متسلمي الزكاة، ووفق ذلك يمكن لدافعيه تبعا لنصابها الشرعي وهو معدل نسبة الزكاة أو فرض الزكاة الذي يرمز له بـ (Z)، وبناء على ذلك فإن معادلة الزكاة هي :

$$Z = z\,(PN + WN) \quad (3)$$

وفي ضوء التشغيل الكامل ولعدم وجود تعطيل أو اكتناز فان حصص دخول التشغيل الكامل (Y) تكون على النحو التالي:

حصص دخول متسلمي الزكاة:

$$\frac{W_R + P_R}{\overline{Y}} = \frac{\overline{I}/\overline{Y} - (S_N - s_0 z(1-a))}{S_N - S_R - s_0 z(1-a)} \quad (4)$$

حصص دخول غير متسلمي الزكاة :

$$\frac{W_N + P}{\overline{Y}} = \frac{\overline{I}/\overline{Y} - S_R}{(S_N - S_R) - z(S_N - aS_R) + S_0 Z(1-a)} \quad (5)$$

[1] – أحمد ابراهيم منصور، مرجع سابق، ص:185 .

إن الذي أهمله الجارحي هو المتبقي من التكاليف المالية الشرعية سوى الزكاة، بالاستناد إلى **حديث الرسول** (صلى الله عليه وسلم)، << *إن في أموالكم حقا سوى الزكاة* >> ، والحديث يعني التكاليف المالية الشرعية التي تم استعراضها سابقا والجارحي اكتفى بإدخال فرض الزكاة لأسباب فنية، لأن نصاب الزكاة واضح ومحدد، ومقدار الزكاة محدد أيضا إلا أن هذا لا يمثل كل التكاليف المالية الشرعية والتي سيرمز لها ب (T) حدا ثابتا لعدم إمكانية تحديد نسبة المشاركة بقية التكاليف المالية الشرعية بشكل دقيق، ز من المعادلتين (4) و(5) والتين تظهران حصص الدخول في مرحلة ماقبل إعادة التوزيع، إن هذه الحصص من الدخول تعتمد بالأساس على قواعد إعادة التوزيع لكل من (a) مقدار الزكاة و(z) نسبة معدل الزكاة وهذان يعززان عملية التوزيع وإعادة التوزيع، لذا فإن حصص الدخل سوف تتوزع بين الصفر والوحدة وهذا يعتمد على[1]:

أ – الميل للادخار لكل من متسلمي الأجور والأرباح، لأن الزكاة تأخذ من كل دخل إذا وصل حد النصاب، إذا الميل للادخار لا يعتمد على مجموعة واحدة في المجتمع كما في الاقتصاد الوضعي .

ب – معدل نسبة الزكاة .

ج – نسبة الزكاة المخصصة للفقراء والمساكين، دخل ما دون الكفاية .

د – الميل للادخار خارج الزكاة المخصصة للاستخدامات الأخرى ولكي نشتق عامل حصص الدخول من النموذج، لابد من تحديد نسب الزكاة على الأجور (zw) وعلى الأرباح (zp) والميل للادخار خارج الأجور (sw) وخارج الأرباح (sp)، كذلك إضافة الحد الثابتة (T) لبقية التكاليف المالية الشرعية سوى الزكاة، والتي ستؤثر كما سنرى لاحقا في إعادة التوزيع لكل من الأجور والأرباح، ويمكن اشتقاق عامل حصص الدخول على النحو الآتي :

–عامل حصص دخل الأجور

$$\frac{W}{\bar{Y}} = \frac{\bar{I}/\bar{Y} - S_p + (1-a)(S_p - S_0)Z/\bar{Y} + T}{(S_W - S_p)(1 + az_0 - z_w)} \quad (6)$$

– عامل حصص دخل الأرباح

$$\frac{P}{\bar{Y}} = \frac{\bar{I}/\bar{Y} - S_W + (1-a)(S_W - S_0)Z/\bar{Y} - T}{(S_p - S_W)(1 + az_p - z_p)} \quad (7)$$

فالميل للادخار مرتبط بدخل الكفاية، أما فريضة الزكاة (Z) وبقية التكاليف المالية الشرعية (T) فليست مرتبطة بدخل الكفاية، لأن بعض الفروض مرتبط بالنصاب، وليس من المفروض أن يكون دخل الكفاية مساويا لدخل نصاب الزكاة، كما إن تحديد دخل الكفاية مسألة تتسم بالمرونة، فموظف الخدمة في

[1] – أحمد ابراهيم منصور، مرجع سابق، ص:186.

الدولة يتحدد دخل كفايته في ضوء حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) في امتلاكه الحاجات الأساسية : البيت والزوجة ووسيلة النقل والخادم<< من ولي لنا شيئا، فمن تكن له امرأة فليتزوج امرأة، ومن لم يكن له مسكن فليتخذ مسك، ومن لم يكن له مركب فليتخذ مركبا، ومن لم يكن له خادم فليتخذ خادم فمن اتخذ سوى ذلك كنزا أو إبلا، جاء الله يوم القيامة غالا أو سارقا >> عن أبي داوود والحاكم . وحد الكفاية يتناغم والمستوى المعيشي في الرفاه من عدمه .

يرى الشاطبي أن حد الكفاية " يختلف باختلاف الساعات والحالات " ويعزز هذا الكلام ما قاله الغزالي في أن " للمحتاج في تقدير الحاجات مقامات في التضييق والتوسيع ولا تحصى مراتبه "، عليه **فإن الرسول صلى الله عليه وسلم** كان يأمر بالصدقة بغض النظر عن مستوى الدخل *(تصدقوا ولو بتمرة فإنها تسد من الجائع وتطفئ الخطيئة كما تطفئ الماء النار*)، إلا أن دخل الكفاية – بوصفه مسعى إسلاميا للوصول إليه هو مساعد على العيش الكريم ضمن التفاوت المشروع، وهو في الوقت نفسه يساعد على الاشتراك في آليات إعادة التوزيع إذا كان هناك تفاوت واسع في الدخول والثروات، وإن لم يكن هذا فإنه يساعد بميل واضح للادخار ثم الاستثمار والنمو، فإن مصارف الزكاة وبقية التكاليف المالية الشرعية إذا كانت تمثل تحويلات من دخول أغنياء وثرواتهم إلى دخول الفقراء، تؤدي إلى زيادة في القوة الشرائية لدى أصحاب الدخول المنخفضة، وبذلك تولد طلبا فعالا على الإنتاج، يحرك هذا مزيدا من الطلب على عناصر الإنتاج، وزيادة في الإنتاج ثم الدخل، توزع بزيادات ملموسة على حصص دخول الأجور والأرباح.

إن وعاء الزكاة وما يتسم به من سعة لشموله الأموال التي تبلغ النصاب وتوصف بالنماء يزاد إلى هذا الوعاء التكاليف المالية الشرعية الأخرى، يؤدي إلى شمول شرائح المجتمع كافة لانخفاض نصاب الزكاة على الأموال كما إن بعض الفروض مثل زكاة الفطر نصابها طعام يوم وليلة إذا توفر للمسلم، وبناء على ذلك فإن الأرباح حتى إن وصلت إلى الصفر في المجتمع فإن حصيلة الزكاة تضل رقما موجبا [1].

أما كيف تعد الزكاة أداة نمو وتنمية، فلكونها موجهة للحد من ظاهرة التعطيل للموارد والاكتناز التي لا تسهم في الفعالية الاقتصادية والانتقال بالأموال إلى التشغيل والاستثمار وتمويله، حتى إذا كانت نسب العائد على رأس المال متدنية وذلك للحفاظ على أصل رؤوس الأموال، وبذلك يمكن قياس نسب النمو بدلالة نسب الأرباح على رأس المال للمتسلمين K_R وغير المتسلمين K_N والتي ستساوي بالنسبة لمتسلمي الزكاة ما يأتي:

[1] – أحمد ابراهيم منصور، مرجع سابق، ص: 188.

(8)

$$\frac{P_R}{K_R}+\frac{W_R+aZ}{K_R}=\frac{g}{S_R} \quad (9)$$

$$g=\frac{P_R/K_R}{S_R}+\frac{W_R+aZ/K_R}{S_R} \quad (10)$$

$$g=\frac{P_R}{K_R S_R}+\frac{W_R+aZ}{K_R S_R} \quad (11)$$

$$g=\frac{P_R+W_R+aZ}{K_R S_R} \quad (12)$$

وبناء على ذلك فإن الزكاة من خلال مقدارها (a) ووعائها (Z) سوف تساهم إيجابيا في النمو(g) وكما يظهر من المعادلة (12)، إن هذا يؤكد من جانب آخر أن متسلمي الزكاة ليس عليهم بالضرورة توجيه ما يتسلمونه من زكاة وتكاليف مالية شرعية إلى الاستهلاك، إنما هناك جزء يوجه لخدمة النمو، مما يدحض فرضية الميل الحدي للاستهلاك لذوي الدخول المحدودة مساويا إلى الوحدة[1] .

أما بالنسبة لغير متسلمي الزكاة، فإن الزكاة ستعمل على تحريك النمو وعلى النحو الآتي :

P_{nr} α W_{nr} (13)

(14)

(15)

عند هذا الحد ومن المعادلة (15)، سوف نفترض حالتين للزكاة (Z) في مجتمعين مختلفين :

-المجتمع الأول عندما تكون الزكاة Z=0 فان النمو g1 يكون:

(16)

– المجتمع الثاني عندما تكون الزكاة Z >0 فإن النمو g2.

(17)

النتيجة إذا تكون: $g_2>g_1$

[1] – أحمد ابراهيم منصور، مرجع سابق، ص:189.

وبناء على ذلك فإن وجود الزكاة في المجتمع المسلم يساهم إيجابيا في النمو بالنسبة لغير متسلمي الزكاة وتعمل الزكاة وبقية التكاليف المالية الشرعية رفع دخول الشرائح متدنية الدخول، والسعي إلى دخل حد الكفاية والذي يمثل عدالة التوزيع. إن هذا يؤثر في تطوير الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية عبر تعزيز الدخول بزيادة حصص الزكاة، والاستقرار في رفع معدلات الادخار ثم الاستثمار لديمومة حياة أفضل للأجيال القادمة. هذه الآليات تعمل على أن تكون الدخول أقل تفاوتا بين المتسلمين وغير المتسلمين وعند إجراء المقارنة بالنموذج الغربي للتوزيع والنمو نجد: أن العائد على رأس المال من خلال آليات التوزيع في الاقتصاد الوضعي هي التي ستؤثر في معدلات النمو[1]:

$$\frac{P}{K}=\frac{g}{S_C} \quad (18)$$

$$g=\frac{P_{Sc}}{K} \quad (19)$$

والنمو(g) سوف يعتمد بدوره على الميل للادخار لدى طبقة الرأسماليين Se مضروبا بالربح منسوبا إلى رأس المال، أما النموذج الإسلامي في المقترح بنموذج المعادلتين (8) و(13) وباعتبار إن SN=SC فأن العائد على رأس المال يكون أكبر مما هو في نموذج (كالدور . بازنتي) عندما يكون:

$$\frac{g}{Sn}\left(\frac{Z}{(1-Z)}\right)>\frac{Wn}{Kn} \quad (20)$$

$$\frac{gZ}{Sn(1-Z)}>\frac{Wn}{Kn} \quad (21)$$

في الجانب الأيمن من المعادلة (20) هو نسبة دخل الأجور إلى رأس المال لغير المتسلمين، وهي بالتأكيد نسبة صغيرة، لأنه وعلى افتراض أن إجمالي المكاسب إلى رأس المال إذا كانت 10 في المائة فإن نسبة دخل الأجور إلى رأس المال تكون 5 في المائة أو أقل، وهذا يعني أن نسبة العائد إلى رأس المال تكون 5 في المائة أو أكثر.

في الجانب الأيسر فإن نسبة النمو(g) تكون أكبر من الواحد في حين تكون نسبة الادخار أقل من الواحد مسببة أن يكون حاصلها مضاعف الواحد، وعلى افتراض معدل النمو صغير جدا 1في المائة ونسبة إذخار 10في المائة فإننا نحصل من حاصل قسمة 10في المائة ومقدار الزكاة 025. 0 وليكن الجانب الأيسر حوالي 26 في المائة وهي أعلى نسبة دخل الأجور إلى رأس المال المقدرة 5 في المائة .

[1] – أحمد ابراهيم منصور، مرجع سابق، ص:190.

عليه فإن نسبة العائد إلى رأس المال في الاقتصاد الإسلامي تزيد النسبة المقابلة في الاقتصاد الغربي بموجب نموذج كالدور. بازنتي، وكذلك معدلات النمو كما في g1<g2 وبذلك يكون[1]:

$$\frac{P}{K}+\frac{Wn}{Kn}>Z+T \quad (22)$$

وبذا نخلص إلى أن الاقتصاد الإسلامي يؤدي إلى:

1_ معدل النمو عالي g1<g2.

2_ عائد عال على رأس المال، بفعل كراهة التعطيل وتحريم الاكتناز.

3_ توزيع أكثر عدالة للثروة، اتساع وعاء التكاليف المالية الشرعية.

إن حجم كل من (Z) و(T) مرتبط بالزيادة في الدخل القومي، وحجم الدخل القومي مرتبط بتفصيل العوامل الثلاثة المذكورة آنفا، وبما أن الاقتصاد الإسلامي يعمل في أجواء تتسم بالاستقرار في أسواق رأس المال الذي يتسم بالبعد عن المضاربة (أسواق الأسهم والسندات بأعلى من أسعارها الاسمية) التي تحدث تذبذبات في الأسواق المالية، والتي لا تمثل في الأصل تغيرات حقيقية في صلب الفعالية الاقتصادية بل إن هذه المضاربة بالأسهم تنعكس انعكاسا سلبيا على أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج وتصيبها بحالة عدم الاستقرار، فأسعار الأسهم في الاقتصاد الإسلامي لا تمثل أكثر من سعرها الاسمي وما تحققه من أرباح لحاملها، لأن العبرة في السهم ليس القيمة النقدية بل المشاركة في الفعالية الإنتاجية الحقيقية، وتبادل هذه الأسهم يعد بيعا شرعيا، إن حالة الاستقرار هذه تؤدي إلى الابتعاد عن الأشكال الدورية للأزمات الاقتصادية في النظم الاقتصادية الرأسمالية لكون المهيمن على الفعالية الاقتصادية هو سلطان النقد والأشكال المضاربة في الأسواق المالية.

المطلب الرابع: التوزيع بين الكفاءة والعدالة

يتجلى دور نظرية التوزيع الإسلامية في إحراز أهداف المجتمع الاقتصادية في أربعة أهداف نقوم بدراستها على النحو التالي:

الفرع الأول: نظرية التوزيع والكفاءة الاقتصادية

يظهر دور نظرية التوزيع الإسلامية في إحراز الكفاءة الاقتصادية، من خلال التلازم الذي أقرته بين العمل (الحاضر والقديم) واستحقاق التوزيع. ومن خلال القواعد التي استحدثتها لتوجيه قنوات التوزيع حيث جهة الاستحقاق، مما دفع إل توظيف الموارد عل نحو كفؤ، ليتعين لها نصيب وفير من موضوع الاستحقاق، فهي تحقق الكفاءة الاقتصادية بنواحيها الفنية التي تمكن الاقتصاد من تحقيق أكبر ناتج

[1] – أحمد ابراهيم منصور، مرجع سابق ، ص:190.

ممكن من السلع والخدمات عندما يوظف موارده المتاحة توظيفا كاملا. ونواحيها التخصيصية التي تجعل الناتج موافقا لحاجات المجتمع الفعلية.

أولا: نظرية التوزيع تكفل استغلال الثروة الطبيعية بكفاءة

أسست نظرية التوزيع قواعد عادلة يحتكم إليها في توزيع الثروة الطبيعية، فاستبعدت الاستئثار بالثروة بدافع القوة والأنانية، وأباحت الإحراز والإحياء وجعلته مطردا مع العمل الاقتصادي ومسوغا لتملك الأرض المباحة، فحجم الجهد المبذول يتناسب مع ما يحوز الشخص من الثروة.

ثانيا: نظرية التوزيع تضمن استخدام عناصر الإنتاج بكفاءة

يشترك في الفعالية الاقتصادية كل من الموارد البشرية والموارد المادية:

أ- رفع مستوى العمالة وتحسين الكفاءة الإنتاجية:

تضمن نظرية التوزيع حصصا توزيعية عادلة للمشاركين في الفعالية الاقتصادية، وحيث إن التشريع يحمي الناشطين الاقتصاديين ويضمن لهم سلامة القسمة، فإن هذا يؤدي بم إلى أن يتقنوا أعمالهم ويحسنوها. والإتقان وحسن الأداء؛ إنما هما الكفاءة الإنتاجية بالمفهوم الاقتصادي، وبذلك يمكن القول بأن القسمة العادلة تدفع العاملين نحوالأداء الكافي[1].

وحيث إن نظرية التوزيع الإسلامية لا تسمح بكفاية المحتاجين البطالين القادرين عل القيام بأسباب الكسب، فإن هذا يدفعهم إل العمل، وفي ذلك زيادة في استخدام الوارد البشرية.

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :"على كل مسلم صدقة" فقالوا: يا نبي الله فمن لم يجد؟ قال: "يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق "، ويقول عليه السلام :" اليد العليا خير من اليد السفلى".

ب-استخدام الموارد المادية بكفاءة:

تحث نظرية التوزيع الإسلامية على استثمار الموارد بشتى الطرق، فيمنع تعطيلها وحجرها عن المجتمع ،لأجل ذلك حرم الإكتناز ،كما أنها تبطل كل توزيع ينجم عن أكل مال بالباطل، كالربا والمقامرة (المضاربة في النقود)، وفي هذا كله زيادة في كفاءة استخدام الموارد.

إن تحريم الاكتناز وتحريم الربا ومنح الاحتكار والغش، مع فرض الزكاة هي أحكام مجتمعة تدفع المال نحوالمشاركة في العملية الإنتاجية ففي تحريم الربا أي إلغاء المكافأة العقدية للنقود، يندفع المال نحوالنشاط الاقتصادي ويتحمل صاحب المال مخاطر الاستثمار من أجل تنمية ماله، وهذا يؤدي إلى زيادة القاعدة

[1]- نادية حسن محمد عقل، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، دار النفائس، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص:247.

الإنتاجية، وزيادة الطلب على عناصر الإنتاج ومن ثم زيادة الدخول الفردية ومنها ارتفاع الدخل القومي الذي يعبر عن تحسن المستوى المعيشي للمجتمع .

إن صيغ التمويل الإسلامية ومثالها المشاركة بين رأس المال والعمل تحقق الكفاءة القصوى، وإن فوائدها على المدى الطويل تفوق صيغ الاستثمار التي تقوم عل تأجير المال، حيث أن معدل الإبداع والتجديد في صيغ المشاركة يكون أكبر (من تأجير العمل)، وهذا يعمل على زيادة إنتاجية العمل بإستمرار، وهوما يضمن زيادة الفائض بمعدل متزايد عبر الزمن وبالتالي يزيد من الطلب على العمال، مما يؤدي إلى زيادة قوتهم التفاوضية بما يتعلق بتحديد نسبة الربح في عقود العمل، وبذلك لا يكون الكسب الكثير دولة بين أرباب الأموال.

جـ- استغلال الأرض بكفاءة:

تؤدي نظرية التوزيع الإسلامية دورا كبيرا في التوسع في استغلال الموارد الطبيعية، من خلال إحياء أرض الموات واستخراج المعادن واستنباط المياه الجوفية، ومن خلال القواعد التي تحث عل منح الفاضل من الماء لسقي الزرع، ومنح الدواب للقيام بالأعمال الزراعية، كما أنها تمنع الاستئثار بالأرض بغير مسوغ شرعي وهوالعمل الاقتصادي.

الفرع الثاني: ضمان العدالة التوزيعية

يعتبر هدف العدالة التوزيعية أمرا قد حسمته نظرية التوزيع الإسلامية فالتوجيهات التي تسير الحياة الاقتصادية ربانية المصدر، لذا فإن العدالة تلازم التوزيع أينما استحق[1].

إن أهداف المجتمع الاقتصادية يصعب فصلها عن بعضها البعض، فكل هدف يعين على انجاز الآخر، فتحقيق لعدالة التوزيعية يعين على انجاز الكفاءة الاقتصادية، والأخير يوسع من إجراءات إعادة توزيع الدخل، فكلما تحسنت أحوالهم المعاشية، كان الأفراد اقدر على أداء دور ايجابي فعال ،فيكثرون من العطاء والإنفاق في طرق الخير المتعددة التي حثت عليها الشريعة.

إذا، العدالة تلازم أهداف المجتمع الاقتصادية بأكملها، وعلى مثل هذا يكاد أن يتفق الاقتصاديون: يقول شابرا: أن هناك ميلا إلى الاتفاق عند الاقتصاديين في انه من الممكن تحقيق الأهداف المادية (الاقتصادية)، والتقليل من حالات عدم الاستقرار واختلال الوازن إلى الحد الأدنى، إذا ما استخدمت الموارد المتاحة على نحوكفؤ وعادل.

سيما "وأن الفقر والحرمان ناجمان عن التوزيع غير العادل ،وعن عدم وجود إطار محدد أخلاقيا

[1] – رفعت العوضي، دور الزكاة في إعادة توزيع الثروة والدخل، مجلة شؤون الزكاة، العدد 18، السنة الخامسة، مطبعة العارف الجديدة، الرباط، 2005، ص:12.

إن الكفاءة الاقتصادية دالة في التوزيع العادل في أحد الجوانب ،فنمط التوزيع السائد في الإقتصاد يعمل على هيكلة الإنتاج ،والعدالة التوزيعية بدورها تنمط الناتج بحسب الحاجات الحقيقية لجميع أفراد المجتمع ،فإن أمكن للفرد تلبية حاجاته الحقيقية بنمط التوزيع السائد، أمكننا القول بأن الإقتصاد يعمل بكفاءة.

الفرع الثالث: الزكاة والعدالة الاجتماعية

تعتبر مسألة العدالة الضريبية مسألة محورية في علم المالية العامة.وهناك شبه بين الزكاة والضريبة في أن كليهما فريضة مالية ولذلك حاول بعض الاقتصاديين الإسلاميين اثبات أن جميع ما جاء به الاقتصاديون من قواعد لتحقيق العدالة الضريبية سبقت إليه تشريعات الزكاة من ذلك مثلاً:

– أجمع كتاب الضريبة على ضرورة اجراء اصلاحات ضريبة بين كل فترة وأخرى حتى تتوافق الضريبة مع متطلبات تطور المجتمع وليتجدد الشعور بمزيد من العدالة. وإذا رجعنا إلى الزكاة وجدنا أن القرآن قد اقتصر على الأحكام الأساسية لها وترك مجالاً للتجديد وكان هذا فعل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم. فقد طور أبوبكر الزكاة بإنشاء بيت المال، وقسم عثمان المال إلى أموال ظاهرة وأموال باطنة.

– منع الازدواج الضريبي يعد من أهم عوامل تحقق العدالة الضريبية وقد نصت أحكام الزكاة على ذلك فمن كان عنده قطيع من الأغنام وهويتاجر به فلا يطلب منه دفع زكاة الماشية وزكاة عروض التجارة وإنما عليه زكاة واحدة فقط.

– الراجعية في الضريبة احدى العقبات الرئيسة لتحقيق العدالة فيها وهذا قد سبقت الزكاة إلى سد الطريق إلى الراجعية في الزكاة. ويقصد بالراجعية تحميل عبء الضريبة على غير دافعها، فإذا كانت الضريبة تكلفة على الوعاء فإن دافع الضريبة سيحاول التخلص منها بتحميلها إلى غيره مثل التاجر الذي يزيد ثمن البيع بنسبة ما يدفع من ضريبة جمركية. إما إذا كانت الضريبة استخداماً للوعاء فإن دافع الضريبة يتحملها لهذا الاعتبار. ولذلك فإن تجنب راجعيه الزكاة تقتضي اقناع دافع الضريبة بأن اخراجه للضريبة هواستخدام لدخله كنفقات معيشته التي لا يمكن اعتبارها تكلفة. وقد سبق التشريع الإسلامي إلى ذلك فالزكاة في القرآن مربوطة بالنفقة ووصف دافعي الزكاة بأنهم ينفقون اموالهم في سبيل الله، وان الزكاة نفقة واجبة الأداء ويكره اعتبارها مغرماً كما جاء في الدعاء المأثور اللهم أجعلها مغنماً لا مغرماً. مما يولد الشعور بضرورة تحملها وعدم نقل عبئها للآخرين. وغير ذلك من قواعد العدالة الضريبية التي توفرت في الزكاة لأنها تشريع رباني.

وفقا للفكر الإسلامي فإن عدالة توزيع الشروط والثروات بين أفراد المجتمع تتضمن توفير حد الكفاية للأفراد كترجمة عملية للقضاء على الفقر ،مع إمكانية اختلاف أفراد المجتمع فيما يمتلكونه من ثروات ويحققونه من دخول، بشرط الالتزام بالضوابط الرعية في اكتساب وإنفاق الأموال.

وينطوي هذا المفهوم على ضرورة توافر ثلاثة شروط رئيسية في إطار النظر إلى اختلاف توزيع الدخول والثروات بين الأفراد المجتمع ،وتتمثل هذه الشروط في :

- توفير حد الكفاية كترجمة عملية للقضاء على الفقر.
- إمكانية اختلاف أفراد المجتمع فيما يحققونه من دخول.
- الالتزام بالضوابط الشرعية في اكتساب وإنفاق الأموال.

انفرد تشريع الزكاة بنظام توزيع يتسم بإلزام الغني بأداء جزء من ماله في شكل زكاة ، وتعلق حق الفقير بهذا الجزء من المال، بهدف إقامة التوازن المادي بين الفئات الاجتماعية وتوفير حد الكفاية لكل فرد.

ويتضح تأثير الزكاة في دخول الذين تصرف لهم، من أنها تحقق وتغطي كل معاني التضامن والتكافل الاجتماعيين، فضلا على أنها دخلا مناسبا يسمح بمواصلة النشاط الاقتصادي أما تأثيرها على من تجب عليهم فهو هدف غير مباشر إلى حد ما[1].

وبتطبيق ظاهرة تناقص المنفعة فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير، هو كسبا للفقير أكثر من خسارة للغني، والنتيجة هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل.

المطلب الخامس: نظرية التوزيع والنموالإقتصادي في الإسلام

الفرع الأول: التوزيع والنموالإقتصادي

تولي نظرية التوزيع الإسلامية، فإنها اهتماما كبيرا بالمتغير التوزيعي، وتقرر أن معدل النموالاقتصادي مرهون بوفرة الإنتاج من جهة، وبتوزيع الثروة المنتجة من جهة أخرى. "فالتنمية ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع "، بهدف أن يصل كل فرد إلى مستوى معيشي لائق بحسب الوضع الاقتصادي للدولة. وبذلك بات بديهيا أن معدلات النموتتأثر بشكل كبير ومطرد بعدالة التوزيع، فكلما كان التوزيع عادلا، كلما حقق الاقتصاد نموا زائدا، والنظرية محل البحث تحقق الثاني بضمانة الأول.

[1]– عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي ونظامه المالي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،2007 ، ص:164.

كما أن نظرية التوزيع الإسلامية تكفل للاقتصاد عرضا مرنا، من خلال تأمين ما يلزم من السلع والخدمات للمجتمع، وعبر تعزيز فرص توظيف العالة من خلال الحث على استغلال الموارد الطبيعية ومنع احتجازها وتعطيلها. وفي ذلك يقول أبويوسف[1]:

"لا أرى أن يترك الإمام أرضا (ميتة) لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها، فإن ذلك أعمر للبلاد"، فإحياء الموات يعني استغلال الموارد المعطلة – سواء أكان الاستغلال بزراعتها أم باستخراج معادنها– وهذا يعني زيادة الإنتاج الزراعي والاستخراجي، فترتفع نسبة التوظف ويزيد الدخل القومي، وهذا يؤدي إلى مزيد من الازدهار الاقتصادي المستمر.

ويبرز دور نظرية التوزيع الإسلامية على مسيرة النموديمومته بما تشترطه على عوامل الإنتاج لاستحقاق الربح، إذ إنها تلزم صاحب الملكية المخاطرة تحمل تبعات توظيفها ربحا أوخسارة، وتلزم العامل الضارب بتقديم عمل اقتصادي يستحق لأجله العائد؛ إذ تمنع الكسب عل غير الضامنين، وتحرم مكاسب المرابين، فتنخفض تكلفة الاستثمار، ومآل هذا كله زيادة في الاستثمار تنعكس عل معدل النموالاقتصادي بالإيجاب.

كما أن إعادة توزع الدخل تعم دعامة أخرى للنموالاقتصادي، من خلال كفاية المعوزين وتمليكهم وسائل الدفع ليتمكنوا من تلبية حاجاتهم، أومن خلال تمليكهم موارد اقتصادية تمكنهم من القيام بمشروع معين لتأمين كفايتهم ومن يعولون، إذ المعتبر في توزيع الصدقة إغناء من يعطاها، وهذه الوسائل الكفائية تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي، على السلع والخدمات، وتعمل على هيكلية الطلب بالشكل الذي يلبي فيه الحاجات الحقيقية للمجتمع، وبذلك يتطابق الطلب الحقيقي مع الطلب الفعال الحقيقي مع الطلب الفعال الذي يعتبر شرطا ضروريا للنموالاقتصادي.

إن نظرية التوزيع الإسلامية لا تعمل فقط كمحققة لدوافع النمو، وإنما تقوي إرادة المشارك في النشاط الاقتصادي، وتزيد من عزيمته على تكثير عطائه،عبر كفالتها توزيعا عادلا للموارد الطبيعية، والحصص التوزيعية التي يقتسمها الناشطون اقتصاديا.

وبإعادة المصطلحات التي وردت في النص الخلدوني ومقابلتها بمترادفات مصطلح عليها في الاقتصاد المعاصر، فإنه يمكن القول بأن ت عدم العدالة في التوزيع مؤذن بتراجع النمو، وانهيار الاقتصاد برمته. ويظهر ذلك في النص الخلدوني الآتي:

[1]– نادية حسن محمد عقل، نظرية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، دار النفائس، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص:258.

– أخذ ملك أحد أوغصبه؛ يقابله عدم العدالة في توزيع الثروة، ومثاله: الحمى الخاص.

– طالبه بغير حق أوفرض عليه حقا لم يفرضه الشرع؛ يقابله عدم العدالة في توزيع مكاسب السوق ومثاله: أخذ الربا، والاحتكار.

– المانعون لحقوق الناس؛ ومثاله:أكل حقوق الفقراء، وتراجع دور الدولة الكفائي.

– نقص جباية السلطان. يمثل ما بينته النظرية من أن فساد هيكل السوق، يؤدي إلى تخاذل الأفراد عن العمل بسبب الظلم الذي ينشأ في السوق، فينقص الخراج فالجباية.

وبذلك جعل ابن خلدون عدالة توزع الثروة والدخل، شرطا ضروريا داء للنموالتنمية الاقتصادية، والنتيجة المدركة هي: إن الاقتصاد برمته آيل إلى السقوط في براثن الركود والكساد، إن لم يؤخذ المتغير التوزيعي بعين الاعتبار في نظرية النموالاقتصادي[1].

الفرع الثاني: التوزيع والاستقرار الاقتصادي

يقصد الاستقرار الاقتصادي: تجنب التقلبات الاقتصادية الحادة في النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار، من خلال:

أولا: ضمان مناخ اقتصادي آمن :

يعتبر الأمن والاستقرار من الحاجات الضرورية للمجتمع. فبالأمن والاستقرار يحقق التشريع مقاصده. ونظرية التوزيع لها دور بارز في تحقيق هذه المقاصد، وذلك من خلال وجوب الإنفاق في سبيل الله، ويعتبر الإنفاق لأجل المحافظة على أمن المجتمع أحد صوره لقوله تعالى:"وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة".وبذلك تكفل نظرية التوزيع جانبا من الأمن الاجتماعي، فتجنب بذلك المسلمين الوقوع في التهلكة، وتحفظ للبلاد الإسلامية ثرواتها ومواردها. ولا نزاع أن معظم الحروب – إن لم تكن كلها– قامت وتقوم من أجل الثروات الاقتصادية. إذا، فإن الأمن والاستقرار شروط ضرورية لاستقرار الحياة الاجتماعية الاقتصادية[2].

ثانيا: الاستقرار الاقتصادي

استقرار النشاط الاقتصادي: تعمل نظرية التوزيع الإسلامية على توسيع الاستثمار ، وكذا تضمن ديمومته، وذلك عن خلال ضوابط السوق التي تضمن العدالة في القسمة، الأمر الذي يرفع الروح التفاؤلية لدى رجال الأعمال، مما ينعكس إيجابا على قراراتهم الاستثمارية.

[1]– نادية حسن محمد عقل، مرجع سابق، ص:260.

[2]– المرجع نفسه، ص:261.

إن نظرية التوزيع الإسلامية لا تكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي فقط، بل تعتبر أن الاستقرار الاجتماعي متطلب يسبقه، وذلك من خلال تحقيق العدالة التوزيعية التي تعمل باستمرار عل تضييق نطاق الفقر إلى أدنى حد يسمح به الوضع الاقتصادي، سميا وأن الفقر يعد أحد أهم الأسباب التي تكمن وراء الثورات والصراعات بين أفراد المجتمع، وهذه الحقيقة نجد لها دلائل في تاريخ البشرية.

وبذلك يبرز دور نظرية التوزيع باهتمامها بتخليص المجتمعات من الفقر، بالقدر الذي يجنب الدولة أحد أشد العوامل خطرا عل الاستقرار؛ وبذلك تكفل إبعاد شبح التناقضات الاجتماعية المثبطة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

أ- استقرار النظام الاقتصادي:

يعتبر هدف الاستقرار النقدي مطلب جميع الأنظمة الاقتصادية، وإن اختلفت في نمط التوزيع السائد للدخل والثروة، غير أن اختلاف الأسس التي تعمل عل تنميط التوزيع، تجعل من الضرورة أن تكون آلية إحراز هذا الهدف مختلفة.بتحريم الربا يمكن أن حماية الاقتصاد من الصدمات الني يمكن أن يتعرض لها النظام النقدي، ويمكنه التكيف مع الصدمات بشكل أسرع.فالفائدة المرتفعة معناها زيادة تضخمية في النقود.

إن نظرية التوزيع الإسلامية تجنب الاقتصاد أحد الأسباب التي تعزز التضخم، وهوالاحتكار؛ إذ لا تسمح النظرية بالاحتكار الذي يجتزئ الحقوق أوينتقص من العوائد الاجتماعية، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :"من احتكر فهوخاطئ". والاحتكار بلغة النظرية الاقتصادية هوحالة من حالات السوق يتفرد فيها عارض وحيد، يعرض سلعة ليس لها بديل، ولن يكون مهما أن يكون العارض منتجا أم تاجرا، ولن يكون مهما أيضا أن تكون هذه السلعة طعاما أوغيره.

إن نظرية التوزيع الإسلامية تغلق الذرائع والمنافذ التي تؤول إلى زعزعة النظام النقدي، وتستبعد من النشاط الاقتصادي جميع العوامل التي تؤثر بشكل كير في عدم استقرار العملة النقدية؛ فالاقتصاد الإسلامي لايميل للاتجاه نحوالدورة التضخمية مثل الاقتصاد الربوي[1].

[1]- نادية حسن محمد عقل، مرجع سابق، ص:269.

المبحث الثالث: الإطار النظري لاستثمار أموال الزكاة

المطلب الأول: شروط وأثر استثمار أموال الزكاة

الفرع الأول: مفهوم استثمار أموال الزكاة

يقصد به توظيف أموال الزكاة، مفردة أو مع غيرها؛ واستغلالها لصالح مستحقي الزكاة، باعتباره مردودًا أنيًا مستقبليًا، وفقًا للضوابط التي تحكمه[1].

ويعرفه الدكتور محمد عثمان شبير بأنه:[2] العمل على تنمية أموال الزكاة لأي أجل وبأية طريقة من طرق التنمية المشروعة لتحقيق منافع المستحقين.

مما سبق يتضح أن الاستثمار الزكوي يعني تحقيق نماء في الأموال الزكوية المتاحة، وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم وتثميره.

ويتميز الاستثمار الزكوي عن الاستثمار التجاري، باعتباره نشاطًا تعبديًا، يسهم فيه الراعي والرعية، ويهدف إلى زيادة الإنتاج، ويراعي الأولويات الشرعية.

ويتفق مفهوم الاستثمار الزكوي، مع المدلول اللغوي للاستثمار، باعتباره محاولة جادة لإخراج المزيد من الغلة، من أصل المال، ببذل الجهد فيه، معتمدًا على مبدأ :ألغنم بالغرم، أوالخراج بالضمان، مما يعتبر مبررًا شرعيًا لاستحقاق الربح؛ وليس دخلا ربويًا مضمونًا؛ كما هوالحال في التعريف المالي للاستثمار بمفهومه الرأسمالي.

ويمكن توضيح معنى الاستثمار الزكوي بالمثال التالي:

بافتراض :أن رجلا لديه مبلغ 9600000 دينار، ومقدار زكاته بنسبة 2.5 % أي 240000 دينار، وهنالك مستحق يلزمه لحاجات معاشه الأصلية، مبلغ 240000 دينار سنويًا.

بافتراض :أن نصيب العاملين عليها، قد اخذ من مال آخر؛ فكيف يمكن سد حاجة المحتاج؟

– الحل المعتاد: قيام المؤسسة الزكوية، باستلام الزكاة، من الدافع وإعطائها للمستحق.

– أما الحل الثاني: فهوقيام المؤسسة الزكوية باستثمار مال الزكاة لصالح المستحقين، كما يلي:

أولا: إذا تم افتراض ما يلي:

يعطى الفقير حقه شهريًا، من دون أن يتضرر بشيء؛ بينما الباقي يستثمر.

أن الاستثمار قد حقق 20 % أرباحا من رأس المال (الزكاة المستثمرة) .

---

[1]– عز الدين مالك محمد،"**اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة**"، المعهد العالي لعلوم الزكاة ، الخرطوم ، السودان، ص:151 .

[2]– محمد عثمان شبير،"**استثمار أموال الزكاة** " مجلة الندوة العالمية الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة،2–3 ديسمبر 1992، الكويت، ص: 22 .

ثانيًا : فإنه يمكن الاستفادة من الأرباح على وجهين:

الأول : أن تعطى للمستحقين فيتسلم مبلغ 288000 دينار أصل المال(240000 + الربح 48000) في العام بعد التثمير، بدلا عن 240000 وذلك يجعل نتيجة الاستثمار تتعدى الحوائج الأصلية للمستحق الأول إلى حوائج أخرى حاجيه، أو كمالية، وهو بلا شك وضع أفضل.

الثاني :أن يتعدى استحقاق الأرباح إلى مستحق آخر.

نتيجة الاستثمار الزكي:

وتطبيقًا على المثال السابق، فإن نتيجة الاستثمار الزكوي تبدو كما يلي:

الأول :كان أصل المال الذي أخذت منه الزكاة، كان 240000 دينار، لأن الربح كان. 6000 حيث أن

6000 = 24000 *%2.5

الثاني :كانت النسبة، المأخوذة زكاة، كانت 3% وليس2.5%

288000= 9600000*3%

الثالث :كان مجموع الدخل القومي للفقراء، قد زاد بنسبة 20% ، وهي نسبة 0.5% (وهي الزيادة)عن 2.5 % (النسبة الأصلية للزكاة) وكأنهم اخرجوا من تلك الزيادة (أي 20 %) زكاتها، لأن الاستثمار الزكوي لا يدفع فيها الزكاة .وذلك بسبب ما يطرأ على المستحقين للزكاة، من تحسن في حالتهم المعيشية.

الفرع الثاني: شروط استثمار أموال الزكاة

إن استثمار أموال الزكاة ينطلق من الرأي الشرعي بجواز استثمارها ولكن بضوابط محدودة، حيث ترى معظم الهيئات الشرعية أنه إذا فاضت أموال الزكاة عن حاجة مستحقيها الآنية ،فإن لولي الأمر أن ينشئ مشروعات خدمية أو استثمارية إذا رأى مصلحة في ذلك، بحيث يعود ريعها على مستحقيها مع مراعاة ضوابط. وفي هذا الإطار فقد يكون من المناسب التعرف على بعض الضوابط الشرعية لاستثمار أموال الزكاة حيث خلص الرأي الشرعي إلى جواز استثمار أموال الزكاة بالضوابط التالية[1]:

- أن لا تتوافر وجوه صرف عاجلة تقتضي التوزيع الفوري لأموال الزكاة.
- أن يتم استثمار أموال الزكاة كغيرها بالطرق المشروعة.
- أن تتخذ الإجراءات الكفيلة ببقاء الأصول المستثمرة على أصل حكم الزكاة وكذلك ريع تلك الأصول.

[1]– فؤاد عبد الله العمر،" **تأثير الأزمة المالية على الاستثمار في مؤسسات الزكاة ووضع الحلول المناسبة لها**"، المؤتمر العالمي الثامن للزكاة، بيروت 29–30 مارس2010، ص ص:3–4.

- المبادرة إلى تنضيض" تسييل "الأصول المستثمرة إذا اقتضت حاجة مستحقي الزكاة لصرفها عليهم.
- بذل الجهد للتحقق من كون الاستثمارات التي ستوضع فيها أموال الزكاة مجدية ومأمونة وقابلة للتنضيض عند الحاجة.
- أن يتخذ قرار استثمار أموال الزكاة ممن عهد إليهم ولي الأمر بجمع الزكاة وتوزيعها لمراعاة مبدأ النيابة الشرعية ، وأن يسند الإشراف على الاستثمار إلى ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة.

كما ترى لجنة الفتوى بوزارة الأوقاف وكذلك الهيئة الشرعية لبيت الزكاة في دولة الكويت أن توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية عقارية أو صناعية أو تجارية إذا زادت أموال الزكاة عن الحاجات الفورية أو الدورية لسنة كاملة فيجوز بالشروط التالية[1]:

- أن يقصر الانتفاع بريع تلك المشاريع على مستحقي الزكاة من الأصناف الثمانية.
- إذا اقتضى الأمر صرف أعيان تلك الأصول لقيام الحاجة على ذلك لوجود وجوه صرف عاجلة ولا يوجد ما يسدها من أموال أخرى فإنه يجب بيعها وصرف أثمانها في مصارف الزكاة ، إذ لا يجوز تأخير صرف الزكاة سواء ظهرت في صورة مبالغ نقدية أو أصول ما دامت الحاجة قائمة .ولا يغير هذا الحكم اشتراط المزكي خلافه.
- يحدد مصير هذه المشاريع بأحد أمرين، إما تمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة ومآلها إلى الجهة المسئولة عن جمع الزكاة وتوزيعها لبيعها ورد أثمانها إلى أموال الزكاة للصرف على المستحقين، أو لشراء مشروع بديل يخصص لنحو ما كان له المشروع السابق.
- اتخاذ الاحتياطات الكافية للحفاظ على الطبيعة الزكوية لهذه المشاريع عن طريق التوثيق الرسمي الكافي، ومن جملة ذلك التسجيل العقاري كلما كان ممكنا مع تضمين وثيقة التسجيل الصفة الزكوية لهذا المشروع.
- تحاشي الدخول في مشاريع هي مظنة للخسارة أو التقلبات السوقية الكثيرة قدر الإمكان .

هذا، وتشترط الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية قبل الشروع في استثمار أموال الزكاة في أي مشروع إعداد دراسة جدوى اقتصادية وافية بتحليل إحصائي يبين الموارد المتاحة والمستخدمة وطلب

[1] – فؤاد عبد الله العمر، مرجع سابق، ص:04.

المستهلكين والعرض المتاح ، والحاجات الأساسية والمعروض منها وعن الواردات والطلب عليها ، وعن المنتجات المصنوعة محليًا ومدى الحاجة والإقبال عليها ، وعن رغبات التنوع والمناخ الاستثماري العام[1].

الفرع الثالث: أثر استثمار أموال الزكاة

أولا: أثر تثمير أموال الزكاة على الدخل القومي

يعبر الدخل القومي عن مجموع دخول عوامل الإنتاج في المجتمع وهو يعادل القيمة السوقية للإنتاج القومي الإجمالي.

عندما تحول الموارد من الأغنياء إلى الفقراء عن طريق استثمارها تؤدي لزيادة الاستهلاك الشخصي ثم الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي، فالمفروض أن الميل الحدي لاستهلاك الفقراء يكون مرتفعا إذا ما توازن بالميل الحدي لاستهلاك لدى الأغنياء.[2]

ثانيا: أثر الزكاة على الناتج القومي

يعبر الناتج القومي عن السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة من كل السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجيات الاستهلاكية وتلك المستخدمة في الاستثمار، فالناتج القومي يعادل قيمة السلع الاستهلاكية وقيمة السلع الاستثمارية ويكمن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار.

ن = هـ + ث .....(1)

حيث أن : ن = الناتج القومي، هـ = الاستهلاك، ث= الاستثمار.

هذا الناتج القومي هو مجموع القيم المضافة المتولدة من النشاط الإنتاجي في فترة زمنية معينة والقيمة المضافة المتولدة تعادل في نفس الوقت مجموع الفوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج وليكن التعبير عن ذلك رياضيا كما يلي: الناتج القومي بسعر التكلفة = الدخل القومي، أي أن ت = د....(2)

كلما كانت ت = هـ + ث.....(1) د = هـ + خ .....خ = الادخار.

ت= د = هـ +ث ...(2) د = هـ +ث.....من (3) و(4) نجد خ = ث.....(5)

ولما كانت الزكاة كما سبق وذكرنا تزيد من الميل الحدي للاستهلاك للمجتمع مما يزيد للاستهلاك وزيادة قيمة (هـ) فأي من معادلتين (3) و(4) سيؤدي إلى زيادة المماثلة في الطرف الآخر من المعادلة فالناتج القومي يتولد عنه في النهاية الزيادة في قيمة الاستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي.

---

[1]– الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**، ج6،القاهرة،1982، ص35.

[2] – أو صغير لويزة: الاثار الاقتصادية لتثمير اموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، ملتقى الزكاة بالبليدة 2012، ص7.

الشكل رقم(1.3): أثر استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية

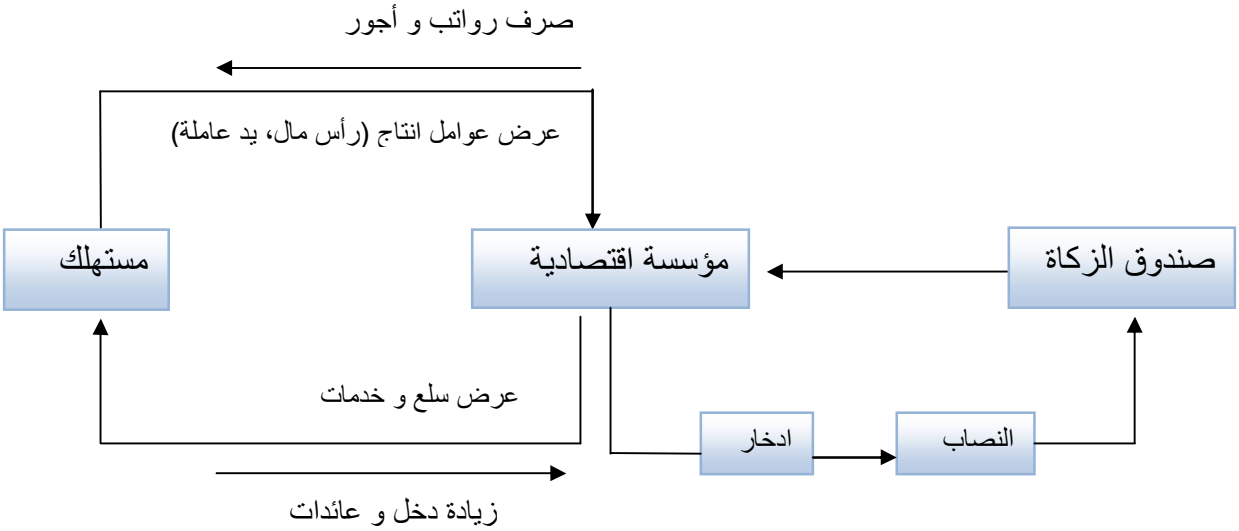

المصدر: العربي شريف هجيرة أثر تطبيق الزكاة على الاستهلاك ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى الزكاة البليدة 2012، ص:5.

ومن خلال هذا المخطط نلاحظ أهمية استثمار أموال الزكاة في تحقيق دخل دائم للمستفيدين من هذه المشاريع وتحقيق إشباع حاجياتهم وبالتالي ادخار الفائض إذ يتحولون من فقراء إلى مساهمين في صندوق الزكاة، كما تساهم هذه المشاريع في زيادة عرض السلع والخدمات وامتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد الوطني وتقليص الفروق الاجتماعية[1].

المطلب الثاني: أهداف ومجالات استثمار أموال الزكاة

الفرع الأول: أهداف استثمار أموال الزكاة

يتحقق من استثمار أموال الزكاة الأهداف الآتية:

أولا: تدعيم دور الزكاة

مال الزكاة نابع من الأموال المزكاة عنها، وبانقطاعها، ينقطع فهو معتمد عليها، وبحسب حجم ذلك الأصل يتحدد حجمه، بالزيادة والنقصان .فإذا تعرض مال الزكاة للاستثمار، زاد وقل اعتماده على الأصل في حالة أن يتجه الأصل نحو السالب، كما يكون الحال في أوقات الكوارث .أما إذا كان الأصل في الموجب، فإن مال الزكاة بالاستثمار، يكون أشد إيجابية؛ بسبب الجمع بين زيادتين :الزيادة في مقدار الزكاة من جراء تثمير أصل المال، وبين الزيادة من تثمير الزكاة نفسها.

[1] – العربي شريف هجيرة أثر تطبيق الزكاة على الاستهلاك و دورها في النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى الزكاة البليدة **2012**، ص:6.

ثانيا: الرفع من المستوى المعيشي للمستحقين

تتفق غاية الاستثمار الزكوي مع غاية الزكاة نفسها في إغناء ذوي الحاجة؛ فإن الزكاة ليست لسد حاجة الفقير الضرورية فحسب، بل لإعطائه المال بالقدر الذي يلحقه بالناس في مستواه المعيشي وفي ظل عدم كفاية الزكاة، يبقى للاستثمار الزكوي دور في تحقيق تلك الغاية.

والاستثمار الزكوي يؤدي إلى زيادة بنود الصرف المتاحة للمستحقين، رأسيًا ضمن مصارفها الشرعية، وذلك لتحسين المستوى المعيشي لهم، أو تحسين نوعية الخدمة المقدمة إليهم، وبهذا يعني بالجانبين النوعي والكمي، فيحقق المزيد من إشباع حاجاتهم .ويرتقي بمستوى معيشة الفقراء والمساكين من حد الكفاف، إلى حد الكفاية، ثم البلوغ بهم إلى مستوى الغنى، وأخيرًا إلى المستوى الذي به يمكنهم من دفع الزكاة مستقبلا.

ثالثا: توسيع دائرة المستفيدين

يرى طائفة من الفقهاء أن علة إيجاب الزكاة للمصارف الثمانية، هي الحاجة أو المنفعة العامة للمسلمين، وهناك من يدعو إلى توسيع دائرة العمل الزكوي، بتطبيق العلة نفسها على كل من مصلحة عامة للمسلمين ويمكن للاستثمار الزكوي، أن يندرج تحت هذه المصالح ويسهم في تحقيق مثل هذه الدعوة؛ لأنه يوسع دائرة المستفيدين.

فالزيادة التي يتم الحصول عليها من الاستثمار الزكوي، تستخدم في توسيع دائرة المستحقين أفقيًا، حتى يتم تعميم الرخاء على قطاعات أوسع؛ ما كان لها أن تستفيد من الزكاة، بالقدر نفسه

فالاستثمار الزكوي، يسهم في توسعة قاعدة المستحقين تدريجيًا، ويتيح لهم الأخذ بالمتطلبات الحياتية المستجدة، مما لابد لهم منه، شأنهم في ذلك شأن دافعي الزكاة.

رابعا: توظيف الموارد بطريقة أمثل

يتيح الاستثمار الزكوي الفرص المباشرة للعمالة وتستغل الموارد الأخرى، من السلع والخدمات. وكذلك يتيح الفرص غير المباشرة، لأسواق السلع والخدمات التي تتعامل معها المؤسسة الزكوية، عرضًا وطلبًا، وذلك يتيح الفرصة للاستغلال الأمثل للموارد؛ مما يقود الاقتصاد نحو التوظيف الكامل.

خامسا: زيادة القدرة الادخارية والاستثمارية

يؤدي الاستثمار الزكوي إلى زيادة القدرات الادخارية لدى المستهلكين، نتيجة انخفاض أسعار السلع، وتؤدي الزيادة في المدخرات، إلى الزيادة في قطاع الأعمال، مما يزيد من الزكاة.التي تؤدي إلى المزيد من الاستثمار في القطاع الزكوي.

سادسا: الاستفادة من الزكوات المعطلة

يحتاج توزيع الزكاة، إلى بعض الوقت للإحصاء، وإكمال إجراءات الصرف للمستحق، وفي خلال تلك الفترة تكون الأموال الزكوية معطلة، حتى تصرف؛ فيكون الاستفادة منها في خلال تلك الفترة بالاستثمار الزكوي

سابعا: التعويض عن التضخم المالي

إن بقاء الأموال لفترة قبل توزيعها قد يعرضها لانخفاض قيمتها، أو تأثرها بالتضخم المالي وبالأخص عند الاحتفاظ بها بشكل نقدي؛ بخلاف العيني فإنها أقل عرضة للتأثر بالتضخم المالي، إلا أنها قد تتعرض أيضًا إلى التلف، ويمكن أن يتم التعويض عن التدهور في القوة الشرائية للنقود، بما يتحقق من أرباح الاستثمار الزكوي.

ثامنا: ضمان السيولة المستمرة

إن كثيرًا من مصارف الزكاة إن لم نقل كلها، مثل: الدعوة، أو كفالة الأيتام، أو المعاقين ...الخ تحتاج إلى أن يخصص لها بند ثابت، وبطريقة تضمن لها السيولة والتمويل المستم، وبخاصة أن الزكوات يمكن أن تتفاوت من عام لآخر، بحسب الظروف الاقتصادية مثل: شح الأمطار أو الحوائج .فإذا تأملنا مجال الدعوة؛ وجدنا أن وسائل الإعلام المناوئة لها مصادر مالية تضمن لها العمل المستمر لنشر الأباطيل؛ فإذا لم تتجدد أساليبنا، تصعب مواجهة تحدياتها.

والاستثمار الزكوي يتيح إمكانية الحصول على دخل ثابت وبصورة مستمرة، بإنشاء مشروعات يخصص ريعها، لمصارف زكوية محددة مما يضمن استقرار التمويل.

الفرع الثاني: مجالات استثمار أموال لزكاة

إن فرص ومجالات استثمار أموال الزكاة يمكن أن تتعدد بتعدد وتباين فرص الاستثمار في الدولة وعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى المجالات التالية:

أولا: استثمار أموال الزكاة في مشاريع معيشية

يمكن أن تتمثل في:

– في المجال الفلاحي يمكن استجلاب معدات وآليات زراعية غير تقليدية تمكن المستحقين من حراثة مساحات زراعية شاسعة ويمكن تأجيرها لغيرهم بعد خدمتهم وتوريد حصيلة الأجرة لصندوق الزكاة.

– دعم مراكز البحث العلمي في مجالات إكثار البذور وتطوير الفصائل الحيوانية، وتنمية المهارات المهنية، مما يساهم بفاعلية في تملك المستحقين لتقاوي زراعية ممتازة ذات إنتاجية وافرة ومقاومة للآفات.

كما يمكن تمليكهم فصائل من المواشي ذات الإنتاجية العالية من اللبن .ويمكن اقتسام إيرادات تسويق الفائض من المنتج بين صندوق الزكاة ومراكز البحث العلمي وفق صيغة المشاركة.

– استثمار أموال الزكاة في دعم مقدرات مراكز التدريب المهني وتوسعة فرص القبول فيها لاستيعاب أعداد كبيرة من الشباب من الجنسين وتدريبهم وصقل مهاراتهم، مما يساهم بفاعلية في تطوير الصناعات الصغيرة.

– استثمار أموال الزكاة في إنشاء مؤسسات استثمارية خدمية يخصص العائد منها للمستحقين، وذلك بعد إعداد دراسات جدوى اقتصادية دقيقة، ليتمكنوا من إشباع رغباتهم وحاجاتهم الملحة مثل إنشاء مراكز صحية وعلاجية، تقدم خدماتها العلاجية للمستحقين مجانًا، وللمقتدرين برسوم رمزية تورد في صندوق الزكاة بالحي أو القرية، وكذلك يمكن إنشاء صيدليات شعبية لتوفير الأدوية البشرية والبيطرية تقدم للمرضى ما يحتاجونه من أدوية مجانًا أو بأسعار معقولة.

– وقف بعض أموال الزكاة على بعض المصارف بقصد إيجاد ريع مستمر مثل توفير رأس المال اللازم لإنشاء مراكز التدريب التقني "الحاسوب ونظم المعلومات" برسوم ميسرة للمقتدرين، ودون رسوم للمستحقين على أن توظف إيرادات هذه المراكز في دعم خدمات التعليم.

ويمكن لديوان الزكاة ، تفعيلا لفقه التكافل الاجتماعي، أن يشارك مؤسسات أخرى لتقديم خدمات تكافلية أفضل بإنشاء مؤسسات وقفية متميزة برأسمال ضخم مثل مصانع الأدوية ومطاحن الغلال في مواقع إنتاجية ممتازة لتدر دخلا دوريًا يستفيد منه المستحقون للزكاة.

– الاستثمار المؤقت، ويقصد به وضع بعض أموال الزكاة في البنوك الإسلامية، والشركات الإسلامية المساهمة لمدة سنة أوسنتين، والاستفادة من أرباحها الاستثمارية، وميزة هذا الأمر سهولة استرجاع أموال الزكاة في أي وقت يُحَتاجُ إليها، فليس فيها تجميد لأموال الزكاة، وهذا النمط أخذت به الهيئة الشرعية لبيت الزكاة في الكويت.[1]

– استثمار أموال الزكاة في منح بعض الأشخاص والعائلات مبلغا تنشئ به مشاريع صغيرة، وتشرف الهيئة المسؤولة عن الزكاة على مراحل إنشاء المشروع ومتابعته بعد ذلك، بما يضمن مشروعية العمل وجدواه، وتكون قيمة المشروع كاملة دينًا في ذمة المستحق، بحيث يسدده على أقساط رمزية شهرية، وهذا الأسلوب يقوم به صندوق الزكاة الأردني، ومن مزايا هذا الأسلوب في استثمار مال الزكاة أنه لا يكلف مؤسسة الزكاة مبالغ كبيرة ، كما في إنشاء المصانع والمستشفيات...، وفيه تشجيع للأفراد للبحث عن

[1]– ختام عارف حسن عماوي، "**دور الزكاة في التنمية الإقتصادية** "، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، غزة، 2010، ص:97.

مشاريع منتجه، وتعم الفائدة فيه الفرد والمجتمع.ويمكن صرف أموال الزكاة لهؤلاء الفقراء لإنشاء مشاريع صغيرة، ويصبح هذا المشروع ملكًا لهذا الفقير بدون الحاجة لإعادة هذا المبلغ، ولكن من الناحية العملية، وبسبب قلة أموال الزكاة، فقد لجأت لجان الزكاة إلى استرداد قيمة المشروع كاملة.

كما يمكن لمؤسسة الزكاة استثمار أموال الزكاة تبعا للإجراءات التالية[1]:

- استقبال جميع العروض الاستثمارية المتوفرة في السوق ومن ثم دراستها وتحليلها بحسب خطة مؤسسة الزكاة.

- التفاهم مع قائمة من المؤسسات الاستثمارية المختارة ودعتها لتقديم عروضها الاستثمارية ومن ثم دراستها وتحليلها بحسب خطة مؤسسة الزكاة.

– تأسيس علاقات شراكة استراتيجية مع المؤسسات الاستثمارية وذلك بالإتفاق مع مؤسسات مالية استثمارية وتقديم تصور لهم حول القطاعات المستهدفة والاقتصار - الاستراتيجي مع علي الفرص التي يقدمونها ومن ثم دراستها وتحليلها .وتهتم المؤسسات الاستثمارية في تأسيس علاقات شراكة استراتيجية مع المؤسسات المالية المتميزة بغرض الحصول على الفرص الاستثمارية المناسبة بأفضل الأسعار والشروط من تلك المؤسسات.

–التفاهم مع مؤسسة مالية استثماريه وإيكال إدارة المحفظة لها سواء بمساهمتها في عروضها الاستثمارية أو عروض غيرها من المؤسسات مع التكفل بدراستها وتحليلها بحسب خطة مؤسسة الزكاة وتوزيع أصولها.

–التعاون مع مؤسسات الزكاة والمؤسسات الخيرية في الاستثمار المشترك إن التعاون مع مؤسسات الزكاة والمؤسسات الخيرية في الاستثمار المشترك يعتبر من أهم المطالب التي يسعى إليها المخلصون ولكنها لا تزال مطلبا صعب المنال ودونه عقبات . فالتجارب الاستثمارية المشتركة بين مؤسسات الزكاة مع قلتها إلا أنها لم تكن ناجحة، ولعل من أهم أسباب هذا الفشل يرجع إلى ضعف مؤسسات الزكاة في إدارة استثماراتها ناهيك عن الاستثمارات المشتركة مع الغير.

المطلب الثالث: أهم صيغ تثمير أموال الزكاة

تختلف مساهمة كل صيغة باختلاف مضمون كلّ منها وقبل التطرق لمساهمة كل صيغة في تثمير أموال الزكاة سوف نتطرق لمساهمة كل صيغة في التنمية الاقتصادية.

[1]– فؤاد عبد الله العمر، مرجع سابق، ص:13.

الفرع الأول: صيغة المضاربة

يقدم فيها أحد الطرفين المتعاقدين ويسمى صاحب المال أورب المال، قدرا محددا من رأس المال ويتصرف تصرف الشريك المُوصي، بينما يقدم الطرف الآخر ويسمى المضارب التنظيم والإدارة للقيام بأي مشروع أو تجارة أو صناعة أو خدمة بهدف تحقيق الأرباح، والمضارب أمين ووكيل ؛ فهو كأمين يطلب منه أن يتصرف بحكمة وحسن نية، ويكون مسؤولا عن الخسائر الواقعة بسبب إهماله المتعمد، وهو كوكيل ينتظر منه أن يوظف ويدير رأس المال بطريقة تولد من عمل المضاربة القدر الأمثل من الأرباح دون انتهاك القيم الإسلامية، وفي اتفاق المضاربة قد يتعدد جانب الممولين، كما قد يتعدد جانب المنظمين... ولكلمة مضاربة مرادف آخر وهو القِراض، وفي هذه الحالة يطلق على الممول بالمقارض.

تساهم المضاربة في التنمية الاقتصادية ككل من خلال[1]:

– تشجيعها لتوسع النشاطات الاقتصادية حيث أنّها لم تبقى منحصرة على النشاطات التجارية فقط بل تعدت كل النشاطات الاقتصادية الأخرى؛

– تساهم المضاربة في تحقيق التنمية الإقليمية من خلال التقليل من التفاوت في توزيع الدخول حيث تسمح للمضارب ورب المال الحصول على نسبة من الربح عوض انفراد رب المال بالربح بالإضافة إلى أنّ المضاربة ليست مرتبطة بمكان معين؛

– تساهم المضاربة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال استخدام الموارد المالية من طرف أشخاص ذو خبرة وكفاءة مهنية تمكن من تحقيق أكبر عائد لكل من صاحب المال والعامل ومن ثم للمجتمع والاقتصاد ككل، عوض توجه الموارد نحو المجالات التي تحقق عائد أقل في حالة الاعتماد على استخدام المال بدون العامل أو المضارب أي من قبل صاحب المال الذي قد تقل لديه الخبرة والقدرة التي تمكنه من توجيه الموارد نحو بدائل الاستخدام الأفضل؛

– في حالة المضاربة تتحسن نوعية أداء النشاطات الاقتصادية دون الاقتصار على الجانب الكمي عند ممارسة هذه النشاطات لأن درجة الالتزام الأخلاقي والقيمي في المضاربة تزداد لأنها تتم وفق معايير وضوابط إسلامية والتي تفرض توفر الإيمان والاستقامة والخلق الإسلامي فيمن تعهد إليه القيام بالمضاربة بالمال.

وتساهم المضاربة بصفة خاصة في تفعيل تثمير أموال الزكاة لأن الكثير من المستحقين تتوفر لديهم الخبرة والكفاءة المهنية التي تؤهلهم إلى إنشاء مشروعات يوظفون فيها خبرتهم ومهاراتهم الفكرية

[1]– فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن، 2007، ص ص:231– 233 .

والفنية، إلاّ أنّ مشكل رأس المال يقف حاجزا أمام استغلال قدراتهم وتحقيق طموحاتهم التي لديهم رغبة لتحقيقها، ولكن عن طريق المضاربة يتلاشى هذا المشكل تقريبا وذلك بأن يكون المستحق مضاربا والمصرف الإسلامي أو أي هيئة مسؤولة على إدارة أموال الزكاة تكون بمثابة رب المال، وتكون هذه العملية أكثر ضمانا إذا توسط المصرف الإسلامي العملية كأن توكله مؤسسة الزكاة باختيار المشاريع ذات الجدوى والمستحقين ذوي المؤهلات العلمية لخبرة المصرف في هذا المجال، وبالتالي يتم توزيع الربح بين الأطراف الثلاثة (البنك الإسلامي ومؤسسة الزكاة والمستحقين (المضاربين)) حسب الاتفاق ابتداء وبالتالي يتمكن المستثمرون الفقراء من تحقيق طموحاتهم وتوظيف خبراتهم والحصول على دخل يسدون به مصاريف الحياة ويوسعون نشاطهم وإنشاء مشاريع باسمهم بإعادة استثمار أرباحهم خاصة إذا تم التمويل بصيغة مضاربة منتهية بالتمليك.

الفرع الثاني: صيغة المشاركة

في صيغة المشاركة يقوم المصرف الإسلامي بمنح العميل التمويل الذي يطلبه على أن يكون شريكا حقيقيا في العمليات ونتائجها، بحيث يتولى هذا الأخير عمليات الإشراف والإدارة باعتباره الأعلم بطبيعتها، وتدخل البنك يكون محدودا في إطار المراقبة والمتابعة للاطمئنان على حسن سير العملية والتزام الشريك بالشروط المنصوص عليها في العقد، والتي لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تخالف الأحكام الواردة في الشريعة الإسلامية.

للمشاركة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ككل، وذلك على هذا النحو[1]:

– المشاركة تساهم في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات المنتجة بدلا من توجيهها نحو المجالات الهامشية غير المنتجة، ولأن المشاريع الإنتاجية في الغالب تحتاج إلى فترة زمنية طويلة الأجل والمشاركة تتناسب بدرجة كبيرة مع تلك المشاريع كالمشاركة المستمرة.

– المشاركة تساهم في الحد من حالات التضخم من خلال توفير السلع والخدمات المقدمة من طرف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

– المشاركة تساهم في تحقيق عدالة أكبر في توزيع ناتج الاستثمارات من خلال إشراك فئات في المجتمع عن طريق هذه الصيغة، والتي بدونها قد لا تستطيع اعتمادا على ما يتوفر لديها من موارد مالية القيام بالعمل والنشاط وتحقيق دخل.

[1] – فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص:267–270.

– المشاركة تساهم في تحفيز المستثمرين المترددين في استخدام أموالهم في مشاريع استثمارية خاصة عند مشاركة المصرف الإسلامي فتزداد ثقتهم بجدوى المشروع الذي تتم مشاركة البنك فيه.

وتساهم صيغة المشاركة في رفع مردودية أموال الزكاة، لأن الكثير من المستحقين لديهم موارد مالية (عادة في شكل أصول ثابتة؛ محلات، أراضي...)، ولكن لا تكفيهم لإنشاء مؤسساتهم أوسد احتياجاتهم خلال النشاط كقضاء دين مثلا (الغارمون)، ولا يحبذون اللّجوء إلى الإقراض من البنوك التقليدية بسبب سعر الفائدة الذي يزيد من تكلفة التمويل أو بسبب الوازع الديني، وزيادة على ذلك أن لديهم حق في هذه الأموال، لهذا السبب أو ذاك فالمشاركة أفضل بديل لأنّها توفر التمويل زائد تقاسم المخاطر بين الأطراف المشاركة فضلا عن حصولهم على عائد أو دخل من نتيجة المشروع .

وأيضا تناسب المشاركة تثمير أموال الزكاة لأن المستحقين تتوفر لديهم الخبرة والمهارات في أداء نشاطهم ولكن لا تتوفر الموارد المالية الكافية لإقامة مؤسساتهم –كما ذكرنا سابقا– وفي نفس الوقت يرغبون في درجة من السرية في تسييرهم لمشاريعهم، فيستطيعون تحقيق التوافق بين التوليفات من خلال اشتراكهم مع مؤسسة الزكاة، عن طريق صيغة المشاركة المتناقصة التي تؤول حصة مؤسسة الزكاة فيها تدريجيا إلى المستحقين.

وتساهم المصارف الإسلامية في تفعيل تثمير أموال الزكاة عن طريق المشاركة من خلال قيام مؤسسة الزكاة بإشراك المصرف الإسلامي في عملية دراسة المشاريع، حيث يتكفل المصرف بدراستها وتحديد نوعها وحجمها، على أن تكون أولوية التوظيف للمستحقين القادرين على العمل ويبقى الأصل ملكا لمؤسسة الزكاة بشرط أن توزع الأرباح على الأصناف الثمانية[1].

الفرع الثالث: صيغة الإجارة

عقد الإجارة هو عقد إيجار بين طرفين ؛ أما الطرف الأول فيكون المصرف (المؤجِّر) والذي يملك الأصل (المؤجَّر)، بحيث يؤجِّره لطرف ثاني (المستأجِر)، هذا الأخير الذي يستفيد من الأصل لفترة معينة وبأجر معين حسب الاتفاق.

تحتل الإجارة أهمية اقتصادية مرتفعة نظرا للدور الذي تؤديه في الاقتصاد، ومن خلال توفيرها للأصول الرأس مالية الثابتة اللازمة لإقامة مشاريع أو التوسع في مشاريع قائمة، من خلال ارتباطه بعمل القطاعات الأساسية.

[1]– نسيمة سلامي، الاستثمار في أموال الزكاة حكمه وآثاره، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 136.

وتساهم صيغة الإجارة في تفعيل تثمير أموال الزكاة لفائدة المستحقين والذين في الغالب يتخذون دور المستأجر الذي يتفق مع المصرف الإسلامي على تأجيره أصل معين وفقا لشروط معينة، حيث يتم الحصول على الأصل المؤجر الذي هو في حاجة له لفترة زمنية معينة حسب طبيعة العين المؤجر وخلال هذه الفترة يقوم المستثمر الفقير بدفع الإيجار للمصرف، وبالتالي يتمكن المستثمر (الفقير) من الاستفادة من الآلة دون التكلف بتكاليف الصيانة التي تقع على المؤجر وهذا طبقا لشروط عقد الإيجار ويتضح أكثر دور المصرف الإسلامي في هذه الحالة إما من خلال شراء المعدات من أموال الزكاة المجمعة على مستواه، أومن خلال التكلف بشراء المعدات لمؤسسة الزكاة من أموال الزكاة المجمعة من الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المالية الإسلامية، والقيام بتأجيرها للمستحقين وبهذا يمكن لعدة مستأجرين (المستحقين لأموال الزكاة) من الاستفادة من آلة واحدة التي تذر عائدا على المستفيدين منها والتي تمكن من الاستغلال الأحسن لعوائد المشروع المستخدم فيه العتاد المؤجر لإخراج أصحاب ذلك المشروع من دائرة المستحقين لأموال الزكاة، مما قد يجعلهم في وقت لاحق من المزكين للأموال.

الفرع الرابع: القرض الحسن

القرض الحسن هو في الحقيقة نوع من الصدقة، كما قال (ص): " إن السلف يجري مجرى شطر الصدقة"، فمن أقرض قرضا فكأنه تصدق بنصف ما أقرضه، ويدخل القرض الحسن في التمويل غير الربحي الذي تقوم به المصارف الإسلامية بهدف مد يد العون والمساعدة للمجتمع الذي تعمل فيه، لتمكين المستفيدين من تحسين مستوى دخلهم، والتخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة التي تعاني منها معظم الدول الإسلامية، ويتم تمويل صندوق القرض الحسن من[1]:

- أموال المصرف الخاصة؛
- الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان).
- الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل زكاة، وكذا زكاة حساباته.
- الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف بإقراضها للناس قرضا حسنا.

وعليه يمكن للمصرف الإسلامي أو أي جهة مكلفة أخرى اعتماد صيغة القرض الحسن في تثميره لأموال الزكاة، من خلال تقديم مبالغ مالية كقرض بدون فائدة للقادرين على العمل، من أجل إقامة مشروع يزاولون من خلاله نشاطا يعود عليهم بدخل وأرباح مع رد المبلغ المقترض في أجله الذي يحدده المصرف

[1]– حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص: 79.

أو أي هيئة أخرى مكلفة، وذلك حسب نوعية كل مشروع وفي حالة العجز عن السداد فإما أن يعفو من السداد، أو أن يمدد الأجل في حالة ما إذا ثبت القدرة على السداد في المستقبل، مذلك مصداقا لقوله تعالى "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة".

المطلب الرابع: مخاطر صيغ التمويل

يمكن التطرق إلى مخاطر صيغ التمويل في الآتي:

الفرع الأول: مخاطر التمويل بالمشاركة

هي المخاطر التي يتعرض لها صندوق الزكاة نتيجة استثمار أمواله في هذه الصيغة فتنشأ عدة مشكلات نوجزها في:

أولا: مشكلة الأخلاق المعنوية

وهي تتعلق بالشريك من خلال إخلاله بعقد المشاركة وعدم التزامه بشروطها أو سوء إدارته للمشروع بصورة سليمة[1] أو قيام المشارك بإخفاء المعلومات أو جزء منها الخاصة بمشروعه عن الصندوق؛

ثانيا: مشكلة سوء الانتقاء

وتسمى الاختيار العكسي وناتجة عن تباين المعلومات المتاحة للصندوق عن طالب التمويل وأخلاقياته أوعن المشروع المطلوب تمويله؛

ثالثا: مشكلة الإنفاق

وهي المخاطر التي يتعرض لها صندوق الزكاة نتيجة قيام المشارك بإنفاق الموارد المالية التي حصل عليها من صندوق الزكاة في غير أغراضها المخصصة لها[2].

الفرع الثاني: مخاطر التمويل بالمضاربة

يمكن إجمال المخاطر التي تتعرض لها أموال الزكاة عند استثمارها بصيغة المضاربة في[3]:

[1] – فصل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية، ورقة مقدمة في الملتقى الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات الآفاق و التحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 25-26 نوفمبر، 2008، ص:16.

[2] – محمد نور عبد الله، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، رابطة العالم الاسلامي مكة المكرمة، ص:58.

[3]– عادل عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية،2005 ، ص:136.

أولا: الخطر الأخلاقي

تقوم المضاربة على أساس الثقة وتوفر المعلومات عن أمانة وصدقه وحسن نواياه، فإذا لم تكن الثقة متوفرة وكان المضارب لا يحسن لتصرف في المال ولم تكن لديه الخبرة الكافية في إدارة المشروع فإن العملية تتحول إلى خسارة.

ثانيا: مشكلة الضمانات

وهي عدم وجود ضمانات على صيغة المضاربة إلا على حسن الإدارة وعدم التعدي على مال الصندوق فليس للصندوق حق التدخل في إدارة المشروع لصحة صيغة المضاربة مما يجعل للمضارب الحرية في عملية الإدارة، وأيضا عدم وجود معايير دقيقة يمكن من خلالها إثبات تعدي المضارب وتقصيره في حقوق الصندوق[1].

ثالثا: مشكلة الخسارة

في حالة وقوع الخسارة في صيغة المضاربة فإن الذي يتحملها هو الصندوق وحده دون المضارب، وهذا ما قد يدفع بالمضارب إلى عدم بذل قصارى جهده لتدنية الخسائر المتوقعة.

وعموما يصاحب استثمار أموال الزكاة بصيغة المضاربة مخاطر ترتبط بالثقة وتوفر المعلومات، وبطبيعة الضمانات التي يشترطها البنك على المضارب في ظل الحرية الكاملة التي تمنح للمضارب في عملية إدارة المشروع المشترك، ثم يتحمل البنك أعباء الخسارة إن حدثت.

يحتاج البنك إلى فرض ضمانات خاصة تتعلق بالتعهدات أو فرض شيكات بمبالغ التمويل تضمن حقه في حالة تقصير المضارب أو خيانته[2].

الفرع الثالث: مخاطر صيغة الإجارة

وهي المخاطر التي يتعرض لها صندوق الزكاة نتيجة بيعه لمنافع خدمة أو سلعة معينة وتنشأ مخاطر صيغة الإجارة عن عدة مصدر نوجزها في:

– تحمل الصندوق عند إنشاء المشروع الاستثماري وعند شراء العين لتأجيرها كل الأعباء ومنها ضمان العين المملوكة وتحمل مخاطر القرار الاستثماري السوقية والتكنولوجية

–عدم العلم بتكلفة الصيانة :هناك نوع من تكلفة الصيانة الجوهرية للإجارة والتي يتحملها المالك أي صندوق الزكاة يعلمها عند العقد ،والتي يصعب في الكثير من الأحيان تقدير قيمتها.

[1] – رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص:27.

[2]– علي بن أحمد السواس، مرجع سابق، ص:52.

الفرع الرابع: مخاطر القرض الحسن

إن كل أشكال القروض المقدمة من صندوق استثمار أموال الزكاة تعتبر قروضا حسنة لا يأخذ الصندوق عنها أية فائدة (محرمة)، ولا حتى نسبة من الأرباح، وإنما الهدف الأساسي منها هو إخراج المستفيد وعائلته من قائمة العائلات الفقيرة المستحقة للزكاة، إلا أن هنالك العديد من المخاطر التي تواجه هذه القروض والتي منها[1]:

أولا: خطر عدم التسديد

وهذا نتيجة ظن الكثير من المستفيدين أن هذه القروض هي عبارة عن زكاة أعطيت لهم وليسوا معنيين بإرجاعها، فهم يعتقدون أنهم مستحقون للزكاة أصلا.

والواقع أن من هؤلاء من يستحق الزكاة أصلا لكنه فضل عن طواعية أن يأخذ قرضا حسنا عوض أن يعيش على تلك المبالغ الضئيلة التي تعطى له من أموال الزكاة، ومنه فهو في نظر صندوق الزكاة قادر على العمل والأفضل له العمل عوض انتظار المنحة السنوية الضعيفة، لذا فالتزامه يجبره على رد المبلغ كاملا دون أية زيادة، المهم أن يشغل معه شخصا أو يكون متربصا.

ثانيا: خطر ضعف التسيير

قد يكون المستفيد من القرض الحسن حرفيا ماهرا في حرفته، لكنه قد يكون مسيرا سيئا إذا تعلق الأمور بالجوانب المالية والمحاسبية، فالكثير من المستفيدين من القرض الحسن لا يفرقون بين ميزانية البيت وميزانية المشروع المصغر، وعادة ما يقعون في خطأ استهلاك إيرادات المشروع بالموازاة مع دخولها، وينسون مختلف الأعباء والتكاليف التي تنظر التغطية كل شهر أوكل أسبوع، وفي النهاية قد يجد الممول نفسه قد استهلك حتى جزءا هاما من رأس المال وهذا من أكبر الأخطاء التي يرتكبها المقترض.

ثالثا: خطر السوق

قد يكون المشروع الممول من الناحية الاقتصادية (الدراسة المقدمة) مربحا، لكن عند التنفيذ والدخول إلى السوق لتسويق السلع والخدمات الناتجة عنه يجد المقترض نفسه أمام منافسة شديدة يعجز في الكثير من الأحيان عن الوقوف أمامها، وهذا ما يعرض نتائجه في النهاية إلى الخسارة والوقوع في العجز عن التسديد، وهذا في الأصل قد يكون سببه سوء تقدير القدرة التنافسية للمشروع والاستخفاف بقدرات المشاريع المنافسة.

[1]– فارس مسدور، مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، جامعة الزيتونة، الأردن: المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة" 16-18 أبريل 2007.

رابعا: خطر التضخم

في بعض الأحيان تكون الدراسة مبنية على أساس أسعار معلومة، لكن بعد فترة قد يفرض السوق مستويات أسعار تتزايد معدلاتها مع مرور الوقت مما يجعل القدرة التمويلية الضعيفة للمشروع عاجزة عن مسايرة تلك التغيرات مما يجعل المواد الأولية التي تستخدم كوسيط في الإنتاج غالية وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج عن تلك المسطرة في دراسة الجدوى الاقتصادية.

خامسا: خطر تدني الإيراد

نتيجة للعنصر أعلاه قد يكون للمقترض من صندوق استثمار أموال الزكاة الحظ في الإنتاج والبيع بأسعار تحقق هامش ربح معين لكنه في الحقيقة يعتبر هامشا متدنيا نتيجة ضعف رأس المال من جهة ونتيجة التضخم من جهة أخرى، وقد تحدث الخسارة أو النتائج المعدومة، مما يرهن نجاعة المشروع في الأجل القصير خاصة[1].

الفرع الخامس: مخاطر التمويل بالمرابحة

الخطر المحتمل الوقوع يتمثل في عدم وفاء المستفيد بوعده مما يحمل البنك تكاليف اضافية كتكاليف التخزين والتغير في الأسعار...، كذلك مواجهة البنك لاحتمال الخسارة إذا تماطل العميل في عملية التسديد.

الفرع السادس: مخاطر التمويل بالسلم

تتمثل مخاطر السلم في عدم التسديد في الوقت المتفق عليه في العقد، وانخفاض جودة المسلم فيه، إلى جانب عدم قدرة البنك على بيع سلعة السلم لظروف السوق[2].

[1]– لسلوس مبارك مخاطر استثمار أموال صناديق الزكاة ، ملتقى الزكاة البليدة يومي18و19جوان 2012.

[2]– طاهر بعداش ومحمد السعيد جوال، السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية، ملتقى الاقتصاد الإسلامي، غرداية 2011، ص:8.

المبحث الرابع: الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة

يدرس هذا المبحث مجموعة من العوامل يتجلى من خلالها الدور الفعال الذي تمارسه الزكاة في الحياة الاقتصادية ولاجتماعية للدولة والمجتمع.

المطلب الأول: الزكاة وسيلة توجيه للسياسة الاقتصادية

يساهم التطبيق الصحيح للزكاة رفع عبئ كبير على ميزانية الدولة في مجال المعونات والمشروعات الاجتماعية مما يخفف من الضغط على الميزانية ويقلل من عجزها إن وجد. فضلا عما يمارسه من تأثير على التزكية والتطهير الاجتماعيين ، مما يزيد من رغبة واستعداد القطاع الخاص لدعم الميزانية العامة للدولة[1].

يمكن استخدام الزكاة لإدارة السياسة الاقتصادية من جانبين:

الفرع الأول: مجال الجباية

تقوم الدولة بإجراءات معينة في مجال جمع الزكاة حسب الأهداف الاجتماعية:

- تحري الأوعية الحديثة ومحاولة البحث عن تحقيق المناط فيها " القابلية للنماء"، ذلك أن الحياة تجددت وتعقدت بشكل أصبحت فيه دائرة تحرك الأموال واسعة، وبروز مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي كتجارة الخدمات والتجارة الإلكترونية في المنتجات الرقمية القابلة للتحميل.

- إعادة النظر في مفهوم الأموال الباطنة، نتيجة تطور التقنيات المصرفية والمحاسبية، وزيادة حجم المعاملات المالية مقارنة بالمعاملات العينية، مما يوجب تدخل الدولة في تنظيمها.

- استخدام الزكاة والتصريح بها كوسيلة لمعرفة الأوعية الضريبية الحقيقية الأمر الذي من شأنه أن يحد من التهرب الضريبي ويؤسس لإخضاع أكثر عدالة. مما يجعل من الزكاة مؤشرا على صحة الإقرارات الضريبية ومعالجة الغش الضريبي تحت تأثير الرقابة الإلهية .

- إمكانية إلزام المكلفين بوسيلة دفع معينة، وتفضيلها على باقي وسائل الدفع، كالنقد السائل، الشيك البطاقات النقدية وغيرها، وهذا بغية التأثير على بنية الكتلة النقدية بما يخدم حاجات الاقتصاد الكلي ويدفع بالمدخرات النقدية إلى مجال الاستثمار حتى لا تأكلها الزكاة.

- المفاضلة بين كيفيات التحصيل، العينية أو النقدية في أداء الزكاة، تبعا لحالات التضخم والكساد الاقتصادي، وهو أمر مرتبط بالسياسة النقدية أكثر من السياسة المالية للدولة[2].

---

[1] – منذر قحف، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، ط2، دمشق،2006، ص:66.

[2]– منذر قحف، مرجع سابق، ص: 40.

- إمكانية تأجيل جباية الزكاة للتأثير قصير الأجل على طلب فئة معينة أو على الطلب الكلي.

- إمكانية تعجيل جمع الزكاة خلال نفس العام أو السنوات اللاحقة، عندما تكون الحاجة ماسة إلى أموال الزكاة، شريطة أن يكون ذلك برضا المكلف واقتناعه.

- إمكانية لجوء الدولة إلى الاختيار من بين الأقوال الفقهية، ما يمكن أن يحقق المصلحة العامة

– استخدام الزكاة للقيام بدور تخصيص الموارد بين الاستهلاك الترفيهي والاستثمار.

كما أنه بإمكان الزكاة القيام مقام تكلفة رأس المال بحيث يصبح معدا لها وسيلة للمفاضلة بين المشاريع من خلال عوائدها مقارنة بسعر الزكاة، فيكون المشروع مقبولا إذا كان عائده أكبر من سعر الزكاة، وبقدر ما يكون المشروع أكبر من حيث العائد يكون أفضل للاختيار.

وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن الاستثمار يجب أن يقتصر على المشاريع التي لها عائد مرتفع وترك المشاريع ذات العائد المنخفض، وإنما يجب أن تتكفل الدولة بمثل هذه المشاريع من أجل توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

الفرع الثاني: مستوى الإنفاق

وفي هذا المجال أيضا أمام الدولة مجموعة من التصرفات الممكنة، من بينها:

– التحكيم في إنفاق حصيلة الزكاة بين المصارف الثمانية باعتبار الأولويات القائمة في المجتمع، وحسب الظروف الاقتصادية السائدة .

– إمكانية النظر في نقل الأموال من مكان إلى مكان آخر عندما يكون التفاوت بين المناطق شديدا، وفي هذا إعمال للمصلحة بالسعي إلى تقليص درجة التفاوت بين الجهات.

– إمكانية اللجوء إلى شراء أصول ثابتة من أموال الزكاة، مثل أدوات الصنعة وتمليكها للفقراء، وهذا بتمكينهم من أدوات الحرفة والعمل.

– إمكانية تحديد كيفية استغلال أموال الزكاة، كالزام الفقراء بإقامة مشاريع مشتركة، أو إقامة مشاريع في بعض المناطق دون غيرها، أو توجيه المشاريع نحو القطاعات الاستراتيجية.

– إمكانية استثمار جزء من أموال الزكاة في المصانع والعقارات شريطة أن يوزع عائدها على الفقراء والمساكين.

– إمكانية استخدام الزكاة كوسيلة لترقية الحكم الراشد في المجتمع، عن طريق إشراك المنظمات غير الحكومية في جمع وتوزيع الزكاة وإحصاء الفقراء ومراقبة التوزيع[1].

الفرع الثالث: مصارف الزكاة

تعد المصارف الشرعية الثمانية هي الأبرز لتحقيق الوظائف الاقتصادية للزكاة وذلك لتأثيرها المباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية ويتحدد هذا الدور حسب كل مصرف كالتالي:

أولا: بالنسبة لمصرف الفقراء والمساكين

يتمثل الأثر الاقتصادي الأبرز للإنفاق على مصرفي الفقراء والمساكين في زيادة حجم الاستثمار في المجتمع، وإن كان هناك أثر ايجابي على زيادة حجم الاستهلاك الخاص، إلا أنه لا يمكن أن يعد أثرا رئيسيا ومباشرا، بسبب أن نسبة كبار السن والمعاقين الدائمين إلى إجمالي الفقراء قد لا تكون كبيرة، وان كانت الزيادة في حجم الاستثمارات للمجتمع تؤدي بشكل غير مباشر إلى زيادة حجم الاستهلاك في المجتمع.

ثانيا: بالنسبة إلى مصرف العاملين عليها

يمكن القول أن الأثر الاقتصادي بالنسبة لمصرف العاملين عليها يتوقف على حجم النسبة التي يحصل عليها من الحصيلة الإجمالية للزكاة، فإذا كانت نسبة المصرف ذات أهمية فان الأثر الاقتصادي قد يتراوح بين الاستهلاك والاستثمار، حسب متوسط دخل الأفراد الذي ينطبق عليهم أحكام هذا المصرف.

ثالثا: بالنسبة إلى مصرف المؤلفة قلوبهم

بالنسبة لهذا المصرف يتبين أن مجالات إنفاقه غالبا ما تكون في خارج النطاق الإقليمي للبلدان التي حصلت منها الزكاة، ولهذا فان الدور الاقتصادي المتوقع من هذا المصرف، هو دور غير مباشر يتحقق على المدى الطويل، من خلال تعميق أواصر العلاقات بين شعوب العالم الإسلامي، أو المساهمة في إعطاء صورة جيدة عن البلدان الإسلامية واقتصادياتها، حيث يمكن أن يسهم ذلك في إيجاد أسواق جديدة لمنتجات تلك البلدان، أو جذب الاستثمارات الخارجية، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات في البلدان التي تم جباية الزكاة فيها.

[1]– عبد المجيد قدي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة، المادة التدريبية للأيام الدراسي الإدارة الاقتصادية والمالية لمؤسسات الزكاة، دار الإمام المحمدية21 – 17، الجزائر، جانفي 2009، ص ص: 88–90.

رابعا: بالنسبة لمصرف في الرقاب

بالنسبة لهذا المصرف لا يوجد أثر اقتصادي بالنسبة لاقتصاديات البلدان التي تجبى منها الزكاة، على اعتبار أن إنفاق هذا المصرف في الوقت الراهن لا يكون محليا، بينما يتبين الأثر في البلدان المحتلة من خلال زيادة حجم الاستهلاك فيها، وبالتالي زيادة الاستثمار على المدى القصير، والمساهمة في تخصيص الأمثل للموارد من خلال إنتاج ما يوافق حاجات المجتمع على المدى الطويل، كون هذا المصرف قد يساهم بشكل ايجابي في تحرير الشعوب من ربقة الاستعمار بمختلف جوانبه، بحيث تتوجه الموارد نحو الإنتاج الذي يعكس حاجات الشعوب ورغباتها الحقيقية.

خامسا: بالنسبة لمصرف الغارمون

يتمثل الدور الاقتصادي لهذا المصرف في المساهمة في زيادة حجم الاستثمار في المجتمع من خلال تأمين المستثمرين وتحفيزهم للاستثمار المشروع الذي يراعي أولويات المجتمع، كما أنه قد يكون لهذا المصرف أثر في زيادة حجم الاستهلاك في المجتمع من خلال تعويض الغارم لإصلاح ذات البين، إذا استخدم التعويض في الإنفاق الاستهلاكي.

سادسا: بالنسبة لمصرف في سبيل الله

يتمثل الدور الاقتصادي المتوقع لهذا المصرف في تقليل الإنفاق الحكومي للدولة المسلمة على هذه المجالات، مما قد يكون له أثر ايجابي في تخفيف عجز الموازنة الحكومية للدولة.

سابعا: بالنسبة لمصرف ابن السبيل

بما أن ابن السبيل هو الغريب المنقطع عن أهله وبلده لسبب أقره الشرع بحيث يجب الإنفاق عليه حتى يتمكن من العودة بلده، فإن الأثر الاقتصادي المتوقع من هذا المصرف هو زيادة الإنفاق الاستهلاكي على العديد من القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع النقل، مما قد ينعكس إيجابا على حجم استثمارات تلك القطاعات، وبالتالي استثمارات المجتمع [1].

الفرع الرابع: دور الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي

يتحقق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي عندما تكون المسحوبات من الدخل تعادل الإضافات على الدخل، والزكاة بالنسبة لدافعها هي اقتطاع من الدخل، وهي بالنسبة لمن يقبضها دخل جديد، على أن الدخول الجديدة تكثر أكثر من الاقتطاع الأصلي من الدخل وهذا يجعلنا نقول أن التوازن في الدخل

[1] – أحمد يوسف السعيدي وعلي فلاق، دور الاستثمار الزكوي في تفعيل الاستراتيجيات الحديثة للزكاة، ملتقى البليدة 2012، ص:09.

القومي في المجتمع الذي تفرض فيه الزكاة يصبح عند وضع أعلى مما يمكن أن يكون عليه في غياب الزكاة.

كما أن حصيلة الزكاة تعكس الحالة الاقتصادية السائدة، وتتقلب هذه الحصيلة ارتفاعا وانخفاضا مع تقلبات الدخل من غير أن يكون لهذه التقلبات أثر في الجباية، كما يمكن استخدام حصيلة الزكاة المتجمعة كسياسة مالية تقديرية مثل ما تستخدم المدفوعات التحويلية أو برامج الإنفاق الحكومي الشامل.

الفرع الخامس: المساهمة في الاستقرار النقدي

إن عدم وجود نظام مصرفي نقدي مستقر وعادل يعد من أهم أسباب تفشي المشاكل النقدية، وأي نظام نقدي قائم مستمد من النظام الاقتصادي الذي ينتمي إليه، أي أن النظام النقدي الرأسمالي يختلف عن النظام النقدي في إطار الإسلام بسبب الاختلاف في الأهداف والقوانين المسيرة لكل منهما.

يتميز التمويل بالزكاة باستعمال أسلوب المشاركة في الربح والخسارة يقضي على الفاصل بين رأس المال والمخاطرة، أي أن صاحب رأس المال قد يربح كما قد يخسر (الغرم بالغنم)، وبما أن المشاركة في الإنتاج هي فعلية من خلال مبدأ الغنم بالغرم فإن النقود تخرج من البنك مع وجود الإنتاج وتختفي باستهلاك الإنتاج(تعود إلى البنك) ليبقى الإنتاج الحقيقي مساويا لحجم التمويل بالمشاركة، ومن ثم لا يحدث التفاوت بين كمية السلع والخدمات وكمية النقود المعروضة، فيحدث الاستقرار النقدي.

وعليه فالتمويل بالزكاة عن طريق المشاركة، تجعل الاستثمار فعليا والإنتاج حقيقيا ليكتسب الاقتصاد مرونة ملائمة في عرض النقود مرتبطة بالرواج والكساد الاقتصادي[1].

المطلب الثاني :أثر الزكاة في تحريك الدورة الاقتصادية

تعمل الزكاة على توفير أكبر قدر ممكن من الاستقرار الاقتصادي، وعلاج التقلبات الاقتصادية من عدة نواحي:

- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وأية زيادة في دخول الفقراء سوف توجه إلى الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي زيادة الطلب الفعال.

- تساهم الزكاة في تخفيض تفضيل السيولة إلى أقل مستوى ممكن وبالتالي يزداد الطلب في المجتمع باستمرار من خلال الطلب الاستهلاكي لمصاريف الزكاة الذي يتيح- بفعل المعجل- فرصا مواتية للاستثمار المربح وزيادة الإنتاج، ويقلل من فرص حدوث الأزمات الاقتصادية التي يسببها فائض الادخار

[1] – سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل، مساهمة استنماء أموال الزكاة في تحقيق التنمية الشاملة، ملتقى الزكاة، البليدة، 2012، ص ص: 09-10.

على الاستثمار، لأن الثروة لا تمر إلا من خلال قناتين هما قناة الإنفاق على رفاهية المجتمع وقناة الاستثمار في النشاط الاقتصادي.

– تؤدي الزكاة أثرا ايجابيا على الكفاية الحدية على رأس المال فهي تعمل على تحسين توقعات أصحاب الأعمال نظرا لما تحصل عليه مصاريف الزكاة من دخول تدعم في الجزء الأكبر الطلب الفعال على السعر والخدمات الاستهلاكية، ويدعم الجزء المتبقي مجالات استثمار مختلفة.

– تعتبر الزكاة تيار دائم بين ما يملكون لا يملكون، ومثل هذا التيار يكون ضمانا من مخاطر الركود الاقتصادي، وعاملا فعالا في استمرار الرواج باكتمال الدورة النقدية، ويصبح دخل المجتمع ونفقاته الإجمالية في حركة دائرية مستمرة تضمن الرواج والتوازن بعيدا عن الدورات والأزمات الاقتصادية[1].

الفرع الأول: الزكاة والتضخم

يلعب تطبيق فريضة الزكاة أثرا مهما في التحكم في التضخّم من آليات فعالة:

– توف الزكاة كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات لعمليات الإصدار النقديّ.

– تطبيق فريضة الزكاة يضمن توفير حدّ الكفاية لجميع أفراد المجتمع، فيتجهون أساسا لتلبية حاجاتهم من السلع الأساسية، وتحافظ السلع الكمالية على أسعارها.

– وجوب إخراج الزكاة يحقق أعلى مستوى الاستثمار حتى في ظل انخفاض معدل الربح عن نسبة الزكاة 2.5 في المائة، وبالتالي ضمان التوسع في العرض.

– يعبر مصرف "الغارمين" عن زيادة إمكانيات الوفاء بالالتزامات المالية فلا يحتاج المستفيدون من الزكاة للقروض الربوية بفوائدها التي قد تكون سببا قويا لحدوث التضخم[2].

الفرع الثاني: الزكاة والركود الاقتصادي

عالج الإسلام الركود الاقتصادي عقائديا بالتحريم والوعيد للذين يكنزون المال، وعالجه عمليا بتطبيق نظام الزكاة الذي يقتضي تشغيل رأس المال كي يدفع المسلم الزكاة من ربحه، ويحافظ على رأسماله من التآكل.

ويمكن الإشارة إلى وسائل إضافية في هذا المجال:

[1]– نعمت عبد اللطيف مشهور، مرجع سابق، ص: 324.

[2]– عبد المجيد قدي، طرق الاستخدام الأمثل لأموال الزكاة لإحداث تغير حقيقي في مستوى حياة الفقير في الجزائر، ملتقى الإدارة الاقتصادية والمالية لمؤسسات الزكاة، دار الإمام، المحمدية، 21 – 17 جانفي2009، ص: 104.

– إمكانية دفع الزكاة في صنف واحد من الثمانية مصارف في حالة حدوث إفلاس مجموعة من المؤسسات جراء الكساد، وستعمل هذه المؤسسات بكامل طاقتها من جديد، وخلق فرص عمل جديدة وإنعاش السوق الاقتصادي للخروج من أزمة الركود الاقتصادي.

– إمكانية التعجيل بدفع الزكاة حسب درجة الحاجة للأموال بغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وكذلك التخفيف من حدة الركود الاقتصادي[1].

ويمكن التعبير عن بعض أدوات السياسة النقدية لمؤسسة الزكاة للتحكم والتأثير في الأوضاع الاقتصادية في الشكل التالي:

الشكل رقم (2.3) : الأدوات النقدية الزكوية للتأثير في الأوضاع الاقتصادية

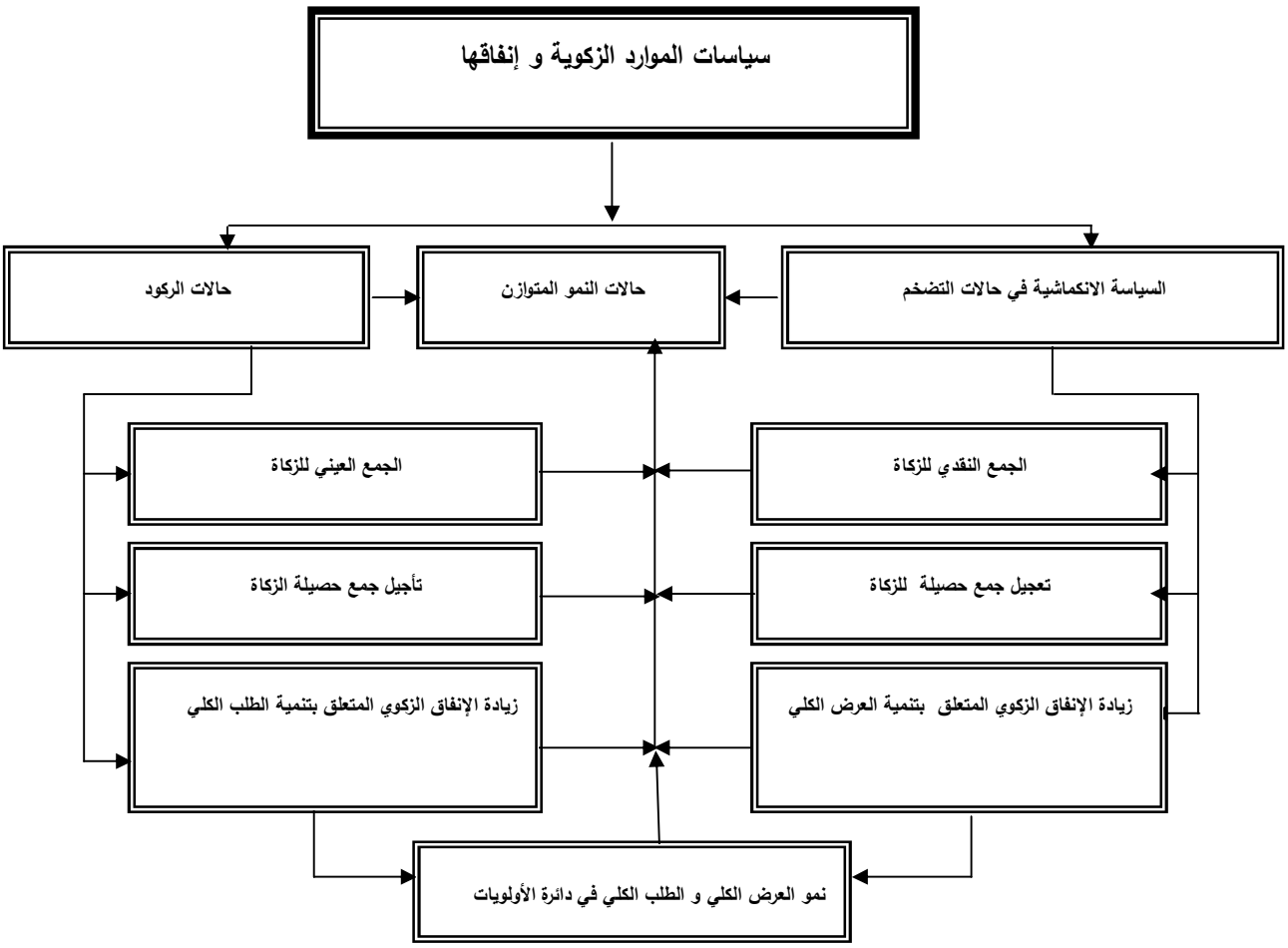

المصدر: صالح صالحي، تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة، ملتقى الزكاة البليدة2012 ، ص:5 .

[1] – مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، مجلة الوعي الإسلامي عدد: 445 ، الشهر: 11 السنة الثانية، دولة الكويت.

الفرع الثالث: الزكاة وكفاءة استغلال الموارد

لا يقف دور الزكاة في نطاق تحقيق التنمية الاقتصادية و عدالة توزيع الدخول عند زيادة الأصول الإنتاجية للفقراء، ورفع مستوى استهلاكهم. وإنما كذلك في نطاق تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال كفاءة استغلال الموارد، فالزكاة وسيلة تدفع الفرد إلى كفاءة استغلال ما بحوزته من أصول إنتاجية بل ويبحث وينقب في الأرض ليخرج ما فيها.

فالزكاة غير محايدة اقتصاديا لأن لها تأثيرا على تخصيص الموارد الاقتصادية إذ يؤدي إلى اتجاه الاستثمارات نحو النشاطات التي تتحمل عبئاً زكوياً أدنى، لهذا إن قدراً أكبر من الموارد سيتجه إلى التجارة والعقارات على اعتبار أنها تخضع إلى نسبة الحد الأدنى 2.5% بينما ترتفع في الزراعة إلى 5-10%. وهذا التوجه تؤكده الحياة المعاصرة باتجاه الأنشطة الاقتصادية نحو قطاع الخدمات.

يمكن القول إذن أن لنظام الزكاة أثراً في تخصيص الموارد الاقتصادية نحو استخدامات معينة وبعيداً عن استخدامات أخرى. وجلي أن مثل هذه النتيجة مبنية على فرضيات منها، أن الناس يفضلون دفع قدر أقل من الزكاة على أموالهم ويختارون النشاطات التي يترتب عليها تحملهم قدراً أقل من الزكاة. وهو أمر فيه نظر إذ الزكاة مغنم لا مغرم وهي استثمار أخروي وليست استهلاكاً للمال. ولا يليق بالمسلم أن يفعل مثل ذلك.

الفرع الرابع: دور الزكاة في الطلب الفعال

تساهم الزكاة في دفع وتيرة الدورة الاقتصادية في المجتمع، وذلك من خلال توزيع الثروة ورؤوس الأموال في المجتمع، بدلا من اكتناز الأموال لدى فئة قليلة من الناس، وهذا هو الهدف من وراء الزكاة، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم حيث أن إنفاق الزكاة على الفقراء له آثار استثمارية عديدة وبالأخص عندما يتم تمويل الفقير برأسمال نقدي يعمل فيه ولا يستهلكه، واكتساب حرفة تمكنه من ضمان لقمة عيشه.

إن الزكاة تحفز وتشجع حركة رؤوس الأموال نحو الاستثمار وتحقيق الربح، وترفع من مستوى تشغيل الموارد، وتحد أيضا من ملامح الركود الاقتصادي[1].

وفضلا عن ذلك ،فأنفاق أموال الزكاة نحو مصارفها الثمانية من شأنه خلق نشاطا سوقيا من خلال قيام أصحاب هذه المصارف الزكوية بتوفير احتياجاتهم المعيشية والضرورية، مما يزيد من حجم الاستهلاك والطلب السوقي على تلك الاحتياجات والمتطلبات، لسد الرغبات وهو ما يعرفه كينز بالطلب

[1]- أحمد طرطار، آمال حفناوي: دور الزكاة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، مؤتمر: تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي يومي 18 و 19 جوان 2012، ص: 16.

الفعال وأيضا يتولد لدى هذه الفئة طلب النقود من أجل المعاملات وهذا يجعل أصحاب رؤوس الأموال يحصل على أرباح وفيرة وتعود إليهم الزكاة التي أنفقوها على شكل عوائد وأرباح، أي تتولد لدى المصارف الثمانية ما مقداره طلب النقود لـ: المعاملات، الاحتياط، المضاربة، تزكية النفس. مضروبة في ثمانية : 4*8=32 طلب جديد للنقود مما يدل على اتساع رقعة الطلب الكلي وبالتالي سياسة نقدية فعالة حسب المفهوم الكينزي.

الفرع الخامس: دور الزكاة في تمويل التنمية

تعتبر الزكاة مورد مالي منتظم التدفق كل عام، يوفر التمويل الداخلي للتنمية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، وهذا ما تقتضيه إستراتيجية الاعتماد على الذات في تمويل التنمية، هذا إضافة إلى تعدد أوعية الزكاة. يؤدي فرض الزكاة إلى ارتفاع نسبة ما يدخر من الدخل القومي، حيث ترتفع دالة الادخار بالنسبة للذين يدفعونها كي يتخلصوا من أثرها السلبي على ثرواتهم، ويستطيع المجتمع الإسلامي تحريك الثروة العاطلة بالزكاة، في إعادة حقنها في النشاط الاقتصادي، وتوزيع حصيلتها وتوجيه الطلب الكلي بما يناسب حركة هذا النشاط.[1]

إن تكرار حصيلة الزكاة كل عام يقترن بوجود احتمالات كبيرة لتزايدها سنة بعد أخرى، نتيجة لتزايد عدد السكان، وللتطور التكنولوجي، ولاكتشاف موارد الثروات الطبيعية.

وعليه فإن تشريع الزكاة يوفر موردا تمويليا هاما للتنمية من خلال:

- كونه فريضة واجبة الاستقصاء من كل مسلم حر فيما يملكه من أموال نامية – فرضا وتقديرا – متى بلغت النصاب.
- انتظام إخراج الزكاة سنويا مع كل حول قمري، أو فور تحقق النماء كما في الزروع والثمار.
- تعدد أوعية الزكاة بتعدد أنواع الأموال النامية تقليدية ومستحدثة، فرضا وتقديرا.
- انخفاض أنصبة الأموال التي تفرض عليها الزكاة مما يوسع وعاء الزكاة.
- ازدياد الأموال التي تفرض عليها الزكاة بتزايد عدد السكان وتزايد من يبلغون حد الكفاية خلال العملية التنموية وكذلك من خلال استحداث أموال زكائية جديدة واكتشاف موارد طبيعية جديدة.
- انخفاض نفقات جباية الزكاة بحيث لا تزيد عن ثمن الحصيلة في الغالب.
- سد الكثير من ثغرات التهرب من أداء الزكاة.

[1] – عبد العزيز فهمي هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة، بيروت، 1983، ص: 36.

- ضرورة كفاية الإقليم الذي تجمع منه الزكاة، قبل نقلها إلى بيت مال المسلمين الرئيسي[1].

المطلب الثالث: علاقة الزكاة ببعض المتغيرات الاقتصادية

الفرع الأول: تأثير الزكاة على الأسعار

يذهب الفقه والفكر الاقتصادي والمحاسبي الإسلامي إلى كون الزكاة إنفاقاً للدخل وليست تكلفة عليه، كما أنه لا يتوقع ولا يجب نقل عبئها باعتبارها فريضة واجبة على المكلف بها دون غيره. وبالتالي فإن تباين هذا الاستقطاع بين الأوعية المختلفة لا يتوقع أن يؤثر– من هذا السبيل– على الأسعار النسبية، ومن ثم فالزكاة في هذا الإطار تعتبر محايدة.

وأما فيما يتعلق بالزكاة كإنفاق فإن مجالات التأثير في الأسعار قد تكون مجالات كبيرة نكتفي منها بدراسة أثر إنفاق جانب من حصيلة الزكاة على الذين لا يملكون حد الكفاية الذين يتوقع أن تتأثر هيكل طلبهم وهيكل العرض أيضاً، ومن ثم هياكل الطلب الإجمالية، وهياكل الأسعار النسبية، وعلى نحو يتوقف على طبيعة ودرجة استجابة هياكل العرض، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها[2].

الفرع الثاني: أثر الزكاة على عرض العمل

تعمل الزكاة على زيادة الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي إلى زيادة الصناعات الاستهلاكية وزيادة الصناعات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج تلك الصناعات، مما يؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمالة، فمن الممكن إقامة مشروعات جماعية كمصانع أو متاجر أو مؤسسات تعمل على خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل. ولكي تنجح هذه المشاريع لابد من ضخ أموال لدعم القطاعات الصناعية والحرفية والزراعية والخدمية وأيضا التجارية لتستطيع إيجاد فرص عمل مستقره لقطاعات أوسع من العمال تعتمد على أساليب إنتاجية محلية وبرؤوس أموال ذات مردود اجتماعي تعمل على مساعدة العمال على امتلاك المصانع الصغيرة[3].

إن مقدار عرض العمل المتاح في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، يتوقف على عاملين: القدرة على العمل والرغبة في العمل، فمن جانب القدرة على العمل فإنها تتوقف على كمية ونوعية العمل المتاح للعملية الإنتاجية، وكمية العمل

[1] – نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1993، ص: 241.

[2] – عبد المجيد قدي، طرق الاستخدام الأمثل لأموال الزكاة لإحداث تغير حقيقي في مستوى حياة الفقير، دورة تدريبية حول الزكاة، دار الإمام المحمدية الجزائر، جانفي 2009، ص: 102.

[3] – خلود عطية الفليت، تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي، منشور مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، في الفترة: 2–2007/4/3، ص ص: 1216–1218.

هذه تعتمد على مستوى الطاقة الجسمانية الكامنة في الأفراد القادرين على العمل، وهذه بدورها تتوقف على مستوى ما يحصل عليه هؤلاء القادرون على العمل من كميات مناسبة من الغذاء، ومن العلاج ضد الأمراض، وهنا يتضح أثر الزكاة في زيادة كمية العمل من خلال ما خصص من حصيلتها للمساكين، طالما أن المسكين هو الذي يكون مستوى دخله منخفض ما يجعله–المسكين– قادرا على المحافظة على كمية العمل المبذول.

وبالتالي تؤدي الزكاة إلى زيادة عرض العمل لأنها تؤدي إلى تحسن المستوى الصحي والغذائي عن طريق زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاجية، وبما أن أموال الزكاة لا يجوز أن تعطى للبطال للقادر على العمل، فإنها قطعاً لا تؤدي إلى زيادة معدل البطالة بل أنها تزيد من الحافز على العمل مما يؤثر على العرض الكلي للعمل.

الفرع الثالث: أثر الزكاة على الدخل

تؤثر الزكاة على الدخل تأثيرا مباشر بزيادته أو إيجاد دخل لمن لا دخل له من مستحقيها، وذلك من خلال توزيع حصيلة الزكاة على مصارفها الثمانية، ومع زيادة الدخل يزداد الاستهلاك كون أن الاستهلاك دالة في الدخل والعلاقة بينهما طردية.

إن توزيع الزكاة على مستحقيها تذهب على شكل طلب استهلاكي سريع لوجود نقص في حاجات ومتطلبات هؤلاء الأفراد، ويترجم هذا الطلب بشراء الحاجات والمتطلبات من المنتجين والذي يشكل الطلب دخولا لهم، وزيادة الطلب على العاملين ومدخلات الإنتاج التي بالضرورة تساهم في زيادة الطلب على العنصر البشري وفي كل الأحوال يذهب غالى قنوات الاستثمار وتنشيطه واستغلال الموارد المتاحة، التي تلبي حاجات هذا الطلب الذي يكون في معظمه من السلع الأساسية التي تنتج محلياً دون الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة ذات تكاليف عالية، مما يعمل على استقرار الأسعار وانخفاضها.

الفرع الرابع: أثر الزكاة على الاستهلاك

يمكن اعتبار خمسة على ثمانية من مصارف الزكاة أنهم يأخذون الزكاة تحت مسمى الفقر. حيث هناك نوعان من هذه المصارف: نوعا يتصف بالفقر (الفقراء، المساكين، في الرقاب) ونوعا لا يتصف بالفقر ضرورة (العاملين عليها، الغارمين، المؤلفة قلوبهم، وفي سبيل الله، ابن السبيل) ومن بين هذه المصارف مصارف تنطوي علي الفقر بكاملها، كالفقراء والمساكين وفي الرقاب، ومصارف تحتوي على فقراء وأغنياء فالغارم لمصلحة نفسه يجب أن يكون فقيرا، أما الغارم لمصلحة الغير فلا يشترط أن يكون

فقيرا. وابن السبيل هو فقير في موضعه، في البلد الذي سافر إليه، ولكن لا يشترط أن يكون فقيرا في بلده[1].

يحدث إنفاق أموال الزكاة قوى شرائية في أيدي المستفيدين منها باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية مع ازدياد الدخل، فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم، لأنهم بحاجة دائمة إلى إشباع رغباتهم، وحاجاتهم الضرورية، ومن ثم يكون ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال، فتروج الصناعات الاستهلاكية.[2]

المطلب الرابع: الدور الاجتماعي للزكاة

الفرع الأول: مدى فاعلية الزكاة في معالجة الفقر

لقد ثبت بالتجربة العملية في تاريخ السلف أن الزكاة عندما كانت تؤخذ بتمام حقها وتصرف إلى مستحقيها الحقيقيين كانت تؤدي إلى علاج مشكلة الفقر في دار الإسلام، فقد أنكر الخليفة عمر بن الخطاب علي معاذ بن جبل أن بعث إليه بثلث صدقة أهل الجند باليمن فقال له: لم أبعثك جابيا ولا آخذ جزية ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على فقرائهم وما كان مقصد الزكاة ليفوت على الصحابي الجليل الذي عمل من قبل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومع أبو بكر بعده فرد بقوله: " وما بعثت إليك بشيء وأنا أجد احدا يأخذه مني، فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها وكانت حجة معاذ أيضا: ما وجدت أحدا يأخذ مني شيئا، وجاء في كتب السير أن الزكاة قد أعنت الناس في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز بالرغم من اتساع رقعة الخلافة في زمنه فقد روي البيهقي عن عمر بن أسيد أن عمر بن عبد العزيز قد أغنى الناس حتى لا يجدون من يأخذ منهم مال الصدقة، وشهد بذلك يحي بن سعيد حين قال: "بعثني عمر بن عبد العزيز علي صدقات إفريقية (منطقة تونس) فجمعتها وطلبت الفقراء أعطيها لهم فلم أجد فقيرا يقبل مني أن يأخذ مني صدقة بيت المال... فاشتريت بها رقابا وأعتقتهم بعد ان جعلت ولاءهم للمسامين). ولذلك تجاوز عمال الصدقة في عهده الاشتغال بعلاج الفقر الضروري – مثل توفير القوت الذي تتحدث عنه تقارير الهيئات الدولية – قضاء دين ولو كان لأحدهم مسكن وأثاث وخادم وفرس، وإلى زواج الأبكار وعتق الرقاب[3].

---

[1] – عبد المجيد قدي، طرق الاستخدام الأمثل لأموال الزكاة لإحداث تغير حقيقي في مستوى حياة الفقير، ملتقى دار الإمام المحمدية، 21 – 17جانفي 2009، ص ص: 99– 100.

[2]- فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص: 106.

[3]– الطيب زين العابدين، معالجة الزكاة لمشكلات الفقر، سلسلة بحوث الزكاة، المعهد العالي لعلوم للزكاة، السودان، 2001، ص: 43.

كما أظهرت تجارب الإنسانية في اعتمادها على الإحسان كوسيلة لمكافحة الفقر أن هذه الوسيلة غير فعالة، وأن هذا العجز يرجع إلى نقص في كيان هذا الأسلوب العلاجيّ، وأنه لا بُدَّ للنجاح في هذه المهمّة الاجتماعية الكبرى من تجنب أسباب النقص في هذا المجال.

لا بد من ضريبة تفرضها الدولة وتوجبها، ولا يجوز الاكتفاء بتقرير واجب دينيٍّ يُترك للفرد وحده أمر القيام به وأدائه، فيصبح عُرضةً للترك والإهمال، ولا بُدَّ من تحديد الأموال المطلوبة؛ حتى تستطيع الدولةُ أن تقوم بالجباية على أساسٍ واضح، ولا بُدَّ أن تكون الحصيلة كبيرةً؛ حتى يمكن الاعتماد عليها في تخفيف الفقر.

لا بُدَّ لنا –بالإجمال– أن نتجاوز مرحلة الواجبات الفردية غير الدقيقة إلى مرحلة النُّظُم العامّة التي تدخل في اختصاص الدولة وحدود سلطتها، وقد قام الإسلام –لأول مرة في تاريخ البشرية– بهذا التطوُّر الاجتماعي العظيم.

والحق: أن فريضة الزكاة التي فرضها الإسلام قد حققت هذه الأهداف جميعًا، فضمنت للفقير من مال الغنيّ موردًا كافيًا مضمونًا.

وأما أنه مضمون فإنه قد ألقيت جبايته على عاتق الدولة، وقد أحست الدولة الإسلامية بواجبها في هذا الصدد منذ اللحظة الأولى، فقد قاتل أبو بكر مانعي الزكاة كما قاتل المرتدّين وظلت الدولة –منذ ذلك الحين– تقوم بجباية الزكاة وتوزيعها.

أما مدى ما تبلغه جباية الزكاة في مكافحة الفقر فلا يمكن أن يقاس بما يستطيعه نظام الإحسان ومع ذلك فليست الزكاة هي الأداة الإسلامية الوحيدة في هذا الميدان[1].

والحق أنّ فكرة الزكاة الإسلامية لم تكن شريعة للمسلمين فحسب، ولكنها كانت إيذانًا بتطوُّر عامٍّ ينتقل فيه الناس في فهم حقوق الفقراء نقلة جديدة كبيرة، فقد انهار بسببها الإيمان القديم بقدرة مبدأ الإحسان على مكافحة الفقر، وبَزَغَتْ شمس الفكرة الحديثة التي تقرر أنه: لا بُدَّ من الاعتماد على الضريبة لتحقيق هذا الغرض، فكان هذا كسبًا كبيرًا لقضية الفقراء، وخطوة واسعة في سبيل تحقيق العدل الاجتماعيّ.

الزكاة ضريبة محددة لا تملك الدولة أن ترفع مقاديرها، وقد وضعت على أساس رأس المال فهي تزيد أو تنقص تبعًا لزيادة رأس المال الذي تُستحق عليه الزكاة أو نقصه، ولم تحدد مقاديرها على أساس من حاجات الفقراء في المجتمع حتى تزيد إذا زاد عدد الفقراء لمواجهة احتياجاتهم النامية، ومن ثم كان من

[1]– يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، دار الشروق ، ط1، القاهرة،2001، ص: 21.

المتوقّع أن تحدث حالات تعجز فيها جباية الزكاة عن القضاء على الفقر في المجتمع، وفي مثل هذه الحالات تشتدّ الحاجة إلى مورد آخر بجانب الزكاة لمواجهة الموقف، وفي الشريعة الإسلامية نظام يساند الزكاة ويعاونها في مثل هذه الظروف على أداء مهمتها الاجتماعية الكبرى.

يرى ابن حزم أن من مهمة الدولة في الإسلام الاهتمام بالمرافق الآتية[1]:

- تحقيق المساكن الضرورية للفقراء.
- تحقيق الأغذية الكافية.
- تحقيق الملابس الضرورية.

إن الزكاة هي المورد الرئيسي لتوفير المستوى المعيشي اللائق لكل فرد، وهي أول مؤسسة شرعت وطبقت لتوفير كفاية أفراد المجتمع، المادية والمعنوية لاعتبارات أهمها:

- مفهوم حد الكفاية مفهوم واسع مرن لا يقتصر على الحاجات المادية دون المعنوية.
- الأصل في الإسلام هو تحقيق حد الغنى لكل أفراد المجتمع.
- تنظيم حاجات الإنسان الأساسية يتيح – حسب الأولويات– تحقيق المستوى الضروري، والحاجي، والتحسيني لكل منها وذلك وفقا للموارد المتاحة.
- مفهوم حد الكفاية يرتبط طرديا بإمكانيات المجتمع.
- تحقق حد الكفاية فعليا في المجتمعات الإسلامية في صدر الدولة الإسلامية.

فتشريع الزكاة يضمن توفير حد الكفاية لكل أفراد المجتمع، صغيرهم وكبيرهم، مسلميهم وأهل الذمة، كما يوفر كفاية من يقومون بشؤون الزكاة حتى لا يقصروا في واجباتهم من إحصاء وتدوين وجباية وحفظ، ولا يطمعوا في غير حقهم مما في أيديهم[2].

الفرع الثاني: أهمية الزكاة للأمن المجتمعي

الزكاة جزء من مال الأغنياء يمثل حقاً للفقراء والمحتاجين من أجل سد حاجاتهم حتى يمكنهم العيش والحياة، وإذا كان من أهم مقومات الأمن الاجتماعي كما سبق القول التكافل بين أفراد المجتمع وإشباع حاجات جميع أفراده فإنه بدون تحقيق ذلك سوف يختل الاستقرار في المجتمع ويحل بدلاً منه التناحر والشقاق وهما من أهم أسباب الخوف والفزع، ولأن وجود أفراد في المجتمع يعانون الجوع والبؤس والحرمان بجانب وجود أخوه لهم في الوطن أغنياء يؤدى بهم إلى الحقد والحسد مما يدفعهم إلى الاعتداء

[1] – حسين بوزيدي، أثر الزكاة في الحركية الاقتصادية، مجلة الثقافة الإسلامية عدد 03، وزارة الشؤون الدينية، 2007، ص:97.

[2] – نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981، ص: 375.

على الأغنياء وأموالهم وينتشر الانحراف والإرهاب والفكر المتشدد ويعيش المجتمع كله في حالة خوف وترويع مما يفقد معه الأمن، والزكاة من أهم الأساليب التي تحقق التكافل من أجل سد حاجة المحرومين وبذلك فهي تعمل على استتاب الأمن للمجتمع[1].

نجاح الزكاة في التقليل من التفاوت الطبقي، يعالج ما رسب في النفوس من حقد والتقليل من الجرائم التي قد تحدث وخاصة المالية منها، فيصبح الإنسان إيجابيا عفيفا، ويسود الاكتفاء الذاتي والشعور بالعدالة والرضا بين أبناء المجتمع.

[1]– محمد عبد الحليم عمر، الزكاة ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي، مؤتمر مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر ،2008 ، ص:8.

خلاصة:

ليس هدف الإسلام من الزكاة جمع المال، ولا تمويل الخزينة العامة فحسب، وليس هدفه منها مساعدة الضعفاء وذوى الحاجة وإقالة عثرتهم فقط، بل هدفه الأول أن يعلو بالإنسان على المادة، ومن هنا اهتمت أهداف الزكاة بالمعطى اهتمامها بالآخذ تمامًا، وهنا تتميز فريضة الزكاة عن الضرائب الوضعية التي لا تكاد تنظر إلى المعطى إلا باعتباره موردًا أو ممولاً لخزانتها.

تتميز الزكاة بإلزامية أداءها، أي لا خيار للمكلف في دفع الزكاة أو الاعتراض عليها أو التهرب من أدائها، فهي حق الفقراء تنتقل ملكيتها إليهم ويتمتعون بكامل الحرية في التصرف فيها حسب مجالات استخدام متعددة تجعل فرص تطويرها وتنميتها ومتنوعة.

كما توجد خصائص أخرى للزكاة باعتبارها اقتطاعا ماليا من دخول الثروات المكلفين كاتساع وتنوع الوعاء الخاضع للزكاة، ونمو حصيلتها باستمرار، فهي تشمل جميع الأموال القابلة للنمو حقيقية أم تقديرا، وكذلك جميع منافع الأصول المادية وهي الخدمات، وتفرض على جميع أصحاب رؤوس الأموال عند بلوغ النصاب.
فهي لا تأكل وعاءها بل تزيد من معدلات نمو النشاط الاقتصادي، وهذه الحصيلة تتجدد سنويا مما يجعل آثارها الاجتماعية والاقتصادية تتميز بالثبات والاستقرار.

كما تتميز الزكاة بالمرونة لإمكانية تطبيق الزكاة في جميع العصور، وتنوع طرق إخراجها وجواز تأجيل تحصيل الزكاة لمصلحة معتبرة، وتؤدي الزكاة نقدا أو عينا، كما أنها تتناسب مع قدرة المكلف ومركزه المالي الحقيقي، وتتلاءم أساليب تحصيلها من ناحية التوقيت والدفع.

هناك أساليب حديثة لمصارف الزكاة تتناسب مع بيئة ومتطلبات الحياة الاقتصادية مثل إيجاد مؤسسات صحية تتكفل بمرضى الفقراء، مدارس تعليمية، مؤسسات خدمات، توفير مصادر لمياه الشرب في المناطق الجافة، إنشاء مؤسسات تهتم بتأهيل الفقراء وتكوينهم وإدماجهم حرفيا واجتماعيا، والاستثمار في مجال السكن الفردي أو المساكن الاجتماعية لصالح مستحقي الزكاة.

الفصل الرابع

تجارب الزكاة ودورها في علاج الفقر

تمهيد:

يشكل هذا الفصل مسحا موضوعيا لأوضاع الفقر في الدول الاسلامية، والدور الذي تلعبه الزكاة في علاجه، على اعتبار أنها تدعم ميزانية الدولة في مجال المعونات والمشروعات الاجتماعية، فضلا عما تمارسه من تأثير على التزكية والتطهير الاجتماعي، وما توفره من حماية للطبقات الفقيرة عبر آلية اعادة توزيع الدخل وتدعيم الطلب الفعال.

يندرج البحث في تقييم الأداء الاقتصادي العام للدول الإسلامية، وأوضاع الفقر بمقاييسه الأحادية والمتعددة الأطراف، ثم محاولة حصر معظم المحددات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تحكم نشأة وتطور ظاهرة الفقر، لنخلص في النهاية إلى أهم وسائل العلاج الممكنة في جوانبها الوضعية، وكذا الإسلامية.

بعدها تكون تغطية لأهم تجارب الزكاة في الدول الإسلامية، سواء التي ارتبطت بإجبارية الزكاة أو باختياريتها، انطلاقا من تجربة الدول الخليجية، مرورا بواقع تطبيقها في بلدان أخرى مثل السودان والأردن ولبنان وماليزيا وغيرها من البلدان.

في الأخير ستتم مناقشة أوضاع الفقر في الجزائر، وأهم انجازاتها في مجال تحقيق أهداف الألفية، ومساهمة عناصر الاستراتيجيات الوطنية لمحاربة الفقر، ومن ضمنها تجربة صندوق الزكاة والمشاريع الإنتاجية التي ينفذها في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مقاييس الفقر ووسائل علاجه في الدول الإسلامية

في هذا المبحث ستتم دراسة الأداء الاقتصادي العام للدول الإسلامية، وأوضاع الفقر بمقاييسه الأحادية والمتعددة الأطراف، ثم محولة حصر معظم المحددات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تحكم نشأة وتطور ظاهرة الفقر، لنخلص في النهاية إلى أهم وسائل العلاج الممكنة في جوانبها الوضعية، وكذا الإسلامية.

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الإسلامية باستمرار خلال الفترة 2010 –2014 حيث بلغ 9.4 تريليون دولار في عام2012 ، و16.2 تريليون دولار مقارنة بـ7.5 تريليون دولار في عام 2008، وعلى الرغم من أن الـ57 دولة الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التي تمثل 22.6%في المائة من مجموع سكان العالم عام 2014 إلا أنها أنتجت 15% فقط من مجموع الناتج الإجمالي العالمي–بالسعر الجاري للدولار على تعادل القوة الشرائية، كما تزايد متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وبلغ 9.884دولار في عام 2014، مقارنة ب5.117 دولار في عام 2008ومع ذلك، فقد اتسعت الفجوة بين مستويات متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان الإسلامية وغيرها من البلدان النامية أخرى[1].

حسب أرقام الجدول (1.4) سجلت ال بلدان الإسلامية معدل متوسط نمو4.9 %سنة 2012 ومعدل 3.7 سنة 2015 مقارنة بنسبة 2.5 % في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي في عام2011، وعلى الرغم من أن دول منظمة التعاون الإسلامي قد تعافت من الآثار السلبية الناتجة عن تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، إلا أن الدول الإسلامية لم تكن بعيدة من مخاطر الهبوط التي تواجه الاقتصاد العالمي.

شهد متوسط معدل النمو في الدول الإسلامية نسبة 4.9 % في عام2012 وتراجع إلى 4.1 % في عام2013 ، و3.7 % عام 2015، ثم 3.7% عام 2016 ولا تزال هذه الأرقام أفضل من معدلات

[1] – مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي تركيا، 2016، ص:3.

متوسط النمو المتوقعة لمجموعة الاقتصادات النامية الأخرى باستثناء الصين والهند، فضلا عن العالم ككل[1].

الجدول رقم(1.4): معدل نمو الناتج الداخلي الخام للدول الإسلامية

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الانتاج الداخلي الخام	6.2	6.3	6	2.6	2.1	4.8	2.5	4.9	4.2	4.1	3.7
نمو الناتج الداخلي الخام الفردي	4	4.2	3.8	2.4	_	2.9	_	2.9	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث بناء على عدة مراجع

يعتبر قطاع الخدمات أهم مصدر للدخل في بنسب 45.8 سنة 2010 و44.3 سنة 2011، ويمثل قطاع الصناعة ويشكل أكبر جزء من النشاط الاقتصادي نسبة 45% من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الإسلامية، وكانت النسبة أضعف في البلدان النامية38.1% سنة 2011[2].

في سنة 2011 لم يتمكن حوالي 40 مليون من 400 مليون في القوى العاملة من الحصول على ووظيفة في البلدان الإسلامية، وارتفع معدل البطالة فانتقل من 9.4 سنة 2007 إلى 9.9 سنة 2011، و اعتبارا من سنة 2014حققت بلدان المنظمة معدل 6.7% وهي معدلات أعلى بكثير مقارنة مع العالم.

الفرع الثاني: ميزان المدفوعات

سجلت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية العالمية 18.4ترليون دولار سنة 2014 مقارنة متجاوزة ذروة ما قبل الأزمة 1.9 تريليون دولار في عام 2008 ، الأهم من ذلك، أن هذا الارتفاع كان أعلى من المتوسط العالمي، مما أدى إلى زيادة في حصة بلدان منظومة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة العالمية مقارنة مع مستوى ما قبل الأزمة بـ8،11 في المائة في عام2008 والمستوى السابق بـ1،11في المائة في عام2010، وصلت هذه النسبة إلى 12 في المائة في عام 2011.وبالمثل،بعد أن انخفضت إلى 2،1 تريليون دولار في عام2009،من ناحية أخرى، شهد إجمالي الواردات السلعية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي انتعاشا أقوى في مرحلة ما بعد الأزمة وارتفع من 1.2ترليون دولار المسجلة سنة 2009إلى 2.0ترليون دولار سنة 2014، مسجلا بذلك زيادة سنوية بلغت 10.9%خلال هذه الفترة، وواصلت حصة

[1] – البنك السلامي للتنمية، مؤشرات التنمية للدول الأعضاء في البنك، تقرير احصائي 36، جدة، أفريل 2016، ص: 32.

[2] – مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، ص:10.

بلدان المنظمة من الواردات السلعية العالمية توسعها طوال الفترة قيد النظر، وإن كان بوتيرة أبطأ، بحيث بلغت 10.9%سنة 2014مقارنة مع 9.2%سنة 2008 ومن جهة أخرى، استمر توسع حصتها من إجمالي الواردات السلعية في البلدان النامية لثلاث سنوات متتالية منذ 2011بحيث سجلت 27.3%سنة 2014[1].

والملاحظ أن حصة السلع الأقل تركيزا من حيث التكنولوجيا، هي مرتفعة للغاية في بعض البلدان الأعضاء، مما يجعلها معرضة للصدمات الخارجية، ومحدودية القدرة على المنافسة في الأجل الطويل.

ارتفع فائض الحساب الجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي لسنتي 2010 و2011 مقارنة بالفترة 2007–2009، ويمثل هذا الفائض ما يقرب من 8في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام2011 مقارنة ب2في المائة في عام2009، وهذه الزيادة هي بشكل رئيسي من قبل الدول المصدرة للنفط بفضل الارتفاع السريع لأسعار النفط.

في عام 2013، تجاوز اجمالي الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 1.42 ترليون دولار بزيادة 120 مليار دولار عن عام 2012 ومع ذلك، تشير نسبة الدين إلى النتائج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وحصتها من اجمالي ديون البلدان النامية إلى الاتجاه التنازلي خلال الفترة قيد النظر. وكانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي. كمجموعة نحو23في المائة في عام2006 ،إلا أنها انخفضت بشكل مطرد في السنوات التالية لتصل إلى 20 في المائة.

كما شهد الاستثمار الأجنبي تحسنا ليصل الى 5،171 مليار دولار في عام 2008 ،لكنه تراجع إلى 133 مليار دولار في عام2009، وفي2011 إلى 134 مليار دولار.

ارتفع إجمالي احتياطيات بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 1.3 ترليون دولار سنة 2009إلى 1.8ترليون سنة ،2014لكن حصتها من إجمالي احتياطيات البلدان النامية انخفضت من 23.4%إلى 22.9%خلال هذه الفترة، واعتبارا من سنة ،2014تطابقت حصة البلدان النامية من مجموع الاحتياطي العالمي مع حوالي الثلثين64.1 %.

حدث انخفاض في تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من 1،49 مليار دولار في 2006 إلى 5،41 في عام 2010 ويلاحظ أيضا تركز تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في عدد قليل من بلدان منظمة التعاون الإسلامي وتمثل خمسة بلدان فقط

[1]– مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، ص:12.

،مع ما يقرب من 40 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى جميع دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010[1].

الفرع الثالث: مصادر للطاقة

يتسم إنتاج الطاقة في العالم الإسلامي بأهمية كبيرة نظرا للاعتبارات التالية:

- ينتج العالم الإسلامي خامات كثيرة أهمها النحاس والبترول والقصدير والمنغنيز والرصاص والحديد والكروم.
- تتميز كل دولة بمنتج معين فمثلا دول الخليج تنتج البترول اندونيسيا وماليزيا في إنتاج البوكسيت تركيا لها أهميتها في إنتاج الفحم تليها باكستان ثم إيران والمغرب
  لها أهميتها في إنتاج الفوسفات يليها تونس ثم الأردن.

وتبرز أهمية التكامل بين الدول الإسلامية من خلال هذا التباين في إنتاج المعادن والتخصصية التي أنعم الله بها على العالم الإسلامي.

- تشارك الدول الإسلامية بالنصيب الأكبر في إنتاج البترول ولكن بالنسبة للطلب العالمي للبترول والذي يوضح فاعلية المنتج في التصنيع نجد الدول الإسلامية لا تستهلك من بترولها إلا القليل حيث يرتبط معدل الاستهلاك زيادة ونقصا بمدى تقدم الصناعي والاقتصادي[2].

لا يشكل إنتاج الفحم لدول منظمة التعاون الإسلامي سوى 7.3 في المائة من اجمالي العالم. من ناحية أخرى، وفي عام 2010 ارتفع استهلاك الفحم في دول منظمة التعاون الإسلامي الى297.9 مليون طن وهو تقريبا 61 في المائة أعلى من مستوى عام2000 بحلول عام 2011 .

أنتجت دول منظمة التعاون الإسلامي 35862 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2010 مقارنة بـ9493 مليار قدم مكعب في عام 1990 وهوما يعادل معدل نمو متوسط سنوي قدره 25،5 في المائة بين عامي 2000–2010 مقارنة بـ52،8 في المائة بين عامي 1990 و2000 وظل استهلاك الغاز الطبيعي عاليا في دول منظمة التعاون بحواليي25563 مليار قدم مكعب بنسبة 71.5 في المائة أعلى من مستوى عام2000.

[1] – مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، ص:15.

[2] – مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سابق ، ص:28.

وفي عام 2011 ، وصل احتياطي النفط الخام العالمي الى 1.5 تريليون برميل، حيث تمثل بلدان منظمة التعاون الإسلامي حصة 63 في المائة أي ما يعادل 911 مليار برميل على الصعيد القطري الفردي تمتلك المملكة العربية السعودية وحدها 29 في المائة من اجمالي منظمة التعاون الإسلامي .

المطلب الثاني: ملامح الفقر في الدول الإسلامية

الفرع الأول: فقر الدخل

تعاني شعوب الدول الإسلامية من مظاهر الفقر والتهميش، وترزح تحت وطأة الهشاشة والتنقل والصراع المسلح في سوريا وفي غيرها وهم يخضعون للرعاية الأممية.

تظهر أحدث التقديرات أنه في عام 2015، كان 10% من سكان العالم يعيشون على 1.90 دولار للفرد في اليوم أو أقل، مقابل 11% عام 2013، ويشكل هذا انخفاضاً من 36% عام 1990.

كان هناك حوالي 1.1 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 1990، وفي عام 2015، كان 736 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.9 دولار يوميا بانخفاض عن عددهم عام 1990 حين بلغ 1.85 مليار شخص[1].

كان حوالي 429 مليون شخص، أو ما يقرب من 43 % أي نحو مليار شخص يعيشون في فقر مدقع عام2002، يقيمون في 31 دولة من الدول الاسلامية ،منها 28 دولة يعيش أكثر من 30 %من سكانها في فقر مدقع، هذا يؤكد التحدي الكبير الذي تواجه الدول في جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وبالأرقام المطلقة، تضم خمس دول –هي بنجلاديش وإندونيسيا ونيجيريا وباكستان والسودان 250 مليون نسمة من أصل الـ429 مليون نسمة الذين يعيشون في فقر مدقع، وبالأرقام النسبية يقدر أن أكثر من 50 % من سكان 9دول من الأعضاء يعيشون في فقر شديد، وترتيبها التصاعدي من حيث شدة الفقر هو كما يلي: سيراليون، السودان، النيجر، مالي، غامبيا، غينيا بيساو، الصومال، أفغانستان، وموزنبيق.

لكن شهدت الدول الاسلامية تحسنا في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع (البالغ 1.25دولارا في اليوم الواحد) فقد انخفض من41.1 % عام 1990 إلى 22.4 % عام 2011 ، أي ما يعادل انخفاضا نسبته 18.7 %، ولكن على الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، ظلت حالة الفقر تتذر

[1] – https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview موقع البنك الدولي

بالخطر في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا[1].

ومقارنة بذلك يعكس مؤشر الفقر البشري مدى الحرمان لدى السكان، أي نسبة أفراد المجتمع المهمشين، ويبين المستوى المعيشي في دولة ما وكلما كان هذا المؤشر مرتفعا، كلما انخفض المستوى المعيشي في البلد ، ويبين الجدول (1-2)عن توزيع هذا المؤشر على الدول الأعضاء وجود تفاوتات كبيرة بين هذه الدول إذ يتراوح هذا المؤشر بين مستوى منخفض مقداره 56.9 % في تشاد (المستوى المعيشي الأدنى)، وهناك 6 دول أعضاء يقل مؤشر الفقر البشري فيها عن 10% هي: قطر، الإمارات العربية المتحدة ، ماليزيا، تركيا الأردن، ولبنان).

الفرع الثاني: الفقر متعدد الأبعاد

ورغم السياسات الحكومية والعمل الخيري والمساعدات فإنه بقي 400 مليون يعانون الفقر متعدد الابعاد في الدول الإسلامية [2].

وبجانب فقر الدخل فإن الدول الإسلامية تعاني من ارتفاع كبير في نسبة السكان الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد تزيد حدته عن 33% حيث ت تراوح قيمة الفقر المتعدد الأبعاد ما بين 0,139 بجيبوتي و 0,642.

بالنيجر، ونشير إلي أن 15 دولة من أصل 19 دولة إسلامية اقل نموا توفرت الإحصائيات يتجاوز فيها مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد نسبة 0.3 وهو ما يوضح تعدد حالات الحرمان التي يعاني منها سكان هذه الدول، وذلك مما يستوجب دفع مسار التنمية الشاملة للحد من مختلف أوجه الفقر المتعدد الأبعاد . والجدول التالي يشير لمختلف مؤشرات الفقر في الدول الإسلامية الأقل نموا[3] .

ولأن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمثل جزءا كبيرا من البلدان النامية فهي غير مستثناة. وفي 2014-2016، كان هناك 166 مليون يعانون من سوء التغذية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ، وهو ما يعادل 20.8% من مجموع الذين يعانون من سوء التغذية في العالم، ومن ناحية أخرى، انخفض معدل انتشار سوء التغذية(أي نسبة الذين يعانون من سوء التغذية في مجموع السكان 2016)

[1] – منظمة التعاون الاسلامي، منظمة التعاون الاسلامي 2025، برنامج العمل ، 2012، ص:8.

[2] –صندوق التضامن الإسلامي لتنمية، التقرير السنوي 2016، جدة، ص:16.

[3] –علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الاسلامية حالة الدول الأقل نموا، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2013-2014، ص ص: 300-301.

كما بقي 92 – إلى 14.8% في – 2014 في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 23.6 % في فترة 1990فوق معدل البلدان النامية الأخرى البالغ 14.0% كمتوسط عالمي 12.0% خلال نفس الفترة[1].

المطلب الثالث: محددات الفقر في البلدان الإسلامية

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية

أولا: عوامل النمو الاقتصادي

تبلغ نسبة الدول الإسلامية 22.6 % من مجموع سكان العالم في عام 2013، أنتجت 57 دولة إسلامية نسبة 11.2 % فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد حوالي 6076 دولار أمريكي في عام 2013 وهي 1234 دولار أمريكي و6290 دولار أمريكي أقل من غيرها من البلدان النامية والمتوسطات العالمية على التوالي، وظل النشاط الاقتصادي متركزا في البلدان ذات الدخل المرتفع وفوق المتوسط التي تمثل 57 % من الناتج المحلي الإجمالي في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2013، وسجلت حصة البلدان ذات الدخل المنخفض 6 % فقط[2].

ثانيا: التفاوت في توزيع الناتج الفردي

يوجد تفاوت كبير في المحلي الإجمالي للفرد، ففي عام 2013، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النيجر أقل من 119 مرة من قطر. سجلت دولة مالي معدل عام سلبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 1.3 % ، غينيا + 0.05 % ، النيجر + 0.4% وأفغانستان + 1.1 % .

تراوح مجموع معدل البطالة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين 6.95 % و9.29 % خلال 2000– 2012 ، بنسبة للإناث 9.1 % في عام 2012.

تعتبر موريتانيا (31 %) هي البلد مع أعلى معدل للبطالة في العالم. وفي فلسطين (23 %)، الغابون (20.3 %) واليمن (17.6 %).

[1] – مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، الزراعة والامن الغذائي في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، انقرة، تركيا، 2016، ص ص: 84–85.

[2] – مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق، ص:16.

ثالثا: الإمكانيات المالية

تنفق الحكومات في البلدان الإسلامية مبالغ أقل بكثير من ميزانياتها على الخدمات الصحية والتعليمية من نظرائها المتقدمة، ونتيجة لذلك تزيد من تفاقم الحالة القائمة للفقر وتجعل الحرمان أكثر شدة بين الفقراء.

الفرع الثاني: العوامل السياسية

أولا: الحكم الراشد

هناك العديد من الطرق لقياس مدى فعالية المؤسسات السياسية، وتستخدم المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI) على نطاق واسع لقياس جودة الحكومة في أكثر من 200 دولة، وتغطي ستة أبعاد: الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، ونوعية اللوائح التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي رتبا منخفضة نسبيا في جميع الأبعاد الستة من الحكومة الرشيدة حيث يظل متوسط الرتبة المئوية تحت متوسطات العالم، وكانت غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض وذات نسبة مرتفعة لانتشار الفقر من بين البلدان ذات أدنى أداء في العالم[1].

ثانيا: الإنفاق والقدرات المؤسسية

أدى الإنفاق المنخفض على قطاعي الصحة والتعليم إلى نقص خطير في القدرات المؤسسية سواء من حيث الموارد البشرية الكافية والمؤهلة والبنية التحتية المادية في هذه القطاعات في العديد من البلدان الإسلامية، وعدم وجود بنية تحتية أساسية يجعل توفير خدمات صحية وتعليمية محدودة، وهو وضع كارثي لا سيما بالنسبة للشرائح الفقيرة والمحرومة من المجتمع حيث انتشار الوفيات والأمية هي بالفعل على نطاق واسع.

وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بلغ إنفاق الحكومات على قطاع التعليم 15.8%من إجمالي الإنفاق في عام 2004، وكانت هذه النسبة 12.9%في الدول المتقدمة و 13.7%في الدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع المتوسط العالمي بمعدل 13.1%.حلول وب عام ،2014 ارتفعت النسبة إلى 16.5% في الدول الأعضاء في منظمة التعاون

[1]– مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي مرجع سابق ، ص:30.

الإسلامي و14.8%في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة في حين انخفض إلى 12.7%في الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة طفيفة في المتوسط العالمي ليصل إلى 13.2%.

على المستوى الجزئي، زاد الإنفاق الحكومي على التعليم لكل تلميذ في جميع أنحاء العالم بين عامي 2004و 2014. في التعليم الابتدائي، في حين أن دول منظمة التعاون الإسلامي تنفق في المتوسط 332 دولار، الدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تنفق أكثر من 500 دولار والدول المتقدمة تنفق أكثر من 9200 دولار في عام 2014.ومجددا في المرحلة الثانوية من التعليم، تنفق دول منظمة التعاون الإسلامي أقل مصرف لكل طالب بمبلغ ، 546 وعندما يتعلق الأمر بالتعليم في مستوى التعليم العالي، فإن الفجوة تضيق قليلا بين المنظمة والدول المتقدمة، وتنفق الدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في متوسط 50% أكثر من دول المنظمة في جميع مستويات التعليم، ومن ناحية أخرى، فإن الدول المتقدمة تنفق ما يقرب من 30 مرة أكثر من دول منظمة التعاون الإسلامي في المرحلة الابتدائية و20 مرة أكثر في المستوى الثانوي و10 مرات أكثر في مستوى التعليم العالي[1].

ثالثا: نقص المشاركة

نقص المشاركة هو سبب رئيسي للفقر. ويتم تحديد الفقر بالعجز، التمييز، الاستبعاد والحرمان المادي، وكلها تعزز بعضها البعض. بمعنى أن الفقر هو أقل إزاء نقص الدخل وأكثر حول عدم قدرة ذوي الدخل المنخفض على المشاركة بنشاط في المجتمع، ويرى إيمانويل وآخرون بأن المشاركة تأثرت سلبا من الدخل وفقا لدراستهم، تنقسم عينة المشاركين إلى عشرين مجموعة متساوية الحجم، تسمى الرتب العشرينية، على أساس مستوى دخلها الصافي المعدل حسب حجم الأسرة.

الفرع الثالث: العوامل الاجتماعية

أولا: الأعراف الاجتماعية والتقاليد

تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية، الثقافية والدينية دورا هاما في تشكيل موقف المجتمع تجاه الرعاية الجماعية والازدهار على المستويين الكلي والجزئي، ويعاني الفقراء في المجتمعات الاسلامية من فقر المعلومات حيث يفتقرون إلى الوعي حول التدخلات الحيوية التي يمكنها انتشالهم من الفقر.

[1]– مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التعليم والتنمية العلمية في دول منظمة التعاون الإسلامي مركز أنقرة، تركيا،2016، ص:4.

إن مسار اسطنبول نتيجة للقرار 18/16الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء في مارس ،2011 يؤكد أهمية استخدام حرية التعبير استخداماً مسؤولاً لا يحرض على الكراهية والتمييز والعنف على أساس الدين أو المعتقد، ويبقى هذا المسار مهماً لفرض القيود اللازمة على استخدام حرية التعبير ضمن الحدود المنصوص عليها في الصكوك المتفق عليها دولياً، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[1]، كما تبلغ الفجوة بين الجنسين في متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة أكثر من 14 % ، في حين أنه في البلدان المتقدمة هي أقل من 2 %، واحتمال الخروج من المدرسة هو أعلى بين الأطفال الإناث من الذكور في معظم الدول الإسلامية مع أعلى نسبة للفقر، من ناحية أخرى، في البلدان الدول الإسلامية يبلغ متوسط المشاركة في القوى العاملة بين السكان الإناث حوالي 47 %، بينما في الدول المتقدمة هو66 % والمتوسط العالمي حوالي 57 %.

ثانيا: المستوى التعليمي

يعد التعليم جوهر تكوين رأس المال البشري ويضطلع بدور مركزي في تطور المجتمع، وقد أظهر صافي معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية اتجاها مستقراً نوعاً ما في جميع أنحاء العالم منذ عام 2000وبلغ 84.1%عام ،2013 في حين بلغ متوسط صافي معدل التسجيل في دول المنظمة زهاء 78.4% خلال الفترة نفسها. ويدل هذا الأمر على أن ما يناهز ُخمس عدد الأطفال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذين هم في سن المدرسة الابتدائية، لم يسجلوا في المدارس الابتدائية – مقابل

4.1% فقط في البلدان المتقدمة. أما متوسط صافي معدل التسجيل بالمدارس الثانوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فارتفع من 46% إلى 51,2% ما بين عامي 2000 و2011 رغم أن المستوى المتحقق غير كاف لكي يعد نظام التعليم الثانوي شاملاً إلى حد ما، أما بالنسبة لمؤسسات ما بعد الثانوي، فقد بلغ صافي معدل التسجيل بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي 22.6% اعتباراً من عام 2013، وهو أقل بقليل من معدل الدول النامية الأخرى) (وبعيداً وراء الدول المتقدمة24.9%) .(وفي العام نفسه78.0%، بلغ المتوسط العالمي لمعدل التسجيل 29.4%، وبخصوص معدل محو أمية الكبار، فقد بلغ متوسطه بالنسبة لمجموع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 72.3% وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 82%، وكذلك المعدل بالنسبة للبلدان النامية الأخرى 84.5%، ورغم أن البنية السكانية الشابة تعد

[1]– صندوق التضامن الإسلامي لتنمية، التقرير السنوي 2016، جدة، ص:9.

قوة

هامة لدول المنظمة، يواجه الشباب تحديات كبيرة في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في عدد كبير من الدول الأعضاء، إذ يجعل عدم كفاية التعليم والافتقار إلى المهارات المطلوبة من الصعب على الشباب خاصة العثور على وظائف في سوق العمل، ومن الضروري أن تحسن الدول الأعضاء حصة قطاع التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي[1].

ثالثا: الأوضاع الصحية

ظل التقدم المحرز في تحقيق التغطية الصحية الشاملة متفاوتاً إلى حد بعيد في الدول الإسلامية، إذ يواجه نظام الرعاية الصحية في كثير منها مشاكل وتحديات تتعلق بتوفير الموارد المالية الكافية والبنية التحتية الملائمة والقوى العاملة واللوائح الصحية الدولية. وتشير أحدث التقديرات إلى أن نسبة إجمالي إنفاق الدول الأعضاء على الصحة في عام 2012 لم يتعد 4.4% من ناتجها المحلي الإجمالي)مقابل 6.0% في البلدان النامية الأخرى و10.2%على الصعيد العالمي(وخلال الفترة الممتدة من 2008إلى 2012 لم يتجاوز معدل عدد موظفي الصحة (الأطباء والممرضون والممرضات والقابلات) 26 موظفاً لكل 10،000 نسمة. وعلى صعيد كل بلد على حدة، 28 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي فقط تبلغ العتبة الحرجة من موظفي الصحة المحددة في 23 موظفاً لكل 10.000 نسمة، وهي العتبة التي تعد عموما ضرورية لتقديم الخدمات الصحية الأساسية، ومن جهة أخرى، لم تحصل نسبة 24%23.9%من سكان دول المنظمة على موارد المياه المحسنة، في حين لم تحصل نسبة 39.7%منهم على مرافق الصرف الصحي في عام 2013. ومن أجل مواجهة هذه التحديات الصعبة، من الأساسي تخصيص حصة أكبر من الناتج الداخلي الإجمالي السنوي لقطاع الصحة[2].

يعتبر التمويل الصحي عنصر حاسم من عناصر النظم الصحية. ويرتبط أساسا إيجاد ب وتخصيص واستخدام الموارد المالية لتقديم خدمات الرعاية الصحية لجميع الناس بتالفة معقولة وبأسعار معقولة. كما يعتبر نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة مؤشر مهم يشير إلى استهلاك السلع والخدمات الصحية على المستوى الجزئي.

[1]– صندوق التضامن الإسلامي لتنمية، التقرير السنوي 2016، جدة، ص:6.

[2]– صندوق التضامن الإسلامي لتنمية، التقرير السنوي 2016، جدة، ص:10.

في عام ،2013بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي 186دولار أمريكي، وهذا يتنافى بشكل سلبي حتى مع الرقم المقابل للبلدان النامية غير التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والتي وصل فيها إلى 325دولار أمرياي، وكنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي الكلي، كإنفاق على الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي نحو 4.4 % مقارنة مع 6.4 % في البلدان النامية غير التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي و10.0 % في العالم، وشكلت النفقات الصحية عموما 7.9% فقط من مجمل النفقات الحكومية في دول منظمة التعاون الإسلامي وذلك بالمقارنة ب 18.1 % في البلدان المتقدمة، 15.6 % في العالم و11.0 % في البلدان النامية غير التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي[1].

رابعا: نقص التغذية

إن التهديد حقيقي للعديد من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، وخاصة في أفريقيا، حيث يعاني الملايين من البشر من النقص المزمن في التغذية ويعاني الأطفال من النقص الشديد في الوزن. وتؤكد التقارير أن ملايين الناس في أفريقيا يموتون كل عام نتيجة الجوع وأسباب أخرى مرتبطة به، وأكثرهم من الأطفال دون سن الخامسة، بينما يحتاج عدة ملايين آخرون باستمرار إلى المساعدة الطارئة. لذلك فإن هناك حاجة لأن تركز الحكومات الوطنية على برامج التنمية ذات الارتباط المباشر بزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين التغذية المنزلية، وبشكل مماثل، فثمة حاجة ملحة إلى قيام الشركاء الإنمائيين بتكثيف جهودهم في البلاد الأكثر حاجة إلى الغذاء[2].

كانت الدول الإسلامية موطنا لـ 161 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في 2011، أي ما يعادل 19 % من إجمالي عدد الأشخاص ناقصي الأغذية العالمي. وانخفضت حصة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في مجموع السكان إلى 14.5 % لكنها بقيت أعلى من المتوسط العالمي.

وأثر نقص الغذاء على عدد كبير من البلدان الإسلامية حيث أن 18 منها تم تصنيفها من قبل منظمة الأغذية والزراعة " بلدان في أزمة تحتاج إلى مساعدة خارجية" [3].

---

[1]– مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التقرير الصحي لمنظمة التعاون الإسلامي، ، مركز أنقرة، تركيا، 2015، ص:08.

[2]– صندوق التضامن الإسلامي لتنمية، التقرير السنوي 2016، جدة، ص:17.

[3]– مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق، ص:35.

الفرع الرابع: العوامل البيئية

إنّ أكثر العائلات الريفية يشتغلون بالزراعة، وإن دخولهم تتأثر بشكل كبير بالظروف المناخية. ومع

النمو السكاني المتزايد في الدول الإسلامية، خاصة الدول الأقل نموا، فمن المرجح ألا يتمكن سكان الأرياف من العثور على دخل ووظائف كافية في مجال الزراعة. ويُفاقم من هذا الوضع ما يحدث من تغيرات في البيئة الطبيعية تحد المزيد من التوسع الزراعي في العديد من المناطق، فعلى سبيل المثال، يزيد الجفاف وتقل الإنتاجية في مناطق تتسم بنسب فقر مرتفعة في منطقة الساحل الأفريقي وفي بعض الأجزاء من آسيا، بيد أنه في مناطق أخرى، تتأثر الظروف المناخية بالرياح الموسمية التي تؤدي أيضا إلى تدهور التربة والإنتاجية المنخفضة، إن الدول على علم بحاجتها إلى بناء إمكاناتها من خلال الاستجابة للتغيرات المناخية، وفي الوقت نفسه، هناك تركيز متزايد على التعاون على المستوى الدولي للمحافظة على زخم حماية النظم البيئية الداعمة للنمو الاقتصادي لأجل منفعة الفقراء[1].

المطلب الرابع: قياس الفقر في الدول الإسلامية

الفرع الأول: نهج تكلفة الاحتياجات الأساسية (CBN)

يتم تحديد خط الفقر حسب مقياس تكلفة الاحتياجات الأساسية بدلالة مستوى الدخل أو الإنفاق المطلوب لشراء مجموعة من السلع الأساسية، وهو معيار واضح وسهل لقياس مستوى الحرمان، استخدمته 35 دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي.

يستخدم المغرب خط الفقر المطلق، في حين جيبوتي، إندونيسيا، موريتانيا، النيجر، توغو، وتركيا خطوط الفقر الذاتية وكذلك خطوط الفقر النسبية، أما خط الفقر النسبي فقط في البحرين، قطر وأوزبكستان، وفي الوقت نفسه، ألبانيا، نيجيريا، والسنغال هي الدول الثلاث الأعضاء التي تقوم بقياس جميع أنواع خطوط الفقر (أي المطلقة، النسبية والذاتية).

تكلفة الاحتياجات الأساسية تبدأ بعتبة غذائية مختارة لتعكس احتياجات الحد الأدنى لحياة صحية وبعد ذلك يتم إجراء تعديلات على النفقات غير الغذائية مثل المسكن والملبس. 26 (72 %) من 35 دولة (72 %) تقدر خط الفقر باستخدام السلال الغذائية [2]، 18 منهم تقوم أيضا بحساب خط الفقر على

[1]– صندوق التضامن الإسلامي لتنمية، التقرير السنوي 2016، جدة، ص:19.

[2]– خط الفقر الغذائي (25): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، بنغلادش، بنين، بوركينافاسو، تشاد، جيبوتي (في طور الإنجاز)، مصر إندونيسيا، العراق، كازاخستان، ماليزيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، السنغال، السودان طاجيكستان، توغو، تونس، أوغندا، أوزبكستان واليمن.

أساس المواد الغير غذائية، أفغانستان، ألبانيا، أذربيجان، جيبوتي، غامبيا، إيران إندونيسيا، النيجر وباكستان أجابت بأنها لا تفصل المواد الغذائية وغير الغذائية أثناء حساب خط الفقر على أساس تكلفة الاحتياجات الأساسية CBN، ومن بين هذه الدول 9 جيبوتي، إندونيسيا وإيران حيث اختارت جميع الخيارات الثلاثة. وفقا للاستبيانات المقدمة، أفغانستان وألبانيا تقوم بتقدير خط الفقر الغذائي ولكنها ذكرت أيضا أنه لا يوجد فصل بين خط الفقر الغذائي، بالنسبة لأولئك الذين يقومون باحتساب خط الفقر الغذائي، يتم قياس خط فقر غذائي واحد فقط باستثناء الجزائر، بنغلادش، ماليزيا، السنغال، تونس وأوزبكستان.

متوسط السعرات الحرارية المستخدمة لتقدير خط الفقر الغذائي هو حوالي 2297 سعرة حرارية (كالوري) يوميا بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع مستويات نيجيريا/ مصر[1] السنغال، الملكة العربية السعودية، بنين، تشاد، النيجر، السودان، توغو، تونس وأوغندا التي هي فوق متوسط منظمة التعاون الإسلامي، الجدير بالذكر هو الفرق بين الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية للفرد الذي يتراوح بين أقل من 1984 سعر حراري في المغرب و3000 سعر حراري في نيجيريا الاختلافات تظهر بسبب معايير منظمة الصحة العالمية/ الفاو التي يتم تحديدها حسب السن، الجنس، الوزن ومستوى النشاط ولكن يتم جمع السن والجنس فقط في مسوحات الأسرة المعيشية النموذجية. وبالتالي هناك مجال واسع للاختلاف في الخيارات حيث افتراضات مختلفة حول مستويات نشاط ومتوسط أوزان السكان سيؤدي إلى معايير سعرات حرارية مختلفة.

لتحديد عتبة الحد الأدنى من السعرات الحرارية، العمر هم أكثر [2] المفضلة في 26 دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي تقوم باحتساب خط الفقر الغذائي، يؤخذ الجنس والمكان بعين الاعتبار من قبل 11 و10 دول أعضاء على التوالي، في حين تستخدم 7 بلدان فقط النشاط الاقتصادي كمعيار.

مع اعتبار السعرات الحرارية في مكان ما، يمكن تحديد سلة الأطعمة التي من شأنها أن توفر الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بأقل تكلفة. في المتوسط، هناك 84 بندا في السلة الغذائية للبلدان الأعضاء

---

[1]– في مصر، عتبة السعرات الحرارية تعتمد على العمر والجنس، لتخفيف التمثيل، يتم لأخذ متوسط السعرات الحرارية المستخدمة للإناث و الذكور في الفئة العمرية 30– 60 عاما.

[2]– العمر (14): الجزائر، تشاد، جيبوتي، مصر، إندونيسيا، العراق، كازاخستان، ماليزيا، المغرب، النيجر، السنغال، تونس، أوغندا واليمن.

الجنس (11): الجزائر، جيبوتي، مصر، إندونيسيا، العراق، كازاخستان، ماليزيا، النيجر، تونس، أوغندا، و أوزبكستان.

المكان (10): الجزائر، بنين، تشاد، جيبوتي، مصر، العراق، كازاخستان، ماليزيا، النيجر، و أوزبكستان.

النشاط الاقتصادي (7): الجزائر، تشاد، مصر، العراق، النيجر، تونس و أوزبكستان، بنغلادش، المملكة العربية السعودية، طاجيكستان و توغو لم تقدم أي معايير لحساب عتبة الحد الأدنى للسعرات الحرارية.

في منظمة التعاون الإسلامي التي تتراوح بين 278 في المملكة العربية السعودية إلى 11 في بنغلادش[1]. إن حجم ومكونات السلة تؤثر على دقة خط الفقر العام، فالمفاضلة في الانتقال إلى سلة غذاء أكبر هي في الغالب مقدمة من التكلفة الإضافية لجمع بيانات الأسعار. جمع سلة غذاء متوسطة الحجم مع الحصول على بيانات أسعار عالية الجودة من المرجح أن تعزز الدقة.

الخطوة النهائية لتحديد خط الفقر الغذائي ينطوي على تسعير السلع في السلة. يوجد تباين كبير في الممارسات. تقدر تكلفة السلة الغذائية عبر مؤشر أسعار المستهلك العام (CPI) [2] في 16 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 10.3.ب). استخدام مؤشرات أسعار المستهلك العامة يقلل بشكل كبير من تكاليف الإحصائيين، لكنه يقوض مصداقية المقاييس. في الوقت نفسه، استبيان سعر المجتمع للمسح الأسري هو اختيار 14بلدا [3] عضوا من بينها أفغانستان، بنغلادش، السنغال وأوغندا حيث تأكد أن كلا من مؤشر أسعار المستهلك العام واستبيان السعر يستخدمان لحساب تكلفة السلة الغذائية. المغرب هو البلد العضو الوحيد الذي يطبق الأساليب الثلاثة المنصوص عليها في الاستبيان، من ناحية أخرى، أذربيجان، النيجر، المملكة العربية السعودية وتركيا تفضل استخدام أساليب أخرى بدلا من الثلاثة نهج المعينة في الاستبيان. منهجية أذربيجان، المملكة العربية السعودية وتركيا تشمل أسعار الوحدات المنبثقة من مسح ميزانية الأسرة في حية يتم استخدام المؤشر المخفض في النيجر.

خط الفقر الغذائي هو مجرد جزء واحد من عتبة الفقر بشكل عام. هناك طريقتان مشتركتان لإجراء تعديلات للاحتياجات الغير غذائية: المباشرة وغير المباشرة. الطريقة المباشرة توازي الطريقة التي يتم بها تحديد خط الفقر الغذائي، أولا يتم تحديد العناصر اللازمة، بعد تحديد القائمة، يتم تسعير السلع ويتم تشكيل الخط الغير غذائي، من ناحية أخرى، فإن الإجراء الغير مباشر يفحص بيانات عن استهلاك الغذاء ومجموع النفقات، مع خط فقر غذائي في متناول اليد، الطريقة تستلزم حساب معامل إنجل (أي نسبة استهلاك المواد الغذائية إلى إجمالي النفقات) وإيجاد مستوى الإنفاق غير الغذائي الذي من شأنه أن يكون نموذجا للأسرة التي استهلاكها للغذاء يوجد تحديدا عند خط الفقر الغذائي.

[1] – الجزائر، مصر، العراق، المغرب، نيجيريا، توغو، تونس، أوزبكستان واليمن لم تجب على سؤال عدد العناصر.

[2] – مؤشر أسعار المستهلك (16): أفغانستان، بنغلادش، جيبوتي، مصر، غامبيا، العراق، كازاخستان، ماليزيا، المغرب، نيجيريا، طاجيكستان، تونس، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا و اليمن.

[3] – استبيان أسعار المجتمع (14): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، بنغلادش، بنين، بوركينافاسو، تشاد، أندونيسيا، المغرب، السنغال، السودان، أوغندا، و أوزبكستان.

الفرع الثاني: نهج الاحتياجات الأساسية غير ملباة (UBN):

إن منهج الاحتياجات الأساسية غير ملباة (UBN) أو منهج الاحتياجات الأساسية الدنيا (MBN) حيث يتم اختيار المؤشرات غير النقدية التي تمثل مختلف أبعاد الفقر، ثم يتم تقديرها ومراقبتها. يعتبر الحصول على المياه الصالحة للشرب، الحصول على المرافق الصحية، الحصول على الكهرباء، التعليم، الصحة، الإسكان والبنية التحتية من الفئات الرئيسية في الاحتياجات الأساسية.

إن فقط 9 بلدان [1] أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقيم الفقر من خلال نهج الحاجات الأساسية غير الملباة، من بينها ألبانيا حيث لا تعتبر الصحة والبنية التحتية كمكونات الاحتياجات الأساسية بينما التعليم والصحة لا يدخل في تقدير الفقر في البنين، الغابون هي الدولة العضو الوحيدة حيث الحصول على الكهرباء ليس واحدا من مكونات قياس الفقر، هذا يثبت أيضا أن توحيد الممارسة الملحوظ في مقاييس الفقر على أساس الدخل ليس شائعا للاحتياجات الأساسية غير الملباة.

عموما، تم إنشاء [2] مؤشر للحرمان يجمع درجات الحصول على المكونات المختلفة، يتم تعيين أوزان المكونات على قدم المساواة في غامبيا، السنغال وألبانيا في حين أنها تقوم على النماذج الإحصائية في البنين، موريتانيا وتوغو، يتم تطبيق الطريقتين في المغرب والسنغال.

الفرع الثالث: نهج متعدد الأبعاد

يتضمن الفقر أيضا جوانب متعددة الأبعاد بما في ذلك ظروف غير نقدية مثل سوء التغذية، عدم كفاية المأوى، الظروف المعيشية غير الصحية، الإمدادات الغير مرضية والغير كافية من المياه النظيفة سوء التخلص من النفايات الصلبة، التحصيل التعليمي المنخفض وغياب جودة التعليم، اعتلال الصحة المزمن وعلى نطاق واسع الجريمة المشتركة.

هناك 10 بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (وهي الجزائر، بنين، مصر، الغابون موريتانيا، المغرب، والنيجر، نيجيريا، توغووواليمن) تستخدم النهج متعدد الأبعاد، لا يتم استخدام قياس الفقر المتعدد الأبعاد رسميا من قبل تركيا ولكن يجري دراسته والتخطيط لاستخدامه في المستقبل القريب.

من ناحية الطريقة المطبقة لحساب الفقر المتعدد الأبعاد، الغابون، موريتانيا وتوغو تستعمل تحليل المكونات الأساسية (PCA) في حين تعداد (ألكير– فوستر) يفضل استعماله في مصر، المغرب ونيجيريا. وفقا للاستبيانات المقدمة، موريتانيا، المغرب والنيجر تستخدم أساليب أخرى مثل تحليل المكونات

[1]– الحاجات الأساسية غير الملباة (9): البنين، الغابون، غامبيا، موريتانيا، المغرب، قطر، السنغال، توغو، وألبانيا.

[2]– الغابون وقطر لم تملأ السؤال ذو الصلة.

المتعددة، لبناء مقياس متعدد الأبعاد، مستوى المعيشة هو العنصر الرئيسي المأخوذ بعين الاعتبار من طرف جميع أتباع نهج متعدد الأبعاد في حين أن الجزائر، مصر، المغرب، النيجر ونيجيريا تدخل أيضا مكونات التعليم والصحة[1].

المطلب الخامس: المقاربات المختلفة حول علاج الفقر

الفرع الأول: علاج الفقر حسب المؤسسات الدولية

أولا: دور البنك الدولي في محاربة الفقر

يسعى البنك الدولي لتوفير مناخ مشجع لمحاربة الفقر من خلال:

- تحسين أداء برامج المعونات وفعالية البرامج والمشروعات في البلدان النامية عن طريق استراتيجية المساعدة القطرية (CAS) country Assistance Strategy.

- مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) The Heavily Indebted Poor Country، تخص 37 بلدا مؤهلا للحصول على مساعدات مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بداء من أبريل2004م، تحصل 13دولة على مساعدات لتخفيف الديون، بينما ستحصل 15 على مساعدات مؤقتة في المرحلة الانتقالية[2].

- توسيع نطاق المشاورات مع الهيئات القطرية ومجموعات العمل والمنظمات غير الحكومية في إطار استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء (PRSP)، مع 42 دولة من البلدان المنخفضة الدخل استراتيجيات كاملة ابتداء من أغسطس 2004.

- تعزيز نظام التجارة العالمي على أساس المعطيات التي تبين أن ازدياد التبادل التجاري يؤدي إلى ازدياد الإنتاجية، ومن ثم النمو، وهوما يعتبر بدوره أمرا رئيسيا من أجل تخفيض إعداد الفقراء.

وضعت جولة المفاوضات التجارية التي بدأت في نوفمبر 2001م في الدوحة، مصالح البلدان النامية للمرة الأولى في صميم جولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

تبنى مؤتمر "زيادة الجهود المعنية بتخفيض أعداد الفقراء" المنعقد في مدينة شنغهاي مايو2004 مجموعة من الإجراءات:

- إن تكون المعونات متوقعة ومحكمة التوقيت وطويلة الأجل حتى تحظى بالفعالية المستهدفة.

[1]- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، 2015، ص:45.

[2]- نشرة صندوق النقد الدولي، العدد 26، سبتمبر 1997، ص:20 .

– تجانس وتبسيط الدعم المقدم من جانب الجهات المانحة للمعونات والمساعدات، وتحقيق التوافق بين الدعم المقدم وبين عمليات واستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء.

– تخفيض الدين على أكثر البلدان فقرا والمثقلة بالديون.

– التعاون الوثيق فيما بين الشركاء في عملية التنمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، والذي يمكن أن يؤدي إلى تسهيل مزيد من التقدم عبر تبادل الأفكار ونقل الموارد وتعزيز القدرة.

ثانيا: تسيير أزمة الديون الخارجية

- إلغاء الديون في اجتماع قمة قادة الدول الصناعية الكبرى الثماني بإسكتلندا في جويلية 2005 ، وتم الإنفاق على مضاعفة المساعدات للدول الفقيرة وإعفاء الدول الأكثر فقرا من ديونها بنسبة 100%. وقد قبلت 13 دولة أوروبية بإنفاق 0,7% من دخلها على المساعدات.
- تفعيل دور "لجنة إفريقيا" التي شكلها البريطاني توني بلير التي أصدرت تقريرا أوصت فيه إعفاء الدول الأكثر فقرا من ديونها نسبة 100% ومضاعفة المساعدات المقدمة لإفريقيا وإزالة الحواجز التي تحول دون وجود تبادل تجاري مع الدول الإفريقية وتحسين نظم الحكم في القارة .
- اقترح الرئيس الأمريكي جورج بوش قد مضاعفة المساعدات الأمريكية لإفريقيا لتصل إلى 8.6 مليار دولار بحلول عام 2010 م .
- توسيع دور السوق الثانوي في معالجة الديون الخارجية للدول الاسلامية المدينة، خاصة بعد ظهور فكرة رسملة الفوائد ابتداء من 1984 في إطار عمليات إعادة الجدولة، واستخدام مقايضة الديون المرتبطة بالبضائع والعملات والأسهم، وأسعار الفائدة في شكل قرارات الشراء(call-option) أو قرارات البيع (put-option)، وكل الخيارات المتعلقة بقرارات ومواقف طويلة الأجل.[1]
- استثمار المساعدات لتحقيق معدلات نمو مقبولة ورفع مستوى المعيشة لشعوب الإسلامية المدينة، وتخفيف شروط التجارة العالمية على القطاع الزراعي، وبالتالي زيادة حجم اقتصادياتها وحصتها في التجارة الاستثمارات العالمية.
- يجب على دول الاسلامية أن توقف الحروب والنزاعات الحدودية والقبلية، والقضاء على عوامل الفساد.

ثالثا: العلاج بالصدمة

يرى جفري ساكس (Jeffrey D. Sechs) أن معالجة الفقر تتم على أساس العناصر التالية:

[1]– محمد صادق الحفناوي وآخرون، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:405.

- تنفيذ مجموعة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية لحل كل المعضلات المتعلقة بالفقر في نفس الوقت وبسرعة (العلاج بالصدمة).
- قيام الدول المتقدمة بتخصيص مبالغ طائلة لدعم هذه الإصلاحات الاقتصادية.
- إلغاء مجمل ديون الدول الفقيرة بلا استثناء.
- الخطة الاقتصادية تتطلب بنية تحتية وحكومة مستقرة تسعى لمكافحة الإيدز، والاهتمام بكل شيء من تسميد الأراضي إلى زرع الأشجار وجمع ماء المطر، إلى توفير وسائل الاتصال والطاقة.

رابعا: أسلوب التحول التدريجي

هذا الأسلوب في التحول الاجتماعي يعتمد على الإصلاح الديمقراطي التدريجي، ويقترح المخطط الشامل للقضاء على الفقر بمستهل عام 2025 القيام بما يلي:

- يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بتنفيذ الخطة على أساس تنسيق أعمال ستة وكالات للأمم المتحدة مع مندوبي الدول في المنظمة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- تقوم الدول الغنية بعملية تقدير احتياجات الدول الفقيرة.
- رصد ما يمكن للدول الفقيرة تحمله من نفقات على أن تقوم الدول الغنية بدفع باقي المطلوب.
- قيام الدول المانحة بسد فجوة التمويل (Financing Gap) بمضاعفة المعونة المالية في عام 2006.
- مضاعفة المعونة المالية للمرة الثانية في عام 2015 .

الفرع الثاني: حقوق الإنسان واستراتيجيات الحد من الفقر

تستند هذه المقاربة على مجموعة من العوامل:

- شمولية إصلاح القطاعات للصحة وتعزيز الدور التنظيمي لوزارة الصحة.
- مشاركة الناس المهمشين والمقصِيين في القرارات التي تؤثر على صحتهم.
- توفير المعايير الدنيا لتقديم الخدمات وجل صانعي السياسة العمومية ومقدمي الخدمات مسئولين عن أفعالهم.
- عدم التمييز في إيصال الاستحقاقات والمعايير الدنيا التي يتم تحديدها وبشكل يشمل الجميع.
- تخصيص بنود في الميزانية للقطاع الصحي بناء على أولويات ومعايير الخدمة المتفق عليها.

- إجراءات للمساءلة تمكّن الناس من رصد تقديم الخدمات الصحية والحصول على الإنصاف في حال عدم استيفاء المعايير.
- علاقات متماسكة بين المانحين والحكومة وتسمح بالمساءلة المتبادلة.

إن العجز، والتمييز، وعدم المساواة وفشل المساءلة التي تقود جميعها إلى الفقر عادة ما تكون لأسباب سياسية، وذات جذور متأصلة وليس من السهل إصلاحها، ومع ذلك فإن تلك هي التحديات التي يجب على صانعي السياسة والمخططين أن يواجهوها لتحسين النتائج[1].

الفرع الثالث: السياسة اللازمة للحد من فقر الريف

تعتمد الاستراتيجيات الوطنية للحد من فقر الريف على الشراكة القائمة على الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني حسب ما يلي:

- جمع المعلومات:

يواجه فقراء الريف مشكلات عديدة مختلفة ، كما أنهم لا يمثلون مجموعة متجانسة. وبالتالي يتعين بذل جهود متواصلة لجمع المعلومات عن المشكلات المحددة التي يواجهونها، حتى يمكن التصدي لها على النحو الملائم.

- التركيز على بناء الأصول:

ينبغي للحكومات أن تضع تقييما لأهم احتياجات الفقراء من الأصول لمعاونتهم في زيادة الكسب المحقق منها، وقد تكون هذه الأصول أرضا زراعية أو موارد أخرى، أو قدرة على الحصول على الائتمان أو تحسينات في مستوى الرعاية الصحية والتعليم، ويعتبر الاعتماد على العمل الخالص دون التركيز على بناء الأصول الأخرى أهم سبب من أسباب استمرار الفقر[2].

- الحق في الحصول على ما يكفي في الأراضي والمياه:

ومن الإجراءات ذات الأهمية الحاسمة في إنجاح جهود الحد من فقر الريف وضع برنامج للإصلاح الزراعي واسع النطاق – بما في ذلك تمليك الأراضي وإعادة توزيعها واستخدام عقود إيجار منصفة ويمكن إنقاذها، ومن شأن هذا الإجراء أن يحول ملاك الأراضي ومستأجريها الصغار (الهامشيين) إلى منتجين أكثر كفاءة وأن يؤدي إلى رفع مستوياتهم المعيشية.

---

[1]– منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، جنيف 2008، ص: 13.

[2]– محمد حسان خان، فقر المناطق الريفية في البلدان النامية وانعكاساته على السياسة العامة، صندوق النقد الدولي، واشنطن 2001، ص:11.

- بناء رأسمال البشري:

يحتاج فقراء الريف إلى بناء رأسمالهم البشري وتقويته حتى يتسنى لهم الخروج من دائرة الفقر والإسهام بدرجة أكبر في الاقتصاد والمجتمع، وتعد الرعاية الصحية الأساسية والتعليم بمثابة أسس البناء الضرورية يجب توفرها بتكلفة معقولة.

- المشاركة المحلية:

يمكن تمويل البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالصحة والتعليم وصيانتها على أفضل وجه ممكن إذا ما شاركت المجموعات المستهدفة في صنع قرارات التصميم والتنفيذ والمراقبة والمساءلة.

- توفير البنية التحتية:

لن يستطيع فقراء الريف تحقيق الاستفادة المثلى من مواردهم، بما فيها رأس المال البشري، إذا كانت بعض الأجزاء الأساسية في بنية البلاد التحتية (من ري ونقل ومواصلات) والخدمات الداعمة (البحوث والإرشاد الزراعي) غير ملائمة من الناحية الكمية[1].

- الائتمان الموجه:

يسعى الفقراء إلى الحصول على ائتمان يقترن بشروط مقبولة ويتوفر في وقت الحاجة إليه ،لذا فهم يحتاجون الى المشاركة النشطة اتخاذ قرارات الإقراض الخاضعة للمساءلة.

-الأشغال العامة:

تمكن برامج الأشغال العامة المرنة من مساعدة مالكي الأراضي أومن يملكون منها مساحات لا تذكر في تجاوز التقلبات التي تطرأ على استهلاك أسرهم وتجنب مخاطر الفقر الطارئ .

- برامج التغذية اللامركزية:

تتضمن هذه برامج أشكال دعم التغذية التكميلية، والمساعدات الغذائية التي تقدم عن طريق المدارس، وعيادات الرعاية الصحية، ومراكز المجتمع المحلي، والتحويلات النقدية[2].

الفرع الرابع: علاج الفقر في الإسلام

أولا: توفير حد الكفاية

يبنى مقياس مستوى الكفاية على مقاصد الشريعة ، والذي يتكون من ثلاثة مستويات:

[1]- محمد حسان خان، مرجع سابق، ص:12

[2]- المرجع نفسه، ص:13 .

- **الضرورات:**

وهي التي لا بد منها لقيام مصالح الدين والدنيا، ومجموع الضرورات خمس، حفظ الدين، والنفس والنسل، والمال، والعقل.

- **الحاجيات:**

وهي التي يترتب على إشباعها رفع الحرج، والضيق، والمشقة، ومن أمثلة الحاجات التمتع بالطبيات من إضافة للمأكولات، والمشروبات، والملبوسات، بل والمساكن .

- **التحسينات أو الكماليات:**

وسائل لرفع معيشة الناس، وهي الطيبات المباحة يتمتع بها عباد الله دون تبذير ينهي عنه الإسلام[1].

إن حد الفقر يتمثل في حد الضرورات، وهذا المؤشر يرتبط بنصاب الزكاة، ويساعد على تحديد حد الفقر وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي لفئات المجتمع المختلفة.

جدول رقم(2.4) القائمة الإسلامية للحاجات في الإسلام

01 02 03 04 05 06	مأكل محسن ملابس لائقة مأوى واسع وجميل أجهزة منزلية متقدمة مواصلات خاصة ملائمة خدمات طبية راقية	كماليات	وهي حاجات لا تصعب الحياة بتركها ، ولكن تناولها يسهل الحياة ويحييها .
01 02 03 04 05 06 07	مأكل أساس كافي . ملابس ملائمة . مأوى وسكن ملائم . أجهزة منزلية ميسرة أدوية للعلاج ومعدات متكاملة . تعليم ثانوي وربما جامعي .	الحاجيات	وهي حاجات لا تتوقف عليها الأركان الخمسة للحياة ولكن تتطلبها الحاجة لأجل التوسعة ، ورفع الحرج ، ودفع المشقة .

[1]– المعهد العالمي لعلوم الزكاة، الفقر نظرة تأصيلية لحال السودان وجهد الدولة في المعالجة، ص :20.

	نوع متقدم من وسائل التأمين على الحياة والعرض .		
01 02 03 04 05 06 07 08 09	الحد الأدنى من المأكل الأساسي . الحد الأدنى من الملابس . الحد الأدنى من المأوى والمسكن . المياه الصالحة للشرب . المواصلات العامة للانتقال . الأدوية الأساسية للعلاج. تعليم القراءة والكتابة . الحد الأدنى من الأمن على الحياة والعرض والمال .	الضروريات	وهي حاجات لحفظ الأركان الخمسة للحياة الفردية والاجتماعية في المنظور الإسلامي ، والأركان الخمسة هي : الدين ، النفس ، العقل ، النسل ، المال .

المصدر : المعهد العالي لعلوم الزكاة، الفقر نظرة تأصيلية لحال السودان وجهد الدولة في المعالجة، ص :21.

– **مستويات الفقر:** يمكن الاعتماد على مستويات الفقر التي حددت في المقاييس الدولية (الفقر المدقع والفقر النسبي).

ثانيا: وسائل توفير حد الكفاية

أ– المسئولية الفردي:

– العمل المنتج قيمة أساسية في المجتمع المسلم لأنه مصدر تكوين الثروة الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي، وعلاج مهم لمشكلة الفقر[1].

– يرفض الإسلام النظرة التميزية للفرد على أساس عمله فالمعيار هو مشروعية العمل.

– ضرورة تنويع العمل فيشجع على الزراعة والصناعة والتجارة وإتقان الحرف ويضع لها ضوابطها.

– لعنصر البشري أساس عمارة الأرض بمفهومها الشامل ومن الضروري أن يتوافر له مهارات اكتساب الدخل بالتعليم بكافة مستوياته.

– إتقان العمل وسيلة لزيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق التنمية في نفس الوقت ضمانة لعدم حدوث تفاوت غير مبرر في توزيع الدخول.

1 – يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر كيف عالجها الإسلام، ط7، مكتبة وهبة، القاهرة، 2003 ، ص:38.

– الانحراف في السلوك في أمور الكيل، والربا وغيرها يخلق تفاوتا في توزيع الدخول لما تتضمنه من مكاسب غير عادية لبعض على حساب تضييع مكاسب البعض الآخر، وينعكس ذلك بمجموعه على امكانيات تحقيق التنمية[1].

ب– زيادة الأصول الإنتاجية للفقراء:

– تستخدم في هذا المجال أساليب المشاركة والمضاربة وغيرها من وسائل التمويل الاسلامي، وفق مقتضيات الوفاء بالعقود وكتابة الديون وتجنب الربا، بما يضمن أن تكون تلك المعاملات المالية وسيلة للحفاظ على الأفراد والمجتمع.

– تدخل الدولة لزيادة الأصول الإنتاجية بما يخلق فرص العمل المنتجة في مجالات الحمى وإحياء الأرض الموات والإقطاع.

– استخدام جزء من أموال الزكاة في زيادة الأصول الإنتاجية للفقراء، فالقضاء على الفقر من خلال زيادة الأصول الإنتاجية يتفق مع مذهب الشافعية في إخراج الزكاة "كفاية العمر".

ج– التحويل المباشر لصالح الفقراء:

–يرى المالكية وجمهور الحنابلة إعطاء الفقير والمسكين من الزكاة ما تتم به كفايته وكفاية من يعوله لمدة سنة كاملة ، في حالات عدم توفر فرص العمل أو التأكد من عدم قدرة الفقير على كفاية نفسه.

– على شرط تمتع الفقير بالقيم الأخلاقية التي تجعله يحرص على عدم استحلال أموال المسلمين إلا بحاجته إليها وهذا من دور السياسة الإنفاقية في تنمية العنصر البشري أخلاقيا [2].

– مساعدة الأقارب وأموال الزكاة وغيرها من أموال الصدقات والكفارات والوقف تتضمن زيادة الأصول الإنتاجية، إلى جانب التوفير المباشر لوسائل الاستهلاك.

ثالثا: وسائل التكافل الاجتماعي

وذلك من خلال الأسس التالية:

– الزكاة هي الأداة الأولى لسياسات التكافل الاجتماعي، كما أنها أهم أداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية، وهي مورد مالي ضخم يكفي وحده لعلاج كثير من المشكلات المعقدة كالفقر والبطالة والتضخم والكساد وغيرها من المشكلات الاقتصادية المعاصرة.

---

[1]– المعهد العالي لعلوم الزكاة، الفقر نظرة تأصيلية لحال السودان وجهد الدولة في المعالجة ، ص:22 .

[2] – محمد عمر حماد أبو دوح، التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل في إطار الفكر الإسلامي والوضعي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2008 ، ص: 37 .

– الأخوة الإسلامية خاصية تكفل وجود مجتمع قوي متماسك قادر على مواجهة أقصى المشكلات.

– واجب كفالة الأقارب من خلال الإنفاق الإجباري الفقير في رأي كثير من الفقهاء .

– الوقف يعتبر موردا إسلاميا هاما للفقراء والمحتاجين وعابري السبيل، ويسهم في سد حاجة المجتمع ، وخفف عن الدولة كثيرا من مشروعات المرافق العامة[1].

– القرض الحسن الذي يبتعد عن الربا أخلاق الأنانية والجشع والحسد ودعم أخلاق الإيثار والمودة والتراحم.

– الصدقات التطوعية والكفارات وغيرها تعتبر وسائل تساهم في علاج الفقر.

رابعا: دور الدولة

يتضح دور الدولة في إتباع السياسات التالية:

– تقييد أو نزع الملكية عند الضرورة .

– مصادرة كل مال حصل عليه صاحبه بطريق الحرام الرشوة أو استغلال النفوذ .

– الحجر على السفهاء ، لقوله تعالى :" ولا تؤتوا السفهاء أموالكم " .

– إخضاع موظفي الدولة الكبار لقانون "من أين لك هذا " .

– أداء الأمانات وضمان الحقوق[2].

– الإنفاق الواجب في الصالح العام في الظروف الاستثنائية كالقحط أو الحرب أو حتى عجز خزينة الدولة .

خامسا: خصائص الأساليب الإسلامية لرعاية الفقراء

ويمكن إيجازها فيما يلي:

– ارتباطها بالإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقا.

– نظام رعاية اجتماعية يتميز بالتعدد والتنوع في أدوات المعالجة، بين الإلزام والاختيار، والعمومية والخصوصية والمباشرة وغير المباشرة، بهدف تحقيق الصحة النفسية والاجتماعية والرعاية المادية للفقراء.

– سهولة ودقة وسلامة التطبيق سواء تعلق الأمر بحجم الموارد المطلوب من مقدم المورد، أو في إمكان الفرد إخراج صدقاته التطوعية مباشرة إلى الفقراء إن لم تقم الدولة بذلك، وإذا قامت الدولة بدورها في جمع

[1]– يوسف الكتاني ، مرجع سابق ص:4 .

[2]– المرجع نفسه، ص:5.

الزكاة أو وجدت منظمات أهلية خيرية لتجميع الصدقات وغيرها فهو ممكن ويزيد من فعالية الموارد في رعاية الفقراء والمحتاجين.

الفرع الخامس: أداء الزكاة وخط الفقر

في العالم الإسلامي يعيش 37 % من السكان تحت مستوى خط الفقر، أي ما يعادل 504 ملايين شخص تقريباً، وتبلغ نسبتهم إلى فقراء العالم 39%، وهذا يعني أن أكثر من ثلث سكان العالم الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر يسكنون دول العالم الإسلامي.

إن خط الفقر هو أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلد ما، وخط الفقر المتعارف عليه عالمياً كان حوالي دولار أمريكي واحد في اليوم للفرد، لكن البنك الدولي عاد في عام 2008 ورفع هذا الخط إلى 1.25 دولار عند مستويات القوة الشرائية لعام 2005. ومع ذلك فإن العديد من الدول تضع خطوط فقر خاصة بها وفق ظروفها الخاصة.

ومن جهة أخرى قال محمد الخنزي رئيس لجنة مكافحة الفقر بالبرلمان العربي في تصريح صحفي على هامش اجتماع اللجنة الذي عقد بالجامعة العربية، أن عدد من يعيشون تحت خط الفقر في العالم العربي يبلغ 70 مليون شخص، وبحسبة بسيطة وبناء للمعطيات السابقة يتضح لنا أن حاجة الفرد للمال كي يتعدى خط الفقر هي كما أفاد البنك الدولي 1.25 دولار أمريكي للفرد يومياً، مما يعادل (1.25*365)= 456.25$ سنوياً، وحيث أن عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر في العالم العربي يبلغ 70 مليون شخص، فإن الحاجة المالية لإخراج هذه الملايين السبعين من تحت خط الفقر يبلغ: (456.25*70.000.000) = 31.937.500.000$.

أما من جهة القيمة الحقيقية للزكاة في العالم العربي فلا يوجد إحصاء دقيق لها، وأشارت بعض الدراسات إلى أن حجم الأموال المستثمرة داخل وخارج البلاد العربية من قبل أغنياء العرب تبلغ 2275 مليار دولار أمريكي، ولو أخرج هؤلاء الأغنياء الزكاة لبلغت 56.875 مليار دولار[1].

وهكذا يتبين لنا بلغة الأرقام كيف أن صرف الزكاة لمستحقيها على مستوى الوطن العربي–كنموذج عن الوطن الإسلامي– يبعد الفقراء عن خط الفقر ويعطيهم فرصة للحياة الكريمة وللانطلاقة الإنتاجية في الواقع الاقتصادي العام. فكما يبدو أن المتوقع من جباية الزكاة بناء للأرقام السابقة في حال أخرج هؤلاء الأغنياء العرب الزكاة عن أموالهم لبلغت 56.875 مليار دولار، بينما الحاجة لإزالة خط الفقر عن كاهل

[1]– الطيب زين العابدين، معالجة الزكاة لمشكلات الفقر، سلسلة بحوث الزكاة، المعهد العالي لعلوم للزكاة، السودان، 2001، ص: 43.

فقراء الوطن العربي تبلغ كما بيّنت الأرقام السابقة31.937 مليار دولار، مما يعني أن مال الزكاة يكفي لسد حاجات الفقراء ويفيض:

56.875–31.937 = 24.938 مليار دولار، وإذا ما تم تحويل هذا الفائض إلى الفقراء أنفسهم، نصل إلى النتيجة التالية: 56.875.000.000 / 70000000 = 812.5 $.

فلكل شخص تحت خط الفقر مبلغ 812.5 $. وفي حال كان معدل الأسرة الوسطي أربعة أشخاص فيدخل للأسرة: 812.5*4 = 3250 $ وهذا المبلغ يمكن أن يؤسّس لعمل بسيط تسترزق من خلاله الأسرة.

ويعزّز ذلك الموقف أن مصارف الزكاة جميعها مصارف استهلاكية تحرك الجمود والانكماش وتولّد المزيد من الإنتاج والاستثمارات لتلبية الطلب الفقراء والمساكين وسائر المصارف الزكوية[1].

الفرع السادس: تجربة بنك جرامين

استطاع بنك جرامين تحقيق عدة إنجازات، منها تحقيقه لأرباح منذ تأسيسه باستثناء الأعوام 1983 م ، 1991 م ، 1992م ، حيث بلغ إجمالي أعمال البنك خلال عام 2005 م حوالي 112.40 مليون دولار، وإجمالي النفقات 97.17 مليون دولار، وبلغ صافي الأرباح 15.21 مليون دولار، وذلك على الرغم من أن فوائد بنك جرامين هي الأدنى في بنجلاديش، حيث تصل إلى 10 % على قروض المشروعات المدرة للدخل، أي 1.5 دولار على قرض يصل إلى 15 دولار طوال العام ، ونسبة 8% على قروض الإسكان، ونسبة 5% على قروض الطلاب، أما قروض الأعضاء المكافحين أو المتسولين فلا فوائد عليها.

وكان من نتيجة برامج البنك أن أظهرت أحدث عمليات المسوح الداخلية أن 58% من أسر مقترضي البنك قد نجحت في تخطي خط الفقر، بينما تتحسن أحوال النسبة الباقية بشكل مضطر، وهي في سبيلها إلى تجاوز ذلك الخط .

[1]– الطيب زين العابدين، مرجع سابق، ص: 43.

وأقر البنك سياسة رائدة لفتح الفروع الجديدة تقوم على أن يمول الفرع نفسه من الإيداعات التي يحصل عليها، ولا يحصل الفرع على أي تمويل من المكتب الرئيس أومن أي فرع آخر، وينتظر من كل فرع جديد أن يحقق الاتفاق المالي خلال عام من تشغيله.

أولا: الأهداف الاجتماعية لبنك جرامين

بنك جرامين مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية صرفة، يستثمر رأسماله في إقراض العملاء لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية المشتركة بداية مستوى المجموعة وانتهاء باستثمار البنك في عدد من المؤسسات على المستوى الوطني[1].

أما الفئة المستهدفة فتنحصر في أصحاب الفقر المدقع. أي الذين لا يمتلكون أراضي زراعية كحد أدنى. أو تقل حيازتهم عن نصف فدان من الأرض كحد أقصى، أن تكون قيمة ما لديهم من ممتلكات لو بيعت لما اشترت بقيمتها فدانا واحد، وبمعنى آخر الذين تعزف سائر البنوك عن التعامل معهم لأنهم فقراء لا يملكون الضمانات المالية التي تشترطها البنوك عادة.

وعملاء البنك من المقترضين من ذوي الفقر المدقع يمتلكون الآن 92% من أسهم البنك ، وهم كذلك أعضاء في مجلس إدارة البنك إذا يمثلهم 9 من 13 عضوا أي نسبة 69% تقريبا . وهم بذلك المستحقون لأرباح المصرف عن استثماراته . وهم بذلك أيضا مشاركون بقوة وعلى أعلى مستوى في صنع القرارات الخاصة بالبنك.

ثانيا: النساء قوة العمل الأساسية

تمثل النساء نسبة 97% من عملاء البنك، وبالتالي فهن يمثلن نفس النسبة من مالكي أسهم البنك ، كما أنهن يمثلن 29 %من عضوية مجلس الإدارة ، ولهذا التركيز الواضح مبرراته وهي :

- نظرة المصرف للأعمال المنزلية للنساء الريفيات كمورد اقتصادي غير مستمر أو محدود الاستثمار، ومن ثم وجب تصحيح الوضع باستثماره لمصلحة الفقراء .
- تعرض هؤلاء النسوة لقهر اجتماعي مزدوج ، أولا: لأنهن فقيرات، وثانيا : لأنهن نساء ، ومن ثم يتعرضن لتحمل العبء الأكبر لمشكلة الفقر داخل الأسرة [2].

ثالثا: الابتكار روح البنك

الابتكار والتجديد هما الطريق إلى النهضة في أي أمة ، ومن ثم كان ذلك هو سمة بنك جرامين منذ النشأة ، فالبنك فريد من عملائه وفي تعامله معهم كما أنه فريد من أسلوب معالجته لقضية الفقر، وهو

[1] -MUHAMED YUNIS with Karl Weber, Creating a world whithou poverty, Social business and the future of capitalism, ed. Public Affairs, New York, 2007, P:21.

[2]– مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، ط1، الدار العربية للعلوم –ناشرون، بيروت 2007 ، ص:51.

فوق ذلك في نظامه القائم على ضمان المجموعة والمركز، فإن الابتكار روح تسري في المؤسسة، من خلال غرس الرؤية النقدية ومواجهة المشكلات وغلبة التنوع على القولبة، وإشاعة مناخ الابتكار، وحرية تطبيق الأفكار الجديدة.

رابعا: المؤسسية القائمة على الاستقلالية

يتدرج البناء المؤسسي التنظيمي ووحداته حسب:

– المجموعة تتكون خمسة أعضاء، ثم المركزمن6–8 مجموعات، ثم الفرع يتكون من 60مركزا ومن مقترضين وموظفين.

– مكتب المنطقة: يعمل بمكتب المنطقة 6 موظفين ويشرف على سير العمل في عشرة فروع

– مكتب القطاع: يعمل بمكتب القطاع 35 موظفا ويشرف على متوسط 9 مناطق .

– المكتب الرئيس: يشرف المكتب الرئيس حاليا على 11 قطاعا.

تندمج كلها في علاقة فيدرالية بين وحدات ذات استقلال ذاتي، تحكمها علاقة ضبط جودة الأداء من الوحدات الأكبر إلى الوحدات الأصغر، وعلاقة تقوم على تدفق وثائق المعلومات المالية والإدارية من الوحدات الأصغر إلى الوحدات الأكبر، في اطار من الشورى التي هي أساس صنع القرارات.

خامسا: الدور التنموي

تتميز تجربة بنك جرامين بعدة خصائص من بينها:

– نابعة من البيئة وتتماشى مع المجتمع المحلي.

– تحقق متطلبات التنمية المستدامة وتحافظ على الموارد الطبيعية.

– تقوم على منهج تكافلي بين أفراد المجتمع مما يعطيها قوة فعالة في بناء اقتصاد الدولة.

– مؤسسة على ميثاق خلقي ولا تقوم على استغلال الفقراء.

– ترسخ ممارسة الحرية في المجتمع، والبعد على المساعدات الأجنبية المشروطة.

– تتماشى مع روح التمويل في الإسلام مع مراعاة أسس التنمية العملية.

– مبنية على التمويل المصغر، الذي يؤدي إلى الربح الاقتصادي.

الفرع السابع: نحو إنشاء بنك فقراء محلي إسلامي

يقوم العمل الاجتماعي الناجح على أركان خمسة، وهي:

– أن يكون العمل الاجتماعي منضبطا: إداريا وماليا وفنيا... وهذا يعني بالضرورة، أن يكون العمل الاجتماعي مؤسسيا: فيه رؤية، ورسالة، واستراتيجية واضحة، وليس اجتهادا فرديا.

- ينبغي أن يتمتع منهج العمل بالشفافية والوضوح، حتى يكسب بنك الفقراء دعم الدولة وحماس المواطن وثقة المتبرع[1].
- أهمية التخصص في إدارة المؤسسات الاجتماعية وضرورة التخصص في البرامج الاجتماعية المقدمة من هذه المؤسسات، ذلك ادعى للنجاح والتميز.
- أهمية الاستثمار لاستقرار موارد البنك الأهلي الإسلامي.
- الاهتمام بالبعد التنموي للإنسان ليكون أساسا لفلسفة بنك الفقراء الأهلي الإسلامي، منتجا وليس مستهلكا، ليسهم – في الأجل الطويل– في رفع معدلات الأداء في التنمية البشرية[2].
- يمكن أن تتعاون أن تندمج أكثر من جمعية أهلية في كيان واحد لتكوين وإنشاء بنك الفقراء المحلي الإسلامي، وهذا يتطلب دعم الدولة بتسهيل الإجراءات والبعد عن البيروقراطية.

[1]– مصطفى محمود عبد السلام، قضايا اقتصادية معاصرة رؤية من منظور إسلامي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص:152.

[2]– المرجع نفسه ، ص:153.

المبحث الثاني: تجربة الزكاة في بعض الدول الإسلامية

يحاول هذا المبحث تغطية أهم تجارب الزكاة في الدول الإسلامية، سواء التي ارتبطت بإجبارية الزكاة أو باختياريتها، انطلاقا من تجربة الدول الخليجية، مرورا بواقع تطبيقها في بلدان أخرى مثل السودان والأردن ولبنان وماليزيا وغيرها من البلدان.

المطلب الأول: تجربة الزكاة في الدول الخليجية

الفرع الأول : مصلحة الزكاة والدخل السعودية

هي مؤسسة حكومية تتبع وزارة المالية، مهمتها جباية زكاة عروض التجارة وتحصيل الضريبة. وأسست عام 1951م في مدينة جدة، بقرار من وزير المالية، ثم انتقل مقرها الرئيسي إلى العاصمة الرياض ولها فروع في جميع مناطق المملكة[1].

أولا: كيفية تحديد الوعاء الزكوي للمكلفين

يقوم المكلف بتعبئة الإقرار في نهاية العام الزكوي ويتوجه إلى أحد قسمي الحسابات بإدارة الفحص والربط، حسب حالته هل له حسابات نظاميه أو لا، حيث يوجد قسم للحسابات التقديرية (الجزافية) وقسم آخر للحسابات النظامية، ليتم تحديد الوعاء الزكوي لمعرفة قيمة الزكاة، حسب الحالتين كما يلي:

أ-تحديد الوعاء الزكوي في قسم النظام الجزافي:

ويعتمد على النظام الجزافي في الحالات التالية:

- عدم توفر حسابات نظامية لدى المكلف يمكن الاعتماد عليها لتحديد الوعاء الزكوي.
- عدم قبول المصلحة لحسابات المكلف لوجود ملاحظات جوهرية عليها.
- عدم تقديم الإقرار والحسابات في الموعد النظامي المحدد.

يتم تحديد القيمة الإجمالية لعناصر الدخل كقيمة المستوردات من الخارج والمشتريات الداخلية، وإيرادات المقاولات، والمبيعات السنوية، وأي إيرادات أخرى، ثم يقوم بتحديد الربح المتوقع منها حسب نوع النشاط، وذلك حسب متوسط نسب الربح المتفق عليها، وتحدد نسب الربح كما يلي:

-نسبة الربح للمواد المستوردة:

- تجارة عامة 10.5%.
- خضار وفواكه 5.5%.

[1] – محمد بن سالم بن عبد الله اليافعي، نحو صندوق خليجي للزكاة المعوقات والحلول تقدير اقتصادي إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2012، ص:56.

الشكل رقم(1.4): الهيكل التنظيمي لمصلحة الزكاة والدخل.

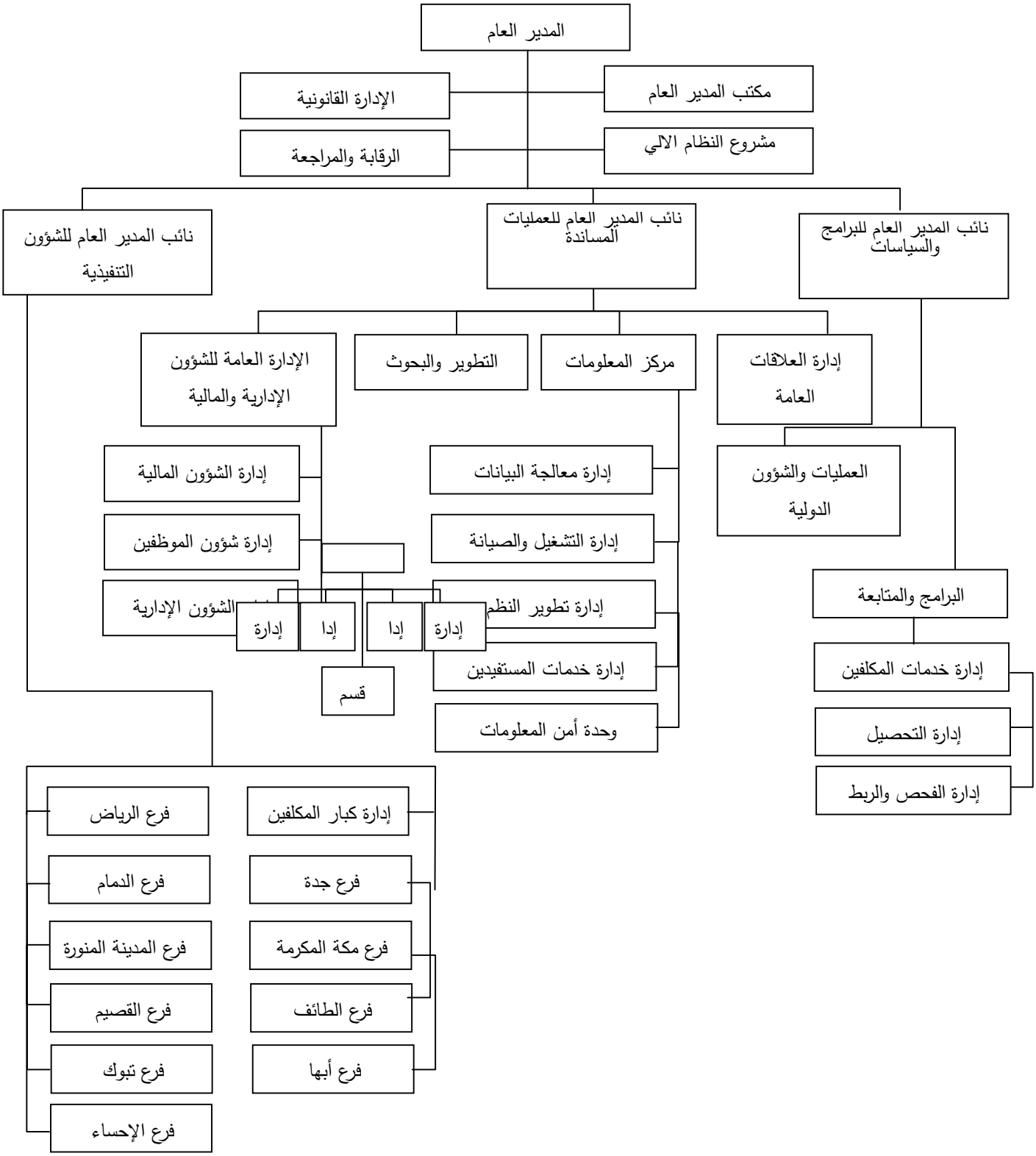

- الحبوب 3.5%.
- المقاولات 20%.
- المبيعات السنوية 15%.
- الأنشطة المهنية من 15%-25% حسب نوع النشاط والتقدير الميداني.

فبعد تحديد الربح يضاف إلى قيمة رأس المال والناتج يكون مقدار الوعاء الزكوي، وتحدد قيمة الزكاة بضرب قيمة الوعاء الزكوي بنسبة الزكاة وهي 2.5% والنتيجة تكون مقدار الزكاة الواجب سدادها أي: (قيمة وعاء الزكاة × 2.5%= قيمة الزكاة الواجبة السداد).

ب-تحديد الوعاء الزكوي لأصحاب الحسابات النظامية:

تعمل إجراءات تحديد الوعاء الزكوي على معرفة مقدار الزكاة حسب الخطوات التالية:

- يقوم المكلف بتقديم تصريحه وفق حساباته ويسدد قيمة الزكاة المبينة بالإقرار، فتمنحه المصلحة إيصالا بقيمة المبالغ التي سددها.
- يقوم المحاسب المختص بدراسة التصريح الزكوي وإجراء التعديلات اللازمة بعد مراجعة الحسابات الختامية والجداول والبيانات المرفقة وفحصها بكل دقة وعناية، مع التركيز على البنود ذات الأهمية النسبية لتحديد الوعاء الزكوي.
- ثم يقوم المحاسب برفع الملف إلى رئيس القسم للاعتماد والإقرار.
- يحول الملف إلى إدارة المراجعة التي تقوم بالمراجعة النهائية لما قامت به إدارة الفحص والربط، فإما أن تعتمد الربط أو تبدي ملاحظاتها عليه. فإذا اختلف تقدير الربط بين الإدارتين يرفع الأمر إلى مدير الفرع ليفصل فيه.
- يتم اعتماد الربط في الحاسب الآلي والذي يعتمد فيه مبلغ الزكاة الواجبة.
- يتم إبلاغ المكلف ومطالبته بالفروقات الزكوية إن وجدت، وبمقدار ما يجب عليه أداؤه بإشعارات رسمية ذات أرومة ويسلم فاتورة السداد، التي تحتوي على الرقم المميز، ورقم الفوتر الخاص بالزكاة (020)، وقيمة مبلغ الزكاة[1].

ثانيا: حصيلة زكاة الأعوام من 2006-2010م

بلغ إجمالي ما أوردته مصلحة الزكاة خلال السنوات التسع السابقة حوالي 81.28 مليار ريال سعودي.

[1] - محمد بن سالم بن عبد الله اليافعي، مرجع سابق، ص:67.

الجدول رقم(3.4): حصيلة زكاة الأعوام من 2006-2014

السنة المالية	المبلغ (مليار ريال)
1426 هـ/ 1427هـ (2006م)	4.5
1427 هـ/ 1428هـ (2007م)	6.6
1428 هـ/ 1429هـ (2008م)	6.2
1430 هـ/ 1431هـ (2009م)	6.7
1431 هـ/ 1432هـ (2010م)	8.93
1432 هـ/ 1433هـ (2011م)	10.34
1433 هـ/ 1434هـ (2012م)	11.08
1434 هـ/ 1435هـ (2013م)	12.76
1435 هـ/ 1436هـ (2014م)	14.17
الإجمالي	81.28

الشكل رقم(2.4): الايرادات الزكوية 2006-2010

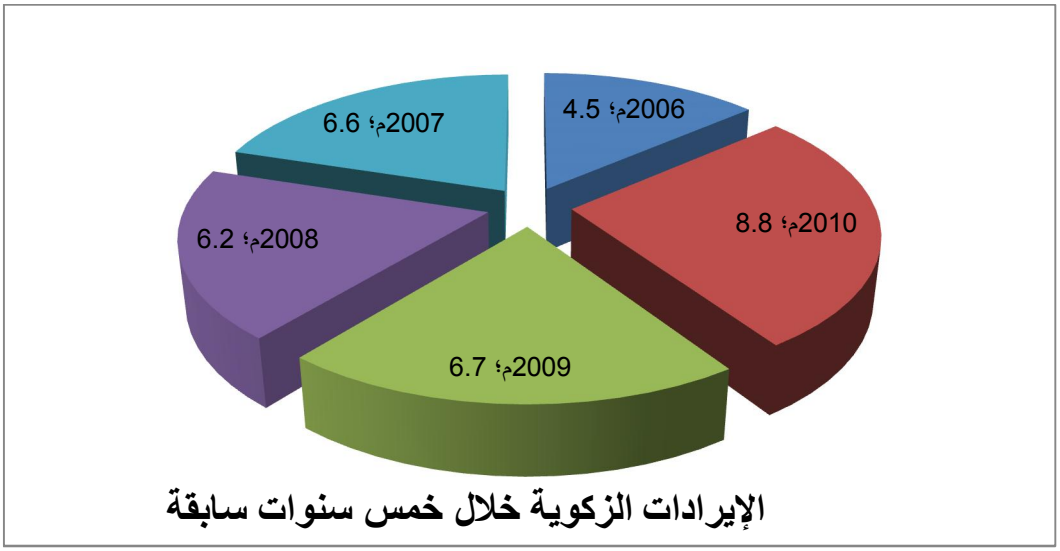

المصدر: محمد بن سالم بن عبد الله اليافعي، مرجع سابق، ص69.

تعكس بيانات الجدول رقم (3.4) أن النمو في إجمالي إيرادات الزكاة في مصلحة الزكاة والدخل السعودية على أساس سنة 2005 م حقق أعلى معدلاته في العامين 2007 م و 2009 م بنسبة 81.14 % لكل عام، وحقق انخفاضا بنسبة % 70.60 في العام 2008م، وفي المقابل حقق النمو السنوي لإجمالي إيرادات الزكاة في العام 2008 م معدلا سالبا بنسبة % 5.82، وحقق في العام 2009 م معدلا

موجبا بنسبة % 6.18 وهى نسبة تقل كثيرا عن معدلات النمو في عامي 2006 و 2007 م، وهو ما يعكس التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على إجمالي إيرادات الزكاة في مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية.

جدول رقم (4.4) معدل نمو إجمالي إيرادات الزكاة في مصلحة الزكاة والدخل

السنة(م)	معدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة %
2005	–
2006	46.67
2007	45.64
2008	5.82-
2009	6.18
2010	33.1
2011	15.79
2012	07.16
2013	15.16
2014	11.05

المصدر : مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية "تقارير غير منشورة"

تعكس بيانات الجدول رقم (4.4) تذبذب النمو في إجمالي إيرادات الزكاة في مصلحة الزكاة والدخل السعودية فحقق أعلى معدلاته في العام 2007 م بنسبة 45.64% ، و حقق النمو السنوي لإجمالي إيرادات الزكاة في العام 2008 م معدلا سالبا بنسبة % 5.82، وحقق في العام 2009 م معدلا موجبا في السنوات التالية حتى سنة 2014 لكن بنسبة تقل كثيرا عن معدلات النمو في عامي 2006 و 2007 .

الفرع الثاني: مساهمة الزكاة في السعودية

أولا: توزيع أموال الزكاة النقدية: (وكالة الضمان الاجتماعي):

هي وكالة حكومية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وظيفتها رعاية كافة المحتاجين من المواطنين السعوديين وتقديم المساعدات اللازمة لهم، وذلك عبر أفرعها المنتشرة في جميع مناطق المملكة.

- مواردها:

تقوم موارد وكالة الضمان الاجتماعي على ما يرصد لها من أموال الدولة التي تعتمد من خلال الميزانية السنوية للحكومة، ومن أموال الزكاة التي تحول من خلال مصلحة الزكاة والدخل، بالإضافة إلى الهبات الملكية التي تمنح في المواسم والمناسبات كشهر رمضان والأعياد، والتي تصل إلى مبالغ كبيرة خاصة في السنوات التي يرتفع فيها فائض في الميزانية.

- المستفيدون من برامجها:

يستفيد من الخدمات التي تقدمها برامج وكالة الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية كافة الفئات المحتاجة من المواطنين، كالفقراء والأرامل والأيتام والمطلقات والمعلقات والمهجورات وابن السبيل وأصحاب الحاجات والكوارث، وتصرف معاشات أو مساعدات الضمان للمستحقين وفقا لشروط سهلة وميسرة. وقد قسمت المساعدات حسب الفئات التالية:

- تطور معاش الضمان الاجتماعي:

مرت معاشات واعانات الضمان (المعاشات والمساعدات) بعدة مراحل، عبر قرارات وتعليمات سامية عديدة، صدرت لتواكب غلاء المعيشة من أجل المحافظة على استمرار الحياة الكريمة للمواطنين. ولعدم تكرار هذه القرارات التي ذكرتها ضمن التشريعات في بداية المطلب، سوف أقتصر على سرد التطور في زيادة معاشات الضمان الاجتماعي بشكل مختصر وذلك عبر الجدول التالي:

جدول رقم (5.4): تطور معاشات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية

تطور معاشات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية		
العام	معاش الأسرة (7 أفراد)	معاش العائل
1382 هـ	1540 ريال	360 ريال
1394 هـ	4500 ريال	1080 ريال
1396 هـ	8100 ريال	1620 ريال
1401 هـ	11340 ريال	2268 ريال
1413 هـ	16200 ريال	4500 ريال
1426 هـ	28000 ريال	
1427 هـ	31100 ريال (8 أفراد)	

جدول(6.4) يبين إجمالي المبالغ التي صرفها الضمان الاجتماعي للعام المالي 1428/1427 هـ حسب مناطق المملكة:

المنطقة	المعاشات		المساعدات				الإجمالي	
	مبالغ	عدد حالات	مبالغ		عدد حالات		مبالغ	عدد حالات
الإجمالي	707.970.318.562	558.898	2.969.710.041	199.310	10.767.028.603	758.208		

الشكل رقم (3.4): يبين إجمالي المبالغ التي صرفها الضمان الاجتماعي في السعودية

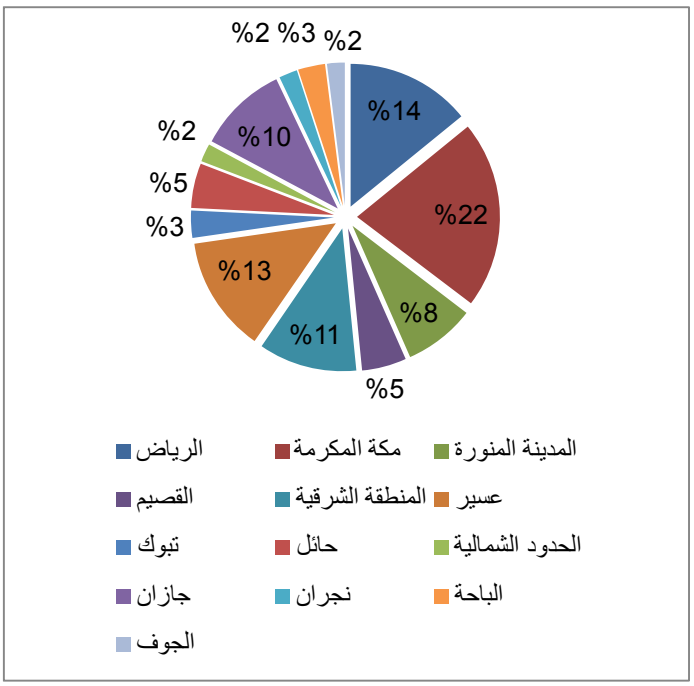

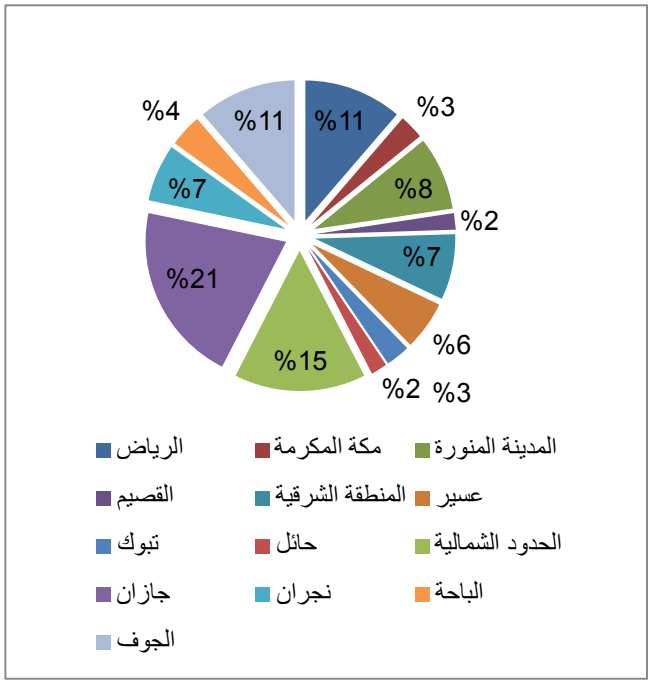

ثانيا: توزيع أموال الزكاة العينية: (الحبوب والثمار):

لقد عرفنا من خلال دراستنا لكيفية جباية زكاة الحبوب والثمار أن النموذج الخاص بوثيقة الخرص يجبر المزارع على تسليم زكاته العينية إلى جهات معينة هي المحافظة أو المركز أو الجمعية الخيرية المعتمدة في منطقته، حيث تقوم لجان مختصة يتم تشكيلها من قبل إمارات المناطق بدراسة أوضاع الفقراء، بناء على طلبات يتقدمون بها إليها، وبتقدير حاجاتهم من التمور وغيرها، فتوزع تمور أو حبوب كل منطقة على فقرائها.

مما سبق يتضح أنه لا توجد في المملكة العربية مؤسسة مستقلة لجباية الزكاة وتوزيعها، وإنما وزعت مهام جباية وتوزيع الزكاة على مؤسسات حكومية قائمة بذاتها، لها مهامها الرئيسية والتي توجد مثيلاتها في جميع الحكومات في الدول الأخرى[1].

بما في ذلك مؤسسة الزكاة والدخل التي تقوم بتحصيل الضرائب أساسا، كغيرها من المؤسسات الضريبية في دول العالم، والدليل على أن جباية الزكاة تأتي بالمرتبة الثانية في أولوية عمل المصلحة هو أن المراسيم الخاصة بتحصيل الضرائب سبقت المراسيم الخاصة بجباية الزكاة، هذا فيما يخص زكاة عروض التجارة التي تجبى نقدا، أما جباية أموال الزكاة العينية فقد تعددت الجهات التي تقوم بجبايتها وتوزيع زكاتها، فدور وحدة زكاة الزروع والثمار والأنعام التابعة للإدارة العامة للإيرادات بوزارة المالية هو بالتنسيق مع جهات حكومية عديدة، حسب نوع الزكاة، إذ تقوم بالتنسيق مع المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق لجباية زكاة القمح، وتنسق مع وزارة الداخلية لجباية زكاة بهيمة الأنعام، وتنسق مع إمارات المناطق ووزارة الزراعة والمحاكم وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لجباية الحبوب والثمار.

أما توزيع الزكاة فقد تعددت الجهات التي تقوم بذلك، حسب نوع كل مال، فزكاة الأموال النقدية تتولى توزيعها وكالة الضمان الاجتماعي، والأموال العينية تتولى توزيعها جهات حكومية تابعة لإمارات المناطق التي قد توزعها بمعرفتها أو بواسطة الجمعيات الخيرية.

الفرع الثالث: بيت الزكاة الكويتي

أولا: نشأة بيت الزكاة الكويتي

بيت الزكاة هيئة حكومية ذات ميزانية مستقلة، تأسست بموجب القانون رقم 05لسنة 1982لأغراض جمع وتوزيع أموال الزكاة والخيرات وصرفها في مصارفها الشرعية والقيام بأعمال الخير والبر العام[2].

---

[1] – محمد بن سالم بن عبد الله اليافعي، مرجع سابق، ص81:.

[2]– كمال رزيق وآخرون، تجربة بيت الزكاة الكويتي، في **الملتقى الدولي حول "مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودرها في مكافحة ظاهرة الفقر"**، (جامعة البليدة، الجزائر، جوان 2004).

يسعى بيت الزكاة لتحقيق أربعة أهداف:

- جمع أموال الزكاة والخيرات وإعادة توزيعها في مصارفها الشرعية.
- القيام بأعمال الخير والبر العام.
- التوعية بفريضة الزكاة ودورها في الحياة والمجتمع.
- بث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع.

ثانيا: تنظيم بيت الزكاة

من بين أهداف الضوابط الإدارية التي تحكم بيت الزكاة[1]:

- يعمل بيت الزكاة الكويتي على أن تكون إجراءاته بسيطة لتحقيق الكفاءة في العمل.
- يستخدم النظم الحديثة والأجهزة الفنية لرفع درجة الكفاءة.
- يضع نظاما لدراسة وتخطيط ومتابعة كافة الأنشطة.
- يطبق نظاما للمراجعة الداخلية.
- يقوم بتدريب ة تطوير العاملين فيه بصفة مستمرة.

ثالثا: موارد بيت الزكاة

حسب المادة الثانية من القانون المشار إليه سابقا تتكون موارد بيت الزكاة من :

- أموال الزكاة التي تقدم طواعية من الأفراد أومن غيرهم.
- الهبات والتبرعات التي تقدم من الهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات والشركات والأفراد التي يقبلها مجلس الإدارة.
- الإعانات السنوية من الدولة.

بلغت إيرادات البيت عام2009 45.404.978دك بزيادة 17% عن عام 2008، وتراجع عام 2010 إلى 42.692.968 د.ك كما بلغ إجمالي إيرادات الزكاة 28.982.973دك،و 28620176 لنفس الفترتين السابقتين.[2]

تعتبر الزكاة المورد الأساسي والأكثر مساهمة في موارد بيت الزكاة الكويتي في أغلب السنوات(2005-2010)، لكن هناك تنوع في هذه الموارد ، مورد الخيرات العينية مثل سنة 2010 مبلغ 4292526 د.ك، الصدقة الجارية بقيمة 645323 د.ك ، كافل اليتيم بمبلغ 3575143، المشاريع الخيرية بقيمة 1173015 د.ك، ومعونة الدولة بقيمة 200000 د.ك، بالإضافة إلى مصادر أخرى بقيمة

[1] – كمال رزيق وآخرون ، مرجع سابق.

[2] – التقرير السنوي لبيت الزكاة ، الكويت 2010 ، ص: 36.

2386785 د.ك، وهذه الأرقام تبين استراتيجيته البيت في تنويع مصادر الإيرادات، ويلتزم باستثمارها في العمليات ذات المخاطر المحسوبة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

رابعا: نشاطات بيت الزكاة

يقوم بيت الزكاة الكويتي بعدة نشاطات ومشاريع داخل الكويت وخارجها في مجالات العمل الخيري وتقديم المساعدات الشهرية والمقطوعة، وتسديد ديون الطلبة والمرضى من الفقراء، ودفع الرسوم التعليمية لهم، وكذا العديد من المشاريع الموسمية داخل الكويت من كسوة لليتيم ومشروع ضيوف الرحمان وغيره.

أ- في مجال المساعدات الاجتماعية:

بلغ عدد الأسر المستفيدة من مساعدات البيت في أعوام 2005، 2009، 2010 : 26232، 32200 د.ك ، 34987 د.ك على التوالي، وفي سنة 2010 شملت المساعدات الشهرية 1928أسرة بقيمة 6249060 د.ك ، المساعدات المقطوعة 31 ويعد أصحاب الدخول الضعيفة والعاطلون على العمل والغارمون أكبر عدد المستفيدين من الزكاة وتتوزع المساعدات في شكل مساعدات شهرية وقروض حسنة.

الجدول رقم(7.4):الإنفاق المحلي لبيت الزكاة الكويتي 2010

نوع المساعدة	عدد الأسر	المبلغ
شهرية	1928	6249060
مقطوعة	31672	21780349
قرض حسن	1387	3233790
الاجمالي	34987	31263199

المصدر: التقرير السنوي لبيت الزكاة الكويتي 2010،ص 37.

الشكل رقم(4.4): الإنفاق المحلي لبيت الزكاة الكويتي 2010

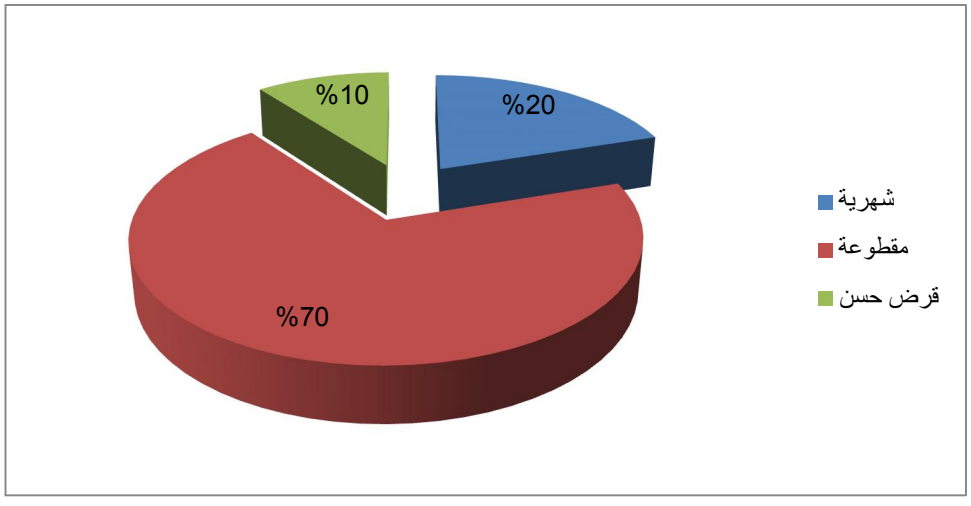

المصدر: التقرير السنوي لبيت الزكاة الكويتي 2010، ص: 37.

ب- في مجال الصحة:

إجمالي الصرف على الصحة بلغ 2.960.231دك شملت الصرف على علاج المرضى، دعم وتأهيل الهيئات الصحية وتسديد رسوم الضمان والتأمين الصحي، حيث تبنى البيت دفع الرسوم السنوية ومبالغ التأمين الصحي لمجموعة من الأسر بلغت 40640أسرة بتكلفة 2009 2.336.025دك، وبذلك استطاع البيت أن يضمن لهذه الأسر عناية طبية مجانية عن طريق مساهمات الصندوق الخيري للرعاية الصحية.

ج- في مجال التعليم :

بلغت إجمالي مساهمات بيت الزكاة في مجال التعليم لعام 2008: ما قيمته62.937دك شملت16639 طالب بالنسبة لمشروع حقيبة الطالب على مستوى الإنفاق الداخلي، أما بالنسبة لمشروع صندوق طالب العلم الذي يندرج ضمن مشاريع الإنفاق الخارجي ما قيمته 367065دك شملت1332طالب ولقد اهتم البيت بهذا المجال خاصة مع التوسع في سياسات التعليم العام والعالي حيث برزت على السطح مشكلة الطلاب الذين لا يستطيعون دفع رسوم التعليم وشراء المستلزمات المدرسية.

د- في مجال المياه:

اهتم بيت الزكاة بتوفير ماء الشرب وللزراعة وللحيوان وبلغ إجمالي المشروعات المنفذة مابين مشروع ماء السيبل1677براد والسقايا المتنقلة 15000عبوة ماء ولبن بقيمة 46530دك.

هـ- مشروع كفالة اليتيم:

يقوم البيت بتقديم الدعم الدوري للأيتام وكفالة دائمة لبعض الأيتام الذين بلغ عددهم حتى 2009عدد23500يتيم في 43 دولة بتكلفة 2.989.603 دك حيث يندرج هذا المشروع ضمن مشاريع الإنفاق الخارجي للبيت.

و- دعم الجمعيات الخيرية والهيئات والمؤسسات:

يقوم البيت بدعم بعض الهيئات الحكومية وبعض مشاريع الجمعيات الخيرية المحلية والخارجية، حيث يتعامل مع 78 هيئة رسمية في38 دولة لتنفيذ أنشطته وبرامجه الخيرية حيث نفذ البيت 193 مشروعاً خيريا بتكلفة قدرها 2.267.279 د.ك في 25 دولة.

ز- نشاطات أخرى:

كما يقوم بيت الزكاة بمشاريع متعددة ومتنوعة لعل أهمها مشروع الصناديق المشتركة المساعدات العينية، ولائم الإفطار، الأضاحي، الأسر المتعففة حيث تستهدف هذه المشاريع الوصول إلى الأسر

المتعففة فيقدم لها الدعم المادي والعيني حسب كل مشرع، ولقد استفادت العديد من الأسر من هذه المشاريع على مدى كل مخططات الإنفاق السنوية للبيت.

وفي مجال رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتطوير البناء التنظيمي، قام البيت بتطوير وتحديد كافة الأنظمة والخدمات الآلية في ضوء معايير الجودة والسعي للحصول على مزيد من شهادات الإيزو في عدد من المجالات الأخرى، كما أضاف البيت إلى استراتيجيته مشروع تطبيق نظم الحوكمة المؤسسية من خلال امتلاك بيت الزكاة لأنظمة وإجراءات تضمن اتخاذ القرار الرشيد وتطبيق معايير الشفافية ومدركات الإصلاح.

خامسا: الصعوبات التي يواجهها بيت الزكاة

أ-على المستوى المحلي:

- ضعف مستوى التنسيق المشترك بين جهات العمل الخيري على مستوى دولة الكويت مما يؤدي إلى عدم ترتيب الأولويات وتوزيع الأدوار والتزاحم غير المرغوب فيه بين الأطراف العاملة في هذا المجال، مما يؤثر على فاعلية برامجها وأدائها[1].
- تزايد الأعباء المالية السيادية(الضرائب والرسوم) على المؤسسات والأفراد واحتمال ارتفاعها في المستقبل ... مما يؤدي إلى الضغط على قدرة المتبرعين.
- النمط الاستهلاكي غير الرشيد للعديد من الأسر وبخاصة الكويتية الذي تسبب عنه الكثير من المشكلات التي تعرض الأسرة للمخاطر وعدم الاستقرار والفاقة يستدعي توعية الأسر إلى ضرورة الاعتدال في الإنفاق.
- ازدياد حالات الفقر بين أفراد المجتمع الكويتي والمقيمين على وجه الخصوص.
- ارتفاع معدلات التضخم العام مما يؤثر سلبا على الأوضاع المعيشية للمواطنين والمقيمين ويؤثر أيضاً على مساهمات المتبرعين.

ب-على المستوى الخارجي:

- ندرة المؤسسات الخيرية الإسلامية الإقليمية أو العالمية المعتمدة دولياً مما يعيق تنسيق العمل الخيري الإسلامي على الساحة الدولية، والتنسيق بينها وبين المنظمات الإنسانية العالمية والدولية.
- تعقد المشكلات الأمنية الدولية وتزايد توجه حكومات مختلف دول العالم إلى مراقبة عمليات التمويل الخيرية تحسباً لارتباط بعض منها بأعمال ومنظمات قد تهدد الأمن الوطني والدولي.

[1]- استراتيجية بيت الزكاة: 2011/2008، الإصدار الرابع، 2009.

- تزايد رقعة المناطق التي تشهد مشكلات الحروب والكوارث الطبيعية وهو ما يرفع الطلب على عمليات الإغاثة ويشكل ضغطاً على الموارد الخيرية المتاحة.
- تنامي مشكلة الفقر على مستوى العالم وبخاصة في العالم الإسلامي مما يستدعي شحذ الجهود لمكافحة ومعالجة هذه المشكلة من خلال دعم برامج التنمية على لمستويين الإسلامي الدولي.
- تطوير العمل المؤسسي الزكوي الذي يستلزم التطور النوعي لإدارة المؤسسات وتطوير هياكلها ونظمه الإدارية ورفع درجة التنسيق والاتصال فيما بينها والمساهمة في إنشاء مؤسسات للزكاة[1].

الفرع الرابع: صندوق الزكاة القطري

أولا: الخريطة التنظيمية لصندوق الزكاة

أنشئ صندوق الزكاة بدولة قطر بموجب القانون رقم (8) لسنة 1992م، إلا أنه بدأ ممارسة نشاطه فعليا في ظل القانون رقم (21) لسنة 1994م، وتتكون موارد الصندوق من أموال الزكاة والصدقات والتبرعات التي يرغب المسلمون بأدائها للصندوق ليقوم بصرفها في الأوجه الشرعية لمستحقيها.

ويشرف على إدارة الصندوق مجلس إدارة يصدر بتشكيلة قرار من سعادة وزير الأوقات والشؤون الإسلامية.

يتولى موظفو الصندوق الأعمال التنفيذية اللازمة لتشغيله وتسيير أعماله وتؤدى رواتبهم من موازنة وزارة الأوقات والشؤون الإسلامية، كما إن تغطية الموازنة التشغيلية للصندوق تتم من برامج وإعلانات أنشطة على موازنة وزارة الأوقات والشؤون الإسلامية.

وتوضح الخريطة التنظيمية الآتية الوحدات التنظيمية لصندوق الزكاة.

ثانيا: طبيعة المستفيدين من صندوق الزكاة

حدد الفصل السادس من القرار الوزاري رقم (31) لسنة 1999 م جميع الفئات التي تستحق الزكاة والصدقات والتبرعات والهبات، وهي الفئات التالية :(الفقراء، والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل).

المقصود **بالفقراء والمساكين** هم :

- الأيتام سواء أكان يتمهم فعلياً، أم حكمياً كمن كان أبوه مفقوداً أو مجهول الإقامة، أو سجيناً، أو غير معروف.
- الأرامل اللاتي لم يتزوجن بعد وفاة الزوج.

[1]-إستراتيجية بيت الزكاة: 2011/2008، الإصدار الرابع، 2009.

- المطلقات اللاتي لم يتزوجن بعد انتهاء فترة العدة الشرعية.
- المسنون الذين تجاوزوا سن الستين.
- العجزة من المصابين بعاهة أو مرض مزمن يعوقهم عن العمل.
- المرضى بمرض يعجزهم عن العمل مؤقتاً.
- الطلبة اللذين يتابعون دراستهم بصفة منتظمة.
- العاطلون عن العمل لسبب خارج عن إرادتهم.
- أسر السجناء.
- أسر المفقودين اللذين غاب عائلهم وانقطعت أخباره، وجهل موطن إقامته لمدة تزيد على أربعة أشهر.

المقصود **بالعاملين** على الزكاة: هم من يقومون بجمعها وتخزينها وحراستها وتوزيعها.

المقصود **بالمؤلفة قلوبهم:** المهتدون للإسلام حديثا، والأفراد أو الجهات غير المسلمة لاستمالة قلوبهم إلى الإسلام.

يصرف سهم **الرقاب** على فداء أسرى المسلمين.

المقصود **بالغارمين** هم:المدينون لمصلحة خاصة ممن تتوافر فيهم شروط محددة.إلى جانب المدينين لمصلحة عامة مثل تحمل ديات أو مصاريف إصلاح ذات البين .

ويصرف سهم **في سبيل الله** على نفقات المجاهدين المتطوعين المتفرغين للدفاع عن الإسلام، ومراكز نشر الإسلام في البلاد غير المسلمة.

ويستخدم سهم **ابن السبيل** في الصدقات والتبرعات في مجالات الخير والبر العام، كما يمكن صرفها في مصارف الزكاة الأخرى المنصوص عليها في القانون.

وعموما فإن أغلب المستفيدين من الصندوق من محدودي الدخل في شكل مساعدات شهرية إضافة لما يحتاجونه من لوازم منزلية وبعض الحاجيات المهمة. وهذه المساعدات لا تختص بفئة دون أخرى ولا بجنسية دون غيرها فهي شاملة للمواطنين والمقيمين .

ثالثا: إيرادات ومصروفات صندوق الزكاة

سوف نتعرف على إيرادات ومصروفات صندوق الزكاة للسنوات الماضية من خلال الجدول(5.4) كالتالي:

جدول رقم(8.4): إيرادات ومصروفات صندوق الزكاة القطري

السنة	القيمة (ر.ق)	نسبة التغير السنوي	المصروفات (ر.ق)
1999/1998	9,926,358		14,976,062
2000/1999	14,912,905	%50,2	11,690,134
2001/2000	19,745,589	%32,4	22,278,264
2002/2001	26,373,432	%33,6	24,684,586
2003/2002	40,288,915	%52,8	62,675,408
2004/2003	40,114,602	-%0,4	35,693,35
2005/2004	46,082,573	%14,9	45,702,213
2006/2005	67,372,182	%42,2	40,479,884
2007/2006	71,475,117	%6,1	59,486,602
2008/2007	103,894,986	%44	65,571,087
2009/2008	135,593,643	%31,8	100,105,227
2010/2009	141,917,796	%4,7	129,526,687

المصدر: تقارير الزكاة لصندوق الزكاة القطري.

بينما بلغت إيرادات صندوق الزكاة عام 2011/2010 حوالي146 مليون ريال قطري بزيادة نسبتها 2,9% عن العام الذي سبقه.

أما السنة الماضية 2012/2011 م فقد بلغت إيراداتها قيمة 160 مليون ريال قطري، أنفق منها 150 مليون ريال قطري داخل قطر.

المطلب الثاني: تجربة دول إسلامية أخرى

الفرع الأول: تجربة صندوق الزكاة الأردني

أولا: نشأة الصندوق

بادرت المملكة الأردنية إلى سن قانون لجباية الزكاة منذ ما يقارب سبعة عقود، واستمر الأمر كذلك حتى 1978، ثم قانون رقم 8 لسنة 1988 الذي أنشئ بموجبه صندوق الزكاة كهيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى إدارته إلى رسم سياسته العامة وإقرار الخطط والمشاريع والموازن العامة[1].

ثانيا: موارد الصندوق

يستمد الصندوق موارده من عدة مصادر:

- الزكاة الشرعية التي يرغب المسلمون بتأديتها إلى الصندوق
- الهبات والتبرعات.

[1]-وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، دليل خدمات صندوق الزكاة، 2008-2009، ص: 13.

- الصدقات والنذور والأضاحي وزكاة الفطر.
- أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة.

يظهر من خلال الجدول (8.4) أن النمو في إجمالي إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة الأردني على أساس سنة 2005 م حقق أعلى معدلاته في العام 2009 م بنسبة% 117.15 ، كما حقق معدلا بنسبة % 40.07في العام 2008 م، وفي المقابل حقق أيضا معدل النمو السنوي أعلى معدلاته في العام 2009 م بنسبة% 55.03 ، مقابل نسبة % 30.71في العام 2008 م، وهو ما يعكس عدم وجود أي تأثير سلبي من جراء الأزمة المالية العالمية على إجمالي إيرادات صندوق الزكاة الأردنى.

الجدول رقم(9.4): نمو إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة الأردني (القيمة بالدينار الأردني)

السنة(م)	إجمالي إيرادات الزكاة	معدل النمو في إجمالي إيرادات الزكاة على أساس سنة 2005م%	معدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة %
2005	1827357	100	–
2006	1699764	6.98-	6.98-
2007	1958274	7.16	15.21
2008	2559565	40.07	30.71
2009	3968179	117.15	55.03

المصدر : صندوق الزكاة في المملكة الأردنية الهاشمية "تقارير غير منشورة"

الشكل رقم(5.4): الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الأردني

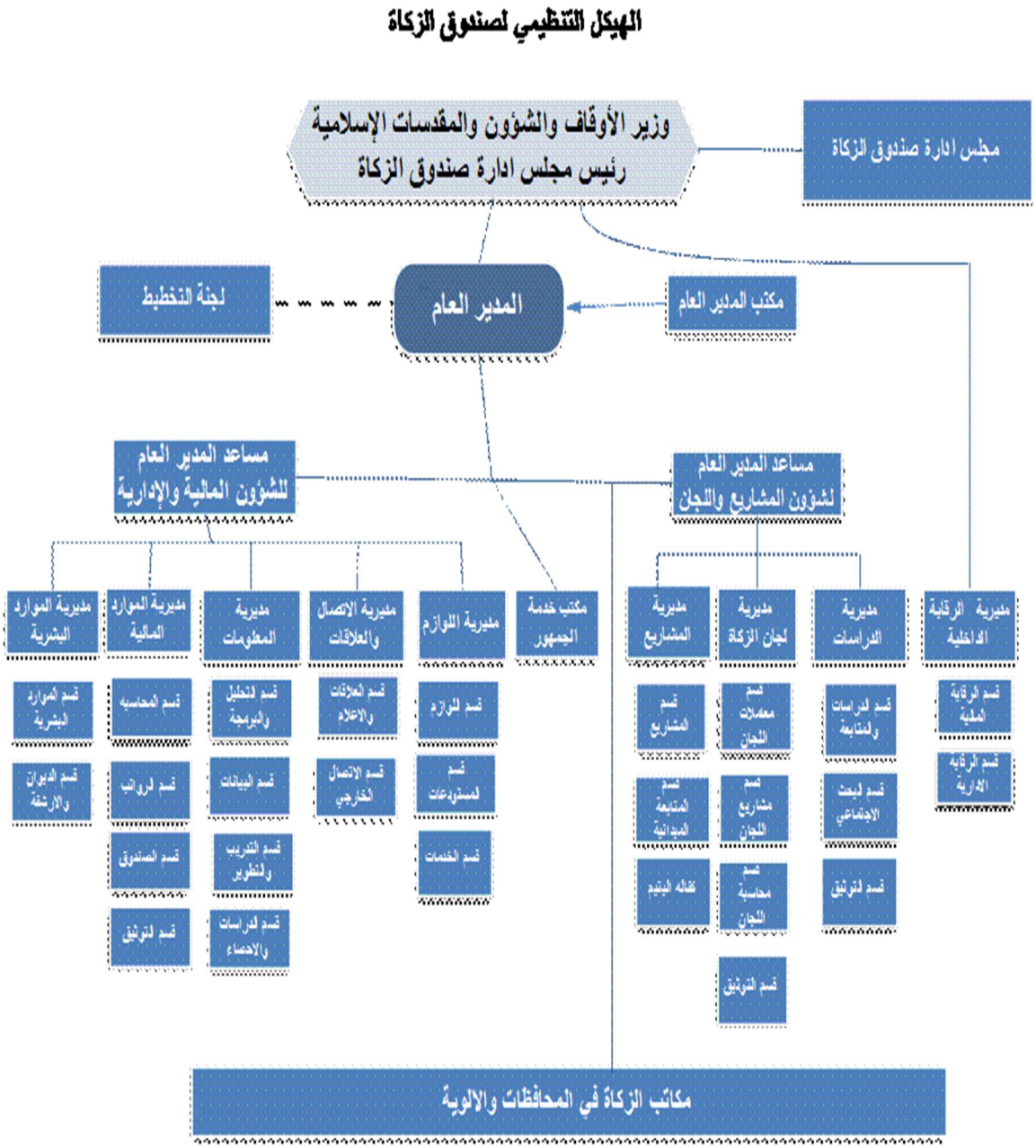

المصدر: موقع صندوق الزكاة الأردني 2014.

ثالثا: نشاطات الصندوق

يعتمد الصندوق ولجانه برامج متعددة لتحقيق أهدافه وغاياته ،وتستهدف هذه البرامج تعليم الطلبة الفقراء ، ومعالجة المرضى الفقراء، وبرنامج تأهيل الفتاة المسلمة ، وقد أوردت الخطة الخمسية مجموعة من البرامج وحددت عدد المنتفعين منها ب 165015 بكلفة إجمالية مقدارها 3760000 دينار [1].

[1]– عبد الله محمد سعيد ربابعة، توظيف الزكاة في تنمية الوارد البشرية تجربة صندوق الزكاة الأردني أنموذجا، مجلة الاقتصاد الاسلامي، مجلد 22 عدد 1، جامعة الملك عبد العزيز، 2009، ص:95.

أ- برنامج المساعدات النقدية الشهرية:

بلغ عدد الأسر التي تقاضت رواتب شهرية من الصندوق ولجانه ما يقارب (15,000) أسرة وبمبلغ إجمالي يقدر بـ(5,112,888) دينار سنويا[1].

ب- برنامج المساعدات الطارئة:

قام الصندوق ولجانه بمساعدة (21,000) اسرة بمساعدات طارئة قيمتها (663,034) دينار اضافة الى ما تم إنفاقه على الفقراء أثناء ملتقيات الخير، التي ينفذها لصندوق في مختلف مناطق المملكة وعلى مدار العام، ويقدر عددهم (10,000) محتاج.

ج- قسائم الغذاء والكساء وطرود الخير وكسوة العيد:

قام الصندوق ولجانه بتوزيع قسائم الغذاء والكساء على الاسر الفقيرة وعددها (32,000) اسرة بالتعاون مع المؤسسة الاستهلاكية المدنية تقدر قيمتها بـ (1,955,445) دينار.

د- كفالة الأيتام:

تم صرف مبلغ (10,416,000) دينار رواتب شهرية ، وعيديات للأيتام المكفولين عن طريق الصندوق ولجانه في مختلف مناطق المملكة ، وقد بلغ عدد الايتام الذين يكفلهم الصندوق ولجانه (34,100) دينار.

هـ- الحقيبة المدرسية:

تم صرف مبلغ (140,870) دينار خلال العام لشراء حقائب مدرسية ومستلزماتها، حيث قام الصندوق ولجانه بتوزيع ما يقارب (27,000) حقيبة على الطلبة الفقراء، في مختلف محافظات المملكة.

و- موائد الرحمن:

قام الصندوق ولجانه خلال شهر رمضان المبارك، بتقديم وتوزيع (40,000) وجبة طعام، على الاسر الفقيرة في مختلف مناطق المملكة وبكلفة اجمالية قدرها (112,000) دينار.

ز- صدقة الفطر:

يقوم الصندوق ولجانه باستقبال صدقة الفطر، وتوزيعها على مستحقيها، وقد بلغ عدد الاسر المنتفعة من صدقة الفطر (10,000) اسرة بقيمة اجمالية قدرها (100,000) دينار[2].

[1]- موقع صندوق الزكاة الأردني، 2014.

[2]- موقع صندوق الزكاة الأردني، 2014.

ح- **الطالب الفقير:**

قام الصندوق ولجانه بتنفيذ خطته في هذا المجال بتقديم المساعدات الفورية لـ (410) طلاب وبتكلفة اجمالية تقدر بنحو (41,000) دينار.

ط- **الأضاحي:**

قام الصندوق ولجانه باستقبال اثمان الاضاحي وشرائها نيابة عن اصحابها بقيمة (100,000) دينار وتوزيعها على مستحقيها من الفقراء والمحتاجين حيث بلغ عدد الاسر المستفيدة (15,000) اسرة.

ي- **مشروع الخبز الخيري:**

قام الصندوق باستحداث برنامج الخبز الخيري استفاد منه (28,680) اسرة في مختلف مناطق المملكة خلال شهر رمضان المبارك حيث تم توزيع كوبونات شهرية لكل أسرة محتاجة لشراء الخبز من أي مخبز في منطقتها ويتولى الصندوق محاسبة المخابز وصرف مستحقاتها وبقدر ما تم صرفه لهذه الغاية بـ (143,403) دينار.

ك- **كسوة العيد:**

قام الصندوق من خلال لجانه بتوزيع كسوة العيد على (15,000) اسرة بقيمة مالية بقدر بنحو (662,000) دينار.

ل-الدورات التأهيلية

نظم الصندوق دورات في السيراميك ، والخياطة والتريكو، والطباعة، والتطريز بتكلفة مقدارها 5300 دينار. إلى جانب دورات تأهيلية أخرى يؤطرها العديد من المشرفين المتخصصين في مجالات التدريب في برنامج الكهرباء والقوى، وبرامج الديكور، والتدريب في برنامج الصناعات الكيماوية، وبرنامج صيانة الأجهزة الالكترونية.

تنفيذ المشاريع التأهيلية المنتجة يهدف إلى مساعدة الفقراء المعوزين، بمشاريع خيرية استثمارية تعود عليهم بما يمكنهم من العيش بكرامة وتغنيهم عن السؤال، وفي الوقت ذاته تساهم في الحد من ظاهرة البطالة، وتعمل على التنمية الاقتصادية في المجتمع، وقد تم صرف مبلغ (249,704) دينار في هذا المجال، حيث تم تأهيل (206) اسرة ضمن برامج التأهيل.

م-الرعاية الصحية (المريض الفقير):

أوجدت بعض لجان الزكاة هذه المستوصفات من واردات اللجنة من الزكوات والتبرعات لمعالجة الفقراء والمحتاجين مجانا أو بمبالغ رمزية، وتشمل هذه المستوصفات عدة مرافق خدمية للإشراف والعلاج الطبي.

يشرف الصندوق على (8) ثمانية مستوصفات ومراكز طبية خيرية، تابعة للجانه تشتمل على عدد من الاختصاصات ، حيث تم معالجة نحو (100,000) مريض، وتنفيذ (7) حملات طبية مجانية خلال العام، في مختلف مناطق المملكة وبقيمة اجمالية بلغت (1,009,266) دينار[1].

الفرع الثاني: صندوق الزكاة اللبناني

أولا: التعريف بالصندوق

أنشئ صندوق الزكاة بإدارة متخصصة، وضع لها نظام مالي بتاريخ 1984/4/6م، ونظام داخلي بتاريخ 1985/7/19م، واستعملت الوسائل الحديثة في برمجة المعلومات والحسابات المالية، والتدقيق والمراقبة، وأساليب التحقق من الحاجة مع ملفات وافية عن أوضاع كل مستفيد إضافة إلى مرونة العمل الإداري في استقبال أموال الزكاة وتوزيعها على المستحقين.

ووضعت له أهداف أساسية هي:

- إحياء فريضة الزكاة في نفوس المسلمين في لبنان ونشر الوعي بها وبآثارها.
- المساهمة في التخفيف من المعاناة التي يعيشها المسلمون منذ عهود، اجتماعياً وصحياً وتنموياً.
- المساهمة في التخفيف من آثار التضخم الاقتصادي الذي عانى منه لبنان وأوقع نسبة كبيرة من سكان البلاد فريسة البؤس والحرمان.

ثانيا: ايرادات الصندوق

تعكس بيانات الجدول رقم(7.4) أن النمو في إجمالي إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة اللبناني على أساس سنة 2005 م حقق أعلى معدلاته في العام 2007 م بنسبة % 90.12 ثم انخفض في العام 2008م بنسبة% 61.88 ، وفي العام 2009 ارتفع بنسبة% 79.34 ، وفي المقابل حقق النمو السنوي لإجمالي إيرادات الزكاة في العام 2008 م معدلا سالبا بنسبة% 14.85 ، وحقق في العام 2009 م معدلا موجبا بنسبة % 10.78 وهى نسبة تقل كثيرا عن معدلات النمو في عامي 2006 و 2007 م، وهو ما يعكس التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على إجمالي إيرادات صندوق الزكاة اللبناني.

[1]- موقع صندوق الزكاة الأردني، 2014.

جدول رقم(10.4):إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة اللبناني

السنة(م)	إجمالي إيرادات الزكاة	معدل النمو في إجمالي إيرادات الزكاة على أساس سنة 2005م%	معدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة %
2005	2,537,475,368	**100**	-
2006	3.635.072.641	**43.26**	**43.26**
2007	4.824.175.559	**90.12**	**32.71**
2008	14.107.696.873	**61.88**	**14.85-**
2009	4.550.686.731	**79.34**	**10.78**

المصدر : صندوق الزكاة في لبنان "تقارير غير منشورة"

الفرع الثالث: التجربة التنموية في ماليزيا

بدأت التجربة التنموية لماليزيا في عقد السبعينات حيث اتجهت للاعتماد على دور كبير للقطاع العام، والتوجه لتشجيع الصناعة التصديرية. حيث تم التركيز على الصناعة الإلكترونية التي تتميز بكثافة التشغيل، فانخفضت معدلات البطالة وحدث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي وخاصة بين نخبة صينية كانت مسيطرة على مقدرات النشاط الاقتصادي.

أيضاً كان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة، حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنكليزية والصينية. وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات.

شهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. بينما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000 فقد شهدت تنفيذ ثلاث خطط خماسية في ماليزيا. استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة <الأسيان>، وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية[1].

[1]-عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، رقم العدد451 الشهر 5 السنة3 ، الكويت، ص:5.

أولا: التجربة الماليزية في تثمير أموال الزكاة

سعت السلطات الماليزية –في إطار فلسفتها الاقتصادية– إلى تشجيع مواطنيها على دفع زكاة أموالهم، واعتبرت عائدات هذه الفريضة مصدرا مهما ضمن خطتها الاقتصادية لمكافحة الفقر.– تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي ُ كللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش % 37من سكانه تحت خط الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود1970–2000م

لقد انتهجت ماليزيا طريق خصخصة جباية الزكاة وتوزيعها، وأعطت المهمة لهيئة متخصصة بتسويق خدماتها وحث الأفراد على اخراج زكاتهم من خلال تثقيف المجتمع بالجوانب المتعلقة بالزكاة

ثانيا: جباية الزكاة في ماليزيا

أصبحت هيئة الزكاة مؤسسة مستقلة لها سلطة خاصة من حيث جباية أموال الزكاة في بداية التسعينات، وأنشأ مجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالمبور شركةً سماها" مؤسسة التقوى"، وعهد المجلس إلى هذه المؤسسة جمعَ الزكاة، كما أنشأت هذه الشركة بدورها مركزا خاصا لجباية الزكاة سمِّيُ "مركز جباية وتحصيل الزكاة".

في عام 1994 نشأ مركز الزكاة بسلانجور، ثم تبعته مؤسسات أخرى للزكاة في ولاية جزيرة فينغ Pinang عام 1995وولاية ملاك 12 سنة 1996 م ، وولاية باهنج سنة 1997 م، وولاية نجري سمبيلان سنة1998 وولاية سراواك 1998 م.

أما بقية الولايات كولاية كلنتان ، وترنجانو، وجوهوربار وصباح وبرليس وبيراق، فما يزال أمر جباية أموال الزكاة وصرفها تحت رعاية بيت المال التابع لمجلس الشؤون الاسلامية لكل ولاية[1] .

ووفقا لبيانات الصندوق فقد بلغت عائدات الزكاة في عام 2009 بالولايات الفدرالية الثلاث فقط نحو 242 مليون رينغت (77 مليون دولار)، وفي باقي الولايات بلغ مجموع العائدات نحو 1.2 مليار رينغت (381 مليون دولار)، مقارنة مع نحو 1.04 مليار رينغت (نحو 330 مليون و200 ألف دولار) في عام 2008. يعمل الصندوق في محيط ملائم حيث تقوم الحكومة بخصم قيمة الأموال التي تدفع للزكاة من مجموع الضرائب السنوية المترتبة على الأفراد والمؤسسات الذين قاموا بأداء زكاة أموالهم.

[1]– أسماء أكلي و عبد البارئ أوانج، التجربة الماليزية لتثمير أموال الزكاة، المؤتمر العلمي الدولي الأول "تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الاسلامي"، جامعة سعد دحلب البليدة، جوان: 25 \ 26 \ 2012، ص:11.

لذا يسعى دائما إلى تحقيق زيادة في ايراداته عن طريق تنمية الوعي لدى المسلمين بضرورة أداء الزكاة كفريضة دينية، وتقديم التسهيلات المختلفة لرفع حصيلة التحصيل، كاستخدام وسائل التقنية الحديثة، مثل الإنترنت وبطاقات الاعتماد وخدمة الهواتف والاقتطاع من الرواتب.

وقد اتخذت ماليزيا نهجاً مميزاً في تفعيل الزكاة وزيادة فاعليتها في رفع مستوى معيشة المسلمين وتنمية ذواتهم وتطوير قدراتهم ليصبحوا عناصر منتجة وفاعلة في المجتمع.

ثالثا: كيفية الاستخدام الاستثماري لحصيلة الزكاة

يعُطَى للمستحقين رأسمالا بعد تحديد نوع التجارة، ورأس المال ذلك يرد إلى المؤسسة، كما أنها تزودهم بآلات وبضائع رئيسة للتجارة، بالإضافة إلى أجرة الدكاكين فتعطي المؤسسة رأس مال مقداره يتراوح ما بين 500رنجت ماليزي و 5000 رنجت ماليزي، لصنف الفقراء والمساكين الذين يقومون بفتح محلات تجارية صغيرة.

كما أن المؤسسة تعطي رأسمالا مقداره يتراوح ما بين 5000رنجت ماليزي (و 50,000 رنجت ماليزي، لصنف الفقراء والمساكين الذين يقومون بفتح محلات تجارية كبيرة، وتنظم دورة أو ورشة خاصة لهؤلاء لشرح أسس التجارة لكل صنف من الأصناف المختارة[1].

رابعا: بعض انجازات بيت المال بالولاية الفيدرالية لمدينة كوالالمبور

أ- **مركز علاج المرضى الإسلامي**

"أسست هذه الشركة في 10 يناير 1984م برأس المال المرخص به بالمبلغ 2.5 RM مليون ورأس المال المدفوع 200,000 RM. وهو مركز علاج المرضى إسلامي الوحيد في ماليزيا، وكان شعاره قوله تعالى {وإذا مرضت فهو يشفين}، على أن يتبع بإنشاء المستشفى الإسلامي.

ب- **شركة بيت المال**

أنشئت في ولاية زينيت ويملك بيت المال 95% من أسهم هذه الشركة. غير أنها لا تشتغل بصفة ملائمة لضعف إدارتها وتواجه مشكلات مالية كبيرة.

بالنظر في تلك الأوجه من الاستثمار نلاحظ أن بعضها توافرت له ضمانات كافية للنجاح وتجنّب الخسارة، كما هو الحال في مشروع المركز الطبي الإسلامي الذي أصبح الآن المستشفى الإسلامي

[1]- أسماء أكلي وعبد البارئ أوانج، مرجع سابق، ص:14.

الرئيس في كوالامبور. (بوسراوي) وكذلك الحال في الاستثمار بشراء أسهم عادية في السوق المالي من البنك.

الفرع الرابع: ديوان الزكاة السوداني

تطور عمل الزكاة ليصبح ديوان له أهداف واضحة وإستراتيجية تُبنى على أسس علمية وعملية بمشاركة أهل خبرة وكفاءة وخطط وبرامج واسعة وجهات إشرافية لتنفيذها، فأنشأ المجلس الأعلى لأمناء الزكاة كما تم تكوين لجنة للفتوى تبحث المستجدات في فقه وتطبيق الزكاة ولجنة للمظالم، وأمين للزكاة بسلطات واسعة يعينه رئيس الجمهورية يعاونه أربعة نواب في دوائر الجباية والمصارف وخطاب الزكاة والشؤون المالية والإدارية و إدارات أخرى متخصصة أمناء للزكاة بالولايات.

أولا: أهداف ديوان الزكاة

أشار قانون الزكاة في المادة الخامسة منه إلى أن ديوان الزكاة يعمل على تحقيق الأهداف الآتية:

- تطبيق فريضة الزكاة وجمع وصرف الصدقات بما يحقق طهارة المال وتزكية النفس.
- الدعوة والإرشاد إلى أهمية الزكاة والصدقات وبسط أحكامها بين الناس.
- تأكيد سلطان الدولة المسلمة في جمع وإدارة الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها.
- تلقى وجباية وإدارة وتوزيع الزكاة بما يحقق التراحم والتكافل الاجتماعي.

ثانيا: استراتيجية الديوان

لقد تمثلت رسالة الديوان، في تحقيق ما يلي :

- تعزيز دور الديوان في جباية وصرف أموال الزكاة.
- إشاعة روح التكافل والتراحم بين الناس.
- تخفيف حدة الفقر واستهداف العوامل المؤدية للإفقار.

ثالثا: منهج الديوان في الجباية والصرف

تعتبر الجباية هي الأساس الذي تقوم عليه الزكاة، وقد عمل ديوان الزكاة على أخذ الزكاة من الأموال المعروفة وهي ستة أنواع، عروض التجارة، الزروع، الأنعام، المال المستفاد، المستغلات والمهن الحرة.

أما الكيفية التي يتم بها الصرف على المستحقين فتنقسم إلى قسمين كبيرين هما:

- مصرف أصحاب الحاجات : وهم الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمين.
- مصرف الدعوة : وهم في سبيل الله والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب.

أخذ ديوان الزكاة برأي المفاضلة بين المصارف حسب معيار الحاجة، لذلك تم رفع النسبة المخصصة للفقراء والمساكين فبلغت 50% من دخل الزكاة قبل خصم أي مصروفات إدارية ثم توزع باقي النسب كالآتي:

- 6% غارمين
- 1,5 % ابن السبيل
- 4 % مصارف دعوية " في الرقاب والمؤلفة قلوبهم"
- 16 % في سبيل الله
- 15 % عاملين عليها
- 7,5 % مصروفات التسيير – بما فيها الأصول والإنشاءات.

كما توزع مصارف الزكاة إلى نوعين:

- مصارف محلية داخل الولايات وهى تخضع لتصرف مجلس أمناء الزكاة و أمين الزكاة بالولاية.
- مصارف مركزية وهى تخضع لتصرف المجلس الأعلى لأمناء الزكاة و الأمين العام.

رابعا: الجباية

عمل ديوان الزكاة على أخذ الزكاة من الأموال المعروفة وهي ستة أنواع، عروض التجارة، الزروع، الأنعام، المال المستفاد، المستغلات والمهن الحرة. الجدول رقم (8.4) يوضح تطور حجم الجباية بالسودان2000–2011م. أما الجدول رقم (9.4) فإنه يوضح نسب مساهمة الأوعية الزكوية في إجمالي تحصيل الزكاة خلال الفترة 2000–2011م.

جدول رقم (11.4):تطور جباية الزكاة خلال الفترة في السودان 2006–2011

مقياس: مليون جنيه سوداني

الوعاء الزكوي	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المجموع	119.1	134.60	157.9	192.1	241.5	271.4
الوعاء الزكوي	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المجموع	314.5	357.1	392	3.445	4.497	6.592

المصدر: ديوان الزكاة السوداني، التقارير السنوية خلال الفترة 2000–2011م

جدول رقم (12.4): نسب الجباية حسب الوعاء الزكوي

خلال الفترة 2006-2011م

نسبة الوعاء الزكوي	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عروض التجارة	38	42.3	50	52.2	52.3	55.3	49.9
الزروع	42.4	39.6	34.0	32.1	33.1	30.4	35.2
الأنعام	7	7.1	6.4	6.2	5.4	5.6	6.6
المال المستفاد	7.1	5.6	4.5	4.8	5.1	4.1	4.1
المستغلات	-	4.7	4.3	4.0	3.4	3.9	3.5
المهن الحرة	-	0.8	0.8	0.7	0.7	0.8	0.7
المجموع	-	100	100	100	100	100	100

المصدر : التقارير السنوية لديوان الزكاة خلال الفترة 2005-2011م.

-تطورت زكاة عروض التجارة نسبة الى الوعاء الزكوي الكلي من 38% سنة 2005 الى 55.3% سنة 2010 لتتراجع قليلا سنة 2011 حيث بلغت 49.9%، لكنها بقيت تشكل أهم مورد في جباية الزكاة رغم أنها تعتبر من الأموال الباطنة وقد اكتسب العاملون عليها خبرة عالية في تحصيلها، ويتم تقدير وعاء الزكاة فيها عن طريق إقرار المزكي أو الميزانية التي تقدمها المؤسسة.

- شهدت زكاة الزروع نوعا من الثبات في حصيلتها نسبة إلى الوعاء الزكوي الكلي، فبلغت 34% سنة 2007 و35.2% سنة 2011 ، والملاحظ أن تقدير نصابها يختلف حسب طريقة السقي، وتجبى اما عن طريق الوكالة(المؤسسات)، أو بواسطة عاملي الزكاة مباشرة من المزارع.
- رغم وفرة المواشي إلا أن زكاة الأنعام لم تشكل الا 6.6% سنة 2001 من الوعاء الزكوي الكلي، نظرا لعدة عوامل كالتهرب و الظروف الأمنية وارتفاع تكاليف جبايتها في بعض المناطق.

يقوم ديوان الزكاة بأخذ ربع العشر من المال المستفاد تراجعت نسبته الى الوعاء الزكوي الكلي من7.1 % سنة 2005 الى 4.1% سنة 2011. ويؤخذ من المشتري ضماناً لحقوق الفقراء والمساكين.

- لم تشكل زكاة المستغلات وزكاة المهن الحرة معدلات ضعيفة من حيث حجم ونسبة الجباية، ففي سنة 2011 بلغت نسبهما على التوالي 3.5% و 0.7%، ويعود ذلك الى صعوبة مقابلة أصحاب العقارات، والى ارتباط الصناعة المرتبطة بالنقد الأجنبي والمدخلات، وصعوبة حصر وتقدير دخول أصحاب المهن الحرة.

من خلال استعراض الأوعية الزكوية بالسودان نخلص الى أن التجربة السودانية تميزت بالتوسع في الأوعية الزكوية من خلال التوسع في المصادر الفقهية وعدم الالتزام بمذهب واحد تحقيقاً لمصلحة الفقراء والمساكين.

الشكل رقم(6.4): يوضح مساهمة الأوعية الزكوية للتحصيل الكلي في العام2011

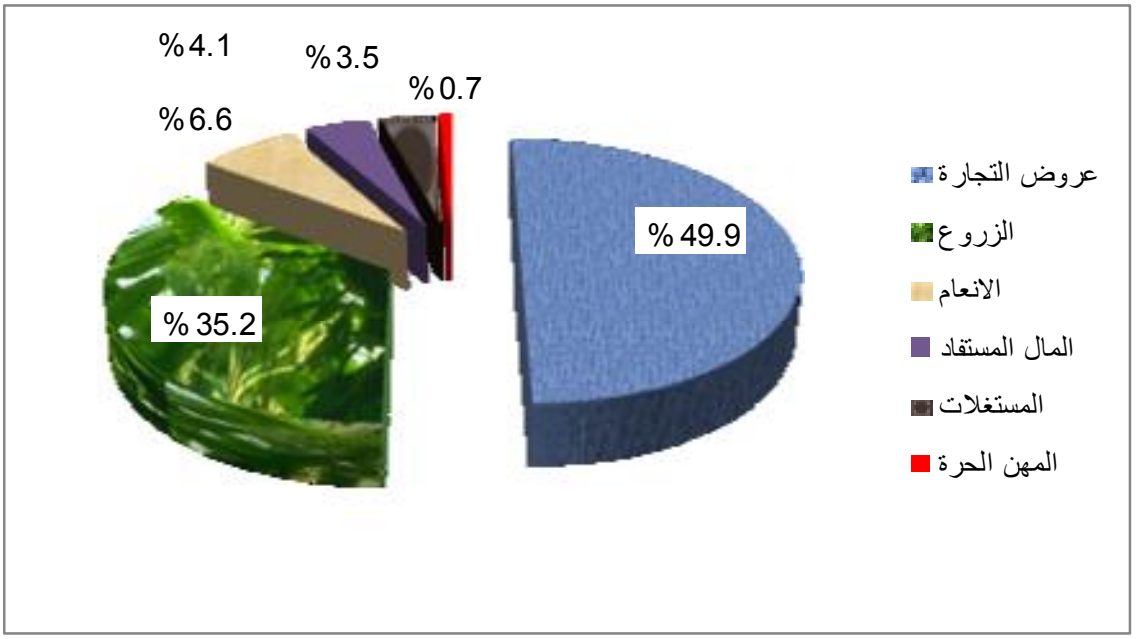

المصدر: تقرير ديوان الزكاة السوداني سنة 2011، ص:11.

الشكل رقم(7.4): يقارن بين الجباية الفعلية بين سنتي 2011 و 2010

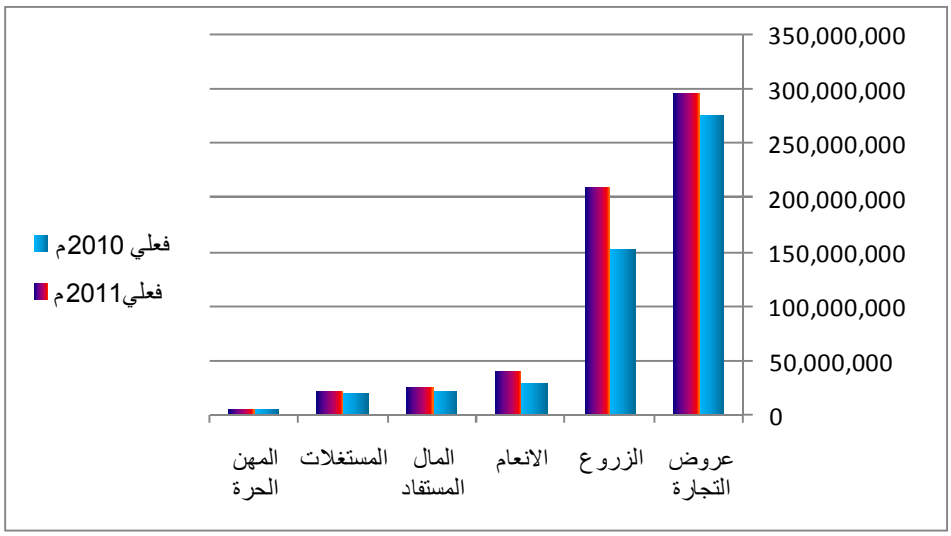

المصدر: تقرير ديوان الزكاة السوداني سنة 2011، ص:12.

خامسا: صرف الزكاة

تضاعف الصرف الفعلي على مصارف الزكاة إلى أكثر من خمس مرت خلال الفترة 2000-2011 فانتقل من 114.4 مليون جنيه سوداني الى 597.7 مليون جنيه سوداني(الجدول 10.4) .

جدول رقم (13.4)الصرف الفعلي على مصارف الزكاة في السودان

مقياس: مليون جنيه سوداني

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصرف الزكوي	114.4	122.8	139.5	160.8	221.6	249.1
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصرف الزكوي	290.2	329.7	–	428.3	479.7	597.7

المصدر: اعداد الباحث باعتماد تقارير ديوان الزكاة السوداني للفترة 2000–2011

تبنى ديوان الزكاة في السودان منهج المفاضلة بين مصارف الزكاة، فكان صرف الزكاة ترجمة لواقع المجتمع السوداني :

الجدول رقم(14.4):الوزن النسبي لمصارف الزكاة

المصرف	2005	2006	2007	2011
الفقراء والمساكين	62.1	64.5	62	72.6
الغارمين	5.6	3.6	5	3.4
ابن السبيل	0.3	0.3	0.5	0.3
المصارف الدعوية	6	4.6	6.3	4.9
في سبيل الله	3.4	2.5	4.8	2.3
العاملين عليها	15.4	14.9	15	12.6
الصرف الإداري	7.2	9.5	6.4	4
المجموع	100	100	100	100

المصدر: إعداد الباحث باعتماد التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني خلال الفترة 2005–2011م.

– أهمية مصرف الفقراء والمساكين بالنسبة لبقية المصارف، حيث شهد تزايدا في نسبته إلى الإنفاق الكلي من 62.1% سنة الى 73.3% سنة 2011م (الجدول 11.4). ويخضع توزيعه لدراسات ومسح اجتماعي، ويشتمل الصرف المباشر (الأفقي) والصرف على المشروعات الخدمية والإنتاجية (الرأسي).

– تناقص الصرف على العاملين عليها حيث انتقل من 15.4 سنة 2005 إلى 12.7 سنة 2011، وتقدر رواتبهم حسب قدراتهم وعملهم وليس مقابل الحاجة.

الشكل رقم(8.4): بياني يوضح نسب كل مصرف من إجمالي الصرف الكلي2011

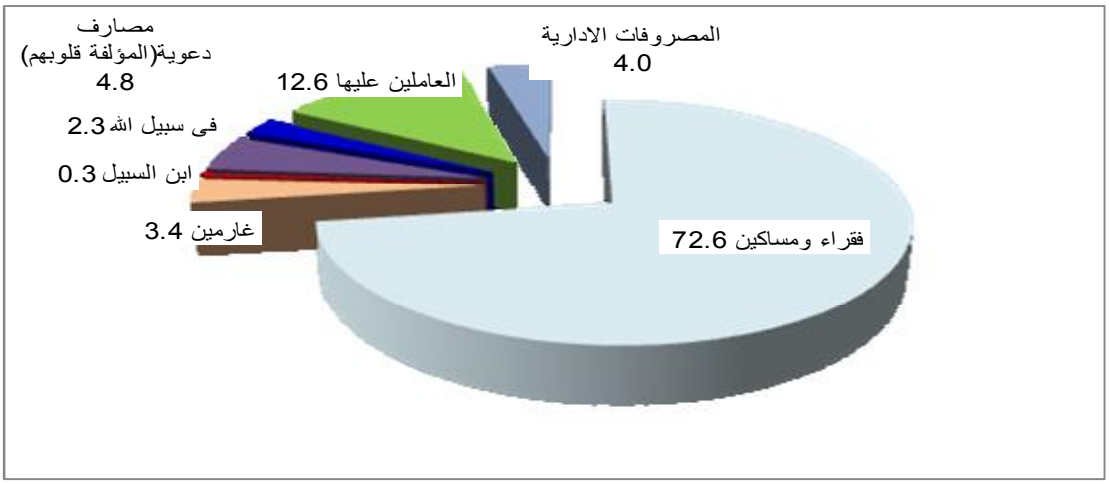

المصدر: تقرير ديوان الزكاة السوداني سنة 2011، ص19.

الشكل رقم(9.4): يقارن بين الصرف الفعلي في 2011م العام2010م

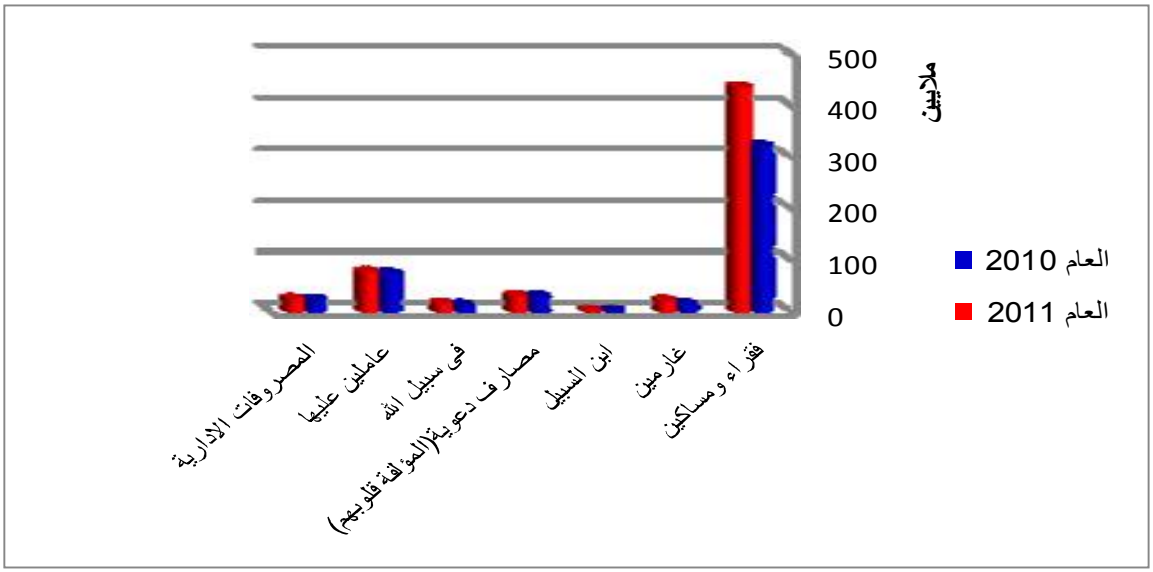

المصدر: تقرير ديوان الزكاة السوداني سنة 2011، ص19.

سادسا: مشاركة ديوان الزكاة السوداني في محفظة الأمان

شارك ديوان الزكاة في منتصف العام 2010م، في تكوين محفظة تعرف بمحفظة الأمان وهي شراكة بين البنوك العاملة وديوان الزكاة بمبلغ إجمالي 200 مليون جنيها، تدفع البنوك 150 مليون جنيهاً من اجل دعم صغار المنتجين والخريجين، واعتمدت المحفظة على كافة صيغ التمويل الإسلامي.

- **مشروع أبو حليمة**

تم تنفيذ مشروع ابو حليمة بولاية الخرطوم لعدد 625 خريج بمبلغ 7.100.000جنيهاً وهو عبارة عن بيوت محمية وتمّ استيراد هذه البيوت.

- مشروع المراكز الصحية:

هذا المشروع يستهدف الأطباء لعدد 300 طبيب بمبلغ 1.000.000جنيهاً تمّ التنفيذ جزئياً .

أيضا مشروع المراكز الصحية بولاية النيل الأبيض ويستهدف عدد 2000 طبيب بمبلغ 20.000.000 جنيهاً تمّ التنفيذ جزئياً للمراكز الجاهزة .

- مشروع منتجي الصمغ العربي

قام بنك الادخار بتنفيذ المشروع بوكالة من البنك الرائد بمبلغ 3.000.00 جنيهاً لعدد 4158 مزارع عن طريق الجمعيات التعاونية وبلغ عدد الجمعيات 80 جمعية تمّ تنفيذ المشروع .

- مشروع ربط صغار المزارعين بالأسواق

هذا المشروع عبارة عن شراكه بين محفظة الأمان وبرنامج الغذاء العالمي استفاد منه 100.000 مزارع بمبلغ 450 جنيهاً للمزارع بتكلفه إجمالية 45.000.000 جنيهاً.

سابعا: نماذج من مشروعات التنمية لديوان الزكاة السوداني

أ- المشاريع الإنتاجية:

- الدعم الزراعي:

يقوم ديوان بتوفير البذور المحسنة و حراثة الأراضي والمساهمة في توفير المياه والجرارات لمساعدة الفقراء والمساكين في زراعة أراضيهم حيث تتم زراعة (5000) فدان سنوياً، كما تم شراء أكثر من 100 جرار زراعي بملحقاتها وعدد 25 ألف محراث بلدي خاصة بالنسبة لولايات دارفور واستفاد من دعم الديوان في مجال الزراعة والمقدر بحوالي 5,2 مليار دينار حوالي 32 ألف أسرة على مستوى ولايات السودان، كما ساهم الديوان في إحياء مشاريع النيل الأبيض حوالي 78 مشروعاً بالإضافة إلى سدود كثيرة.

- تمليك الأنعام:

تم تمليك عدد 15 ألف أسرة أعداد من الضأن والماعز والأبقار بما يزيد عن 50 ألف رأس متوسط الأسرة 2 رأس من الأبقار أو 5-10 رأس من الضأن والماعز، لتوفير قوت العام للأسر الفقيرة على مستوى ولايات السودان تم توزيع حوالي (2,5) مليون جوال ذرة وتعطي كل أسرة ما يكفيها للعام من الذرة . وكذلك تم توزيع عدد (200) ألف جوال قمح و(50) ألف جوال دخن وبلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا القوت حوالي مليون أسرة.

-تمليك وسائل الإنتاج:

خصص ديوان الزكاة نسبة (35%) من نصيب مصرف الفقراء والمساكين لتمليك وسائل الإنتاج في السنوات الأولى للديوان من 1991 – 1994 ، وملَّك وسائل إنتاج فردية للأسر.

ب- المشروعات الخدمية:

يقوم الديوان بتنفيذ بعض المشروعات الخدمية التي تخدم أعداد كبيرة من الفقراء والمساكين وتمثل الاحتياج الفعلي لهم وتحول إمكانيات الدولة والوزارات المختصة دون تنفيذها ؛ مثل:

- مشروعات المياه:

بلغ عدد الآبار التي حفرها الديوان أكثر من (360) بئر، وأنشئت (50) شبكة مياه وبلغت تكلفة مشاريع المياه خلال هذه الفترة (2,8) مليار دينار وبلغ العدد الكلي للمشروعات (1294) مشروع

- شراء المعدات:

قد قام الديوان بشراء بعض الأجهزة الطبية النادرة التي تحتاج إليها المستشفيات الحكومية وتحول إمكانيات الوزارة دون توفيرها، ومن أمثلة هذه الأجهزة :

- شراء أول قسطرة لمركز القلب 1,5 مليون دولار.
- شراء جهاز فحص الجينات، والذي كان له الأثر في معرفة نوع الأورام بعد أن كان ذلك يتطلب إرسال العينات إلى ألمانيا .
- شراء جهاز الكشف المبكر لسرطان الثدي كأول جهاز بالسودان .
- شراء ثلاجات حفظ الأمصال والتي تعمل بالغاز حتى يتم الطواف على الولايات .
- توفير أكثر من 15 إسعاف لنقل المرضى للمستشفيات البعيدة منها إثنين متخصصات لإسعاف مرضى القلب.
- توفير معامل لفحص الإيدز بالولايات الطرفية .
- توفير شنط ولادة للقابلات الريفيات وتدريبهن مع غرف للولادة .
- توفير العديد من الأجهزة الطبية المساعدة: رسم قلب ، معامل تحاليل ، أشعة ، موجات صوتية ... للمستشفيات الريفية .

- **برنامج التأمين الصحي:** يقوم الديوان من خلال إدارة التأمين الصحي التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية بتسديد 75% من قيمة العلاج وأجرة الطبيب وتساهم الأسرة بنسبة 25% من قيمة الدواء، على أن تقوم إدارة التأمين الصحي بعلاج أفراد الأسر علاجاً كاملاً ، كانت البداية بحوالي 5000 أسرة وبلغ عدد الأسر المؤمن عليهما 312,45 أسرة و يسدد لها مبلغ 163مليون دينار[1].

[1]- خالد محمد يس، عبد الإله محمد أحمد، ضرار الماحي العبيد أحمد، لجنة دراسة، وتقويم أثر تجربة التأمين الصحي على الشرائح الفقيرة ، المعهد العالي لعلوم الزكاة، فبراير 2010م.

-الصيدليات الشعبية:

قام الديوان بإنشاء أكثر من (35) صيدلية شعبية على مستوى ولايات ومحافظات السودان حيث تقدم هذه الصيدليات الدواء مجاناً للفقراء والمساكين بموجب دراسة ولكافة المواطنين بأسعار تقل كثيراً عن أسعار الدواء بالسوق وذلك تخفيفاً للمعاناة عن المواطنين بهامش ربح بسيط .

كما نجد أن بعض الولايات انتهجت قيام مجمعات طبية متكاملة مثل المجمع الطبي بولاية البحر الأحمر والذي استفاد من خدماته في العام 2001م (29000) مريض فقير والمجمع الطبي في مدينة جوبا بولاية بحر الجبل .

- مشروعات التعليم:

يقوم الديوان بتوفير المستلزمات المدرسية للفقراء ودفع الرسوم الدراسية والزي المدرسي لطلاب الأساس والثانوي وكفالة الطالب الجامعي، كما قام بتأهيل بعض المدارس الفنية والمعاهد الحرفية كمعهد أبو عزة الذي يؤهل حفظة القرآن لتعلم حرفة، وبعض المدارس الفنية كمدرسة كسلا الفنية ومدرسة النيل الأزرق الفنية وذلك بتوفير المعدات والتدريب.

بلغ المستفيدين سنة 2006 (35,667) طالب وطالبة، حيث يبلغ دعم الطالب 5,000 دينار بتكلفة سنوية قدرها 1,2مليار دينار.

ثامنا: المشاريع الخيرية

وقع ديوان الزكاة عدد من اتفاقيات الشراكة مع بعض المؤسسات التي تهتم بالعمل في المجال الاجتماعي منها:

- اتفاقية شراكة مع الاتحاد العام للمرأة السودانية لإنشاء مراكز لتنمية المرأة في الريف، وقد أنشأ الديوان مع الاتحاد أكثر من (30) مركز بقيمة (150) مليون دينار.
- اتفاقية شراكة مع منظمة تنمية الأطفال اليافعين لمعالجة مشكلة التشرد استفاد منها أكثر من (3) ألف طفل بتكلفة (100) مليون دينار وكثير منهم عاد إلى أسرته وأندمج في المجتمع.
- مشاريع شراكة مع الاتحاد الوطني للشباب السوداني لتأهيل الخريجين الفقراء وتوفير فرص عمل لهم، وقد استهدف هذا المشروع حوالي (3) ألف خريج بتكلفة بلغت (200) مليون دينار.
- منظمة المبادرات النسائية : لمعالجة سرطان الثدي.
- منظمة مبادرون : لمعالجة آثار الحرب في المناطق المتأثرة بها.
- منظمات نسوية متعددة : لمحو الأمية وتدريب القابلات.

تاسعا: مشاريع كفالة الأيتام

-برنامج التكفل باليتيم:

يقوم الديوان بتقديم لأسر الأيتام بتوفير برنامج التأمين الصحي و التعليم، حيث بلغ عدد الأيتام المكفولين بواسطة الديوان على مستوى ولايات السودان (63,737) يتيم حتى 2007م بتكلفة سنوية قدرها (9,2) مليار دينار، حيث كانت البداية في عام 1988م بحوالي 3000 يتيم .

- برنامج الظل الظليل:

هو مشروع إسكان وإيواء الأيتام بتمليكهم منازل جاهزة ويستهدف المشروع في مرحلته الأولى 843 وحدة سكنية لإيواء أسر اليتامى (غرفة +منافع+ مطبخ+ براندة+ سور) وبدأ تنفيذ المشروع بولاية الخرطوم وكسلا وشمال دارفور بتكلفة 1,000,376,000 دينار .

- الاحتفال بالعيد القومي لليتيم:

والذي يخطط له بأن يوافق المولد النبوي الشريف ، حيث يهدف المشروع للاهتمام بشريحة الأيتام والأرامل الذين فقدوا العائل للأسرة، ومن محاور هذا المشروع :

بلغ الصرف على هذا المشروع لعامي 2006-2007م (7) مليار دينار واستفاد منه (325) ألف أسرة أيتام .

عاشرا: مشروع الراعي و الرعية

يشمل تقديم مواد إفطار رمضان والموائد الرمضانية وسحور الطالب الجامعي بالداخليات وتقديم بعض الدعم للأسر المتعففة مما يبعث الفرحة والرضا في تلك الأسر وتواصل بين الأسر والمسئولين، ثم عند نهاية الشهر الكريم يتم تقديم الملابس للأطفال المحتاجين عبر أسرهم لتدخل الفرحة إلى نفوسهم ويستقبلون عيد الفطر بكل بهجة وسرور، وينفذ سنويا بحوالي (3) مليار دينار.

بلغت تكلفة المشروع خلال ستة سنوات (20) مليار دينار استفادت منها (3) مليون أسرة.

المبحث الثالث: تجربة الزكاة في الجزائر

يدرس هذا المبحث أوضاع الفقر في الجزائر، وأهم انجازاتها في مجال تحقيق أهداف الألفية، ومساهمة عناصر الاستراتيجيات الوطنية لمحاربة الفقر، ومن ضمنها تجربة صندوق الزكاة والمشاريع الإنتاجية التي ينفذها في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: أوضاع الفقر في الجزائر

الفرع الأول: تحسن معدلات الفقر

بلغت نسبة الفقر في الجزائر ذروتها سنة 1995 بـ 22 %، وانخفضت إلى 17 % سنة 1999، ثم استمر التحسن في معدلات الفقر فتراجعت إلى 5.03 % في 2013 كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(15.4) معدلات الفقر في الجزائر (2008-2013)

السنة	1995	1999	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%22	% 17	%11.1	%9.8	%6.2	%5.55	%5.20	%5.03

انخفض معدل البطالة إلى 11.3% سنة 2007 مقابل17.7% سنة 2004 وتحسن الدخل الخام للمواطن حيث انتقل من 3100 دولار سنة 2005 ليبلغ 3478 دولار سنة 2006 ثم 3971 دولار سنة 2007 و5034 سنة 2008، كما بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 8310 دولار سنة 2011[1]. مع دعم الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة(منحة المسنين دون دخل وكذا المعوقين تقدر 3000 د.ج و4000د.ج لكل فئة على التوالي)

.تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال السياسات الاجتماعية، التي تتميز على الخصوص بإجراءات حمائية متقدمة في مجالات عديدة منها، الاستثمار في التربية والتعليم، التكوين، المنظومة الصحية، العمل والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني وحماية الفئات المحرومة، حيث تقدر الاعتمادات بـ 22.12% من ميزانية الدولة و13,55% من الناتج الداخلي الخام، خصصت للنفقات الاجتماعية العمومية بما فيها التدابير المتخذة لتحسين دخل الأسر والرفع من مستواهم المعيشي.

وبفضل الإنفاق الحكومي المعتبر والسياسات المتخذة وتنويع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية، سجل تحسن ظروف معيشة الأسرة الجزائرية إذ يتمتع على سبيل المثال، قرابة نصف الجزائريين بسكنات فردية في إطار توفير السكن الاجتماعي الريفي والسكن التساهمي والترقوي، تطبيقا لبرنامج بناء أزيد من

[1] – كابي الخوري، مؤشرات اجتماعية واقتصادية مختارة من الدول العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص:200.

مليون وحدة سكنية جديدة من 2005 إلى 2009. كما تقلص عدد المنازل الهشة بـ 22.4% في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2007 تنفيذا لبرنامج القضاء على الأحياء القصديرية.

واستفادت الأسر من خدمات الكهرباء بنسبة 98.6% ومن شبكات الصرف المتطورة بنسبة تفوق 92.5 % سنة 2006، كما تقدر نسبة وصول السكان سواء في المناطق الحضرية أو الريفية / النائية إلى المياه النقية والمأمونة إلى 95%سنة 2008، هذا إضافة إلى تأمين حماية اجتماعية متكاملة لأفراد الأسرة من خلال استفادة 80%من الجزائريين من الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية. فقد تحسن معدل الأمل في الحياة إذ بلغ 76 سنة مع تراجع سن احتمال الوفاة قبل سن 40 إلى 6 % سنة 2008، كما تدنت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية بثلاثة أرباع أي من 13% إلى 4%[1].

ويعود هذا التقدم بالدرجة الأولى إلى تطبيق برنامج دعم النمو 2005– 2009 والبرنامج التكميلي للهضاب العليا والجنوب، والتي تم على أساسها اعتماد مخططات عمل في مجالات مختلفة نذكر منها خاصة المخطط الوطني لمكافحة الفقر والتهميش الهادف على الخصوص إلى المساهمة في معالجة الفوارق الاجتماعية والقضاء على الإقصاء والتهميش، ومخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة الرامي إلى استحداث عدد صاف من مناصب العمل بمعدل سنوي يقدر ب 452.585 منصب شغل في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 وخفض البطالة إلى أقل من 10% من 2010 إلى 2013 ووضع تدابير خاصة لصالح شباب الأحياء المحرومة.

الفرع الثاني: إنجازات الجزائر في مجال أهداف الألفية

بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية استمرت الجزائر في تسجيل نتائج جيدة في اطار تحقيق أهداف الالفية من أجل التنمية اذ بلغت العديد منها قبل افاق سنة 2015 التي حددتها منظمة الأمم المتحدة حسبما جاء في التقرير الوطني الثاني الذي يغطي الفترة الممتدة من 2005 الى 2010 من هذه الأهداف.

ويؤكد التقرير الذي عرضته الجزائر على الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة ال65 للجمعية العامة الذي خصص لهذا البرنامج العالمي حول مكافحة الفقر أنه فيما يتعلق بتقليص نسبة الفقر والمجاعة المدقعين فان السكان الجزائريين ا لذين يعيشون بنسبة تفوق دولار واحد للفرد وفي اليوم قد انتقلت من 1.9

[1]– الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، التقرير الوطني حول تطبيق توصيات مؤتمر بيجين +15 الخاص بحقوق المرأة، 2010 ، ص:5 .

بالمئة في سنة 1988 الى 0.5بالمئة في سنة 2009 مقابل توقعات خاصة بهذه الأهداف التي يتعين بلوغها والمتمثلة في 0.9 بالمئة في سنة 2015[1].

وعليه فقد تم تحقيق الهدف الأول من هذه الأهداف اذ تبقى أكبر نسبة من الفقر مثلما حددت ضمن هذه الأهداف ضئيلة بالجزائر وأنه يمكن القضاء عليها نهائيا.

ويرتكز العمل في مكافحة الفقر على الإجراء المتمثل في الشبكة الاجتماعية (المنحة الجزافية للتضامن والتعويض الخاص بالنشاط ذي المنفعة العامة) وكذا النشاطات المدعمة لقطاع السكن.

من جهة أخرى سمح تنفيذ البرنامج التكميلي الموجه لدعم التنمية 2005–2009 بتعزيز النتائج المحصل عليها أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001–2004 في مجال استحداث مناصب شغل وتقليص نسبة البطالة.

وتميزت الفترة الممتدة من 2005 الى 209 باستحداث حوالي 1.3 مليون منصب شغل وتخفيض نسبة البطالة بشكل مستمر اذ تراجعت من 15.3 بالمئة في سنة 2005 الى 10.2 بالمئة في سنة 2009 حسب نفس التقرير.

وفيما يتعلق بالمعايير الخاصة بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من المجاعة بالنصف أشارت الوثيقة الى أنه بالنسبة لسنة 2006 فان سيطرة نقص الوزن لدى الاطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات تقدر ب3.7 بالمائة يمثل 0.6 بالمائة منهم نقصا حادا في الوزن في حين أن مناطق جنوب البلاد يسجلون أكبر نسبة بلغت 7.2 بالمئة.

أما النسبة العامة للفقر فقد تراجعت من 14.1بالمئة لدى سكان الجزائر في سنة 1995 الى 12.1 بالمائة في سنة 2000 والى 5.6 بالمئة في سنة 2006 لتقدر ب 5 بالمئة في سنة 2008.

وقد حددت عتبة الفقر الغذائي بمستوى المدخول الذي يمكن به اقتناء منتوجات غذائية تقدر نسبة الحريرات بـ: 2100 حريرة يوميا ولكل فرد.

وفي ظرف أربع سنوات تراجع عدد السكان الذين لا يستهلكون هذه النسبة من الحريرات قد تراجع بالنصف مما قد يسمح بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية قبل الآجال المقررة حسبما أشار اليه التقرير الذي أضاف أن 40 بالمئة من موارد برنامج الاستثمارات العمومية بالنسبة لفترة 2010–2014 موجهة للتنمية البشرية منها التربية والتكوين والصحة والسكن والفلاحة[2].

[1]– حصيلة إنجازات الجزائر في إطار أهداف الألفية من أجل التنمية، موقع الأمم المتحدة، نيويورك، 23سبتمبر 2010.

[2]– حصيلة إنجازات الجزائر في إطار أهداف الألفية من أجل التنمية، موقع الأمم المتحدة، نيويورك، 23سبتمبر 2010.

وفيما يتعلق بالتربية الأولية للجميع (البرنامج 2 لأهداف الألفية من أجل التنمية) أوضح تقرير الجزائر أن نسبة تدريس الأطفال الذين يبلغ سنهم 6 سنوات قد ارتفعت من 43 بالمئة في سنة 1966 الى 69 بالمئة في سنة 1999 لتبلغ 97.96بالمئة في سنة 2009 " مما يعني أن هذه النسبة التي تصنف الجزائر في نفس المركز مع بعض البلدان المتطورة أن هدف التربية للجميع بخصوص التدريس قد تم بلوغه."

وقد بلغ عدد أطفال الطور الابتدائي أكثر من 3.3مليون خلال 2009–2010 و3.05 مليون تلميذ في الطور المتوسط وأكثر من1.17 مليون تلميذ بالنسبة للطور الثانوي.

وسيستمر قطاع التربية الوطنية في الاستفادة من اهتمام السلطات العمومية وحيث تم تخصيص 852 مليار دج لهذا القطاع في برنامج الاستثمارات العمومية 2010–2014.

وفيما يتعلق بترقية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (البرنامج ال3 لأهداف الألفية من أجل التنمية) فان توزيع المتمدرسين على أساس كل جنس بالنسبة لسنة 2008–2009 تقدر نسبته ب 47.38 بالمئة لدى الأطفال في الطور الابتدائي و48.72 بالمئة في الطور المتوسط و95.57 بالمئة في الطور الثانوي.

وفي مجال التكوين المهني تراجعت نسبة الفتيات من 39.7 بالمئة في سنة 2000 الى 3.35 بالمئة في سنة 2009 كون الفتيات يفضلن التوجه نحو الدراسات الثانوية والجامعية بدلا من التكوين المهني.

من جهة أخرى فان نسبة الفتيات في التعليم العالي ارتفعت عن نسبة الذكور بما أن نسبة الطالبات المسجلات في مرحلة التدرج ارتفعت من 56.8 بالمئة في سنة 2005–2006 بما أن نسبة الطالبات الحاصلات على شهادات مرحلة التدرج ارتفع من 10.61 بالمئة في 2005–2006 الى 63.4 بالمئة خلال سنتي 2008–2009.

وبشكل عام فإن أكثر من 45.1 مليون امرأة جزائرية تشغل مناصب غالبا ما تكون هامة خصوصا في قطاعات التربية والصحة والقضاء والشرطة الوطنية والجيش الوطني الشعبي حسب نفس التقرير الذي أوضح من جهة أخرى أن اليد العاملة النسوية تبلغ نسبتها 16.8 بالمئة.

ومن ضمن النشاطات الموجهة لترقية مكانة المرأة في المجتمع إدماج مقاربة النوع في البرامج الوطنية وتحسين مؤشرات التنمية المرتبطة بالتنمية البشرية[1].

[1]– حصيلة إنجازات الجزائر في إطار أهداف الألفية من أجل التنمية، موقع الأمم المتحدة، نيويورك، 23سبتمبر 2010.

أما فيما يخص تقليص نسبة الوفيات لدى الأطفال (الهدف ال4) يشير التقرير إلى أن نسبة الوفيات لدى هذه الفئة انتقلت من 142 في الألف في سنة 1970 إلى 46.8 في الألف في سنة 1990 وإلى 25.5 في الألف في سنة 2008 حيث انتقلت نسبة الوفيات لدى الاطفال من 14.2 بالمئة في سنة 2008 مقابل 44 بالمئة في سنة 1970.

وفيما يخص الهدف المتعلق بتحسين صحة الأمومة (الهدف ال5) تشير الوثيقة إلى أن نسبة الوفيات لدى الأمهات قد تراجعت بشكل محسوس إذ بلغت 2.86 في 100.000 في سنة 2008 مقابل 215 في 100.000 في سنة 1992 بينما انتقلت نسبة الولادة في الوسط المدعم من 76 بالمئة في سنة 1992 إلى 97.2 بالمئة في سنة 2009 مع تحسين التغطية الصحية الموجهة للأمومة والطفولة واستفادة أمثل من العلاج قبل الولادة ومن المتوقع أن يتم بلوغ هذا الهدف.

وبخصوص مكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة/السيدا والملاريا وغيرها من الأمراض (الهدف الـ 6) أوضح التقرير أن الجزائر تعد من بين الدول التي تعرف نسبة ضئيلة من انتشار الأمراض حيث تقدر نسبة انتشار فيروس السيدا بـ: 1.0 بالمئة مضيفا أنه منذ تشخيص أول حالة في سنة 1985 بلغ عدد الحالات المؤكدة في 31 ديسمبر 2009 ما يعادل 1.028 حالة من السيدا فيما بلغ عدد حاملي الفيروس 4.179 شخصا.

أما فيما يخص انتقال الفيروس خلال العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة الذي يعد الأكثر انتشارا إذ يتأرجح بين نسبتي 54.3 بالمئة لدى الأشخاص المصابين و77.81 بالمئة لدى حاملي الفيروس.

في هذا الصدد تم التوضيح أن 61 مركز تشخيص سري ومجاني قد فتح على مستوى كافة ولايات الوطن فيما تعزز الجهاز المؤسساتي للتكفل بإنشاء الوكالة الوطنية للدم وانشاء 8 مراكز مرجعية للتكفل بمرض فقدان المناعة المكتسبة.

وبخصوص الملاريا فان عدد حالات الإصابة بهذا المرض قد انتقلت إلى 92 بالمئة في سنة 2009 من بينها 88 مستوردة مقابل 152 في سنة 1990 من بينها 109 مستوردة مع نسبة وفاة متعلقة بالملاريا منعدمة (0 في100.000)[1].

ولضمان بيئة مستدامة (الهدف ال7) حققت الجزائر انجازات كبرى من خلال البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات البلدية وحققت تقدما معتبرا في مجال مكافحة التلوث الصناعي والجباية البيئية ونسبة المناطق الغابية من خلال سياسة التجديد الريفي وتحسين نسبة استعمال كافة الموارد المائية.

[1]– حصيلة إنجازات الجزائر في إطار أهداف الألفية من أجل التنمية، موقع الأمم المتحدة، نيويورك، 23سبتمبر 2010.

وبخصوص هذه النقطة الأخيرة تم التوضيح أنه بفضل البرامج التنموية لهذه السنوات الأخيرة فان نسبة السكان المستفيدين من الماء الشروب قد ارتفعت إلى 95 بالمائة في سنة 2009 بينما بلغ الربط بشبكات التموين بالماء الشروب نسبة 93 بالمائة.

وبشأن إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية (الهدف ال8) يذكر التقرير أن الجزائر باشرت العديد من النشاطات من أجل إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح (إصلاح القطاعات المصرفية والتأمينات والإصلاح الجبائي ومكافحة الفساد وفتح المفاوضات مع منظمة التجارة العامية والانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر).

الفرع الثالث: عناصر الاستراتيجيات الوطنية لمحاربة الفقر

- مساهمة الفئات الفقيرة في النمو، واتخاذ إجراءات لحمايتها.
- إصلاحات القطاع المالي واستفادة الفئات المحرومة خاصة التمويل المصغر المخصص للفقراء.
- تطوير القطاع الخاص وحمايته من المنافسة الاجنبية من أجل إدماج الفقراء في الحياة المهنية.[1].
- تشجيع الاستثمار في الفلاحة واتخاذ تدابير محددة لصالح الفئات المحرومة .
- التنمية الريفية لرفع إنتاجية الفئات الفقيرة مع توفير الوسائل والمنشآت القاعدية والخدمات الجيدة.
- تدعيم التنمية البشرية من خلال إلى تحسين المستوى التعليمي والصحي والمهني للأفراد وتحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بمساهمة القطاع الخاص.
- معالجة عوامل التفاوت والتمييز في القدرة البشرية بين الجنسين
- تطوير سوق العمل من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة وتعزيز مصالح تكوين الكفاءات وإعادة تأهيل الفقراء[2].
- تحسين وضعية السكن في المناطق الريفية خاصة، تخفيف إجراءات المتعلقة بالاستثمار في السكن،
- والقروض العقارية.
- تطوير برنامج المساعدة الاجتماعية بتعديل القانون الأساسي للحماية والتدخل الاجتماعي، وكذا إنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية يتكفل بتنسيق وتمويل البرامج الخاصة بمحاربة الفقر.

[1]– حصروري نادية، تحليل و قياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،2009، ص:65.

[2]– حصروري نادية، مرجع سابق، ص: 66.

- توفير محيط مؤسساتي وإطار قانوني يضمن تحسين استفادة الفئات الفقيرة من البرامج الخاصة بمكافحة الفقر.
- جهاز متابعة الفقر بإنشاء مركز وطني لتقييم ظاهرة الفقر والإقصاء ومستوى المعيشة والتنمية البشرية. مع ضرورة تحسبن بنك المعطيات الإحصائية وإعداد تقرير سنوي عن حالة الفقر والإقصاء في الجزائر[1].

تحتاج هذه الاستراتيجيات إلى تعبئة كل الجهود، ويجب أن تتطور وسائل الإدماج الاقتصادي الاجتماعي، مع توفير وسائل الضبط لقواعد السوق لتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الجزائريين.

الفرع الرابع: برامج ترقية التشغيل

وضعت الدولة برامج وهياكل عديدة ومتنوعة وهامة في مجال الإدماج والتشغيل، ولكن يبقى نجاحها مرتبط بدرجة كبيرة بمدى فعالية دور التوجيه والإعلام وتقريب كل بطال بجهاز التشغيل الذي يلائمه. وذلك يدخل ضمن المهام التقليدية للوكالة الوطنية للتشغيل باعتبارها الهيأة العمومية المكلفة بتنظيم ومتابعة سوق الشغل، وكذلك مديريات التشغيل بالولايات باعتبارها تمثل سلطة وزير التشغيل على المستوى المحلي.

تمثلت برامج ترقية التشغيل ومحاربة الفقر في الآتي:

أولا: الوكالة الوطنية للتشغيل

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 42/71 المؤرخ في: 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في: 29نوفمبر 1962.

وبذلك نلاحظ أن الوكالة وبعد تغيير التسمية تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، ومهمتها الأساسية كما ذكرنا هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين:

- طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات.
- أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص.

أما من جانب التنظيم فإن الوكالة مهيكلة بطريقة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن وتتكون هياكلـــها من:

[1] – حصروري نادية، مرجع سابق، ص:67.

- المديريــة العامـة.
- 10 وكـالات جهوية.
- أكثر من 157 وكالة محلية.

ثانيا: مديرية التشغيل بالولاية :

أنشئت بموجب المرسوم :50/02 المؤرخ في: 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر.

تتشكل مديريات التشغيل من مصالح تتفرع عنها مكاتب وأما مهمتها الأساسية كما جاء في المادة 03 من مرسوم إنشائها فهي تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته وبعثه وتضعها حيز التنفيذ.

وتقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية، وهذه البرامج ترمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة ومباشرة ممولة من طرف الدولة وهي:

أ- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية[1]

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية.

يشير الجدول (16.4) إلى التطور الذي حدث للتشغيل في إطار هذا البرنامج، حيث انتقل عدد مناصب المنجزة من 2008إلى 2011

جدول رقم(16.4): تطور التشغيل في إطار مبادرة نشاطات الإدماج الاجتماعيDAIS

التعيين	2008	2009	2010	2011
عدد مناصب التشغيل	129894	143414	90002	92838
المبالغ المخصصة بالدينار * 10^6	4441.95	4603.58	6930	13174.44

المصدر: إعداد الباحث باستخدام معطيات وكالة التنمية الاجتماعية(A.D.S).

في سنة 2011 ساهمت الإدارة العمومية بنسبة 72.5 بالمائة من المناصب المفتوحة، ثم قطاع التربية الوطنية بنسبة 13.2 بالمائة ، الخدمات بنسبة 6.7 بالمائة، قطاع الصحة 3.3 بالمائة، قطاع العدالة

[1]- يسمى حاليا "مبادرة نشاط الإدماج الاجتماعي"، اثر صدور المسوم التنفيذي رقم 12-79 المؤرخ في 12 فيفري 2012.

بنسبة 0.2 بالمائة، ولم تساهم قطاعات النشاط الاقتصادي إلا بنسبة ضئيلة، الفلاحة بـ 0.8 بالمائة، الصناعة بـ0.7 بالمائة، وقطاع الحرف بنسبة 0.2 بالمائة.

ب- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات وبالخصوص في المناطق النائية والمحرومة التي مستها البطالة أكثر.

يوضح الجدول(17.4) تطور التشغيل في إطار برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO)، ونلاحظ تطور عدد الناصب المفتوحة من 169680 سنة 2008 إلى 201243 سنة 2011، وارتفاع المبالغ المخصصة لها من6294.85 مليون دينار جزائري إلى 22350 مليون دينار جزائري لنفس الفترة. وساهم قطاع العناية بالمحيط من صيانة الأحياء وتنظيف الشواطئ بنسبة 62.2 بالمائة، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 19 بالمائة، والباقي موزع بين قطاعات صيانة الطرق6.2 بالمائة، الري 6.4 بالمائة، التربية الوطنية 1.6 بالمائة، الصحة4.3 بالمائة، والتضامن الوطني 0.3 بالمائة.

الجدول(17.4):تطور التشغيل في إطار برنامج (TUPHIMO)

التعيين	2008	2009	2010	2011
عدد مناصب التشغيل	169680	189036	168144	201243
المبالغ المخصصة بالدينار * 10^6	6294.85	6235	6300	22350

المصدر: إعداد الباحث باستخدام معطيات وكالة التنمية الاجتماعية(A.D.S).

ثالثا: وكالة التنمية الاجتماعية: أنشئت عام 1996 يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش. تتكون من 07 وكالات جهوية وإعتمادها على مديريات التشغيل ومديريات النشاط الاجتماعي بالولايات وكذلك البلديات، وعليه فإن المهام الأساسية للوكالة يمكن تلخيصها في [1]:

[1]- محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، طرابلس: 11 – 13/ 7/ 2005، ص:11.

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

تنظيم الوكالة يشمل مديرية عامة تتفرع عنها عدة مديريات مركزية وكذا مجلس للتوجيه ولجنة للمراقبة، وحتى تقوم بمهامها فإنها تعتمد على.

ومما سبق نكون قد تعرضنا إلى برامج التشغيل الممولة كلية من طرف الدولة والموجهة بالخصوص لفئات اجتماعية معينة من المحتاجين أو من الذين مستهم البطالة أكثر وهذه البرامج كما قلنا وضعتها الدولة كإجراءات استثنائية بعد تفاقم ظاهرة البطالة وبلوغها مستويات مرتفعة جدا خاصة في أوساط الشباب كما تعرضنا إلى وكالة التنمية الاجتماعية التي أنشئت خصيصا لتطبيق هذه البرامج.

المطلب الثاني: برامج للتشغيل التي تدعم المبادرة الخاصة

الفرع الأول: برنامج عقود ما قبل التشغيل

نشأ البرنامج بموجب المرسوم رقم: 402/98 المؤرخ في: 1998/12/02 ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين : صاحب العمل والمترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية.

ويبرز أكثر نجاح البرنامج من خلال النتائج التي حققها حيث إستفاد خلال سنة 2004 لوحدها أكثر من 60.000 شاب من عقود، كما أن الأهداف المسطرة بالنسبة للخمس سنوات القادمة ستسمح بإدماج أكثر من 300.000 شاب جامعي.

الفرع الثاني: برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشئت الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96- 296، وتعمل على إعالة الشباب العاطل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وعلى الشاب المستفيد أن تكون مساهمته الشخصية تتراوح بين 5 % إلى 10 % من كلفة المشروع، وتشكل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل، كما يجل أن تتوفر مجموعة الشروط عند منح هذه القروض لإنشاء مؤسسة مصغرة.

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC

يعمل هذا الجهاز على حماية الأجراء الذين يفقدون بصفة غير إيراديه مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية، وعلى إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذي يتراوح سنهم من 30- 50 سنة أصبح هذا الصندوق عمليا منذ جانفي 2006 وكان النشاط الاول للصندوق والتأمين على البطالة، كما توسعت مهام الصندوق إلى المساهمة في تطوير عملية خلق النشاطات لفائدة البطالين كما يلي[1]:

- المساهمة في تمويل النشاطات في إطار القرض المصغر وبشكل خاص من خلال مساهمات مالية في صندوق الضمان للمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة.
- إمكانية المساهمة في تمويل غلق نشاطات من طرف البطالين المؤهلين للتأمين على البطالة، أوعن طريق مساهمات القروض التكميلية للمستفيدين من القرض المصغر، أوعن طريق المساهمة في تركيبة مالية خاصة مع المؤسسات المالية.
- تطوير مراكز المساعدة في العمل الحر وهو فضاء مخصص للحاملين لمشاريع والراغبين لمرافقتهم في مسعاهم لخلق مؤسسات، وللصندوق الوطني للتأمين على البطالة 13 مديرية جهوية، تغطي كل واحدة منها 3 إلى أربع ولايات.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل

أنئ هذا الجهاز سنة 2004 ويعمل على مراقبة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل والحرفيين والنساء بالمنازل وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 دج و400000 دج [2].

الفرع الخامس: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات من خلال الخدمات التي تقدمها، وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب عمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.

[1]- وزارة التضامن الوطني سابقا، برامج مكافحة الفقر في الجزائر، الجزائر، 2008.

[2]- ناصر مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، مداخلة في مؤتمر: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1/ 3 جويلية 2007، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص: 311.

-تستفيد بعض المؤسسات المعتمدة لدى الوكالة من مجموعة من الحوافز الضريبية كالإعفاء من الرسوم من الرسم على القيمة المضافة على السلع التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-كما تستفيد مؤسسات أخرى **من** الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 3سنوات اذا ساهمت في خلق 100 منصب شغل.

- النوع الثالث من المؤسسات المعتمدة تخضع لنظام الترخيص الاستثنائي **الذي امتيازات** الإعفاء من الرسم على ملكية العقارات التي تدخل في إطار الاستثمار، وكذلك الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

الفرع السادس: البرامج السكنية

عملت الدولة على تدعيم برامج السكنات الريفية، والسكنات الاجتماعية التساهمية، وسكنات البيع عن طريق الإيجار، وتشمل هذه التدابير ما يلي[1]:

-تقدم الدولة إعانات مباشرة تتراوح بين 400 و700 ألف دينار حسب شرائح دخل المؤهلين للاستفادة من السكنات ونسبة إلى الأجر الوطني الأدنى المضمون.

-تتراوح تكلفة القرض البنكي بين 1% و3% حسب شرائح دخل المؤهلين للاستفادة من السكنات.

الفرع السابع: صندوق تنمية مناطق الجنوب

يشتغل هذا الصندوق منذ سنة 2001 أنشئ بموجب المرسوم رقم 242-2000 المؤرخ في 16 أوت 2000، وقد خصص هذا الصندوق لـ:

- تحسين المستوى المعيشي والتجديد الحضري.
- فك العزلة والربط بين المنشآت القاعدية.
- تغطية الاحتياجات من الطاقة مع حماية وتثمين الأملاك.

كما تهدف البرامج الممولة من طرف هذا الصندوق إلى تحسين مستوى البلديات الجنوبية، للوصول إلى الحد الوطني للتنمية.

[1] -حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015، ص:77.

المطلب الثالث: تجربة الزكاة في الجزائر

الفرع الأول: التعريف بصندوق الزكاة

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 07 رمضان 1411 هـ الموافق لـ 25 مارس 1991م.

تأسّس الصندوق عام 2003م، وبمقتضى القرار المؤرخ في 25 محرم عام 1425 الموافق 17 مارس 2004 والمتضمن إحداث لجنة الزكاة تشكل من ثلاث مستويات تنظيمية[1]:

- اللجنة القاعدية : تتشكل من ممثلي المزكين ورؤساء لجان الأحياء تعمل على مستوى كل دائرة
- اللجنة الولائية :تتشكل من الأئمة والمزكون ولجان الأحياء على مستوى كل ولاية.
- اللجنة الوطنية : تتكون من ممثلي المزكين والهيئات المساهمة في نشاطات الصندوق[2] .

لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأنية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق:

– التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام.

– وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة.

– نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت.

– اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.

– لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات[3].

الفرع الثاني: تكاليف إدارة الزكاة

حسب المرسوم الوزاري السابق فإنه تم تخصيص حوالي 12,5% من حصيلة الزكاة لمصاريف صندوق الزكاة، وقد تم تحديد نطاق هذه المصاريف وفق ما يلي:

---

[1] – وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ، منشور حول النصوص التشريعية للزكاة، الصالون الدولي للقرض الحسن، قصر المعارض الجزائر، سبتمبر 2012، ص: 2.

[2]–وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، إحصاءات القرض الحسن، الصالون الدولي للقرض الحسن، قصر المعارض، الجزائر، سبتمبر 2012، ص: 2.

[3] –http://www.marw.dz/index.php/2010.

- 2% من النسبة تحول إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة وهو: 10-4780.
- 10,5% الباقية من هذه النسبة تبقى في الحسابات الولائية الخاصة بكل ولاية ويتم صرفها كما يلي: 4,5% لمتطلبات تسيير اللجنة الولائية للصندوق، 6% لمتطلبات تسيير اللجنة القاعدية للصندوق، ويتم تبرير هذه النفقات بالوثائق الإثباتية ويتولى المحاسب متابعة ذلك.

الفرع الثالث: نسب توزيع الزكاة

توزع حصيلة صندوق الزكاة الجزائري من زكاة المال وفق النسب الواردة في الجدول الآتي[1]:

جدول رقم(18.4): نسب توزيع حصيلة الزكاة في الجزائر

البيـان	نسب صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء والمساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	% 37.5
مصاريف تسيير صندوق الزكاة	12.5% توزع كما يلي: 4.5 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية. 6 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية. 2 % تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.	

المصدر: عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزاوية، دراسة تقييميه لتجربة صندوق الزكاة الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي يومي 19 و20 جوان 2012 بالجزائر، ص 6.

نلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من حصيلة الزكاة توزع لفائدة الفقراء والمساكين حيث بلغت 87.5 % في حالة عدم تجاوز حصيلة الزكاة 5 ملايين دج، وفي الحالة الأخرى تصل إلى 50% مع العلم أن نسبة 37.5 % من حصيلة الزكاة المخصصة لتنمية حصيلة الزكاة توزع كذلك لفائدة الشباب البطال من الفقراء على شكل قروض حسنة.

[1]- محمد بوحجلة، محاسبة الزكاة حالة صندوق الزكاة الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006 ، ص ص: 113-114.

الفرع الرابع: صرف الزكاة ومجالات التمويل

يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:

– العائلات الفقيرة: وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر).

– الاستثمار لصالح الفقراء: جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار، وذلك دائما لصالح الفقراء، كأن نعتمد طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة[1].

يعتمد صندوق الزكاة على أنواع معينة من التمويلات يمكن ذكرها في الآتي:

– تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب؛

– تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

– تمويل المشاريع المصغرة؛

– دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛

– مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش؛

– إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

الفرع الخامس: تطور حصيلة الزكاة

أولا: تطور زكاة الفطر

يبين الجدول(19.4) تطور حصيلة زكاة الفطر إحصاءات وزارة الشؤون الدينية سنة 2013.

[1] http://www.marw.dz/index.php/2010.

جدول رقم (19.4) :تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر

السنة	الحصيلة الوطنية بالدينار الجزائري
2003	25,728,172.50
2004	114,916,162.00
2005	172,171,989.66
2006	215,220,889.36
2007	258,163,416.08
2008	240,960,757.50
2009	304,969,465.00
2010	322,074,119.50
2011	373,399,511.00
2012	444,705,479.00
المجموع	**2,472,309,961.60**

المصدر: إحصاءات وزارة الشؤون الدينية ، 2013.

ثانيا: تطور زكاة الأموال

– تخضع الأموال لزكاة المال لمن ملك النصاب ملكا تاما وحال عليها الحول ، والملاحظ من الجدول رقم (20.4) في خلال الفترة 2003إلى 2012 تضاعفت الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال بأكثر من 100 مرة ، الشيء الذي يؤكد تزايد أهمية هذا المورد الزكوي ودوره الاجتماعي والاقتصادي.

جدول رقم (20.4): :تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال

السنة	الحصيلة الوطنية بالدينار الجزائري
2003	30,394,399.45
2004	108,370,579.98
2005	335,761,165.55
2006	439,099,934.34
2007	435,507,262.68
2008	370,030,979.76
2009	589,566,578.23
2010	536,621,104.24
2011	781,299,800.17
2012	801,233,622.80
المجموع	**4,427,885,427.20**

المصدر: إحصاءات وزارة الشؤون الدينية، 2013.

ثالثا: تطور زكاة الزروع والثمار

تخرج زكاة الزروع عند جني المحصول ، ويبين الجدول رقم (21.4) حجم التطور الذي حدث لهذا المورد الزكوي الهام أكثر من 17 مرة للفترة 2004–2012.

جدول رقم (21.4) : تطور الحصيلة الوطنية الزروع والثمار

السنة	الحصيلة الوطنية بالدينار الجزائري
2003	0.00
2004	16,567,254.00
2005	723,396.54
2006	32,119,363.76
2007	38,843,446.56
2008	43,441,713.23
2009	42,147,194.17
2010	40,497,584.83
2011	24,364,482.57
2012	55,916,330.24
المجموع	294,620,765.90

المصدر: إحصاءات وزارة الشؤون الدينية ، 2013.

الفرع السادس: المشاريع الإنتاجية لصندوق الزكاة الجزائري

أولا: المشاريع ذات الأولوية في التمويل

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمولها الصندوق الخصائص التالية:

- مشاريع ذات آثار اجتماعية إيجابية.
- مشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة.
- مشاريع تحترم قواعد الشريعة الإسلامية.

وتصنف المشاريع ذات الأولوية حسب دورها الاجتماعي والاقتصادي كالآتي:

- المشاريع الطبية وشبه الطبية.
- المشاريع الحرفية التي تضمن استمرار الحرف وتتميز باعتدال تكاليف تكوينها.
- المشاريع الخدماتية مثل مكاتب الدراسات، خدمات الهاتف والانترنت، خدمات الصيانة، الإعلام الآلي ، خدمات التكوين البسيط كالخياطة والحلاقة.
- المشاريع الإنتاجية مثل صناعة الألبسة، صناعة الأثاث وصناعة مواد البناء البسيطة.
- المشاريع الفلاحية مثل تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الماشية، المشاتل.

والجدول (22.4) يبين استخدام أموال الزكاة والمستفيدين منها حسب نوع المورد الزكوي، ففي سنة 2003 كان المستفيدون من زكاة الفطر **23,774** ومن زكاة المال **4,441** ، ومن زكاة الزروع والثمار **427**، وبلغ عدد المستفيدين من القرض الحسن **186** ، تضاعفت هذه الأرقام في سنة 2012 حيث كانت أرقام الاستفادة على النحو **182,490**، **104,750**، **8,265**، **1,338** على التوالي.

جدول(22.4) مجموع المستفيدين من الزكاة بالسنوات من 2003 إلى 2012

السنة	زكاة الفطر		زكاة المال (القوت)		زكاة الزروع والثمار		القرض الحسن	
	عدد الطلبات	المستفيدون	الطلبات	المستفيدون	الطلبات	المستفيدون	الطلبات	المستفيدون
2003	22,725	23,774	5,739	4,441	427	427	7	7
2004	136,413	99,951	39,881	27,112	5,064	2,835	1,193	186
2005	114,019	118,233	72,847	59,019	1,600	3,828	1,786	516
2006	139,391	144,055	96,221	76,098	14,194	7,764	2,167	731
2007	168,595	158,254	104,551	83,446	14,115	7,887	1,855	814
2008	144,831	146,219	97,837	73,040	17,802	7,348	1,951	654
2009	157,615	187,333	94,991	76,465	15,428	9,990	2,073	716
2010	157,771	158,647	102,105	83,066	12,653	6,394	2,602	858
2011	165,836	167,496	125,419	108,142	12,390	7,052	3,447	1,125
2012	181,208	182,490	126,290	104,750	14,152	8,265	5,077	1,338
المجموع	1,388,404	1,386,452	865,881	695,579	107,825	61,790	22,158	6,945

المصدر: إحصاءات وزارة الشؤون الدينية ، 2013.

يوضح الجدول(23.4) حجم الاستفادة الكلي من سنة 2003 إلى سنة 2012 حيث بلغ 2,153,766 مستفيد ، الأمر الذي يدل على الارتفاع المطرد لأهمية الموارد الزكوية في التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة على امتداد الجمهورية.

جدول رقم(23.4): المستفيدون من الزكاة من 2003 إلى 2012

عدد المستفيدين من زكاة القوت	**695,579**
عدد المستفيدين من زكاة الزروع	**61,790**
المجموع	**757,369**
عدد المستفيدين زكاة الفطر	**1,389,452**
عدد المستفيدين من زكاة المال+ زكاة الزروع + زكاة الفطر	**2,146,821**
عدد المستفيدين من القرض الحسن	**6,945**
المجموع الكلي للمستفيدين	**2,153,766**

المصدر: إحصاءات وزارة الشؤون الدينية ، 2013.

ثانيا: تمويل الصندوق للمشروعات المصغرة

يمول صندوق الزكاة بالتعاون مع بنك البركة الجزائري المؤسسات الصغيرة والمصغرة وحتى المؤسسات المتوسطة، ومن أهم صيغ التمويل نذكر الآتي:

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب.
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- تمويل المشاريع المصغرة.
- تمويل المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

يوضح الجدول(24.4) عدد المشاريع ووزنها النسبي تبعا للقطاعات الاقتصادية المختلفة حيث يلاحظ أهمية قطاع الخدمات في مجال الاستفادة من موارد الزكاة سنة 2012 سواء من حيث حجم عدد المشاريع ومبالغها أو الوزن النسبي34% مقرنة بمجموع المشاريع لكل القطاعات.

جدول رقم(24.4) إحصاءات الاستفادة حسب القطاعات لسنة 2012

القطاعات	عدد المشاريع	المبلغ الكلية	الوزن النسبي للقطاع
خدمات	1331	261.861.981.26	%34
الفلاحة	506	119.348.107.61	%16
التجارة	570	116.907.648.47	%16
الانتاج	712	114.502.667.19	%15
الصناعة التقليدية والمهن	501	93.655.850.38	%21
الصناعة	328	55.954.098.89	%08
المجموع الاجمالي	**4047**	**762.230.353.80**	**100**

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، إحصاءات القرض الحسن،، الصالون الدولي للقرض الحسن، قصر المعارض، الجزائر، سبتمبر 2012، ص 30.

لم يستطع صندوق الزكاة الجزائري تمويل كل أنواع المشاريع المستهدفة نظرا لمحدودية الموارد المالية، فحجم القروض الحسنة تراوح ما بين 30 و50 مليون سنتيم ، رغم أنه ينبغي أن لا يقل عن 100 مليون سنتيم.

إن نسبة الحصيلة الفعلية للزكاة في الجزائر لا تستطيع سد فجوة الفقر، وهي نسبة ضئيلة تجعل صندوق الزكاة غير قادر على التأثير بشكل إيجابي وفاعل في مجال تحقيق عدالة توزيع الدخول، أو رفع حجم الطلب الكلي، وتبقى إيرادات الزكاة لا تمثل شيئا مقارنة للناتج الداخلي الخام.

إن تطبيق نظام الزكاة في الجزائر له آثار ايجابية ، لكن من الأفضل أن يعمل ضمن استراتيجية شاملة، وفق برامج وطنية واضحة للقضاء على الفقر، وبرامج موسعة لشبكة الضمان الاجتماعي، لأن تطبيق إجراءات التصحيح المالي المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة إلى الآن دون أن تباشر سياسات الضبط الهيكلي الشامل، ستكون لها ارتدادات مؤثرة بقوة على نسب التضخم وعلى تآكل القدرة الشرائية، في ظل تآكل موجودات النقد الأجنبي[1].

الفرع السابع: دور الزكاة في تقليل معدلات الفقر في الجزائر

إن النتائج التي حققها صندوق الزكاة الجزائري لا تزال دون الهدف المنشود والمستوى المطلوب، فالزكاة التي يتم تحصيلها من خلال هذا الصندوق لا تكفي لتغطية حاجيات الفقراء، ولهذا أردنا في هذا المبحث

[1]– بشير مصيطفى، نهاية الريع الأزمة والحل، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص:30.

أن نبين مدى مساهمة حصيلة الزكاة الفعلية في التخفيف من معدلات الفقر ، وذلك مقارنة بقيم الزكاة المفترضة.

أولا: تأثير نمو حصيلة الزكاة الفعلية على معدلات الفقر

يظهر تأثير النمو المسجل لحصيلة الزكاة من طرف صندوق الزكاة على معدلات الفقر المسجلة في الجزائر من خلال الجدول (25.4).

جدول رقم (25.4): العلاقة بين معدلات الفقر ومعدل نمو حصيلة الزكاة للفترة 2008-2013

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	11,1	9,8	6,2	5,55	5,2	5,03
نمو حصيلة الزكاة بالنسبة لسنة الأساس 2003	10,66	15,69	15,02	20,37	22,29	22,18

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائر

الشكل رقم (10.4): العلاقة بين معدلات الفقر ومعدل نمو حصيلة الزكاة

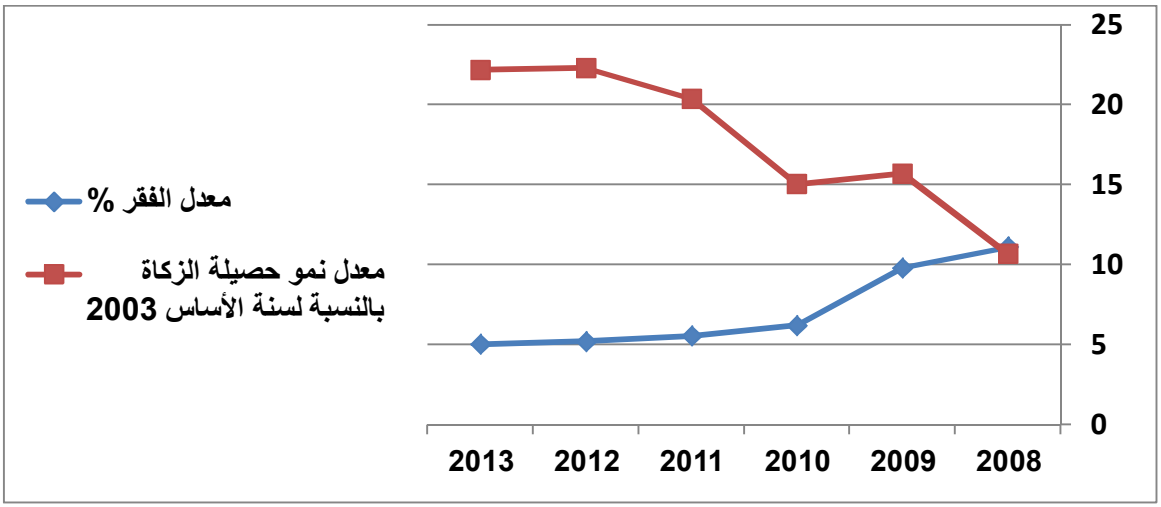

المصدر: إعداد الشكل اعتمادا على البيانات في الجدول السابق.

بالرغم من أن العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في معدلات الفقر متعددة ومعقدة، وحصيلة الزكاة لا يمكن أن تؤثر بشكل كبير في معدلات الفقر، نظرا لقلتها مقارنة بالمتغيرات الأخرى، إلا أننا يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه، أن العلاقة بين حصيلة الزكاة ومعدل الفقر خلال الفترة 2008-2013 علاقة عكسية، فكلما ارتفع المنحنى البياني لمعدل نمو حصيلة الزكاة، نشاهد انخفاضا في معدل الفقر، إلا أننا عموما نجد أن مساهمة صندوق الزكاة في الجزائر في مكافحة الفقر ضئيلة مقارنة ببعض الدول الرائدة في هذا المجال كماليزيا والسودان ، كما نجد أن دور هذا الصندوق في القضاء على الفقر لازال محدود جدا ومازال بحاجة إلى التعزيز وذلك راجع إلى ضعف الوعي

الديني لدى أصحاب الثروات والأموال، إضافة نقص الثقة في هذا الصندوق فمعظم المكلفين بالزكاة لا يدفعون أموالهم إلى هذا صندوق الزكاة.

ثانيا: حصيلة الزكاة المفترضة ودورها في الحد من ظاهرة الفقر

طبقا لدراسة تحليلية قياسية قام بها الباحثان فوزي محيريق وعقبة عبد اللاوي، لحساب الزكاة المفترضة من خلال الناتج الداخلي الخام جاءت حسابات الجدول التالي[1]:

جدول رقم(26.4):يبين حصيلة الزكاة المفترضة بالاعتماد على الناتج المحلي الخام لسنة 2015:

القيمة بالمليون دينار جزائري

القطاعات / قطاع الزراعة		المحروقات	قطاع الصناعة	قطاع البناء والأشغال العامة	قطاع الخدمات	المجمـــــموع
القيم المضافة	1936378,8	3134251,8	900870,6	1908148,6	4549869,3	12429519,1
زكاة كل قطاع	96818,9	626850,4	22521,8	47703,7	113746,7	907641,5
الضرائب والرسوم الجمركية						130860
زكاة الدخول الجارية						776781,51
رأس المال الثابت						7159367,2
التغير في المخزون						1326028,8
المجموع						8485396
زكاة رأس المال						212134,9
مجموع زكاة الدخول الجارية و زكاة رأس المال						988916,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

تم حساب زكاة الدخول الجارية باحتساب الزكاة التي تترتب على كل قيمة مضافة لكل قطاع ، مضروبة في معدل الزكاة المقابل .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن زكاة الدخول الجارية وزكاة رأس المال المفترضة كافية لتغطية حاجيات كثيرا من الفقراء وأنها كفيلة بالحد من ظاهرة الفقر في الجزائر، ونلاحظ أن هناك فجوة كبيرة بين القيم المحصلة للزكاة من صندوق الزكاة وبين القيم المفترضة مما يستدعي تكثيف الجهود لتطوير صندوق الزكاة وذلك بهدف الوصول إلى نتائج أفضل.

[1]– عبداللاوي عقبة، محيريق فوزي، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة: دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، المؤتمر العالمي الثامن حول الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية، الدوحة ، قطر، 19 – 21 ديسمبر 2011 ، ص:15.

المطلب الرابع: تقييم تجربة الزكاة في الدول الإسلامية

الفرع الأول: تقييم عملية التحصيل في مؤسسات الزكاة

– من خلال مقارنة الحصيلة الزكوية الفعلية خلال عام 2005 نسبة الحصيلة الزكوية الفعلية، إلى الحصيلة التي تم تقديرها، لم تتجاوز نسبة (2.6%)، وهي نسبة ضئيلة جدا تؤكد ضعفا كبيرا في كفاءة تحصيل الزكاة في الإيرادات العامة للواجبات الزكوية في الجمهورية اليمنية[1].

في ديوان الزكاة السوداني لم يتم تحصيل سوى (27.135) مليون دينار سوداني بنسبة(20%) من القيمة المقدرة والتي بلغت (137.270) مليون دينار، لأن هناك جانبا كبيرا من الدخول والثروات لم تحصل زكاته، الأمر الذي يمكن من خلاله القول بأن هناك ضعفا في كفاءة ديوان الزكاة السوداني في التحصيل.

بلغت الحصيلة الفعلية للزكاة في السعودية في العام 2005م، مبلغ (3.844) مليون ريال سعودي من مجموع مقدر بحوالي (27.883) مليون ريال سعودي بنسبة منخفضة (28%)، ضعفا في كفاءة تحصيل أموال الزكاة في السعودية، تزداد درجته في حال مقارنة حصيلة الزكاة الفعلية بالحصيلة المقدرة حسب وفرة الإحصائيات وطرق التقدير.

في الأردن لم تبلغ حصيلة الزكاة سوى (0.697) مليون دينار أردني، بنسبة لم تتجاوز (6.7%)، وهي النسب تعطينا مؤشرا على أن هناك ضعفا في كفاءة تحصيل أموال الزكاة راجع الى تطبيق مبدأ طوعية تحصيل أموال الزكاة[2].

أما في مجال تقدير فجوة التحصيل المرتبطة بالزكاة:

ففي اليمن تبين من نتيجة تقييم كفاءة تحصيل إيرادات الزكاة في الإدارات العامة للواجبات الزكوية أن هناك فجوة كبيرة بين الحصيلة الفعلية والحصيلة المقدرة بلغت (97.4%).لأن آليات تحصيل الموارد الزكوية تعاني من قصور شديد لدرجة تجعل الحاجة ماسة إلى تطويرها.

إن ترتيب فجوة التحصيل في الإيرادات الزكوية الفعلية في السودان بحسب شدة الفجوة، كانت على النحو التالي: المهن الحرة (96.8%)، عروض التجارة(95.6%)، المستغلات (88.7%)، الأنعام (88%)، الزروع (31%)، ويلاحظ من هذه النسب أنها نسب عالية، بحيث يمكن من خلالها الاستدلال

[1]– محمد عبد الحميد محمد فرحان، مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي دراسة تطبيقية، دار الحامد للنشر، ط1، عمان 2010، ص: 118.

[2]– المرجع نفسه، ص: 153.

على حقيقة مفادها أن هناك ضرورة ملحة لتطوير آليات التحصيل وتحسين الأداء في ديوان الزكاة السوداني، حتى يتمكن من تطوير إيراداته الزكوية، بما يساعده في تحقيق أهدافه في الواقع العملي.

بينما تبلغ الفجوة بين التحصيل الفعلي والتحصيل المقدر بناء عل بعض الدراسات (86%)، وهي نسب عالية تؤكد أن هناك ضعفا في كفاءة تحصيل أموال الزكاة في مصلحة الزكاة والدخل، وكذلك آليات تحصيل تلك الموارد[1].

من خلال الإحصاءات المتوفرة على الزكاة في دولة قطر سنة 2011، نجد أن أكثر من 95% من زكاة الأوعية الزكوية الواجب زكاتها في دولة قطر لا تحصل، ويسري ذلك على جميع الدول الإسلامية مع وجود تفاوت طفيف فيما بينها.

- عدم قدرة مؤسسات الزكاة في جباية أموال الزكاة التي تستطيع معرفة قيمها، خاصة زكاة الشركات المدرجة في الأسواق المالية.
- عجز مؤسسات الزكاة عن القيام بتفعيل دور فريضة الزكاة بصفتها ركن الإسلام المادي، والبرهان العملي لصدق الإيمان، وجسر الإسلام التكافلي بين أغنياء المسلمين وفقرائهم.
- عجز مؤسسات الزكاة عن تلبية احتياجات مستحقيها على المستوى المحلي، ودليل ذلك انتشار ظاهرة التسول في جميع الدول تقريبا.

ثانيا: كفاءة الإنفاق لحصيلة الزكاة

باستخدام الحصيلة الفعلية للزكاة للفترة 2000م–2005 في اليمن، ساهمت الزكاة على النحو التالي:

- في تحقيق عدالة توزيع الدخل: لسد فجوة فقر الغذاء على المستوى الكلي في الجمهورية اليمنية تم تقديره بـ(69.984) مليون ريال، بينما تم تقدير المبلغ السنوي اللازم لسد فجوة الفقر العام بـ(265.788) مليون ريال. ولم تكن مساهمة الزكاة الفعلية في سد فجوة فقر الغذاء إلا بنسبة (6.7%) ، وفي سد فجوة الفقر العام بنسبة (1.7%)،
- لم تساهم الزكاة في مجالي الاستثمار والاستهلاك الكلي إلا بنسبة لا تتجاوز 0.89%،و(0.22%)، فهناك دور اقتصادي جدا خاصة في مجال زيادة حجم الطلب الكلي

[1]– محمد عبد الحميد محمد فرحان، مرجع سابق ، ص: 143.

- في مجال تخفيض عجز الموازنة العامة: ام تساهم الزكاة في الإنفاق العام الا بنسبة (0.51%)، ولم حصيلتها إلى عجز الموازنة الا نسبة (6.8%).

بالنسب للسودان يقتصر أثر إنفاق أموال الزكاة على الآتي:

- لم يتجاوز متوسط نسبة الصرف الفعلي إلى حجم الاستثمار الكلي للمدة 2000م-2005 نسبة (2.9%)، ونسبة (0.43%) للاستهلاك، وهو مؤشر ضعف في التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد السوداني.

- متوسط الإنفاق الفعلي للديوان خلال المدة 2000م-2005م، منسوبا إلى متوسط حجم الإنفاق العام الفعلي لا يزيد في نسبته عن (2.2%).

إن نسبة الحصيلة الفعلية للزكاة إلى المتغيرات الاقتصادية الاستثمار، والاستهلاك، والناتج المحلي، والإنفاق العام، تؤكد ضعف إمكانية تأثير أموال الزكاة على الاقتصاد السعودي حيث كانت نسبة الزكاة الفعلية إلى الاستثمار (2%)، بينما كانت النسبة إلى الاستهلاك (0.7%)، وإلى الناتج المحلي (0.3%)، بينما لم تتجاوز النسبة إلى الأنفاق العام (1.4%)، وهي نسبة متدنية جداً، تأشر على تدني إمكانية تأثير الحصيلة الفعلية للزكاة على تلك المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي ضعف دورها في الاقتصاد السعودي.

إن نسبة الحصيلة الفعلية للزكاة إلى المبلغ اللازم لسد فجوة الفقر (3.4%) سنة 2006، وهي نسبة ضئيلة تجعل صندوق الزكاة غير قادر على التأثير بشكل إيجابي وفاعل في مجال تحقيق عدالة توزيع الدخول في الأردن.

- لم تتجاوز مساهمة الزكاة في الاستثمار نسبة (0.32%) للفترة2002-2006، ونسبة(0.08%) بالنسبة للاستهلاك، وهي نسبة ضئيلة جدا لا ترفع حجم الطلب الكلي .

- متوسط نسبة الحصيلة الزكوية الفعلية إلى الناتج المحلي خلال المدة 2002م -2006 لم يتجاوز (0.08%)[1].

ثالثا: ضعف تأطير مؤسسات الزكاة

تحتاج مؤسسات الزكاة الى نوع من الاستقلالية في تسييرها، لكنها في نفس الوقت تحتاج الى أدوات رقابة عمومية صارمة على مواردها واستخداماتها كي تحقق أهدافها كما يجب. ولهذا فإن هنا موطن خلل يجب اصلاحها:

[1]- محمد عبد الحميد محمد فرحان، مرجع سابق، ص:184.

- ضعف دور مؤسسات الزكاة في تطبيق فريضة الزكاة.
- ضعف هيبة مؤسسات الزكاة في المجتمع.
- تبعية مؤسسات الزكاة للوزارات الحكومية.
- قلة الوعي بالأهمية الشرعية والاقتصادية والاجتماعية لجباية الزكاة
- ضعف وجود التعاون والتنسيق بين مؤسسات الزكاة وبقية مؤسسات الدولة في عملية جباية الزكاة وصرفها.
- حرمان مستحقي الزكاة الشرعيين من حقوقهم المالية، مما أدى إلى زيادة الفجوة بين أغنياء المسلمين وفقرائهم.
- عدم تجاوب متخذي القرار مع تطلعات المسؤولين ببعض مؤسسات الزكاة
- ضعف دور الدولة في نشر العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للثروات.
- عدم التزام الدول بأحكام الشريعة الإسلامية يفقد الزكاة نظامها الأساسي التي تعمل من خلاله.

رابعا: أثر الأزمة العالمية

يظهر الجدول (25.4) انخفاض حصيلة إجمالي إيرادات الزكاة في العام 2008 لمؤسسات الزكاة ، حيث حقق العام 2008 م أدنى متوسط نسبي لإجمالي إيرادات الزكاة بنسبة% 2.33 ، كما حقق العام 2009 متوسط نسبي% 22.37 ، وهو يقل كثيرا عن المتوسط النسبي في العام 2007 ، وإن كان يزيد عن المتوسط النسبي في سنة 2006 .

جدول رقم(27.4) المتوسط النسبي لمعدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة

بيان	بيت الزكاة الكويتي%	صندوق الزكاة لإماراتي%	صندوق الزكاة الأردني%	صندوق الزكاة اللبناني%	مصلحة الزكاة والدخل السعودية%	المتوسط النسبي%
2006م	6.00	24.94-	6.98-	**43.26**	**24.38**	8.34
2007م	36.04	82.54	15.21	**32.71**	**45.64**	42.43
2008م	6.98	5.39-	**30.71**	**14.85-**	**5.82-**	2.33
2009م	16.86-	56.73	55.03	**10.78**	**6.18**	22.37

وهذا الانخفاض في إجمالي إيرادات الزكاة طبيعي ومبرر بفعل آثار الأزمة المالية العالمية السلبية على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات، فضلا عن انخفاض إيرادات الاستثمار لدى مؤسسات العمل الخيري نتيجة للأزمة المالية العالمية.

خلاصة :

تميزت تجربة الزكاة في الدول الإسلامية بالتنوع، سواء من حيث تطبيق مبدأ الطوعية أو الإلزامية في مجال تحصيل الزكاة، أو من حيث التفضيلات الزمنية أو النسبية أو حتى في استخدام الزكاة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وكان لتطبيق نظام الزكاة في الدول الإسلامية آثار ايجابية كثيرة على المستوى الجزئي، لكن أداءه على مستوى الاقتصاد الكلي يبقى ضعيفا، خاصة في مجالات رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق عدالة توزيع الدخل وسد فجوة الفقر العام.

إن نسبة الحصيلة الفعلية للزكاة إلى المتغيرات الاقتصادية الاستثمار، والاستهلاك، والناتج المحلي، والإنفاق العام، تؤكد ضعف إمكانية تأثير إنفاق أموال الزكاة على اقتصاد الدول الإسلامية، وتدني إمكانية تأثيرها على تلك المتغيرات الاقتصادية.

من خلال الإحصاءات المتوفرة على الزكاة نجد أن أكثر من 90% من زكاة الأوعية الزكوية الواجب زكاتها في أي دولة إسلامية لا تحصل، ويسري ذلك على جميع الدول الإسلامية مع وجود تفاوت طفيف فيما بينها.

تحتاج مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامي إلى دعم حكومي كبير حتى تتجاوز مواطن الضعف مثل عجز مؤسسات الزكاة عن القيام بتفعيل دور فريضة الزكاة بصفتها ركن الإسلام المادي، وعدم قدرتها في مجال جباية أموال الزكاة بمعرفة قيمها الحقيقية، وفي مجال تلبية احتياجات مستحقيها على المستوى المحلي، ثم حمايتها من آثار الأزمات الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبا على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات.

من الأفضل أن تعمل مؤسسات الزكاة ضمن استراتيجيات وطنية شاملة، وفق برامج وطنية واضحة للقضاء على الفقر، وبرامج موسعة لشبكة الضمان الاجتماعي، وضمن سياسات الضبط الهيكلي الشامل التي تستهدف المعالجة المباشرة لظاهرة الفقر في الدول الاسلامية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تميزت تجربة الزكاة في الدول الإسلامية بالتنوع ، سواء من حيث تطبيق مبدأ الطوعية أو الإلزامية في مجال تحصيل الزكاة، أومن حيث التفضيلات الزمنية أو النسبية أو حتى في استخدام الزكاة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.وكان لتطبيق نظام الزكاة في الدول الإسلامية آثار ايجابية كثيرة على المستوى الجزئي، لكن أداءه على مستوى الاقتصاد الكلي يبقى ضعيفا، خاصة في مجالات رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق عدالة توزيع الدخل وسد فجوة الفقر العام.

إن نسبة الحصيلة الفعلية للزكاة إلى المتغيرات الاقتصادية الاستثمار، والاستهلاك، والناتج المحلي، والإنفاق العام، تؤكد ضعف إمكانية تأثير إنفاق أموال الزكاة على اقتصاد الدول الإسلامية وتدني إمكانية تأثيرها على تلك المتغيرات الاقتصادية.

من خلال الإحصاءات المتوفرة على الزكاة نجد أن أكثر من 80% من زكاة الأوعية الزكوية الواجب زكاتها في أي دولة إسلامية لا تحصل، ويسري ذلك على جميع الدول الإسلامية مع وجود تفاوت طفيف فيما بينها.

تحتاج مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامي إلى دعم حكومي كبير حتى تتجاوز مواطن الضعف، مثل عجز مؤسسات الزكاة عن القيام بتفعيل دور فريضة الزكاة بصفتها ركن الإسلام المادي، وعدم قدرتها في مجال جباية أموال الزكاة بمعرفة قيمها الحقيقية، وفي مجال تلبية احتياجات مستحقيها على المستوى المحلي، ثم حمايتها من آثار الأزمات الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبا على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات.

من الأفضل أن تعمل مؤسسات الزكاة ضمن استراتيجيات وطنية شاملة، وفق برامج وطنية واضحة للقضاء على الفقر، وبرامج موسعة لشبكة الضمان الاجتماعي، وضمن سياسات الضبط الهيكلي الشامل التي تستهدف المعالجة المباشرة لظاهرة الفقر في الدول الإسلامية.

اختبار صحة الفرضيات:

- تطبيق نظام الزكاة يهدف إلى إزالة معوقات التنمية: لان دور الزكاة لا يقتصر على تحقيق عدالة توزيع الدخول عند زيادة الأصول الإنتاجية للفقراء، ورفع مستوى استهلاكهم، بل تساهم في تحفيز وتشجيع حركة رؤوس الأموال نحو الاستثمار وتحقيق الربح، وترفع من مستوى تشغيل الموارد، وتحد أيضا من ملامح الركود الاقتصادي. فهي غير محايدة اقتصاديا لأن لها تأثيرا على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو النشاطات الأكثر مردودية والتي تتحمل عبئاً زكوياً أدنى.

- تلعب الزكاة دورا محفزا في الأنشطة المولدة للدخل والأنشطة الاستثمارية، لأنها تساهم في دفع وتيرة الدورة الاقتصادية في المجتمع، وذلك من خلال توزيع الثروة ورؤوس الأموال في المجتمع، بدلا من اكتناز الأموال لدى فئة قليلة من الناس، حيث أن إنفاق الزكاة على الفقراء له آثار استثمارية عديدة وبالأخص عندما يتم تمويل الفقير برأسمال نقدي يعمل فيه ولا يستهلكه، واكتساب حرفة تمكنه من ضمان دخل دائم ومستوى معيشة لائق.

- تساهم الزكاة في زيادة الطلب الكلي من خلال توجيه الزكاة مباشرة نحو مصارفها الثمانية، الأمر الذي يساعد على خلق نشاط سوقي فعال، لقيام أصحاب هذه المصارف الزكوية بتوفير احتياجاتهم المعيشية والضرورية، مما يزيد من حجم الاستهلاك والطلب السوقي على تلك الاحتياجات والمتطلبات، لسد الرغبات ويتحقق الطلب الفعال .
- تلعب الزكاة دورا مهما في معالجة الفقر لأنها مورد رئيسي لتوفير المستوى المعيشي اللائق لكل فرد، وهي أول مؤسسة شرعت وطبقت لتوفير كفاية أفراد المجتمع المادية والمعنوية، ومفهوم حد الكفاية يرتبط طرديا بإمكانيات المجتمع.

فتشريع الزكاة يضمن توفير حد الكفاية لكل أفراد المجتمع، صغيرهم وكبيرهم، مسلميهم وأهل الذمة، كما يوفر كفاية من يقومون بشؤون الزكاة حتى لا يقصروا في واجباتهم من إحصاء وتدوين وجباية وحفظ، ولا يطمعوا في غير حقهم مما في أيديهم.

النتائج:

من خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

– تعتبر الزكاة أداة هامة للضمان الاجتماعي بصورة تلقائية ودون اشتراط مساهمة مسبقة من المستفيد وهذا ما يميزها من حيث العدالة عن أنظمة الضمان الوضعية.

– تساهم الزكاة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة والتي فشلت النظم الاقتصادية الوضعية في علاجها ومن بين هذه المشكلات مشكلة تكدس الأموال في أيدي فئة قليلة من المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات.

– يشتمل صرف الزكاة على الفقراء والمساكين على الصرف المباشر (الأفقي) والصرف على المشروعات الخدمية والإنتاجية (الرأسي).

– تطبيق مبدأ المفاضلة بين مصارف الزكاة(عدم الصرف عليها بنسب متساوية) تمشياً مع المصلحة الشرعية لمعظم السكان.

– تبقى مؤسسات الزكاة عاجزة عن القيام بتفعيل دور فريضة الزكاة بصفتها ركن الإسلام المادي، وغير قادرة على تلبية احتياجات جميع مستحقيها على المستوى المحلي، ودليل ذلك انتشار ظاهرة التسول في كثير من الدول الإسلامية

– عدم تمتع مؤسسات الزكاة بالاستقلالية وتبعيتها للوزارات الحكومية أضعف من أدائها الاقتصادي والاجتماعي، والإسلام حرص على استقلال ميزانية الزكاة حماية لمستحقيها.

– ساهمت مؤسسات الزكاة في تحقيق العدالة الاجتماعية حيث استأثر المستفيدون لمصرف الفقراء والمساكين بنسبة عالية من إجمالي عدد السكان المستفيدين من الزكاة.

– إن وصول الزكاة للفقراء والمساكين لا يعني بالضرورة خروجهم من دائرة الفقر بل يحتاجون إلى وسائل أخرى للتكفل الحكومي بأوضاعهم.

– ضعف نسبة جباية الزكاة للناتج المحلي الإجمالي، والى المتغيرات الاقتصادية الكلية يشير إلى وجود أموال خاضعة للزكاة ولم تصل إليها الأجهزة الإدارية.

– من الأفضل أن تعمل مؤسسات الزكاة ضمن استراتيجيات وطنية شاملة، وفق برامج وطنية واضحة للقضاء على الفقر، وبرامج موسعة لشبكة الضمان الاجتماعي، وضمن سياسات الضبط الهيكلي الشامل التي تستهدف المعالجة المباشرة لظاهرة الفقر في الدول الإسلامية.

الاقتراحات:

- يجب توجيه استراتيجيات وبرامج وطنية للقضاء على الفقر، عن طريق تعزيز الاستخدام المنتج لأصول الفقراء الأكثر وفرة (أي العمل)، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء مثل التعليم الابتدائي والرعاية الصحية، تنظيم الأسرة والتغذية.
- يمكن توسيع برامج شبكة الضمان الاجتماعي – إلى جانب الزكاة– لضمان فعالياتها في معالجة الفقر وعدم المساواة.
- تعزيز الحلول المجتمعية الأخرى التي يتبناها الإسلام–مثل الوقف– والتي تعزز البرامج المستدامة لعلاج ظاهرة الفقر.
- تطوير أنظمة التمويل الصحي والتعليمي في حاجة إلى الإصلاح لا يرتبط فقط بزيادة الاستثمار والإنفاق العام، بل بتعبئة موارد الزكاة وتحسين أداء مؤسساتها تحصيلا وإنفاقا .
- يجب تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية وهيئات الزكاة لتدريب ونشر العاملين في مجال الصحة والتعليم على مستوى المجتمع المحلي لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية خاصة للفقراء الذين يعيشون في المناطق النائية.
- التعاون على المستوى البيني داخل منظمة التعاون الإسلامي في حاجة إلى التعزيز لزيادة الاستثمار في البنية التحتية والأساسية ذات الصلة مع قطاعات الصحة، التعليم، المياه والطاقة.
- يجب وضع وتنفيذ آليات الاستجابة للطوارئ ويجب تعزيز فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي للحد من آثار الكوارث المتعلقة بتغير المناخ مثل الفيضانات، الجفاف والأعاصير .
- يجب تشجيع تنمية قطاع الزراعة كعامل رئيسي في مكافحة الفقر من خلال ضمان حصول المزارعين على التمويل والتكنولوجيات الزراعية الجديدة والتقنيات الزراعية التي تساعد أيضا في إدارة مخاطر تغير المناخ والتكيف معه.
- تطوير برامج خاصة لدعم التوظيف الذاتي من خلال توسيع المؤسسات الصغيرة، وتوفير الائتمان المشروع، بما في ذلك القروض الصغيرة المتأتية من موارد الزكاة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. إبراهيم حسن العيسوي، الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995.
2. أحمد شلبي، الاقتصاد في الفكر الإسلامي، موسوعة الحضارة الإسلامية، ط10، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1993.
3. أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، 2013.
4. جاد شعبان، خلق فرص العمل في الاقتصاديات العربية، سلسلة بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.
5. جلال أمين، العولمة والتنمية الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 2002.
6. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2000.
7. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1995.
8. حسن أمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد الإسلامي للتنمية، 2000.
9. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و لبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.
10. حسين شحاتة، فقه التطبيق الإلزامي للزكاة علي مستوي الدولة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية بجدة، سبتمبر 2006.
11. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر والمجتمع دراسة في علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2007.
12. حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا، الكتاب الأول، ط1 ، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1998.
13. خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط1، عمان، الأردن، 2011.
14. خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط1، عمان، الأردن، 2011.

15. رضا صاحب أبو أحمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2006.
16. رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000.
17. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الكتاب الثاني، ط2، الدار الجامعية للكتاب، الاسكندرية، 1990.
18. شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة،ط1،دار الفكر العربي،1999.
19. شوقي إسماعيل شحاتة ، تنظيم ومحاسبة الزكاة في التطبيق المعاصر، الزهراء للإعلام العربي ، 1408هـ 1988م.
20. شوقي إسماعيل شحاتة ، تنظيم ومحاسبة الزكاة في التطبيق المعاصر، الزهراء للإعلام العربي ، 1408هـ 1988م.
21. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، دار الفجر، 2006.
22. طاهر حيدر حردان، الاقتصاد الإسلامي، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان ،1999.
23. الطيب زين العابدين، معالجة الزكاة لمشكلات الفقر، سلسلة بحوث الزكاة، المعهد العالي لعلوم للزكاة، السودان، 2001.
24. عادل عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، الرياض،2005 .
25. عبد الجبار عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، ط1، دار وائل للنشر، 2001.
26. عبد الرحمن محمد العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر دراسة في علم النفس الاجتماعي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2009.
27. عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ، الإسكندرية ، 2003.
28. عبد السلام حمدان اللوح ومحمود هاشم عنبر، علاج مشكلة الفقر، مجل الجامعة الإسلامية، غزة 2009.
29. عبد العزيز فهمي هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة، بيروت، 1983.
30. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة إبراهيم مصطفى، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006 .

31. عبد الكريم صادق بركات ، حامد عبد المجيد دراز – علم المالية العامة ج2 ،مؤسسة شباب الجامعة بيروت ،1971.

32. عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة أسيوط، 2008 .

33. عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية،ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009.

34. علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة بالدوحة و مؤسسة الريان ببيروت، 1998.

35. علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة بالدوحة و مؤسسة الريان ببيروت، 1998.

36. علي بن أحمد السواس، مخاطر التمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى.

37. عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي ونظامه المالي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،2007 .

38. عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، الكتاب الأول في المدخل، ط1، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة،1974.

39. غازي عناية، الزكاة والضريبة دراسة مقارنة، منشورات دار الكتب، بدون سنة النشر.

40. الفارس، عبد الرزاق: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية2001.

41. فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الشاملة من منظور إسلامي، ط1، مؤسسة التعاون للطباعة والنشر، القاهرة، 1994.

42. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن، 2007.

43. الفنجرى محمد شوقي – المذهب الاقتصادي في الإسلام ، دار عكاظ الرياض 1981.

44. فوزي عطوي، الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية، دار الفكر العربي،ط1، بيروت،1988.

45. كابي الخوري، مؤشرات اجتماعية واقتصادية مختارة من الدول العربية ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2014.

46. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1985.

47. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 1989.

48. مايكل ابدجمان، ترجمة: محمد ابراهيم منصور ، الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض 1999.

49. مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، ط1، الدار العربية للعلوم –ناشرون، بيروت 2007 .

50. محمد البشير فرحان مرعي، الحاجات البشرية مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية،ط1، دار البحوث وللدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي 2001.

51. محمد العودي، فقراء في زمن العولمة، منشورات دار التوحيدي للنشر، ط1، الرباط ، 2008

52. محمد توفيق صادق وآخرون، ندوة التنمية بين التخطيط و التنفيذ في الوطن العربي، جـ1، الكويت، 1988.

53. محمد حسان خان، فقر المناطق الريفية في البلدان النامية وانعكاساته على السياسة العامة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2001.

54. محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي،ط1، الاسكندرية، 2008، ص74.

55. محمد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الرابعة 1982.

56. محمد زكي المسير، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1970.

57. محمد صادق الحفناوي وآخرون، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

58. محمد عبد الحليم عمر، الزكاة ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي في الإسلام، مؤتمر الأمن المجتمعي في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر 2000.

59. محمد عبد الحليم عمر، الزكاة ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي، مؤتمر مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، مصر،2008.

60. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية الإسكندرية، يناير 2004.

61. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 .

62. محمد عمر حماد أبو دوح: التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل في إطار الفكر الإسلامي والوضعي ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2008 .

63. محمد عمر حماد أبو دوح، التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل في إطار الفكر الإسلامي والوضعي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2008 .

64. محمد محروسي إسماعيل، "اقتصاديات الصناعة والتضييع" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.

65. محمد نجاة الله صديق، ترجمة محمد سلطان أبو علي، استعراض للفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر، جامعة الملك عبد العزيز، 1987.

66. محمد نور عبد الله، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية بين النظرية و التطبيق، رابطة العالم الاسلامي مكة المكرمة، دون تاريخ النشر.

67. محمود إبراهيم مصطفى الخطيب، من صيغ الاستثمار الإسلامية المرابحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى .

68. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2004.

69. محي محمد مسعد، مواجهة مشكلة الفقر في عصر العولمة، دار الكتاب القانوني، الإسكندرية، 2008.

70. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، عمان 2007 .

71. مصطفى أحمد الزرقا، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، 1999.

72. مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، ط1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001.

73. مصطفى محمود عبد السلام، قضايا اقتصادية معاصرة رؤية من منظور إسلامي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .

74. منذر قحف، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، ط2، دمشق، 2006.

75. منير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي ، ط1 دار الساقي، بيروت، 2009.

76. ميشيل دوفسكي، ترجمة: جعفر علي السوداني، مراجعة محمود خالد المسافر، عولمة الفقر: تأثير اصطلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ط1، دار الحكمة ، بغداد، 2001.

77. نادية حسن محمد عقل، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، دار النفائس، ط1، عمان، الأردن، 2011.

78. نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1993.

79. نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية، بيروت.

80. هوشيار معروف، تحليل لاقتصاد الإقليمي والحضري، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان 2006.

81. وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية،ط1، دار النفائس، الأردن، 2005 .

82. يوسف إبراهيم يوسف، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام،القاهرة،1981.

83. يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، دار الشروق، ط1، القاهرة 2001 .

84. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة الجزء الأول، ط 25، مكتبة وهبة، القاهرة، 2006.

85. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر كيف عالجها الإسلام، ط7، مكتبة وهبة، القاهرة 2003.

86. يوسف كمال – فقه الاقتصاد الإسلامي ، النشاط الخاص دار القلم ، الكويت ، ط1 ،1988.

ثانيا: المجلات

1. عبد العزيز بن علي الغريب، الفقر في السعودية قراءة في التدابير المتخذة، مجلة المستقبل العربي، عدد 311، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

2. سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت 2008.

3. إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في الدول العربية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

4. عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1997 عين مليلة، دون تاريخ .

5. محمد يسار عابدين، عماد المصري، الفكر التنموي في مقدمة بن خلدون، مجلة جامعة دمشق المجلد 25 العدد الأول، 2009.

6. مطانيوس مخول، الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع، مجلة جامعة دمشق المجلد 17، العدد الأول لسنة2001.
7. عزة محمد حجازي، أثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51 ، سنة2010.
8. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية – ديسمبر 1995.
9. زينب حروب وكريستال كوستيال، الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات ضرائب الشركات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي العدد 2، 2001 .
10. أحمد محمد خليل الاسلامبولي، المرابحة والعينة والتورق بين أصول البنك وخصومه، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 18، عدد 1 ، سنة 2005.
11. خالد بن علي المشيقح، التورق المصرفي عن طريق بيع المعادن، مجلة جامعة أم القرى للشريعة، الجزء 18، عدد 30، جمادى الأولى 1425 هـ.
12. محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البرّ والإحسان للمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات اقتصادية .
13. محمد عثمان شبير ،"استثمار أموال الزكاة " مجلة الندوة العالمية الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة،2-3 ديسمبر 1992، الكويت.
14. مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، مجلة الوعي الإسلامي عدد: 445 ، الشهر: 11 السنة الثانية، دولة الكويت.
15. حسين بوزيدي، أثر الزكاة في الحركية الاقتصادية، مجلة الثقافة الإسلامية عدد 03، وزارة الشؤون الدينية، 2007.
16. رفعت العوضي، دور الزكاة في إعادة توزيع الثروة والدخل، مجلة شؤون الزكاة، العدد 18، السنة الخامسة، مطبعة العارف الجديدة، الرباط، 2005.
17. مجلة البصيرة العدد الخامس، مركز البصيرة، الجزائر، 2005.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. السرة عطية الله فضل المولى، تقييم جهود معالجة الفقر الحضري بمنطقة مايو ولاية الخرطوم بالسودان، رسالة دكتوراه جامعة الخرطوم أوت 2009.
2. عبد الله صادق أمين حسن، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2005.

3. بوساق كريمة، سياسة مكافحة الفقر بالدول النامية –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.
4. حسن أحمد غرايبة، أثر المتغيرات الديمغرافية ولاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في لواء عجلون وتباياناتها، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1995.
5. حسن محمد أحمد غرايبة، أثر المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في لواء عجلون وتباياناتها، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995.
6. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان 2008.
7. بوعوينة سليمة، ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2003.
8. مفتاح الصالح، الموارد المالية للدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 1994.
9. ختام عارف حسن عماوي، "دور الزكاة في التنمية الإقتصادية "،أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، غزة، 2010.
10. نسيمة سلامي، الاستثمار في أموال الزكاة حكمه وآثاره، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.
11. فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.

رابعا: الملتقيات

1. أحمد طرطار، آمال حفناوي: دور الزكاة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية ، مؤتمر :تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي يومي 18 و 19 جوان 2012.
2. أحمد يوسف السعيدي وعلي فلا ق، دور الاستثمار الزكوي في تفعيل الاستراتيجيات الحديثة للزكاة، ملتقى البليدة 2012.
3. إخلاص عثمان عبد الله وآخرون، استراتيجية مكافحة الفقر عبر تنمية المجتمع، ملتقى البليدة،2012.

4. أوصغير لويزة: الاثار الاقتصادية لتثمير اموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، ملتقى الزكاة بالبليدة 2012.

5. بن عبد الفتاح دحمان، الزكاة و الاستثمار، الملتقى الدولي الأول لمؤسسات الزكاة، البليدة، 2012

6. خلود عطية الفليت، تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي، منشور مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، في الفترة: 2-2007/4/3.

7. سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل، مساهمة استنماء أموال الزكاة في تحقيق التنمية الشاملة، ملتقى الزكاة، البليدة، 2012.

8. طاهر بعداش ومحمد السعيد جوال، السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية، ملتقى الاقتصاد الإسلامي، غرداية 2011.

9. عبد المجيد قدي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة، المادة التدريبية للأيام الدراسي الإدارة الاقتصادية والمالية لمؤسسات الزكاة، دار الإمام المحمدية17 – 21، الجزائر، جانفي 2009.

10. عبد المجيد قدي، طرق الاستخدام الأمثل لأموال الزكاة لإحداث تغير حقيقي في مستوى حياة الفقير، دورة تدريبية حول الزكاة، دار الإمام المحمدية الجزائر ، جانفي 2009.

11. العربي شريف هجيرة أثر تطبيق الزكاة على الاستهلاك و دورها في النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى الزكاة البليدة 2012.

12. فصل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية، ورقة مقدمة في الملتقى الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات الآفاق و التحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 25-26 نوفمبر،2008.

13. فؤاد عبد الله العمر، "تأثير الأزمة المالية على الاستثمار في مؤسسات الزكاة ووضع الحلول المناسبة لها"، المؤتمر العالمي الثامن للزكاة، بيروت 29-30 مارس2010.

14. كوثر الأبجدي، إعجاز تشريع الزكاة في قواعد قياس الطاقة المالية وفي النصاب النقدي، المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة.

15. لسلوس مبارك مخاطر استثمار أموال صناديق الزكاة ، ملتقى الزكاة البليدة يومي18و19جوان 2012.

16. ملتقى الإدارة الاقتصادية والمالية لمؤسسات الزكاة، دار الإمام، المحمدية، 17 – 21 جانفي2009.

17. منذر قحف، عماد بركات، التورق المصرفي في التطبيق المعاصر، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، مدينة العين، الإمارات العربية ، 8-10 مايو 2005 .

خامسا: التقارير والدراسات

1. IFAD التجارة والتنمية الريفية، روما، 2010.
2. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ج6، القاهرة، 1982.
3. أحمد ابراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ، حزيران / يونيو 2007.
4. برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية في العالم للعام 2005
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية، ديسمبر 2008.
6. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام2010.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البرنامج الخاص للبحوث والتدريب في مجال أمراض المناطق: رؤية واستراتيجية لعشر سنوات، يونيو 2007.
8. برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد والتنمية: مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر تحقي أهداف الانمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، نيويورك 2008.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004.
10. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 1997.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2004، عمان الأردن.
12. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم 1980.
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، القاهرة، وكالة الأهرام للإعلان.
14. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002.
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قياس التنمية البشرية، سبتمبر 2007.
16. بطرس بطرس غالي، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، تقرير توليفي جامع، منظمة اليونيسكو 2003.

17. البنك السلامي للتنمية، مؤشرات التنمية للدول الأعضاء في البنك، تقرير احصائي 36، جدة، أفريل 2016.
18. تقرير البنك الدولي لسنة 2000 .
19. التقرير العالمي لليونسكو، من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، فرنسا 2005.
20. صندوق التضامن الإسلامي لتنمية، التقرير السنوي 2016، جدة.
21. عز الدين مالك محمد، "اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة"، المعهد العالي لعلوم الزكاة ، الخرطوم ، السودان.
22. محمد حسان خان، فقر المناطق الريفية في البلدان النامية وانعكاساته على السياسة العامة، صندوق النقد الدولي ، واشنطن 2001.
23. مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، تركيا 2015.
24. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي تركيا، 2016.
25. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي تركيا، 2014.
26. مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز ، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، جدة 2006.
27. المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1980.
28. المعهد العربي للتخطيط ، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، سلسلة جسر التنمية عدد 76، الكويت أكتوبر، 2008.
29. المعهد العربي للتخطيط، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء ،سلسلة جسر التنمية، الكويت، أفريل 2009.
30. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2009.
31. منظمة التعاون الاسلامي، منظمة التعاون الاسلامي 2025، برنامج العمل ، 2012.

32. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، جنيف 2008.

33. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سبتمبر 2010.

34. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 2009.

35. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، الخرطوم 2003.

36. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا، جنيف 2006.

37. مؤتمر العمل الدولي، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، التقرير الرابع لمكتب العمل الدولي، جنيف 2008.

38. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – تقرير مناخ الاستثمار في الدول لعربية 1993.

39. نشرة صندوق النقد الدولي ، العدد 26 ، سبتمبر 1997.

سادسا: المراجع بالغة الاجنبية

1-Gabriel Wackermann, Le développement durable, ed. ellipses,2008

2-Reganaden PARAYACHY, mesures de la pauvreté à l'Île de Maurice, thèse de doctorat, U.F.R Sciences économiques université Paris Panthéon-Sorbonne,2008. .

3-Christien MORISON, les politiques anti-pauvreté diversité ou similitudes ,Institut de l'entrprise ,France, octobre 2002..

4-Raundi HALVORSON et autres ,Combattre la pauvreté dan le monde stratégies et études de cas , OCDE ,Paris 2000.

5-Alexandre BERTIN, Pauvreté monétaire ;pauvreté non monétaire : une analyse des interaction appliqué à la Guenie, thèse de doctorat, université MONTESQIEU-BordeauxIV, 16 Mars 2007.

6-Margie GILIS et Autres, Economie de développement, ed. Book Université, Bruxelles, 1998.

7-MUHAMED YUNIS with Karl Weber, Creating a world without poverty, Social business and the future of capitalism, ed. Public Affairs, New York, 2007.

سابعا: المواقع الالكترونية

[1]- https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview موقع البنك الدولي

ملخص:

تجربة الزكاة في الدول الإسلامية بالتنوع، سواء من حيث تطبيق مبدأ الطوعية أو الإلزامية في مجال تحصيل الزكاة، أو من حيث التفضيلات النسبية بين أنماطها، أو حتى في استخدام الزكاة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وكان لتطبيق نظام الزكاة في الدول الإسلامية آثار ايجابية كثيرة على المستوى الجزئي، لكن أداءه على مستوى الاقتصاد الكلي يبقى ضعيفا، خاصة في مجالات رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق عدالة توزيع الدخل وسد فجوة الفقر العام.

من خلال المعطيات المتوفرة على الزكاة نجد ان أكثر الأوعية الواجب زكاتها لا تخضع لنظام الزكاة، ويصدق هذا المر على مجمل الدول الإسلامية مع وجود تفاوت طفيف فيما بينها.

إن نسبة الحصيلة الفعلية لزكاة إلى المتغيرات الاقتصادية الاستثمار، والاستهلاك، والناتج المحلي، والانفاق العام، تؤكد ضعف إمكانية تأثير إنفاق أموال الزكاة على اقتصاد الدول الإسلامية، وتدني إمكانية تأثيرها على تلك المتغيرات الاقتصادية.

تحتاج مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامي على دعم حكومي كبير حتى تتجاوز مواطن الضعف، مثل عجز مؤسسات الزكاة عن القيام بتفعيل دور فريضة الزكاة بصفتها ركن الإسلام المادي، وعدم قدرتها في مجال جباية أموال الزكاة بمعرفة قيمها الحقيقية، وفي مجال تلبية احتياجات مستحقيها على المستوى المحلي، ثم حمايتها من آثار الأزمات الداخلية والخارجية التي توثر سلبا على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات.

من الأفضل أن تعمل مؤسسات الزكاة ضمن استراتيجيات وطنية شاملة، وفق برامج وطنية واضحة للقضاء على الفقر، وبرامج موسعة لشبكة الضمان الاجتماعي، وضمن سياسات البط الهيكلي الشامل التي تستهدف المعالجة المباشرة لظاهرة الفقر في الجزائر وكل الدول الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الزكاة ، مساهمة الزكاة، مؤسسات الزكاة، ظاهرة الفقر، علاج ظاهرة الفقر، الدول الإسلامية.

Abstract

Characterized Zakat experience in Islamic countries diversity, both in terms of the application of the voluntary principle or mandatory in the collection of zakat, or in terms of preferences between the patterns, or even the use of Zakat in the economic field and Alajtmai.o it was to apply the Zakat system in Muslim countries, many positive effects at the micro level, but his performance at the macroeconomic level remains weak, especially in the areas of raising economic growth rates, and achieve justice, income distribution and bridging the poverty gap years.

Through the available data on zakat, we find that more blood to be zakaah not subject to the system of Zakat, and this is true of the entire Islamic states with a slight variation among them.

The actual outcome of the Zakat relative to the economic variables of investment and consumption, and GDP, and public spending, confirms the weakness of the potential impact of Zakat money to spend on the economy of the Islamic countries, and the low potential impact on those economic variables.

Need zakat institutions in the Islamic countries on the support of senior government until the weaknesses in excess, such as zakat institutions inability to activate the role of zakat as a corner physical Islam, and its inability in the field to collect Zakat money to know the real values, and in the field to meet the needs of the beneficiaries at the local level, and then protect it from the effects of internal and external crises that adversely affect the fortunes and the entry of individuals and institutions.

It is better to work zakat institutions within the comprehensive national strategies, in accordance with the national programs clear to eradicate poverty, and for an extended network of social security, and within the structural adjustment comprehensive policies that target the direct treatment of the phenomenon of poverty in Algeria and all Islamic countries.

Mots-clés: Zakat, contribution de Zakat, institutions de Zakat, phénomène de pauvreté, traitement de la pauvreté, pays islamiques.